الفساد فى التعليم

الدكتور
سعيد إسماعيل على
أستاذ أصول التربية - جامعة عين شمس

عالم الكتب

على ، سعيد إسماعيل .
الفساد فى التعليم/ سعيد إسماعيل على . - ط ١ . - القاهرة:
مكتبة عالم الكتب ، (٢٠٠٨)
٢٠٠ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم
رقم الإيداع : ٤٤٦٤ / ٢٠٠٨
تدمك : 5 - 634 - 232 - 977 تصنيف ديوى ٣٧٠,٧٨
المطبعة : أبناء وهبة محمد حسان
١ - التعليم - البحوث التربويه
أ- العنوان

عالم الكتب
نشره توزيع وطباعة
الإدارة:
١٦ شارع جواد حسنى - القاهرة
تليفون : ٢٣٩٢٤٦٣٦
فاكس : ٠٠٢٠٢٢٣٩٣٩٠٢٧
المكتبة:
٣٨ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة
تليفون : ٢٣٩٢٦٤٠١ - ٢٣٩٥٩٥٣٤
ص.ب : ٦٦ محمد فريد
الرمز البريدى : ١١٥١٨

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

رقم الايداع ٤٤٦٤ / ٢٠٠٨
ISBN: 977-232 - 634 -5

مطبعة أبناء وهبه حسان
٢٤١ (أ) ش الجيش - القاهرة
تليفون : ٢٥٩٢٥٥٤٠
E-mail : hassaanpress@hotmail.com

الموقع على الإنترنت : www.alamalkotob.com
البريد الإلكترونى : info@alamalkotob.com

E-mail : hassaanpress@hotmail.com

مقدمـــــــــة

منذ عامين على وجه التقريب عقدت ندوة بمكتبة الإسكندرية بإدارة الدكتور حسام البدراوى وكان المحور الأساسى لها هو (الفساد فى التعليم) ، وكان ملفتا للنظر حقا أن يكون مسئول التعليم فى حزب الحكومة هو الذى يدير ندوة عن ذلك ، حيث أن الشائع أن الحكومة ، وبالتالى حزبها ، لا يدور الحديث بالنسبة إليهما إلا عما يسمونه " إنجازا " ، والذى لا يعدو أن يكون " تمنيات " تصاغ بصورة توحى للسامع أو القارئ بأنها " حقائق " .

والحق أن ذهنى كان – وما يزال – يحار فى تفسير هذا النهج ، فما من بيت فى مصر إلا وله صلة ما بالتعليم وما يجرى فيه ، فليس هو من المجالات التى تحتكر الحقيقة عنها فئة ما ، وإنما هو ملكية عامة من حيث ما يدور حوله وفيه من حقائق ، وبالتالى ، فمهما تزوقت الكلمات وازينت بالألفاظ الرنانة وبالعبارات المنمقة ، وطبعت ، وهو جرى العادة منذ عهد بهاء الدين ، بالأوراق الفخمة اللامعة ثقيلة الوزن ، فسوف يعيد الإنسان النظر إلى ابنه أو بنته ، أو أخته أو أخيه بحثا عن مظاهر هذا الذى يزوقونه ويزخرفونه ، فلا يرى شيئا منه ، وإنما هى أنات ملايين من وطأة ما يتكلفون نتيجة أن الخدمة التعليمية فى المدارس تدنت بدرجة لم يسبق لها مثيل .

والمتأمل فى مجمل الأوضاع المجتمعية فى مصر منذ عدة عقود قد لا يندهش لهذا التدنى فى أحوال التعليم ، حيث تفسره تلك الحقيقة المعروفة لدى الجميع ، وهى التى عبر عنها قول القائل : لا يستقيم الظل والعود أعوج ،والظل هنا هو مجمل السياسات التى يستحيل أن يؤدى إلا إلى فساد وتأخر :

فهو قد آثر أن تكون سلطة المال متحالفة مع السلطة السياسية ، وأنا فى حل أن أكشف عن التداعيات الرهيبة لمثل هذه السياسة ، فقد أتخمت بها الأدبيات السياسية منذ عهد ثورة يوليو عندما حذرت من سيطرة رأس المال

على الحكم ، وإن كانت قد أرست مبدأ لا يقل خطورة وهو " سيطرة العسكر على الحكم " ، فلما أضاف النظام الحالى هذا التحالف مع أصحاب رؤوس الأموال الضخمة كان من الطبيعى أن تسير السياسات لتصب فى مصالحهم وأن تتسع الفجوة بين ما يجرى فى بر مصر ومصالح الجمهرة الكبرى ، لا من الفقراء وحدهم وإنما كذلك من شرائح الطبقة المتوسطة .

ويضيق المقام عن تعداد مجمل السياسات المُخربة لمصر ومستقبلها وقدرها بين العالمين ، فيكفى أن نشير إلى الثلاثى الشيطانى : أمريكا وإسرائيل والاستبداد ، وما يستتبعه الانصياع لمطالب الأوليين التى لا تتوقف من تأخر وتباعد عن أمانى القوة والوحدة أو حتى التعاون ولعب دور ريادى بالنسبة للمحيط الإقليمى لمصر ، من الدول العربية .

أما الاستبداد ، فحدث فى تداعياته ومظاهره ولا حرج ، ودائما أكرر ، أنه يكفى أننى إذ أكتب هذه المقدمة من مكتبتى بمساكن أعضاء هيئة التدريس لجامعة عين شمس بالعباسية ، تربض عربات الأمن المصفحة للأمن المركزى ، وبها جند مدججون بالسلاح والهراوات ، تحاصر الجامعة من سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، وكل جامعة مصرية ..أقول يكفى هذا المنظر وحده لتستنج الكثير من مظاهر القهر والطغيان التى نعيشها فى الوقت الحالى .

الحق أننا لا نبعد بهذا عن التعليم ، فمن هنا حقا يبدأ التراجع والتخلف والذيلية ، ومن المستحيل على أمة تجد نفسها مقهورة مأسورة أن تجدّ فى نهوض تعليمى ، ذلك أن هذا النهوض هو الذى يمكن أن يفتح الأعين ، وينير العقل ، ويبث الحمية والشجاعة فى القلوب كى يتخلص أبناء الأمة مما يكبل حركتها فتعجز عن النهوض الحضارى ، ومن ثم يصبح من الطبيعى أن يكثر المتعلمون ، لكن ، على أن يكونوا " أعجاز نخل خاوية " ، وفقا للتعبير القرآنى الدقيق ، وأن تكون عقولهم مسطحة ، وأن تتقطع الروابط بينهم وبين موروثهم

الحضارى ، ما دامت أداة التواصل معه – اللغة العربية – قد توارت مكانتها وأصبحت كالغريب على مائدة اللئام ٠

لقد فوجئت بأن حفيدى ، فى المرحلة الابتدائية ، يدرس أربع لغات : الإنجليزية ، والفرنسية ، والألمانية ، ولابد أن تعد اللغة العربية لغة جديدة بالنسبة له ، لأن لغة الحديث والتعامل اليومى مغايرة للغة الثقافة والتعليم ، والقوم سعداء ويبدو عليهم الفخر أنهم يفعلون مع أبنائنا هذا ، مع أنه جريمة حقا ٠ لقد كنا ننادى بأن تخصص السنوات الأولى للتمكن من اللغة القومية ، العربية ، وبعد ذلك ليبدأ تعلم لغة أجنبية ، لكنهم تمادى فى الغى وواصلوا تكثيف تعليم اللغات فى هذه المرحلة المبكرة ٠

هنا يلتبس الحق بالباطل ، فلا أحد يمكن أن يجادل فى أهمية تعلم لغات أجنبية ، لكن الجدل يكون فى الوقت المناسب لهذا التعلم ، وأى عدد من اللغات

إفساد التعليم إذن هو خطوة مهمة واستراتيجية على طريق تركيع هذه الأمة ، علما بأن الفساد هنا لا يكون راجعا لصور خلل فى المنظومة التعليمية ، ذلك أن الشروخ المجتمعية الخطيرة التى يعيشها بناء الأمة لابد أن تنعكس بدورها على " أفراد المجتمع التعليمى " من معلمين وإداريين وتلاميذ وفنيين ، بحكم أنهم عناصر أساسية فى البنية المجتمعية العامة ، فتسود لديهم قيم هابطة وسلوكيات متدنية ، ومما يشكل " فيروسات " توقف أى أثر طيب لما قد يكون من مظاهر طيبة للتعليم ٠

إننا نكرر فى كل مقال على وجه التقريب ودراسة وحديث وكتاب ألا ننتظر أن يهبط علينا الحل من عل ، وإنما لن يكون حل إلا بتحرك أبناء الأمة أنفسهم فى عملية مضادة لما يحدث ، لا بعنف مماثل ، لأن ما يبنى الإنسان هو المعرفة والإيمان ٠ وفقنا الله إلى ما فيه خير هذه الأمة ٠

المؤلف

مصر الجديدة فى ٢٠٠٧/١٢/٤

من هنا نفســـــد* !!

منذ أكثر من نصف قرن ، تقريبا فى أواخر الأربعينيـــات مـــن القـــرن الماضى أصدر شيخنا الراحل خالد محمد خالد كتابه القنبلة (من هنا نبـــدأ) ، وبعده بقليل أخرج شيخنا الراحل بعده محمد الغزالى كتابه ردا عليه (من هنـــا نعلم) ، ويبدو أننا اليوم بحاجة لا إلى مقال أو أكثر ، وإنما إلى كتاب من نوع آخر يحدثنا عما يمكن أن نسميه ب" مشتل الفساد فى مصر " ٠٠ الذى يربيـــه صغيرا لينمو بعد ذلك ويترعرع ، والقياس مع الفارق ، فالمشاتل تـــصدر لنـــا زروعا تبث الحياة وورودا ورياحين تشيع البسمة والسرور فى أرجاء الحياة ، لكن (مشتل الفساد) فى مصر يربى لنا نوعيات من البشر لا يبنون بقدر مـــا يخربون ، لا يعملون بقدر ما ينهبون ، لا يتعاونون على البر والإحسان بقدر ما يتعاونون على الإثم والعدوان ٠٠!!

ما الذى يراد بمصر ؟

مصر التى أقامت أضخم وأعظم حضارة عرفها العالم فى العصور القديمة ٠٠٠

مصر التى أنشأت أول جامعة فى تاريخ العالم ، ألا وهى جامعة " أون " (عين شمس) ٠٠٠

مصر التى عرفت أول وأضخم مكتبة فى تاريخ العالم ، ألا وهـــى مكتبـــة الإسكندرية ٠٠٠

مصر ، كنانة الله فى أرضه ، والتى أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم جنده بأن يستوصوا بها خيرا ٠

---

* الوفد فى ٢٠٠١/٨/٦

كيف تتحول على يد ضغمة من المفسدين فى الأرض إلـــى بقـــرة حلـــوب يستنفذ حليبها نهبا وفسادا وحولها ملايين الفقراء الذين لا يجدون ما يقتاتون ؟

كتبنا على صفحات الوفد مقالا عن الخلل الهيكلى الذى يجعل المجتمع يفرز لصوصا ..

ثم كتبنا عما شهدته البنوك من نهب واستنزاف ، حتى كـــادت مـــصر أن تصبح " غير محروسة " ..

وآن لنا أن نذهب إلى أبعد ما ذهبنا إليه .. إلى مشتل الفساد فى مصر .. إلى " الرحم " الذى تولد فيه نماذج بشرية صالحة للإفساد والتخريب والنهـــب .. إنه التعليم !

البعض ربما يتصور أن هذا " غلو " منا و " تطرف " فى تصور مـــصدر الإفساد فى المجتمع المصرى الحديث ، لكن هذا نظر قاصر إلى حد بعيد .

فمنذ ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن التفت عدد من كبار أساتذة الاقتـــصاد وخبرائه فى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتى (ســـابقا) إلى ظاهرة بدت غريبة فى ذلك الوقت ، فبالنسبة للعديـــد مـــن المـــشروعات الاقتصادية ، كانوا يحسبون عناصر المشروع المختلفة ، من موارد طبيعيـــة ، ومن رأس مال نقدى ، ومن أجهزة ومعدات .. إلى آخره ، بهدف البحث عن دور كل عنصر من هذه العناصر فى العائد الاقتصادى للمشروع ، لكنهم وجدوا جزءا غير قليل من العائد لا يرجع إلى هذا أو ذاك من تلك العناصر التى كانت معروفة ، إلى أن حسم البحث والمتابعة ودقة الملاحظة ، الأمر .. لقد وجدوا أن العنصر الخاص بالتعليم فى أى مشروع ، يكون مسئولا عن أكبر جزء من العائد الاقتصادى .

من يومها ، والبحوث والدراسات والمتابعات لا تنتهى ، ولكها تؤكد هـــذه الحقيقة ، التى تكاد الآن أن تصبح من بديهيات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، أن التعليم ليس مجرد " خدمة " ، ولكنه بالدرجة الأولى نـــوع متميـــز مـــن "

الاستثمار " وأن التعليم يفوق كافة العناصر المكونة للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية :

فهو الذى يتيح لنا فرصة تكوين القوى العاملة المدربة الفنية التى تقوم بالعمل ..

وهو الذى يتيح لنا فرصة البحث عن المواد الخام واستخراجها ، واستنباط العديد من المصادر ...

وهو الذى يساعدنا على القيام بأفضل ما يمكن من أجل تسويق ما ننتج ، بأفضل سعر وعلى أوسع نطاق .

وهو الذى يوفر لنا الأساليب الفنية والعلمية كى ننتج أفضل ما يمكن من المنتجات ونطورها ونحسنها ..

وهو الذى يعين على أن نغير ، ونجدد ، ونبتكر ، ونبدع ، ونتوسع ، وننتشر ..

وعلى هذا فإن ما كتبناه إذن عن الشركات والبنوك والمشروعات الاقتصادية والبورصة ، وغير هذا وذاك من مجالات اقتصادية ، هى عصب الحياة كما يقولون ، وهى من الأهمية والخطورة بمكان .. ذلك حق لا شبهة فيه ، لا نقصد أن نأتى بعكسه اليوم ..

لكن دقة النظر وعمق التفكير يدفعانا إلى ما هو أكثر أهمية ، ويحثانا على المزيد من الكتابة .

فكل هذه الآفاق الاقتصادية يديرها بشر ، والأموال التى تنفق يستخرجها بشر وينفقها بشر ، والقوانين التى تنظم العمل هنا أو هناك من مجالات اقتصادية ، يضعها بشر ، والمشكلات والمآزق التى تورطنا فيها ، إنما صنعها بشر ، والحلول التى نتطلع إليها لن تتم إلا على يد بشر ..

هؤلاء البشر ، لهم مواصفات وخصائص ، ويملكون مهارات وقدرات ، ويتعودون على أساليب تفكير وعمل ، أين تم " تصنيعهم " و " تكوينهم " ؟ ... فى جهاز التعليم .

قد تقول أن جهاز التعليم قد " صنعهم " بحالة جيدة ، ثم تغيرت أحوالهم بحكم الخبرة والظروف ، لكننا نؤكد لك أن البناء الشخصى والتكوين التربوي هو الذى يوفر لدى كل منا المقومات الأساسية لكى يكون هذا أو ذاك ، شيطانا أو ملاكا ، أو وسطا بين هذا وذاك .

بل إننا لنذهب أكثر من ذلك ...

إذا كان مسئولو الفساد الاقتصادى والاجتماعى تقلدوا مهامهم بناء على تأهيلهم العلمى فى الجامعة ، فإن الجامعة ليست هى المسئولة الأساسية ، وإنما المسئول الأساسى هو التعليم قبل الجامعى ، كيف ؟

فالدراسات العلمية المختلفة ، حتى على المستوى الفسيولوجى والطبى ، تؤكد أن سنوات ما قبل الثامنة عشر على وجه التقريب هى سنوات التكوين والتأسيس ، وأن السنوات التالية تستمر محددة بما سبق أن تم قبل ذلك إلى حد كبير ، وبالتالى ففى التعليم قبل الجامعى الذى يستمر كحد أدنى اثنى عشر عاما ، هو بالفعل " المشتل " الحقيقى لتربية الشخصية ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا .

إننى أرجو من القارئ أن يتابع معنا بقدر من الصبر ، مثالا لجانب واحد فقط من الجوانب ...

فهناك كتابات أكثر من أن تعد أو تحصى ، تدور كلها حول تأكيد أن حركة التغيير الحضارى المعاصر تتطلب منا أن نكون شخصا قادرا على المبادأة والتفكير الناقد ، والقدرة على حل المشكلات ، وأننا فى جامعاتنا بصفة خاصة لابد أن يكون المدار فى طريقة التعليم ، أيا كان مجال التخصص ، هو كيفية تكوين هذه المهارات لدى طلابنا .

لكن لابد أنك سمعت المثل الشعبى القائل : (إيش تعمل الماشطة فى الوش العكر) ، ومعناه هو نفس المعنى الذى تقوله المقولة الشهيرة (لا يستقيم الظل والعود أعوج) ..

إن الطلاب يجيئون إلينا فى الجامعات وقد بدأ السوس ينخر فى طريقة تفكير كثرة مخيفة مع الأسف الشديد ، إلا من رحم ربى ، ولقد سبق لى أن كتبت فى الوفد عما أعانيه ، أنا ومئات من الزملاء فى جامعات عدة ، حيث تصورنا أن من يأتوننا من الطلاب هم من المتفوقين الذين لا يقل الواحد منهم عن ٨٠% فى مجموع الدرجات الحاصل عليها فى الثانوية العامة ، وبالتالى فسوف نجد لديهم أساسيات جيدة يمكن أن بنى فوقها ، فإذا بنا كأننا نريد أن نحرث فى الماء !

وحتى لا يكون كلامنا مبنيا على انطباعات شخصية ، فهذه دراسة علمية قام بها واحد من شباب الباحثين المتميزين ، د. حمدى عبد العظيم البنا " الأستاذ المساعد بتربية المنصورة ونشرت فى عدد يناير ٢٠٠١ من مجلة التربية العلمية ، هذه الدراسة أجريت على نوعية من الأسئلة التى تقدم لطلاب الثانوية لنتعرف من خلالها " المنتج " النهائى الخارج من التعليم العام .

فمعروف لنا جميعا ماذا يحدث فى بيوتنا عندما يكون لنا أحد الأبناء فى الثانوية العامة ، كيف تشد الطوارئ ، وتستنفذ الجيوب والمحافظ حتى يحصل الإبن أو الإبنة على المجموع الذى يتيح له فرصة الالتحاق بالجامعة التى تصورنا أنها جواز المرور الوحيد إلي المستقبل . وأبرز ما نجده فى هذا الصدد ذلك الإلحاح من أجهزة التعليم والإعلام على نماذج امتحانات مختلفة تختزل عملية التعليم كلها فى تدريب الطلاب على حلها ، مما دفع المعلمين إلى التبارى فى كيفية الاعتماد على استراتيجيات الاسترجاع والتذكر ، وليس الفهم والتطبيق واستخدام عمليات التفكير من تحليل واستنباط وربط وإدراك علاقات

واستنتاج وتعليل ٠٠ إلخ ، حتى يتحقق الحلم ، ألا وهو الحصول على المجموع الكبير ٠

تعليم هذه نوعيته ، لا يمكن أن ينتج لنا إلا شخصيات تألف الاتباع والانقياد ، حتى ولو خدعتنا تصرفاتها بأن أصحابها يميلون إلى التمرد ، فهم يتمردون على الكبار ، لكنهم فيما بينهم ، وفيما بينهم وبين عناصر أخرى ينهجون في تفكيرهم وفق النهج نفسه الذى تربوا عليه والذى يخلو من المبادأة والقدرة على مواجهة المشكلات ، والنزعة إلى الغوص فيما وراء الظاهر لفهم ما وراء السطور والصفحات ٠

لقد قام باحثنا برصد نتائج امتحانات مادة الكيمياء خلال عامين دراسيين : ١٩٩٩/٩٨ ، و٢٠٠٠/٩٩ فى الفرقة الأولى فى كليات التربية والعلوم والزراعة فى جامعة المنصورة فإذا بالأرقام تؤكد تدنى مستوى الطلاب فى الكيمياء بالرغم من ارتفاع متوسط درجاتهم فى مادة الكيمياء بالثانوية العامة ، هذا الارتفاع الذى أسميناه من قبل أنه (تفوق كاذب) لأنه ظاهرة خادعة ٠

وكان هذا دافعا للباحث أن يسعى لمعرفة مستوى طلاب الثانوية العامة متمثلا فى الأداء على امتحانات وزارة التربية والتعليم لمادة الكيمياء على مستوى مصر ، وأتيح له الحصول على فئات درجات الكيمياء للطلاب للأعوام الثلاثة الأخيرة ، وكان أهم ما خرج به الباحث ما يلى :

١- تكرار الأسئلة بشكل ملحوظ ، مما يؤكد نمطية الامتحانات شكلا وموضوعا وبالتالى نمطية التدريس الذى يؤدى إلى مجرد تدريب الطلاب على حفظ واسترجاع المعلومات ، حتى ولو لم يكن فاهما لها ، كما يؤدى بالضرورة إلى توفير فرصة حفظ الإجابة المطلوبة ، وبالتالى يحصل على درجة نهائية أو شبه نهائية ويبدو أمامنا متفوقا ، دون تدريب على مهارات التفكير المنتج المبدع الخلاق ٠ ومن هنا فمثل هذه النوعية عندما

تلتحق بالجامعات تتكشف عورتها التعليمية ، فتتعثر ، وربما تفشل والعياذ بالله

٢- لا تعطى أسئلة الامتحانات بصورتها الحالية صورة حقيقية لما تقيسه من أهداف حيث أن ما يظهر من صياغتها يختلف عما تقيسه بالفعل ، والكثرة الغالبة من الأسئلة تقف عند حد قياس أدنى مستويات الأهداف ، ألا وهى الأهداف المعرفية ، أما الأهداف التطبيقية والمهارية والوجدانية ، فلا وجود لها ، والأدهى من ذلك والأمر ، أنها حتى داخل المستويات المعرفية تركز فقط على أدنى مستوياتها ألا وهو (التذكر) ، وبذلك فهى لا تهتم بقياس قدرات الطالب على استخدام المفاهيم والقواعد والمبادئ والنظريات التى درسها الطالب فى حل مواقف ومسائل ومشكلات كيميائية جديدة ، كما أنها لا تهتم بقياس قدرة الطالب على تحليل المادة المتعلمة إلى عناصرها وتحليل العلاقات المتضمنة فيها واستقراء القوانين وإجراء التحويلات لتكوين منتج جديد بالفعل ، كما أنها تهمل تماما قياس قدرة الطالب على فرض الفروض الملائمة وعمل التصميمات التجريبية المناسبة لدراسة المشكلات الكيميائية المختلفة .

وقس على هذا النحو ، سائر مواد التعليم الأخرى ، والنتيجة ؟

هى النتيجة نفسها التى نجدها على يد مقاول نكلفه بإقامة مبنى ، ويضع له مهندسو التصميم والإنشاء والعمارة المواصفات الأساسية التى تجعل من المبنى منشأة تحقق ما نريده بها ، ثم إذا بالمقاول (يغش) ، أو (يتهاون) فى هذه المواصفات ، فإذا بالبناء يسقط بعد فترة وجيزة ، ونخسر العديد من الأموال التى أنفقناها ، بل نخسر كذلك فى كثير من الأحوال أرواحا بشرية !

لكن المفزع حقا هو رد فعلنا إزاء كل من الحالتين ، فهناك فرق بين حالة بناء البشر وحالة بناء الحجر ، إننا فى الحالة الثانية نسرع بالضبط والتحقيق والمحاكمة وتوقيع العقاب ، وهذا واجب بطبيعة الحال لابد منه ، بينما فى

الحالة الأولى نسكت ، ثم نسكت ، ثم نسكت ، إلى أن نجد السوق وقد امتلأت بتلك النماذج البشرية المخيفة المخربة ، والتى – تدريجيا – تشيع فى مجتمعنا مناخا من القيم الهابطة التى تقوم على اللعب بالثلاث ورقات ، وتسييد منطق فاسد قوامه : " اللى تغلبه العب به " ، و " أنا وبعدى الطوفان " و " احيينى النهاردة وموتنى بكره " ، و " اللى ما معهوش ما يلزموش " ، و " معاك قرش ، تساوى كرش " !!

إن الذى يغشنا فى بناء حجرى ، على الرغم من أن هذا جريمة بشعة ، لكن ضرره محدود فى بقعة جغرافية ، ومساحة محدودة زمانيا ، وعدد معنود من البشر ، وكم من المال يمكن تعويضه ، لكن الذى يفسد فى بناء البشر ، يظل فعله مع كل الأسى وكل الأسف ، ممتدا عبر سنوات ، وعبر أجيال ، ويصعب حصر ما نخسره من مال نتيجته .

إننا لم نعد بحاجة إلى أن نكتب ، ونتحدث ، وإنما أصبحنا فى حاجة إلى أن نصرخ طالبين النجدة !

الفساد في التعليم*

الحكمة الشعبية المصرية وعت سنة من أبرز السنن الاجتماعية وقاعدة من أهم القواعد الأخلاقية عندما قالت : حاميها حراميها ، تعبيرا بالسلب عن ضرورة أن يكون القائم بالحماية كفئا أمينا ، والحماية هنا تشمل الكثير من الفئات التي تكون مهمتها بالدرجة الأولى : الرعاية والمحاسبة والبناء والحراسة ، فماذا لو كان القائم بالحراسة أو الحكم أو المحاسبة لصا معدوم الذمة ، خالى الضمير ؟

ومن هنا كان قول المولى عز شأنه (كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (٣)) سورة الصف ، والقول هنا ليس مجرد التلفظ بحروف وكلمات، مناقضة لما نسلك ونعمل وإنما هو كذلك الادعاء بغير ما نضمر ، وخيانة الأمانة التي أوكلت لنا .

وهكذا يصبح من مبكيات الأمور حقا أن يصل المجتمع عبر قرون طويلة من الزمن إلى اختراع هذه المؤسسة التي أراد بها أن تقوم ببناء وتربية وتنشئة أبنائه حتى يشبوا بشرا ذوى بنية إنسانية تتسم بالصحة والعافية ، وشخصية تتسم بالسواء والأخلاق ، ثم إذا بمن أوكل إليهم الأمر يضربون المثل في الانحراف واللصوصية والرشوة والتخريب والفساد !!

هذه هى الكارثة الكبرى التي أصبحنا نعيش بعض مظاهرها ، والتى لا تهدد حاضر هذه الأمة فقط بل تهدد مستقبلها أيضا .

المثير للسخرية حقا أن تأتى الدعوة لمناقشة هذه القضية من حزب الحكومة ، مما يعطى انطباعا لأول وهلة بأن هذا مؤشر للوعى بخطورة القضية ، وإخلاص في مواجهتها ، وجدية في التفكير فيها ، وهو ما لا نريد أن نشكك فيه

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/٣/١٠

تماما ، ولكن المرء لا يستطيع أيضا أن يمنع نفسه من التساؤل : فمن أين إذن اندلعت شرارة الحريق ؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تحتاج إلى صفحات مطولة كى تكشف عن أن بنية النظام القائم وتوجهاته وأسلوبه الأمنى المتوحش في التعامل مع الخصوم ، لابد أن تؤدى إلى الفساد ، ولابد أن تجعل من هذا النظام مفرخة للانحراف ، جاعلة شعارها عكس ما أكد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من أن فاطمة ابنته لو سرقت لأقام عليها الحد ، فالقاعدة الجارية تحت مظلة النظام القائم هى نفسها ما حذر منه رسول الله : إنما أهلك من كان قبلكم أن الشريف إذا سرق تركوه وأن الضعيف إذا سرق أقاموا عليه الحد ٠ والقارئ بغير حاجة إلى أمثلة مما حدث ومما يحدث ومما يمكن أن يحدث !

لقد دعينا مع كثيرين إلى ندوة يوم واحد في مكتبة الإسكندرية في ١٢ فبراير الماضى لمناقشة القضية ، وكان من الأوراق الموزعة تقرير حمل العديد من الحالات التي جرت في بر التعليم المصرى في الفترة الماضية ، أى التي سبقت الندوة بزمن قصير ، فكأننا كنا مثل أطفال سيدة فقيرة زمن عمر بن الخطاب لم تملك ما تطعم به أطفالها فأخذوا يصرخون من شدة ألم الجوع ، فوضعت ماء خاليا من أى شئ في وعاء وضعته فوق النار لتوهمهم أنها تعد لهم الطعام حتى يسكتوا ، بينما الوعاء لا يحتوى منه على شئ !

كانت ندوة لامتصاص الغضب المكبوت عن طريق تفريغ شحناته ، في صورة كلام ، يجر كلاما ، ويتصل بكلام ٠٠والجميع يعلم أن الداء توحش وأخذ يفتك بجسم الإنسان المصرى ، وأن الجانى خارج السجن يرتع ويلهو ويكسب !

والحالات التي سوف نشير إلى بعضها ، جمعها فريق بإشراف الدكتور سعيد عبد الحافظ ، وفيما يلى عينة منها ، ولم يتضمن التقرير الحاوى لهذه الحالات

ما يفيد مصدر المعلومات المتضمنة فيها ، ولا تاريخ حدوث الحالة ، فنعتذر مقدما عن عدم إشارتنا إليها :

في إحدى مدارس إدارة الصف التعليمية قام ناظر المدرسة باختلاس التبرعات المقدمة من الشركة القومية للأسمنت لسداد المصروفات للطلبة غير القادرين .

وفى مجمع للتعليم الأساسى بإدارة الخانكة التعليمية قام ١٠ مدرسين وأمين التوريدات بالتوقيع على شراء أصناف بشكل صورى وبفواتير مزورة مما ترتب عليه إهدار ١٢ ألف و٩٤٢ جنيها ، كما قام سكرتير المجمع بالتوقيع على صرف مبلغ ١٣ ألف و ٩٠٠ جنيه لأصناف أخرى ، كما قام مدير المجمع السابق لاعتماد ١١٠٠ جنيه لأصناف بالأمر المباشر دون موافقة المسئولين وقام مدير المجمع بصرف المبالغ دون اتباع الإجراءات القانونية .

وفى إحدى مدارس الصم والبكم ، قام مدرس بالاتجار في الأقراص المخدرة وتوزيعها على طلبة المدرسة وطلاب المدارس الأخرى مستخدما سيارته !

وتقاعس مدير إدارة مهمة بوزارة التربية عن اتخاذ الإجراءات لفحص ماكينات التريكو التي تسلمها عن طريق المناقصات رغم عدم مطابقتها للمواصفات ، واشترك معه موجه عام ملابس وخمس موجهين ملابس جاهزة ، أثبتوا بمحاضر الفحص أن الماكينات التي تم توريدها من شركة التوكيلات التجارية مطابقة للمواصفات وأقروا بتشغيلها في المدارس التي تسلمتها دون معوقات في التشغيل ، واشترك معهم ٣٩ من المسئولين بالمدارس واعتمدوا محاضر الفحص فيها بالمطابقة مما تسبب في إهدار مليون و ٥٠٠ ألف جنيه من خزانة الدولة .

وبعد صدور قرار وزارى يدعو إلى إنشاء مجالس أمناء في المدارس من أولياء الأمور ورجال الهيئة التعليمية وشخصيات عامة مهتمة بالتعليم ، على أن

ينتخب كل مجلس رئيسا له من بين أولياء الأمور المنتخبين وتم تشكيل مجلس أمناء مدرسة ابتدائية بشبرا ، وأثناء الاجتماع تبين للأعضاء أن رئيس مجلس الأمناء " أمى " ، لا يجيد القراءة والكتابة !

وفى مدرسة " فندقية " بالقاهرة ، قامت ناظرة المدرسة وناظرة سابقة للمدرسة ومدرسة كومبيوتر بإجبار الطلاب على تسجيل أسمائهم في المجموعات المدرسية أو درس خصوصى طرفهم ، ومن يرفض يعاقب بالاعتداء عليه بالضرب والألفاظ الغير لائقة أو الطرد ٠

وقام ستة من المسئولين في إحدى إدارات التعليم بالقاهرة ، عن أعمال النظام والمراقبة والتصحيح للشهادة الإعدادية بالتلاعب في تصحيح أوراق إجابات الطلاب خلال العام الدراسى ٢٠٠٤-٢٠٠٥ لصالح (٦) مدارس خاصة بأماكن متفرقة بهدف رفع نتائج تلك المدارس مجاملة لأصحابها والدعاية لها عن طريق النتائج التي تبلغ ١٠٠% ، خصوصا في مواد اللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات ، وتتمثل في منح الطلاب درجات لا يستحقونها ، بجانب وجود أخطاء في رصد الدرجات من كراسات الإجابة إلى " الشيت " بالزيادة لصالح الطلاب والعكس ، وقد قام موجه العلوم برفع درجة نجل صاحب المدرسة بنفس الإدارة من (٥) إلى (٨) رغم أن كراسة إجابته لا تقبل الزيادة وترتب عليه نجاح الطالب وعدم رسوبه ٠

وفى مدرسة تجريبية بمدينة ٦ أكتوبر قامت إدارة المدرسة بمطالبة التلاميذ بدفع مبلغ ٥٠٠ جنيه تبرعا عن كل تلميذ ، وبدلا من ترميم المدرسة وتصليح دورات المياه قامت الإدارة بإعداد حجرة لأبناء المدرسات فقط مجهزة بفيديو وألعاب ومراوح وتم حرمان عامة الطلبة من دخولها ٠

وقام مدرس إعدادى تابع لإدارة ناصر التعليمية بتزوير الكشوف الخاصة بالمستفيدين في معرض السلع المعمرة بالإدارة وحصل على خاتم شعار الجمهورية الخاص بالمدرسة وختم الكشوف الخاصة بالمستفيدين من المعرض

واستعمل تلك المحررات المزورة بتقديمها إلى فرع أحد البنوك بشبرا وهو ما مكنه من الحصول على قرض من البنك بمبلغ ٨٤٠ ألف و٦٦٠ جنيها ، مضافة إليها الفوائد ، كما اختلس مبلغ ٤٢ ألف و٢٢٠ جنيها من قيمة القرض الممنوح من قبل البنك .

واستغل مدير الشئون المالية وبعض المسئولين بمديرة التعليم بإحدى المحافظات ، مجانية توزيع الكراسات والكشاكيل على الطلاب وأصدروا قرارا إلى الإدارات التعليمية بتحصيل رسوم الكراسات المجانية ، وبلغت قيمة المبالغ التي تم جمعها من الطلبة بمختلف الإدارات التعليمية مليون و ٢٧٦ ألف جنيه ، وقد قام مدير الشئون المالية والإدارية بتوجيه مذكرة موقعة من وكيل الوزارة إلى البنك لوضع المبلغ في حساب خاص كوديعة للصرف منها ، وبعد ذلك قام بسحب مبلغ ٢١٧ ألف جنيه من الوديعة وتوزيعها كمكافآت على المشاركين له ، وهم بعض كبار العاملين بالمديرية .

هذه قطرات من بحر ... حيث تضم القائمة حالات أخرى كثيرة ، أبشعها حقا ما يتصل بأشخاص احتلوا مواقع عالية في هذه الوزارة التي أوكل إليها المجتمع أمانة التربية الأخلاقية لأبنائه ، فضلا عن تزويدهم بما هم بحاجة إليه من تغذية معرفية ، مؤكدين على تلك الحكمة الشعبية الشهيرة (الأدب فضلوه على العلم) ، مما أدى إلى تغيير اسم الوزارة من وزارة " للمعارف " إلى وزارة للتربية والتعليم ، حيث من المفروض أن يعكس هذا الترتيب في الاسم أولوية البناء الأخلاقى على البناء المعرفى .

سوف يبادر البعض بالقول بأن الفساد موجود منذ قرون طويلة ، إلى الدرجة التي تجعله وكأنه مرافق للحياة البشرية ، وأن هناك العديد من الدول ، حتى المتقدم منها ، تشهد صور فساد ، ونقول : نعم هذا صحيح ، ولكن السؤال الجوهرى هنا يتعلق بمرتكبى الفساد هنا ، ممن هم مسئولون عن تربية أبنائنا وتعليمنا ..والسؤال هنا يتعلق بمدى الشفافية في كشف المستور ، كما يتعلق

بمدى " المحاسبة " التي تتم ، كما يتعلق أيضا بحالات فساد أكبر " ديناصورى " تم ويتم في دوائر عليا تملك السلطة والنفوذ وبالتالى تملك وسائل الستر والاختباء والإفلات من يد الكشف والفضح ، ومن ثم المحاكمة ، بحيث نرى أمامنا " منظومة " من الفساد والمفسدين يشد بعضهم أزر بعض ، حيث أن كشف أحدهم يمكن أن يكشف آخرين ، ومربط الفرس في كل هذا في ذلك الزواج الكاثرثى بين السلطة وبين رأس المال الذى جاء معظمه بطرق غير سوية .

التعليم عندما يعيش فسادا* !

ونحن نوالى نشر مقالات مختلفة فى مواقع متعددة تدور حول الفساد فى التعليم ، ربما نلاحظ أن أغلب الوقائع لا تمس العملية التعليمية من الداخل ،لأن مثل هذا الجانب يقتضى ملاحظة مباشرة وتقييم وبحوث ودراسات ، الحق أن هناك العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه أنجزها باحثون كُثر فى معظم كليات التربية ، فضلا عن بحوث متعددة أجراها عدد من أعضاء هيئة التدريس فى مثل هذه الكليات .

وهكذا نجد أنفسنا وقد اتخذنا منحى آخر حيث نعتمد فيه على ما تنشره الصحف من " وقائع " ، مراعين فى ذلك الاطمئنان إلى مصداقية الخبر الذى يحمل الواقعة ، سواء بمكانة الصحيفة مصدر الخبر ، أو ما تنشره من مستندات وشهادات وصور مصاحبة ، فضلا عن خبرة طويلة ، واحتكاك بكثيرين من أفراد مجتمع التعليم يجعل الأمر ليس غريبا ، ومن ثم نميل إلى تصديقه .

وأول ما نشير إليه فى مقالنا الحالى أمر يتصل بمراوغات وتحايلات تفوح منها رائحة مريبة تتصل بملكية مبنى مدرسى على جانب كبير من الأهمية .

فمما أساءت ثورة يوليو فى استخدامه، تحويل عدد من قصور العائلة المالكة السابقة وبعض الزعماء الكبار فى العصر الملكى على مؤسسات وهيئات حكومية ، صحيح أن عددا منها خصص لأغراض تعليمية وثقافية ، لكن كان من الأفضل حقا أن يظل كل مبنى على حاله باعتباره أثرا تاريخيا ، جزءا من تاريخ مصر ، لا ينبغى أن يتعرض للبهدلة .

ونسوق على سبيل المثال ، معهد الصحراء بالمطرية ، والذى كان قصرا للأمير يوسف كمال ، وقصر الزعفران الذى تحول إلى جامعة عين شمس ،

---

* جريدة الوفد ، فى ٢٠٠٧/١٠/١٣

وقصر النحاس باشا الذى خصص للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، حيث كان من الممكن أن تبنى مبان خاصة بهذه المؤسسات فى أماكن أخرى ، لتظل هذه القصور آثارا تنطق بأجزاء من تاريخ مصر وتستقطب سياحا يدرون دخلا، فتصبح المسألة – كما يقولون – تجارة وشطارة ، إن صح هذا التعبير !

من هذه القصور ، قصر للأمير أسعد حليم الذى تحول إلى مدرسة الناصرية الإعدادية بشارع شامبليون بقلب القاهرة ، حيث قيل أنه قصر فريد فى البنيان ، بل ونادر لأنه تحفة معمارية ، ومساحته تبلغ أربعة آلاف وثلاثين متر مربع ٠

ووفقا لتحقيق طويل أجراه "حمدى حمادة " فى جريدة صوت الأمة فى عددها الصادر فى أول أكتوبر الماضى يشير إلى وقائع ومعلومات متعددة تدور حول اعتبار القصر أثرا تاريخيا مما أوجب الطلب إلى وزارة التربية والتعليم إخلاءه ، ثم ظهور إجراءات تبعث على الريبة من الإدارة التعليمية المختصة بزعم أن القصر مملوك إلى أحد ملياردرات الإسكندرية ، وقد نشر المحرر عددا من الأدلة والبراهين الرسمية التى تعزز تشكيكه فى وجود " مؤامرة " للاستيلاء على القصر لصالح ملياردير حدده بالاسم ٠

أما نقابة المعلمين التى من المفروض أن تكون ملاذا يحمى المعلمين ويدافع عن حقوقهم ، ويسعى إلى تنمية مهنة التعليم ، فيبدو أنها منشغلة عن هموم المعلمين الحقيقية بأمور أخرى ترسم لنا علامات استفهام نرجو الله ألا تكون حقيقية ٠٠

ففى صحيفة الدستور ، العدد الصادر فى أول أكتوبر الماضى ، نجد وقائع مؤسفة أشار إليها تقرير مكتب محاسبى كان مجلس النقابة قد كلفه بمراجعة حسابات النقابة ، وهو اتجاه طيب على أية حال ، لكن ماذا لو أتت الرياح بما لا تشتهى الأنفس ؟

لقد أكد تقرير مكتب المحاسبة فى صدره أن الدورات المستندية التفصيلية لجميع العمليات بالنقابة غير مسجلة كتابة مما ترتب عليه عدم وضوح وتحديد الاختصاصات والمستويات وأحكام الرقابة الفعالة على الأداء لجميع العمليات الحسابية بالنقابة العامة ، كما أشار التقرير إلى عدم وجود دليل محاسبى بالنقابة العامة يتضمن توصيفا وشرحا لطبيعة كل حساب من الحسابات المستخدمة من النقابة ، وقد ترتب على ذلك عدم صحة التوجيه المحاسبى لجميع العمليات بالنقابة .

كما أشار التقرير إلى أنه لا يوجد مراجع أو أكثر بالنقابة العامة يقوم على المراجعة الداخلية للعمليات بالنقابة العامة ، مما يؤدى إلى عدم إحكام الرقابة على عمليات النقابة العامة ، كما أضاف التقرير عدم وجود سجل رقابى لمتابعة الشيكات الواردة يثبت به جميع البيانات بهذه الشيكات من تاريخ ورودها وحتى إضافتها لحساب النقابة بالبنك ، وترتب على ذلك انعدام الرقابة على الشيكات الواردة للنقابة .

وهناك تفاصيل أخرى فى الصحيفة ، وكلها تشير إلى أن مثل هذه الثغرات التى كشف عنها التقرير المحاسبى يمكن أن تمثل أبوابا لصور من الانحراف ، فتضيع أموال باهظة اقتطعها المعلمون من رواتبهم الضعيفة أصلا ، حتى بعد الزيادة الأخيرة ، وهكذا يتحول دور النقابة بالنسبة للمعلمين إلى ما هو واجب ومفروض .

والخبر الذى نشرته جريدة (البديل) فى الثالث من أكتوبر منسوب إلى مركز معلومات مجلس الوزراء حول أوضاع المدارس والتلاميذ بالمرحلة الابتدائية ، التى نسميها " جذع الشجرة " ، والشجرة المقصودة هنا هى شجرة التعليم ، والتى كنا نسميها من قبل " سلم التعليم " ، أى البناء التعليمى كله ، مما جعل من هذه المرحلة موضع اهتمام كافة الاتجاهات والمدارس والفلسفات

التربوية ، حيث أن ضعفها يعنى ضعف البناء كله ، والعكس صحيح ، فماذا قال تقرير مركز المعلومات الرسمى ؟

ذكر التقرير أن أكثر من ثلث التلاميذ (٣٩%) يتعلمون فى مدارس بغير مرافق ، وللقارئ أن يتصور كيف يكون حال أطفالنا وهم يعيشون فى مدارس ، قد لا يجدون بها – مثلاً – دورة مياه ؟! أو مقاعد يجلسون عليها ؟ أو نوافذ فصولهم مكسورة الزجاج ، أو بلا ضلف ، فى عز برد الشتاء ؟!

أما الدروس الخصوصية ، آفة التعليم ، فقد كان التقرير متفائلا بعض الشئ حيث ذكر أن ٥٠ % من التلاميذ يتعاطونها ، بينما نكاد نؤكد أن هذه النسبة قد زادت عن ذلك زيادة كبيرة ، ولم تعد وظيفة المدارس هى التعليم ، وإنما " الإيواء " المؤقت حتى يعود الأب أو الأم إلى البيت .

وأشارت الصحيفة إلى رأى أبداه مدير مركز ما يسمى " بالحق فى التعليم " خاص بتلاميذ هذه المرحلة ، حيث رأى أن الأزمة الحقيقية لديهم هى افتقارهم لمهارات التعليم من قراءة وكتابة وقدرة على تنمية الخيال بنسبة ٦٥ % ، فضلا عن ارتفاع الكثافة الطلابية بالفصول لتصل إلى ١١٥ طالبا بالفصل ، مما ذكرنى بموقف مررت به أثناء زيارتى لإحدى المدارس الابتدائية فى إحدى مناطق انجلترا فى أوائل الثمانينيات ، حيث سألتنى المسئولة عن كثافة فصول الابتدائى فى مصر ، فلم أجرؤ على قول الحقيقة تماما ، وحاولت أن أقلل الرقم بعض الشئ ، فقلت ٤٠ تلميذا فى الفصل ، فإذا بها تصدر صوتا يعبر عن الدهشة والانزعاج ، وقلت فى نفسى : ترى ولو علمت أنه يمكن أن يصل إلى ضعف هذا ، ماذا كان يمكن أن تصف به التعليم فى مدارسنا !!

وكنت قد أشرت فى أحد مقالاتى إلى ما تحظى به الكليات العسكرية من حضور رئيس الدولة لحفل تخرج خريجيها كل عام دون تفويت مرة ، وما يترتب على هذا من تركيز جميع أجهزة الإعلام على هؤلاء الخريجين ، متسائلا : لم لا يحظى خريجو الجامعات المصرية بشئ من هذا ، حتى ولو

اختاروا كل عام قطاعا من الكليات حتى لا يمثل ذلك إرهاقا للقيادة السياسية ، وحتى يشعر أبناء مصر أنهم أبناء أم واحدة ، لا مجموعة من أولاد الحرة " العسكرية " ، ومجموعة من أولاد الجارية" " الجامعات المصرية "٠

ومن هنا فقد سعدت عندما أذيع ونشر عن تكريم رئيس الدولة لعدد من أوائل الخريجين ، ولو أننا لم نفهم جيدا ، كيف لم يتجاوز هذا العدد نيف وعشرين خريجا ، بينما لدينا عشرات الكليات ، وكل كلية بها العديد من الأقسام والتخصصات ، مما يعنى أن ليس هناك من يمكن وصفه – مثلا – بأنه أول كلية الطب أو الزراعة أو الآداب ، وإن كان هذا ممكنا بالنسبة لكلية مثل كلية الحقوق ٠

ومع ذلك ، فقد نشرت جريد المصرى اليوم فى عدد ٤ أكتوبر الماضى ، نقلا عن الدكتور مينا بديع عبد الملك رئيس قسم الرياضيات والفيزياء الهندسية بهندسة جامعة الإسكندرية أن وزارة التعليم العالى قامت باختيار الأوائل عن طريق معادلة غريبة وضعتها الوزارة ، وهى معادلة خاطئة أدت إلى تصعيد طلاب ليس لهم الحق فى التكريم فى مقابل حرمان الطلاب الأوائل أصحاب الحق فى هذا التكريم ، وإن كانت هذه المعادلة لم تتبع فى الجامعات الأخرى ٠

الغريب فى الأمر أن الصحف الحكومية هللت كثيرا لهذا الحدث المحدود للغاية معتبرة إياه مظهرا وكأنه يحدث لأول مرة ، من حيث تكريم المجتهدين والمتفوقين ، ناسية ما كان يحدث كل عام زمن الرئيس الراحل جمال عبد الناصر حتى هزيمة ٦٧ مما كان يسمى بعيد العلم ، حيث كان يدعى إلى التكريم فيه ، جميع الأوائل فى كافة مراحل التعليم (الشهادات العامة) ،وجميع الكليات فى كل الجامعات ، وكذلك الحاصلون على جوائز الدولة بمختلف مستوياتها ، حيث كان عبد الناصر يقوم بنفسه بتسليم كل متفوق شهادته ، وكل فائز جائزته ، وغالبا ما يشهد الحفل أحد الزعماء العالميين ، وقد أسعدنى الحظ حقا بأن أحظى بمثل هذا فى عيد العلم عام ١٩٦٠ ، باعتبارى أول دفعتى فى

آداب القاهرة (فلسفة) عام ١٩٥٩ ، وكان الدكتور طه حسين حاضرا لتسلم جائزة أستاذه أحمد لطفى السيد ، حيث لم تساعده حالته الصحية على ذلك ، وطوال ربع قرن مضى ، لم نشهد مثل هذا العيد للعلم ، وإن كانت أعياد ومهرجانات أخرى – فنية فى مجملها – قد زادت ، والحمد لله الذى لا يحمد على مكروه سواه ، عما كان زمن ثورة يوليو ، إذ يبدو أن هزيمة يونيو كانت نتيجة للاهتمام بتكريم العلماء ، ومن ثم تكون نتيجة انتصار أكتوبر اهتمام أكثر بمهرجانات فنية ، على كل شكل !

الفساد فى التعليم ...

مرض مزمن* !

ليست هذه هى المرة الأولى التى أكتب فيها عن هذه القضية ، فقد سبق أن كتبت مقالين من قبل فى مكان آخر ، ويبدو أننى قد وقعت أسير هذه القضية ، التى أعترف بأنها تستأثر باهتمامى إلى حد كبير ، ذلك أن الفساد إذا كان مذموما وملعونا فى أى مكان إلا أنه يكون أكثر مدعاة للذم واللعنة فى مجال التعليم بصفة خاصة .

صحيح أن هناك مواقع أخرى غير التعليم عرف الفساد طريقه إليها ، لكن ما يميز الفساد فى التعليم أنه يجرى فى منطقة خطيرة للغاية ...منسلقة بناء الإنسان وتنشئته وتكوينه ، فإذا جرت التنمية الإنسانية ، وجرت التنشئة ، وقام التكوين على غش وخداع وتزييف وسرقة ، فماذا ننتظر لباء هذا الوطن ، إذا كانت عُمُده البشرية بنيت فى مناخ مسمم إلى هذه الدرجة ؟

إننا نردد أحيانا مثلا شعبيا شهيرا " حاميها ، حراميها " ، قاصدين به أن نندد بمن يُكلف بالمحافظة على أمن الناس ، لكنه يسرقهم ، ورغم أن هذا إن حدث بالفعل فإنه يضاعف من حجم ونوع الجريمة ، لكننا لو طبقناها فى مجال التنشئة والتكوين تصبح المصيبة أعظم !

ولننظر فى الحكايات التالية :

ففى أهرام ٢٧ من سبتمبر الماضى ، نجد أن معلمى مدرسة محمد فريد الابتدائية قد فوجئوا بقطيع من الماعز يمر بجوارهم أثناء جلوسهم فى الفناء ، وبعد فترة فوجئوا بأحد الأشخاص يمتطى حماره ويلقى عليهم السلام ! وسبب هذه الفوضى هو تهدم سور المدرسة منذ فترة ، وقد تفاعل مجلس آباء المدرسة

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٧/١٠/١٤

مع تصريحات مسئولى الوزارة عن اللامركزية وضرورة تفعيل دور مجالس الآباء فى العملية التعليمية فرفع توصيته إلى إدارة سرس الليان التعليمية لبناء السور المتهدم ، إلا أن هيئة سرس الليان التعليمية وفرعها بالمنوفية لم تحرك ساكنا ، واستمر الآباء يخشون اختلاط الماعز بأبنائهم فى طابور الصباح !

ربما تكون هذه الحكاية أقرب لأن تكون طُرفة ، لكنها تكشف عن غياب وعى مخز بقيمة " الفناء " فى المدرسة ، وهى قصة طويلة ، قد لا يتسع المقام لبيان جوانبها المختلفة ، لكن ما نود التأكيد عليه أن الفناء ليس مجرد مساحة خالية يتجمع فيها التلاميذ ، فله وظائف تربوية أساسية ، وله مواصفات هندسية لابد من الالتزام بها حتى يمكن أن يقوم بوظائفه التربوية ، من حيث التناسب بين عدد تلاميذ المدرسة وبين مساحته ، ومدى ما يكون به من إمكانات يستطيع التلاميذ من خلالها أن يفرغوا طاقاتهم التى تظل داخل الحصص محبوسة لتلقى المعارف والمعلومات ، فيظل الجسد متوقفا عن الحركة والنشاط معظم الأوقات، وليس أمام الطاقات البدنية إلا زمن " الفسحة " يفرغون فيها عما ظلوا يحبسونه .

صحيح أن هناك نظريات تربوية نادت بأن تكون المدرسة بلا أسوار ، لكن أصحاب هذه النظريات يقصدون شيئا آخر غير هذا العبث الحاصل فى بعض مدارسنا ...إنهم قصدوا أن تنعقد الروابط والصلات بين المدرسة والمجتمع ، وألا يكون السور رمزا لعزلة عن البيئة ، أما أن ينعدم السور نتيجة غفلة وإهمال ، فليس هذا بناء على نظر تربوى جديد ، حيث أن اختلاط التلاميذ بالماعز وغيرها من الحيوانات نتيجة توحد بين أفنية بعض المدارس وبين الطريق العام ، وما قد يكون مجاورا للمدرسة ، هو جُرم كبير ، لو طبقنا عليه المقاييس التربوية فى التنشئة والبناء المدرسى !

وفى أهرام ٢٨ سبتمبر الماضى ، جاء أن النيابة العامة قررت إحالة رئيسة وحدة شئون الطلبة بإدارة ...التعليمية للمحاكمة التأديبية ، بعد أن اختلست

١٠٠ ألف جنيه من أعمال وظيفتها ، وتبين من تحقيقات النيابة التى باشرها رئيس النيابة الإدارية أن الموظفة هى المسئولة عن تحصيل رسوم إخراج بيانات الطلاب للمدارس وأنها تقوم بتسلم الدفاتر المالية الخاصة برسوم النجاح والاستيلاء عليها وإخفائها بغرض تحصيل المبالغة المالية الواردة فى الدفاتر لصالحها الشخصى ، وبالتفتيش تبين أنها تحصلت لنفسها على مبالغ مالية قيمتها ١٠٠ ألف جنيه بدون وجه حق عن طريق إخفاء ١٠٠ دفتر من الدفاتر المالية الخاصة بتحصيل الرسوم !

هنا قد يتصور البعض أن مظهر الفساد فى هذه الحالة بعيد عن المدرسة والفصول ، بل ولم يقع من قبل معلمين ومديرين ونظار وطلاب ، وإنما من " موظفة " ، وفى إدارة التعليم ، أى فى الجهاز الإدارى لا فى المؤسسة التربوية.

والحق أن ليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من مثل هذا التصور ، لماذا؟

لأن الإدارة التعليمية عنصر لا ينفصل أبدا عن العملية التعليمية ، ولا نريد أن نستطرد فى درس مطول عن أهمية الإدارة بصفة عامة بالنسبة لكل عمل ، وكيف أنها تكاد أن تكون العنصر الفعال الأساسى فى نجاح العمل أو فشله ، ويكفى أن نذكر القراء بالإدارة السياسية للتعامل مع أحداث حرب ١٩٥٦ ، وكيف أننا كنا مهزومين ، لكن حسن الإدارة السياسية مكنت مصر من أن تدفع أقل الخسائر السياسية ، بل ونبدو كمن انتصرنا . وحدث العكس من ذلك فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث انتصرنا عسكريا ، لكن سوء الإدارة السياسية التى اعقبت الحرب ، ضيعت علينا الكثير مما كان يمكن أن نكسبه ، بل أصبحت هذه الحرب بداية لتراجع فى قيمة الدور المصرى فى النظام الإقليمى !

فحسن اختيار الكوادر الإدارية ، ومدى دقة وسلامة النظام الإدارى ، وسبل الاتصال بين عناصر الإدارة ، وسبل المتابعة والتقويم والتوجيه

والتدريب ، وبصر الانتباه إلى العنصر الأخلاقى ..كل هذا يمكن أن يفسد العملية التعليمية أو يصلحها !

والجامعات فى كل الدنيا ، ومنذ أن أنشئت ، عُرفت بأنها أصلح تربة لغرس قيم الديمقراطية ، والتدريب على حرية الرأى والتفكير ، وفرصة ذهبية لتنشئة الشباب على المواقف الاستقلالية ، وإظهار الشجاعة فى اتخاذ المواقف ، والبعد عن مظاهر التملق والنفاق ...

لكن ما يجرى داخل بعض الجامعات ، وداخل بعض الكليات ضد فئة بعينها من الطلاب ، يشير إلى اتجاه عكس كل هذا ، فقد جاء فى جريدة (البديل) فى عددها الصادر أول أكتوبر الحالى ما يؤكد على وجود تصعيد ضد الطلاب الإخوان فى الجامعات ، حيث أصدرت جامعة الأزهر قرارات إدارية باستبعاد أربعة من طلاب كلية اللغة والترجمة من السكن فى المدينة الجامعية دون إبداء أسباب ، وكانت الجامعة قد اتخذت نفس الإجراء العام الماضى مع عدد من الطلاب المنتمين للجماعة . وأكثر من هذا ذكرت الجريدة أن ١٥٠ طالبا بجامعة الأزهر فوجئوا بشطب أسمائهم من قائمة المدينة الجامعية ، رغم أن تقديراتهم تتراوح بين جيد جدا وامتياز !!

وقد ذكرنى هذا بشكوى ولى أمر كتب لى فى تعليق له ، على مقال لى بصحيفة المصريون ،حيث استبعدوا أبناءه لاتهامهم بأنهم من الجماعة ، ويقسم الرجل بأنهم ليسوا كذلك ، كل ما هنالك أنهم من الملتزمين دينيا ، وهذه الفئة تكون موضع شبهة دائمة من الأمن وكأن كل متدين لابد أن يكون من الإخوان!!

إن المشكلة هنا أن القضية أصبحت أمنية من أولها على آخرها ، والمفروض أن أعضاء هيئة التدريس هم الأصلح أن يتعاملوا مع مثل هذه الحالات ، فليكن اتجاه الطالب كما يريد ، ما دام ملتزما بالشرعية الجامعية وقواعدها وأصولها ، فإذا أخل بذلك ، فإن كليته وجامعته هى التى يجب أن

تحقق فى ذلك ، أما أن يكون مجر الانتماء – وهو عادة شبهة وليس مؤكـدا – فمثل هذه الإجراءات تعد اعتداء صارخا على أبسط القيم الجامعية فى أى زمان وفى أى مكان ، غير مصر المعاصرة !

ويستمر المسلسل الغريب من القمع والقهر ، فى مجتمع يرددون فيه دائما الحث على المشاركة السياسية وتعزيز قيم الانتماء والـولاء ، ففـى جامعـة المنوفية كما نشرت البديل التى لا يمكن أن تـتهم بالتعـاطف مـع الإخـوان المسلمين : شهدت كلية ٠٠٠حالة من التصعيد الأمنى ضد طـلاب الإخـوان وصل إلى درجة قيام قائد الحرس الرائد ٠٠٠بالاعتداء المباشر على الطـلاب عند دخولهم الكلية ، حيث قام بضرب أحـد الطـلاب عنـد بوابـة الـدخول والاستحواذ على جميع متعلقاته الشخصية ، كما تعدى بالضرب علـى طالـب آخر وتطويق عنق طالب ثالث أثناء التحدث معه ؟!

وفى السياق ذاته أحالت كلية ٠٠٠بجامعة القاهرة ٤٥ طالبا من المنتمـين إلى الإخوان المسلمين للتحقيق بتهمة تعليق لافتات ترحب بالطلاب كتب عليها " طلاب الإخوان المسلمين " ٠

ترى ألم يكن الأمر يمكن أن يقف عند حد اسـتدعاء هـؤلاء الطـلاب ، وإعلان الموافقة على تعليق لافتات الترحيب ، فهذا تصرف نبيل حقا ، على ألا يذيلوه بانتماء إلى هذه الجماعة أو تلك ، حتى لـو كانـت جمعيـة المـستقبل المستقطعة أرضا ومبنى داخل جامعة القاهرة !

هذا علما بأن طالبا أكد لمحرر الجريدة أنه غير صحيح أن طـلاب الكليـة المشار إليها كتبوا على لافتاتهم " طلاب الإخوان المسلمين " !!

هل هذه دروس العدل التى نعلمها ، سلوكا " و " ممارسة " لـشباب هـذه الأمة؟

هل هذه هى الممارسة الديمقراطية التى نريد أن يُنَشّأ عليها أبناؤنا من الكبار؟

دائما نتذكر مقولة رسول الله العظيم ، محمد عندما قال : والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها !

لا استثناء فى المحاسبة والمساءلة ...أليست هذه هى حقـوق الإنـسان ؟ أليست هذه هى ذروة الديمقراطية ؟

ثم يُتبع ما يقول بقوله أن ما أهلك الأمم السابقة أنهم إذا سـرق الـشريف تركوه ، ولو سرق الضعيف أقاموا عليه الحد !

صدقت يا رسول الله ...

فهل نتنبأ بناء على هذا ، أى بناء على أن مثل هذا هو مما أهلك من كان قبلنا ، أن تكراره يمكن أن يهلك من هم من أهل زماننا؟!

" الذين طغوا فى البلاد
فأكثروا فيها الفساد "* !

فى عام ١٩٨٦ صدر لى ضمن سلسلة كتاب الأهالى كتاب بعنوان (إنهم يخربون فى التعليم) ، ولم يدر بخلدى أبدا أننى بعد أكثر من عشرين عاما أعود للكتابة عدة مرات عن مسلسل الفساد فى التعليم ، ومتى ؟ بعد ترديد شعارات وعبارات تنص على أن التعليم أصبح قضية أمن قومى ، فهل يعنى هذا أننا نتاجر فى الشعارات أم أننا نقر ونعترف بأن أمننا القومى قد تم اختراقه ؟

وإذا كان القرآن الكريم قد ندد فى آيات كثيرة بالفساد والمفسدين وتوعدهم بعذاب نار جهنم ، إلا أننا آثرنا اختيار هذه الآية عنوانا لمقالنا لسبب معين ، ذلك أن نص الآية القرآنية المقصودة على هذا الربط العجيب بين الطغيان والفساد إذ يجئ من لدن الخالق الأعلم بسنن الكون والاجتماع البشرى يؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك أن الطغيان بطبيعته يفتح الأبواب واسعة للفساد ، لا فى مجال واحد وإنما فى مجالات شتى .

فالقوانين التى توفر للحاكم كما ضخما من الصلاحيات من شأنها أن " تفرعنه " دون أن يعى بأنه يقوم بعمليات قهر وطغيان ، حيث أن ما يقوم به يكون بنص القانون وعملا بالدستور .

ومثل هذا الوضع يلغى المشاركة ، ويحول المحيطين إلى حملة مباخر وضاربى دفوف وكذابى زفة ، ويصبح الهدف الذى يسعى إليه كثيرون هو كسب الرضا ونيل الإحسان ، وفى نفس الوقت يعتمد الحاكم على مثل هذه الطغمة فيُكثر لها العطاء حتى يضمن لها الولاء واستمراره ، بل ويمكن أن

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/١١/٣

يغض النظر عما قد يقومون به من انحرافات لأنه يحتاجهم .

وعندما ينشأ فساد فى دوائر حكم وقيادة ، يتسرب ذلك إلى مستويات أقل فأقل .

ويؤدى استمرار الفساد أو مظاهره سنوات طويلة إلى التعود عليه ، بل ويكاد يصبح من مقتضى الحال ، ويكون عكسه هو الشاذ .

وكما نردد دائما ، فإن التعليم جزء من نظام ، إن أحسن حسُن وإن أفسد فسد .

ونسوق للقارئ دفعة جديدة من وقائع دأبنا على رصدها مما يصور ما شاع فى التعليم المصرى من صور فساد تنذر بأن عملية " صناعة الإنسان " قد دخلت مرحلة الخطر ، حيث تحولت إلى " ظاهرة " ، لا مجرد حدث هنا أو هناك .

فى المصرى اليوم ، عدد ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٧ ، أن شهرا مر بمدرسة ابتدائية بإحدى قرى الفيوم وهى خاوية من المعلمين ، ويقول أحد أولياء الأمور " ابنى يعود فى نهاية اليوم دون تلقى كلمة واحدة ، وكل ما يفعله هو اللعب وحضور طابور الصباح وقضاء بقية اليوم فى الفناء ، وناظرة المدرسة لا تستطيع السيطرة على الطلبة ، فهى تعمل بمفردها ويساعدها إدارى وعامل ... " .

وأضف إلى معلوماتك أيها القارئ أن وزارة التعليم العالى قد بدأت فى تقليص أعداد المقبولين فى كليات التربية تقليصا حادا ، وكذلك أضف إلى معلوماتك أن مئات من خريجى هذه الكليات لا يجدون عملا ، وإذا وجدوه فيكون بغير تعيين وإنما هو ما يسمى " بالحصة " ، وفيها ما فيها من افتقاد الضمانات الواجبة ..

وعلى صدر الصفحة الأولى من ملحق الأهرام التعليمى فى السادس من أكتوبر ، وعنوان بعرض الصفحة " أزمة مدرسين ..فى التربية والتعليم "،

ومن المهم أن تقرأ معى عزيزى القارىء النص المكتوب تحت العنوان " لدينا ٢٧ كلية تربية فى الجامعات دورها الرئيسى تخريج مدرسين مؤهلين علميا وتربويا للعمل فى مجال التدريس بالمدارس فى جميع المراحل ومتخصصين فى علوم محددة ٠ فجأة ومنذ سنوات ألغى التكليف لخريجى هذه الكليات ولم يعد يعينون فى المهنة الأهم وهى بناء شخصية المواطن ، بل وأصبح منهم عاطلون ٠ والغريب أنه يتم حاليا تعيين مدرسين من تخصصات أخرى لم يقتربوا يوما ما من دراسة العلوم التربوية ٠

" تشتكى وزارة التربية والتعليم حاليا من هذا النقص الحاد فى المدرسين لجميع المراحل التعليمية وهى نتيجة مؤكدة لإلغاء هذا التكليف والذى أضر أيضا بالعملية التعليمية وإعداد النشء والكفاءات المتميزة " ٠

انتهى النص ٠

فإذا كان يمكن الادعاء بأن ما تكتبه الصحف " الأخرى " فيه مبالغة وأحيانا – كما يزعمون – افتراء ، فها هى الصحيفة الحكومية الأولى تقول نفس ما يقوله غيرها ، لأن هذه الحقيقة كلنا نلمسها ونشاهدها فى كثير من المواقع !

الأغرب حقا هو ما نشره نفس الملحق التعليمى للأهرام من أن وزير التربية والتعليم أعلن عن خطة لتعيين نحو ٨٠ ألف معلم مع منتصف العام المقبل لسد العجز فى المدرسين ! ووجه الغرابة فى هذا ، هذه الحقيقة التى بدأت تفرضها وزارة التعليم العالى فى التقليص الشديد لأعداد المقبولين فى كليات التربية ، أم أن وزارة التربية والتعليم سوف تلجأ إلى تعيين خريجى كليات أخرى غير التربية ، ثم ترصد مئات الألوف من الجنيهات لتدريبهم فى أيام معدودات على التدريس ، وهناك من أُعدوا بالفعل عبر أربع سنوات وكلفوا الدولة ملايين الجنيهات يجلسون فى بيوتهم ؟!

وفى عددها الصادر فى ٢٩ أكتوبر نشرت المصرى اليوم أن والدة لطفلة عمرها ١١ سنة بالصف الخامس بإحدى المدارس الابتدائية طالبت وزير التربية

والتعليم التحقيق فى تحرش أحد المدرسين بابنتها ..كانت التلميذة قد انتهت من تلقى حصة اللغة الإنجليزية ، وتأخرت بعض الشئ عن الخروج " للفسحة " ، حيث كانت تلملم كتبها وكراساتها فإذا بالمعلم الذى قال عنه شوقى من قبل " كاد أن يكون رسولا .." يطلب منها البقاء بمفردها ليشرح لها ما لم تفهمه فى الحصة فوافقت التلميذة فإذا به يغلق باب الفصل ويقوم بضمها إلى صدره ويشبعها تقبيلا فخافت وصرخت وسارعت بالخروج !

لكن ماذا كان رد فعل إدارة المدرسة ؟

قالت الأم أن ابنتها عندما ذهبت إليهم تحكى وتشكو صفعتها وكيلة المدرسة على وجهها وطردتها ، طالبة منها أن يسعى أهلها لتحويلها إلى مدرسة أخرى ، ولما حاولت الأم أن تذهب إلى المدرسة لم يسمحوا لها بل وتم اعتداء عليها !

وكثيرا ما يردد مسئولون أن التعليم المصرى مجانى ، ولا مساس بهذه المجانية ، وهى أكذوبة كبيرة ، لأن القرار الوزارى الذى يصدره وزير التربية فى مستهل كل عام دراسى يحدد المبالغ التى على كل تلميذ فى كل صف دراسى أن يدفعها ، وهى عدة عشرات من الجنيهات ، حتى فى التعليم الابتدائى ، فإذا تساءلت : كيف يتفق هذا ومجانية التعليم ؟ قالوا إنها ليست مصروفات " تعليم " ، فهو مجانى بنص الدستور ، لكنها رسوم أنشطة وتأمين وثمن كتب !!

وهنا نقرأ لسليمان جودة فى المصرى اليوم (٢٠٠٧/١٠/٦) أن مواطنا مصريا غلبانا جاءه يحكى أن ابنته الكبرى ذهبت إلى المدرسة الابتدائية هذا العام لأول مرة ، وفى اليوم الأول طردوها ،وفقا – كما قالوا لها فى المدرسة – لتعليمات د.يسرى الجمل ،وزير التربية والتعليم ، لأنها لم تدفع المصاريف وقيمتها ٣٥ جنيها ، وفتش الأب فى جيوبه فلم يجد إلا ثلاثة جنيهات ، فاقترض الباقى وعادت الإبنة إلى المدرسة ، ولا يدرى الأب الغلبان كيف سيرد ما اقترضه .

يزيد المشكلة حدة أن الإبنة لها أخت صغرى ذهبت إلى حضانة المدرسة نفسها ، ليس لها سور يحمى الأطفال الصغار ، كان عليها أن تدفع ١٣٠ جنيها مصاريف الحضانة ، فمن أين ؟

أما (صوت الأمة) فتشير فى عددها الصادر فى ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٧ إلى مفاجآت حملها السؤال الذى تقدم به د٠جمال الزينى عضو مجلس الشعب عن دائرة الزرقا بدمياط بسؤال إلى رئيس المجلس حول المخالفات التى يرتكبها وكيل أول وزارة التربية بدمياط قال فيه إن هناك مبالغ طائلة " يتم صرفها على مشروعات وهمية " ، وتساءل الزينى : أين المحافظ من كل هذا ؟

ثم يشير إلى أن أحد أولياء الأمور وأخصائى تكنولوجيا التعليم بمركز التطوير التكنولوجى بمديرية التربية والتعليم بدمياط قد تقدم بشكوى إلى الجهاز المركزى للمحاسبات ليحقق فى ثلاث عشرة مخالفة ارتكبها وكيل الوزارة وأهمها مشروع وهمى أطلق عليه اسم " مدارس بلا دروس خصوصية " تبلغ تكلفته وميزانيته التى اعتمدتها الدولة ثلاثة ملايين ومائة وأربعين ألف جنيه تم صرف مائة وأربعين بالفعل منها وجارى صرف باقى المبلغ ٠

وتضمنت الشكوى الإشارة إلى انعدام المحاسبة والرقابة على المسئول ، وأن المحافظ يتواطأ مع وكيل الوزارة فى مخالفاته ، واتهمه بارتكاب تجاوزات مالية خطيرة بالاشتراك مع مدير مركز التطوير التكنولوجى ورئيس وحدة التدريب ٠٠٠إلى غير هذا وذاك من تفصيلات ، علما بأن الجريدة نشرت صورا لعدد من الوثائق التى تبرهن على صحة هذه المعلومات !

إننا نعلم علم اليقين أننا مهما كتبنا ومهما صرخنا فلا حياة لمن تنادى ، فسياسة وزارة التربية والتعليم فى العهد الحالى لا تحفل أبدا بالرد على أحد حتى ولو بالنقض ، ونحن منذ أواسط الثمانينيات نكتب ونصرخ ونصيح ونكاد " نقطع " هدومنا دون فائدة ، ذلك لأننا لسنا من أصحاب الثروة ، ولا من ذوى السلطة ٠٠

زادنا الوحيد هو المعرفة ..

سلطتنا الوحيدة هى سلطة العلم ..

سلاحنا الوحيد هو القلم ..

سندنا الرئيس هو ضمير الناس وشرف الكلمة !

لكن من قال أن هذا يفيد فى " مصر اليوم " التى لم تعد " فى عيد " كما سبق أن بشرتنا " شادية " فى يوم من أيام زمان الذى يبدو لن يعود مثله ؟!!

" ظهر الفساد فى البر والبحر
بما كسبت أيدى الناس "*!!

فى حلقة أخرى من حلقات رصد حالات الفساد التى يعيشها التعليم فى مصر فى هذا الزمن النكد نؤكد للقارئ أهمية أن يضع فى اعتباره وهو يقرأ ما تشهد به الوقائع المعروضة من تغلغل للفساد فى شرايين وخلايا التعليم أن هذا لا يمكن أن يقع بعيدا عما نشهده فى مجالات أخرى : فى الاقتصاد ، وفى الثقافة ، وفى الإعلام ، وفى العلاقات الاجتماعية ،وفى السياسة ، وهو ما يتسق مع قانون معروف فى " العلم " وهو ما يسمى بنظرية الأوانى المستطرقة ، فإذا جئت بإناء يضم أشكالا متنوعة بحيث يكون أحدها على شكل " قمع " وآخر على شكل كرة ، وثالث على شكل مثلث ، ورابع على شكل مستطيل ، لكنها جميعا تقوم على مجرى واحد متصل بكل منها ، وسكبت سائلا ما ، فسوف تجد أن " المستوى " سوف يكون واحدا فى الأشكال جميعا .

ناحية أخرى نرجو القارئ أن يعى بها ألا وهى ذلك القول الذى قاله أحد الأدباء (لا يستقيم الظل والعود أعوج) ، فنظم المجتمع ، إنما هى " ظلال " للنظام الكلى ، فى سياساته وفى تنظيمه ، وفى أهدافه ، وفى فلسفته ...

والآن يمكن أن نعرض لبعض وقائع الفساد فى التعليم ....

ففى كل النظم المتقدمة ، والبيئات الصحية ، ووفقا لقوانين التقدم الفكرى والتطور العقلى ، هناك تأكيد على أن " المشاركة الفكرية " و " الحوار الفكرى " هو الذى يحقن الفكر بما يكسبه السلامة والصحة والعافية .

وهناك تأكيد كذلك أن المسألة التعليمية ليست من تلك المسائل الفنية البحتة التى يمكن أن يتم التفكير فيها فى الغرف المغلقة بين خبراء ومتخصصين ،

---

* جريدة المصريون الإلكترونية ، فى ٢٠٠٧/١١/١٤

فلهذه المسألة جوانبها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ، ومن هنا لابد أن تفتح أبواب الحوار والمناقشات بقدر الإمكان لمن لهم اختصاص وصلة ومسئولية وفهم ٠

لكن الوزارة المسئولة عن " التنشئة " و " التربية " ، فيما يبدو ، لا تـرى ذلك ، ترى المسألة التعليمية من المسائل العسكرية السرية التى ينبغى ألا ترى النور فى المناقشة حتى لا يطلع عليها الأعداء مثلـى ، صـحيح أننـى مـن المجتهدين فى هذا المجال منذ ما يقرب من نصف قرن ، لكننى لا أشغل موقعا فى السلطة التنفيذية ، ولا أنا صديق لمسئول أو سياسى أو رجل أعمال ، وإنما أنا ابن امرأة كانت تأكل القديد ،و ما دمت قد تعديت الستين ، بل والـسبعين ، فلابد أن تاريخ صلاحية فكرى وآرائى قد حل منذ زمن ، ومن ثم يجب تجنبها حتى لا يُصاب جسم التعليم بالمرض والسقم ،والعياذ بالله ، وجنّب هذا الجـسم حملة الآراء الفاسدة والأفكار المسمومة مثلنا !!

ففى صدر عدد صحيفة المصرى اليوم ، الصادر فى الثانى مـن نـوفمبر الحالى نقرأ عنوانا كبيرا باللون الأحمر (تعليمات عليا من مجلـس الـوزراء بالتكتم على تفاصيل مشروع تطوير الثانوية تجنبا للانتقادات) !!

وتحت هذا العنوان الغريب ، كتب المحرر " قالت مـصادر مطلعـة ل " المصرى اليوم " أن أسباب عدم عقد الاجتماع المشترك للجنة تطوير الثانويـة العامة ترجع إلى عدم الانتهاء من الشكل الأساسى لنظام الثانوية العامة الجديد ، والذى من المفترض أن ينتهى منه أعضاء اللجنة المشتركة من وزارتى التربية والتعليم العالى قبيل نهاية العام الجارى لمناقشته فى مـؤتمر تطـوير التعلـيم الثانوى ٠ وأوضحت المصادر أن هناك تعليمات عليا من مجلس الوزراء بعدم الإفصاح عن أى معلومات تخص المشروع الجديد ، إلا عقـب عرضـه فـى المؤتمر القومى لتطوير المرحلة الثانوية ، حتى لا يتعرض المشروع للهجـوم من جانب الرأى العام ووسائل الإعلام " ٠

إن المسألة ليس بصدد عموم المسألة التعليمية وإنما هى تتصل بشأن قد لا يوجد أسرة فى مصر إلا ولها به صلة ، فالثانوية العامة هى " بعبع " الأسرة المصرية ، وعندما يحل دور ابن أو ابنة للالتحاق بها ، ننظر جميعا إليها وقلوبنا تكاد تنفطر مما سوف تشهده من عذابات وسهر ليالى وقلق ،ولا تسل عن ألوف الجنيهات التى لابد من إنفاقها !!

فهل شأن مثل هذا يكون حرص على إتمامه بعيدا عن الرأى العام وأجهزة الإعلام ؟

لكن يبدو أن هذا هو مظهر " طبيعى " من نظام يقوم على فكرة " الدولة الأمنية " التى لا مكان فيها للرأى الآخر ، وحكاية الجدل بالتى هى أحسن ، وقضية :..وأمرهم شورى ، فهذه شعارات تصلح لجنة رضوان ، ونحن نعيش فى الدنيا التى يلعب فيها الشياطين وينشط إبليس ، و من ثم " فالعين الحمرا " و " العصا الغليظة " ، والسجن ، والفصل ...كل هذا هو الوسائل المناسبة ، فقديما قالوا " لا تشتر العبد إلا والعصا معه " ونحن لسنا أساتذة جامعة ومثقفين ومهنيين وعمال وفلاحين وإنما مجموعة عبيد !!

وفى هذا الشأن تجد حديثا مع الأستاذ الجامعى المناضل أبو الغار يتحدث إلى صحيفة (البديل) فى الثالث من نوفمبر الماضى يعلق عى ما شهدته ساحة إحدى الجامعات القاهرية " " للأسف الشديد هذا الحدث (الاعتداء على الطلاب) تكرر للعام الثانى على التوالى بجامعة ... ، وبنفس السيناريو ، يتم شطب الطلاب فيعبرون عن رفضهم لهذا الشطب بطريقة حضارية ، فيتم الدفع بعناصر أمنية ترتدى الزى المدنى ، وتتكون من وحدات الكاراتيه لتفتعل المشاكل والمشاجرات مع الطلاب بالاعتداء عليهم ، والأغرب من ذلك أن أجهزة الأمن تلصق تهمة الاعتداء على الطلاب المعتدى عليهم فى محاولة لتشويه صورتهم وتمهيدا لتقديمهم لمجالس التأديب ،وكأن شطبهم من كشوف المرشحين ليس كافيا " !

ويضيف الدكتور أبو الغار إلى ذلك أيضا " للأسف الشديد أن التدخل الأمنى يشمل كل صغيرة وكبيرة (فى الجامعات) وليس فقط فى الانتخابات ، فالأمن يرفض تسجيل الأسر لأسباب سياسية . أما بالنسبة للانتخابات فحدث ولا حرج ، ومن بين هذه الممارسات شطب الطلاب الذين ينتمون إلى اتجاهات سياسية معينة ، ولا يُبقى إلا على الطلاب المرضى عنهم أمنيا ، أو الجواسيس على زملائهم ، وعملية الشطب هذه متكررة ، وهى آفة لا نعرف متى سيتم الخلاص منها ، ومما يمثل كارثة حقيقية ليس فقط على مستقبل الجامعة ، بل على مستقبل مصر كلها " .

وتنشر (الدستور) وقائع خطيرة تمت تحت بصر رئيس إحدى الجامعات الإقليمية ،حيث كان – تقول الصحيفة – هو رد الفعل الأمثل والوحيد لرئيس الجامعة على اعتقال الطلاب من داخل الحرم الجامعى . وحتى لا يتخيل أحد أن الصمت مجرد رد فعل " مؤقت " لرئيس الجامعة المنتهكة ،والتى استحلها ضباط مباحث أمن الدولة بمنتهى البساطة ، يجب أن يعرف الجميع أن هذه المرة ليست الأولى التى يصمت فيها رئيس الجامعة ،ولا الثانية ، بل هى المرة الثالثة التى يخطف أو يتم إلقاء القبض على طالب داخل حرم الجامعة الإقليمية.

كانت المرة الأولى عندما اعتقلت مباحث أمن الدولة أحد طلاب الإخوان المسلمين ، وقد أنكر وقتها رئيس الجامعة معرفته بالموضوع ، وفى حضور وزير التعليم العالى عندما سأل الطالب أحمد عبد الحكيم عن مصير زميله المخطوف ، وكان ذلك أثناء زيارة الوزير للجامعة فى بداية العام الدراسى الجديد – سبتمبر الماضى !

أما المرة الثانية فكانت فى اليوم التالى لزيارة هلال للجامعة ، وتم إلقاء القبض على سبع طلاب آخرين .

المرة الثالثة كانت يوم الثلاثاء ٣٠ أكتوبر الماضى ، عندما استطاعت مباحث أمن الدولة دخول الحرم الجامعى واستطاعت – أيضا – اعتقال ، أو

بالأصح اختطاف ثلاثة من طلبة كلية التربية ،وهو الأمر الذى استفز الطلاب الذين اعتصموا داخل الجامعة !

ومن هنا نفهم لماذا كتبت صحيفة صوت الأمة فى الخامس من نوفمبر عنوانا بعرض الصفحة الثانية كلها (أساتذة الجامعات : لن نتوقف عن الاحتجاج حتى يرحل الأمن عن الجامعة لأن وجوده يخالف المواثيق الدولية) ٠

وتحت هذا العنوان كتبت الصحيفة أن صرخة مدوية أطلقها أساتذة الجامعات فى وجه النظام الحاكم طالبوا فيها بجلاء قوات الشرطة عن الجامعات المحتلة منذ عقود ،والمحاصرة بالسيارات المصفحة ،وهراوات الأمن ، حيث هدد عدد من الأساتذة بالاستمرار فى تنظيم وقفات احتجاجية ، ومنها وقفة كان موعدها الإثنين السادس من نوفمبر أمام مبنى إدارة جامعة القاهرة ٠

وجاءت هذه الخطوة عقب سلسلة من الوعود الزائفة تلقاها الأساتذة على مدار السنوات العشر الأخيرة ٠

وكشفت دراسة لحركة ٩ مارس للعمل من أجل استقلال الجامعات عن كارثة أخرى وهى أن وجود قوات الشرطة داخل الجامعات مخالف للمواثيق والمعاهدات الدولية ، حيث جاء إعلان " ليما " بشأن الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالى والصادر عن المنظمة فضح تقرير حقوقى جديد أصدره مركز سواسية لحقوق الإنسان الدور الأمنى البشع فى انتخابات الاتحادات الطلابية المصرية ، وكان العنوان الذى ورد فيه ما يتصل بهذه الانتهاكات فى التقرير " القمع الناعم " ٠

وأشار التقرير إلى نص المادة ١٤ من إعلان كامبالا بشأن الحرية الفكرية الصادر عن منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٩٠ بألا " تنشر الدولة أى قوات عسكرية أو أمنية داخل مبانى وأراضى المؤسسات التعليمية ٠٠٠" !! ولا عزاء لطلاب جامعاتنا !!

" الذين يُفسِدون فى الأرض ولا يُصلِحون ٠٠٠"* !!

لن أمل أبدا من رصد صور ومظاهر وآيات ما يشهده التعليم فى مصر من فساد ، على الرغم من كتابتى ما لا يقل عن خمس مقالات من قبل فى مواقع متعددة ٠

كيف يمكن يكلّ مثلى ممن حباهم الله بنعمة الاشتغال بتنشئة من يتولون تعليم آلاف من أبناء هذا الوطن ، فإذا بهذه العملية تحيط بها فيروسات الفساد وميكروبات العفن لتبث انحرافا وتزرع شوكا ، وهل لمن ينبت شوكا أن يحصد عنبا ؟

أعلم علم اليقين أن مسئولى التعليم فى بلادنا قد وضعوا على أعينهم غشاوة بحيث لا يبصرون بها ، وفى أذانهم وقرا بحيث لا يسمعون ، وأقفال على قلوبهم بحيث لا يفقهون بها ، لكنها دائما أمانة الكلمة تلهب القلم بسياطها صارخة به : لا تكتم الشهادة ، فإن من يكتم الشهادة فآثم قلبه (٠٠٠وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (١٤٠)) ، سورة البقرة٠

وهل هناك شهادة مثل كشف الفساد وتعرية المفسدين ؟ أليست هذه صورة من صور الأمر الإلهى بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، باللسان العصرى " الصحافة " ؟!

ففى أهرام السبت ٢٠ من أكتوبر الماضى ، وعلى ثلاثة أعمدة كاملة ، نقرأ عنوانا ضخما بقلم " أسامة غيث " : (فضيحة اقتصادية تربوية : تغييب العقل ٠٠٠وتجهيل العلم) ، وتعليق من المحرر الكبير بكلمات ساخنة ، هى

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٧/١١/١١

أقرب للصفعات منها لكلمات تصرخ وتندب سوء حظ أجيال وآلاف من أبناء هذا الوطن المسكين الذين أمِنّا على وزارة التربية أن تنشئهم وفق أصول العلم ومنجزاته ومعارفه ، فإذا بها على العكس من ذلك ، ترضعهم جهلا ، وتحقنهم بأمصال ملوثة ، وتهدر ألافا من الجنيهات تستقطع من خزانة دولة تلث سكانها يقعون عند خط الفقر ، وفق كتاب مدرسى عليه أسماء ثمانية من كبار المختصين من رجال الوزارة والمتخصصين من الأساتذة والباحثين فى الاقتصاد .

يقول الخبير الضرائبى نصر أبو العباس أنه اطلع على الكتاب الصادر عن وزارة التربية فى (الإحصاء والاقتصاد) للثانوية العامة مفروض أن ينطق بآخر ما وصل غليه العلم حيث يحمل تاريخ العام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

ومن بين تفاصيل متعددة ، يستلفت نظرنا المحور الأساسى ألا وهو أن ما جاء بهذا الكتاب الحديث جدا (!!) والذى توزعه الوزارة بنفسها ويدرس لطلبة الثانوية العامة ، والذى تمت مراجعته وتعديله عن طريق لجنة تضم أكثر من عشرة أساتذة بالجامعات ، إن قانون الضرائب المطبق فى مصر حاليا هو القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ ، فهل السادة أعضاء لجنة " التطوير " والتعديل لا يقرأون الصحف المصرية حتى يعلموا أن القانون ١٥٧ المذكور تم إلغاؤه بالكامل منذ أكثر من عامين ، وبالتحديد فى يونيو ٢٠٠٥ ، وأنه صدر قانون جديد لضرائب الدخل يحمل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ؟!

ولأن الفضيحة كانت من العيار الثقيل ، تكشف عن غيبوبة إدارة التعليم فى مصر عن مجريات الأمور فى مصر نفسها (فما بالنا بما يجرى فى العالم على وجه العموم ؟) ، سارع الدكتور حمدى عبد العظيم ليكتب فى أهرام ٢٧ من أكتوبر معلقا من واقع خبرته مراجعا لبعض الكتب ، ومؤلفا لبعضها الآخر ، تحت مظلة وزارة التربية ، وكيف أن الرجل لما لمس العشوائية قطع صلته بهذه الوزارة .

أما ما رصده فهو أن تأليف الكتاب المشار إليه لابد أن يكون قد تم قبل عام ٢٠٠٥ ، وأن الوزارة طبعت منه كميات كبيرة ، بحيث تستخدم فى كل عام بعض مخزون الكتاب ، مكتفية بتجديد تاريخ الكتاب على غلاف جديد ، ولم ينتبه أحد من الموظفين فى إدارة الكتب أو إدارة المناهج إلى ذلك ، وحتى إذا تنبه أحد منهم ، فإنه لن يجرؤ على المطالبة بإعدام مئات الآلاف من النسخ التى تمت طباعتها عند بدء التأليف والذى لا يتكرر كل عام ، حيث يكون مرة واحدة فقط تدفع الوزارة عنها مكافأة للموظفين فى إدارتى المناهج والكتب ، ثم تنقطع صلة المؤلفين بالكتاب ، ويتركون المسألة لموظفى الوزارة فيكتفى بعضهم بالمراجعة الشكلية والتعديل الظاهرى كل عام نظير مكافآت أصبحت تعد " سبوبة " !!

ومظهر فساد آخر يطل من ساحات جامعاتنا ، ليس فسادا علميا أو تعليميا ، ولكنه فساد يطال " منهج حياة " وسبيل مستقبل " ....

فى جامعاتنا ، حيث يكون شبابنا قاب قوسين أو أدنى لإتمام مراحل التعليم عبر ما قد يزيد على ستة عشر عاما ليقودوا مواقع عمل مختلفة فى خلايا المجتمع المتعددة ، ويمارسون حقهم فى المشاركة فى إدارة البلاد وتقرير مصير قضايا ومشكلاتها ، تعلق جريدة (البديل) فى عددها الصادر فى ٢٦ أكتوبر الماضى فى أعلى الصفحة الأولى الرئيسة على صورة لضابط أمن يرتدى الفانلة والبنطلون ويحمل فى يده " سنجة " داخل حرم إحدى الجامعات المصرية خلال مواجهات الأمن مع الطلاب يوم ٢٤ أكتوبر ، علما بأن الصورة وزعتها وكالة " رويترز " للأنباء الشهيرة ، تلك الصورة التى اختزلت المشهد العام للديمقراطية فى العهد الحالى وكيف نربى شبابنا على ممارستها : إن قالوا آمين ، ونعم ، فهم شرفاء ، يُجزل لهم العطاء ويحظون بالرعاية والإعانة ، وإن قالوا " كلا " ، فلابد أن يكونوا خونة ، وعملاء ،ولا يتحركون إلا بدافع من قوى خارجية لا تريد لمصر ولا لأبنائها الاستقرار والسلامة ،

علما بأن هذه القوى التى يُلَمحون إليها هى قوى مصرية تريد أن يكون لها موقع فى المشاركة فى تسيير أمر وطننا !!

وفى نفس السياق تنشر " المصرى اليوم " أيضا فى ٢٦ من أكتوبر الماضى أن تقريرا حقوقيا انتقد التدخلات الإدارية والأمنية الفجة من قبل السلطة التنفيذية للدولة التى شهدتها انتخابات اتحاد الطلاب للعام الدراسى الحالى ، والتى باعدت بينها وبين معايير الانتخابات الحرة والنزيهة بعد شطب مرشحين وفصل طلاب وإحالتهم إلى التحقيقات الإدارية ومجالس التأديب ، واستخدام البلطجية من قِبَل الأجهزة الأمنية ضد المرشحين وتعيين ٩٥ % من مجالس إدارة الاتحاد .

وقال التقرير الذى أصدره مرصد الديمقراطية أن انتهاء العملية الانتخابية فى معظم الكليات بالتزكية يؤكد أن هذه الانتخابات حلقة من سلسلة الانتهاكات التى طالبت حقوق الإنسان والحريات العامة فى مصر فى السنوات الأخيرة .

وفى عددها الصادر ٣١ أكتوبر تشير " البديل " إلى أنه ، وقبل أيام سارت فرقة موسيقية فى ساحة جامعة من جامعات القاهرة تتقدمها الآلات النحاسية ، تولت مهمة عزف ألحان وطنية احتفالا بذكرى نصر أكتوبر التى كان قد مر عليها عدة أسابيع .

الطريف أن الفرقة الموسيقية أحيطت بحراسة مشددة من ضباط الأمن بالجامعة المذكورة ، بدا المشهد وكأننا فى عشرينيات القرن الماضى ، وكأن الفرقة الموسيقية تعزف السلام الخاص ببريطانيا العظمى والحرس يحمى العازفين من الشباب الوطنى الثائر !

يتعامل الأمن مع الجامعة – شخوصا ومؤسسات – على أنها عرائس ماريونيت عليها أن تأتمر بأمره وتسير وفق رؤيته ، وكل شئ مراقب تماما ولا يخرج عن السياق المرسوم ، لذا لا يجد الأمن غضاضة فى إثبات هيبته ولو بحراسة فرقة موسيقية لن يهاجمها أحد من الأساس !!

ويروى طالب فى هذه الجامعة لمحرر البديل عن واقعة قرأ عنهـا بـين الراحلين : أحمد بهاء الدين ، وممدوح سالم ، قال بهاء : " انتوا بتجيبوا سـفلة يكتبوا تقارير فى زملائهم فى الجامعة ،وهذا تصرف حقير " ! فرد عليه ممدوح سالم " " هات لنا حد أحسن منهم واحنا نخليهم يكتبوا " !!

وفى عدد ٢٦ من أكتوبر من (البديل) ملخص لدراسة صدرت عن البطالة فى مصر بناء على إحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عـام ٢٠٠٦ ، حيث ارتفع عدد المتعطلين من مليون و ٦٩٨ ألف فرد عـام ٢٠٠٠ إلى ٢ مليون و٤٣٥ ألف عام ٢٠٠٦

ويهمنا بصفة خاصة أرقام بعينها تكشف عن مدى ما يقوم به التعلـيم فـى مصر ، هل هو يلبى حاجات التنمية بإكساب الطلاب ما تحتاجه مـن قـدرات ومهارات ومعارف أم لا ؟

صدق أو لا تصدق عزيزى القارئ أن الطلب شديد على مـن لا يعرفـون القراءة والكتابة ، حيث كان العاطلون من الأميين لا تزيد نسبتهم عن ١ % عام ٢٠٠٠ ، وظلت النسبة كما هى عام ٢٠٠٦ ، بينما وصلت إلـى ٥٠ % مـن حملة المؤهلات المتوسطة فأعلى !!

فإما أن مستوى العمل فى مصر متدن لا يصلح إلا للجهلة والأميين ،وإمـا أن التعليم فى مصر يبدد ما ينفق عليه فيخرج لنا من لا يصلحون للعمل ،وكلا الاحتمالين مفزع ومخيف ..!!

وتروى جريدة الدستور فى عدد ٣١ أكتوبر حكايتها مـع هيئـة الأبنيـة التعليمية ، فقد كانت الجريدة قد نشرت فى ٢٥ يوليو ٢٠٠٧ بعنوان (الطلاب فى الصعيد يدرسون فى فصول خشبية ، يطبقون قاعدة حار جاف صيفا ممطر شتاء) .

وبمجرد صدور العدد تم التحقيق مع المدرسين الذين تحدثوا للدستور فـى الظروف التعليمية المتدهورة التى يعانى منها الصعيد بوجه عام ،وبمدرسـة (

فاو) بحرى تحديدا . ثم قامت الدستور بتصوير الفصول الخشبية الموجودة فى مدرسة نجع الشيخ عبد الكريم التابعة لقرية فاو بحرى ، لئلا تعتقد الإدارة التعليمية أو وزارة التربية أن الجريدة تتجنى عليهم ونشرت الصور فى عدد الدستور فى ٨ / ٨ / ٢٠٠٧ ، وهناك تفاصيل متعددة بين الدستور ومدير هيئة الأبنية التعليمية ، برهنت الدستور من خلال مناقشتها لرد المدير أن ما ذكره غير صحيح ،وأن البيانات التى أوردها من زعم تعلية بناء مدرسة هى بيانات " مضروبة " على حد تعبير الجريدة !

على أية حال فحظ " الدستور " حظ سعيد حقا ، إذ وجدت من يرد عليها ، حتى ولو كان الرد غير صحيح ، أقول هذا عن " حسد " حقيقى ، فنحن نكتب عبر ثلاث وعشرين عاما من غير أن نحظى برد ، حتى أصبحنا نردد كل مرة مع الراحل عبد الحليم حافظ : قوللى حاجة ..أى حاجة " !!

الفساد فى التعليم ...

عرض مستمر *

منذ عدة شهور كتبنا مقالا بعنوان (الفساد فى التعليم) ، وكان والحمد لله معتمدا على ندوة عقد بمكتبة الإسكندرية اشرف عليها مسئول التعليم فى الحزب الوطنى ، مما يدفع عنا شبهة الاتهام المستمر بأننا لا نرى إلا الوجه المظلم .

ومن هنا فإننا إذ نعاود الحديث فى نفس الموضوع ، لا يكون هذا مسايرة لضجيج المعارضة وعويلها ، وإنما يكون متابعة وسيرا على الطريق ، خاصة وأن هناك وقائع جديدة ، لا تقتصر بطبيعة الحال على ما نذكر ، وإنما نحن التقطنا مما نشر خلال يومين فقط ٢٢ ، و ٢٣ من سبتمبر ٢٠٠٧ ، فى مصادر ثلاثة : صحيفة حكومية (الأهرام) ، وصحيفة حزبية (الوفد) ، وصحيفة مستقلة (صوت الأمة) ، مما يبعد عنا كذلك شبهة الاعتماد على مصادر بعينها لا ترى من الكوب إلا نصفه الفارغ .

وأولى الوقائع نشرتها صحيفة الوفد يوم السبت ٢٢ سبتمبر ، خاصة بتلميذتين " ميار " وميرهان " ، وهما توأمتان ، فى صف دراسى واحد ، هو الصف الثالث بمدرسة طلعت حرب التجريبية لغات بالإسكندرية ، حيث تتركز الواقعة فى إضراب الطفلتين عن الذهاب إلى المدرسة احتجاجا وخوفا مما تنزله بهما معلمة اللغة العربية من عقاب قاس ، وكما جاء فى أوراق المشكلة أن أم الطفلتين ذهبت إلى مدرسة اللغة العربية يوم الأحد ٢٠٠٦/١١/١٩ تطلب منها عدم ضرب ابنتيها لأن إحداهما تعانى من عدة أمراض ، ومثل ارتجاع فى المرئ يجعلها تتزف دماء من فمها وقد قامت بإجراء خمس عمليات فتح بطن

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/١١/٢٩

منذ أن كانت فى الثالثة من عمرها وتحتاج إلى معاملة خاصة ، وكان رد المعلمة ، وفق رواية الأم ، معترضا وحادا وقاسيا .

وفى التحقيق تفاصيل متعددة لا نريد الدخول فيها ، لكن ما يستوقفنا حقا هو أن هذه المرحلة المبكرة من التعليم لا يجوز فيها استخدام القسوة البدنية ، سواء كان الطفل مريضا أو سليما ، فما بالنا لو كان مريضا ؟

والغريب أن تتحول المسألة إلى " قضية " ترسل فى سبيلها لجان ، وتجرى تحقيقات ، وتتواصل الخطابات من جهات عدة ، وبدون التطرق إلى الحكم على أحد ، لكن يظل السؤال : ما الذى يدفع أما إلى أن تنشغل شهورا عدة دفاعا عن طفلتها ، ضد قسوة معلمة إذا لم يكن هذا حقيقة وواقعا ؟ وهل إذا ما كانت معلمة أطفال فى هذه المرحلة المبكرة تقوم بما هو مطلوب منها من معاملة مهذبة مربية لأطفال صغار ، كان يمكن أن تثور مثل هذه القضية وتنشغل بالتحقيق فيها عدة إدارات ؟ هل نصدر لتربية أطفالنا مربين أم جزارين ؟ ألا ندخر طاقة الطفلتين الصغيرتين فى تحمل القهر إلى مرحلة الكبر حيث سوف تعايش قهرا مجتمعيا ضخما على مستوى عال ؟!!

ومن أغرب وأبشع المواقف حقا هو ما تبين فى امتحانات الثانوية العامة الماضية من سرقة بعض صفحات كراسة بعض الطلاب تحتوى على إجابات جيدة ، فكأن القادرين والتنفيذيين لم يكفهم ما يقومون به من نهب للسلطة والثروة ، فسعوا إلى أن يسرقوا العقول وينهبوا المعرفة ليدعوا أحقيتهم بمواقع تعليمية متقدمة ، ويكون هذا على حساب أبناء الغلابة ، فهذا ما نشرته صحيفة صوت الأمة يوم الأحد ٢٣ من سبتمبر ٢٠٠٧ من خلال قضية رفعها أحد أولياء الأمور دفاعا عن حق ابنه الذى امتحن أمام لجنة مدرسة السادات الثانوية العسكرية بالإسماعيلية ، فقد شك الرجل فى الدرجات المعلنة فى مادة الفيزياء ، وكذلك الطالب ، فكان أن شكا طالبا إعادة فحص ورقة الإجابة الخاصة به ، ولما تم الفحص فوجىء باختفاء صفحات الإجابة عن معظم الأسئلة ، مع توقيع

الملاحظين بأن الورقة سلمت كاملة ، فكان أن رفع قضية ضد وزارة التربية وكان حكم المحكمة ينص على : " يصبح كلام المدعى عليه صحيحا من أنه تم انتزاع ثلاث ورقات تحمل إجابة على الأسئلة المتبقية فى أسئلة امتحان مادة الفيزياء ، ولما كان من غير الممكن تقدير أى درجات على إجابة المدعى عن هذه الأسئلة ، فلا يبقى سوى منحه كامل الدرجة المقررة عن الأسئلة الأربعة الأخرى لتضاف إلى الدرجة التى حصل عليها فى السؤال الذى أجاب عليه والموجود فى ورقة إجابته ليصبح مجموع درجاته فى الفيزياء ٤٧,٥ من ٥٠ "

وإذا كان الطالب قد أنصفه القضاء من غش وزارة التربية المندوبة من قبل المجتمع لتربية الأبناء على عدم الغش ، لكن ، من يعوضه ويعوض أسرته عن أيام من الطبيعى أن قضوها فى غم وحزن وأسى ، وجهد فى الذهاب والإياب والتردد على المكاتب والإدارات المختصة ؟ والأهم من ذلك ، من يعوض ما لابد أن أصاب الطالب من شروخ فى جدار الثقة فى الوزارة المسئولة عن " التربية " والتعليم لأبنائنا ؟!

ولم تكن تلك هى الحالة الوحيدة ، إذ يبدو أنها تتطور لتصبح " ظاهرة " ، فقد صدر حكم آخر لصالح طالب آخر اعتبروه غائبا يوم امتحان مادة الميكانيكا!!

لقد استطاع الطالب أن يحضر أمام محكمة القضاء الإدارى شهادات من كل الطلبة الحاضرين معه فى نفس اللجنة تؤكد تواجده فى امتحان مادة الميكانيكا ، بينما عجزت وزارة التربية عن إثبات غياب الطالب من خلال محضر غياب موقع من الملاحظين ومراقب الدور ،وهو ما دفع القاضى للحكم بأحقيته فى الحصول على الدرجة النهائية فى مادة الميكانيكا وإضافتها إلى مجموع درجاته فى باقى المواد المقررة.

صحيح أن القضاء قد أعاد الحق لصحابه ، لكن هذا ليس العلاج الشافى ، فالعلاج الشافى يكون بالتصدى لأصل المشكلة ، وهو : من الذى سرق أوراق الإجابة وصفحاتها ؟ وكيف تم ذلك ؟ ولمصلحة من ؟

وهناك تساؤل آخر : ترى ، كم هى احتمالات وجود حالات أخرى ، لم يجد أصحابها بأنفسهم طاقة وقدرة وإمكانية للشكوى ورفع قضايا ؟

لقد قرأنا كثيرا عن صور فساد وانحراف ، لكننا بدأنا نرى " اختراعات " جديدة حقا ، ولم لا ؟ فى المجتمعات المتقدمة ، يخترعون ما يسعد البشرية ، فهل يخل مجتمعنا من اختراعات أخرى تعمل على العكس من ذلك ؟

أما ما جاء بأهرام السبت الثانى والعشرين من سبتمبر ٢٠٠٧ فهو أعجب وأشرس ...

ففى إحدى الوقائع قام مدرس بتحويل أحد فصول مدرسته إلى مركز للدروس الخصوصية إذ يتغيب متعمدا عن حصصه ويجمع طلاب الدروس من داخل المدرسة ليقوم بإعطائهم حصة مقابل ٢٠ جنيها ، وبالتحقيق تبين أن ناظر المدرسة على علم بما يحدث وأنه يتقاضى من المدرس جانبا من الإيراد . وكشفت التحقيقات عن قيام بعض مديرى المدارس بمساومة المدرسين على منحهم جداول حصص فى مواعيد تسمح لهم بالتدريس خارج المدرسة .

وفى واقعة أخرى ، قام ثلاثة طلاب ثانوى بالتحرش جنسيا بمدرستهم داخل فصل المدرسة بقصد إهانتها ، والمؤسف أنه عند صدور قرار ضدهم بالفصل النهائى تحايل مدير المدرسة ومدير الإدارة على القرار بنقلهم إلى مدارس أخرى وتهريب ملفاتهم إلى أولياء أمورهم .

ويشير " نصرى عصمت " صاحب التحقيق الصحفى إلى ما هو أشنع ، فقد طلب مدرس يعانى من شذوذ جنسى من الطلاب مواقعته جنسيا داخل حمام المدرسة مقابل السماح لهم بالغش فى الامتحانات مستغلا حداثة سنهم ورغبتهم فى التباهى بإهانته . والمثير أن المدرس تم عقابه بنقله إلى مدرسة بنات

وفى واقعة اخرى تورط مدرس فى عملية تسهيل دعارة كان يلعب فيها دور الوسيط بين تلميذاته وراغبى المتعة ، وذلك بعد أن يتعرف على ظروف الفتيات الاجتماعية خلال الدروس الخصوصية .

وإذا كان قطاع المبانى والترميمات يشهد كثيرا من صور الانحراف والغش ، فما بالنا عندما يشهد المسرح التعليمى صورا من هذا الانحراف ،وتكون القائمة عليه " مسئولة " تربوية ؟!

ففى إحدى الوقائع المفزعة عملت مديرة مدرسة ترميمات لجدران المدرسة ٣٨ مرة ! فقد استغلت المديرة لائحة قانونية تجيز لها تكليف مقاول بالترميم دون إجراء مناقصة بشرط ألا تتجاوز قيمة العملية ١٠ آلاف جنيه ، فقامت بصرف مبلغ ٣٨٠ ألف جنيه على ٣٨ مرة !

وفى حالات أخرى ، تم صرف أتعاب المقاول عدة مرات للاستيلاء على مبالغ وصلت إلى ٣٥٠ ألف جنيه ، وهى أمور يرجع الفضل فى كشفها ، للجهاز المركزى للمحاسبات .

وحتى لا يبدو أعضاء المجتمع التعليمى وحدهم فى ساحة الانحراف ، يجئ دور أولياء الأمور ليدلو بدلوهم حتى يثبتوا أن البلاء عام ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم !

فإذا كانت أم الطفلتين المشار إليهما فى بداية المقال قد وقفت عاجزة لا حول لها ولا قوة أمام قسوة معلمة ، فالأمر هنا يختلف ، ففى إحدى المدارس اقتحم ولى أمر أحد التلاميذ الفصل وبصحبته نجله الأكبر وانهالا ضربا على مدرس ابنه الصغير أمام التلاميذ وأحدثا به إصابات بالغة ، وبدلا من وقوف الإدارة التعليمية فى صف المدرس ، تم نقله لعدة جهات وتهديده لقيامه بتحرير محضر شرطة بالواقعة.

بطبيعة الحال ، فهذه قطرات من بحر واسع من الفساد والانحراف ، من السطحية أن ننتهى من الإشارة إليها بتوجيه إصبع الاتهام إلى وزير التربية أو

إلى هذا وذاك من مسئولى الإدارات التعليمية ، فنحن ممن يرون الفساد من زاوية أخرى ٠٠٠الفساد الهيكلى الذى أصاب البنية الأساسية للجماعة المصرية ، فأصبح " ينضح " فى مواقع شتى ، ولن يفيد أبدا بتوقيع الجزاء على هذا وذاك ، رغم أن هذا ضرورى بحكم القانون ، لكن حكم " المجتمع " ، وحكم " مستقبل الأمة " يتطلب التوجه إلى " البناء الهيكلى " ، والمتسببين فى شروخه وتصدعه ٠٠٠إنما تفسد السمكة من رأسها !!

٠٠٠إن الله لا يصلح عمل المفسدين* ؟!

مثلما هى سنة الله فى كونه حيث لا ينبت الشوك عنبا ، كذلك من سننه أيضا أن عمل المفسدين من شأنه أن يدمر ويخرب ، من شأنه أن يحرق ويُمرض الجسم الاجتماعى ، فتذهب أفعال الناس الساكتين عن مواجهة الفساد أدراج الرياح ، ويجدوا أنفسهم وقد ساهموا ، من غير قصد ، فى الترويج للفساد وتمكينه ٠٠إنه مثل السرطان ، قد تبدو بعض خطواته فى البداية وكأنها أمر بسيط وعادى ، كأن نسمى ما نعطيه لبعض المكلفين بخدمة الجمهور " بقشيش " ، " شاى " ، لكن تطل علينا تلك الحكمة الأخرى التى تؤكد أن معظم النار من مستصغر الشرر ، فهذا المال القليل الذى يقدم لبعض العمال البسطاء ونسميه بقشيشا ، يتحول بعد ذلك إلى " حلاوة " و " الحلاوة " تتحول " إلى " عمولة " ، ذلك الباب الواسع الذى قد يصل إلى ملايين ، وقد يتجسد فى السطو على موقع أو جائزة أو وظيفة ، أو غير هذا وذاك مما يدخل تحت لواء ما ليس حقا لمن يأخذه ٠

واتصالا بما نقوم به من رصد حالات فساد فى التعليم فى مصر ، نشير إلى حلقة أخرى من عدة حلقات نشرتها صفحة الأسبوع الاقتصادى بصحيفة الأهرام التى يحررها " أسامة غيث " ، والتى تتصل بكتب وزارة التربية والتعليم ٠والغريب فى الأمر أننا نجد أنفسنا هنا أمام صورة صارخة لحالة " طناش " عجيبة من قبل وزير التربية الحالى ، ففى الوقت الذى كنا نجد فيه وزيرا سابقا مثل حسين بهاء الدين ، لو قرأ جملة واحدة فى باب بريد القراء نقدا وفضحا لخلل بالوزارة ، انتفض ردا ، وربما يصل الأمر إلى معاقبة الشاكى إذا كان ممن يعملون بالوزارة ، فإن كان كاتبا مستقلا ، سلط عليه من

---

* جريدة المصريون الإلكترونية فى ٢٠٠٧/١٢/٢٨

يتهمه بكذا أو كذا ..نقول ، إذا كنا شاهدنا مثل هذا النموذج المؤسف ، فإن مما لا يقل عن ذلك أسفا أن نرى الوجه المضاد ، ألا وهو الصمت المطبق .

وكثيرا ما تتهم بعض الصحف المستقلة والحزبية بأنها تبالغ وتهول وتصرخ بغير حق ، فيكون هذا – ربما – لصمت تبديه الوزارة ، لكن ، ماذا نقول ، والصحيفة الناشرة لما سوف نذكره ، هى الأهرام بكل ثقلها والتى يجعلها هذا وكأنها تمثل ما كانت تمثله (الوقائع المصرية) أيام محمد على والخديوى إسماعيل ؟! وليس هذا فحسب ، بل إن الصحيفة نشرت فى الموضوع المعنى ، للمرة الثالثة ، وفى مساحة تقرب من ربع الصفحة على أقل تقدير ؟

هل يعنى هذا " الطناش " من الوزارة إقرارا بصدق ما جاء بالصفحة ؟ أم إنكارا ؟ أم خجلا ورغبة فى المداراة ؟ لا أعرف حقيقة .

لكن ، ماذا جاء هذه المرة فى عدد الأهرام فى العاشر من نوفمبر ٢٠٠٧؟

فهناك شهادة أخرى تتعلق بأهم عناصر المنظومة التعليمية ألا وهى الكتاب المدرسى الذى تنفق الدولة عليه مئات الملايين من الجنيهات ، وكيف يشوب العمليات الخاصة به صور متعددة من الفساد ، سواء من حيث إعداد مفردات المناهج أو التكليف بالكتابة فيها ، أو التطوير والمراجعة ، أو الطباعة ، أو الاستفادة منه فى الكتب الخارجية .

وبهذا الصدد تشير الأهرام إلى ما أرسله " أسامة عبد الله أبو النصر " مدرس التاريخ بالتعليم الثانوى عما جاء فى كتاب التاريخ للثانوية العامة ،والذى هو مصدر المعلومات الأول لعشرات الألوف من طلاب مصر ، ليدخلوا بعدها إلى الجامعات وقد زيف وعيهم التاريخى ، لا بمجرد تفسيرات مختلفة أو مزيفة ، وإنما " بحقائق " وقد شوهت .

والذين درسوا التاريخ بصفة خاصة يعرفون معرفة يقينية أن الخطأ فى ذكر الوقائع والأحداث هو جريمة علمية ووطنية بكل المقاييس .

الكتاب يذكر ص ٣٠ أن الصحابى معاذ بن جبل من رعيل علمـــاء مكـــة الأوائل ، وكيف ذلك ،وقد حضر بيعة العقبة الثانية قبل هجرة رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يثرب ؟ ٠

وجاء بالكتاب ص ٤٢ أن الرحالة الشريف الإدريسى عاش عـــامين فـــى القرن الرابع الهجـــرى ، والمعـــروف أن الإدريـــسى بـــين عـــامى (٤٩٣-٥٦٠هـــ)٠

ويذكر الكتاب ص ٤٢ أن " ابن جبير من المؤرخين الرحالة الذين ظهـــروا فى القرن الرابع الهجرى ، وابن جبير عاش بين عامى (٥٣٩-٦١٤هـــ) ، أى القرنين السادس والسابع الهجريين !

وجاء فى الكتاب ص ٤٨ أن العالم الخازن البصرى عاش فى القرن الرابع الهدرى ، والصحيح ، كما يقول الدكتور كارم غنيم فى أهرام ٢٠٠٢/١٢/١ أنه عاش فى القرن السادس الهجرى ٠

وجاء بالكتاب ص ٥١ أن المسلمين فى العصر الأموى أنشأوا مـــدنا مثـــل البصرة ، والفسطاط ، وبغداد ، والقاهرة ، وهذا خطأ فاحش ، فمن المعـــروف أن البصرة والكوفة بنيتا فى عصر الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ، والفسطاط بناها فاتح مصر عمرو بن العاص ، أما قاهرة المعز فبناها جوهر الصقلى فى عصر الفاطميين ، فى سلسلة المتابعات المعلوماتية المثيرة والمستفزة ٠

ويذكر الكتاب ص ٦٢ أن " جود فرى " أول ملك صليبى على بيت المقدس ، وهذا خطأ تاريخى فادح ، لأن جود فرى حمل لقب حامى بيت المقدس ، أما أول ملك صليبى على بيت المقدس فهو شقيقه " بلدوين " ٠

وجاء بالكتاب ص ٦٩ أن " لويس التاسع قائد الحملـــة الـــصليبية الـــسابعة ارتحل إلى أوربا بعد هزيمته" ، والصحيح أنه قضى أربع سنوات فى الشام قبل عودته إلى أوربا ٠

وذكر الكتاب فى ص ١٥٦ أن فرنسا وقعت مع الأمير عبد القادر الجزائرى معاهدة تعرف باسم التفنة عام ١٨٣٥ والصحيح أن معاهدة التفنة كانت عام ١٨٣٧ !

ويذكر الكتاب ص ١٧٩ أن الأمير خالد كان ابنا للأمير عبد القادر الجزائرى ، وهذا خطأ لأن الأمير خالد كان حفيدا ، وليس ابنا !

مرة أخرى ، إن المسألة ليس " وجهات نظر " ، بحيث يمكن أن يقول أحد أن الملك فاروق كان وطنيا ، وآخر يقول بالعكس ، وكلاهما يستشهد بدلائل ، إذ نكون هنا إزاء تباين فى الفهم للوقائع تتدخل فيه عوامل متعددة لسنا هنا بصدد مناقشتها وإنما هنا " حقائق " ، حيث لا يستطيع أحد أبدا من أعداء ثورة يوليو أن ينكر أنها قامت – مثلا – ليلة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ ، كما لا يستطيع أحد من أعداء أسرة محمد على أن ينكر أن الملك فاروق هو حفيد إسماعيل ..وهكذا .

كيف يكون صمت إزاء ما ورد ؟ أين " الأمانة " التى أقسم عليها وزير التربية أمام رئيس الدولة وأمام جماهير الشعب ؟

وأين حق القارئ ظ هل يلغى ما جاء بالكتاب ويصدق ما جاء بالأهرام ، أم العكس ؟ قد يرد واحد بأن القارئ عليه أن يتحقق من الأمر بنفسه ، لكننا نقول ، ليس كل القراء تتيح لهم ظروفهم التحقق من مدى صدق بعض الحقائق التاريخية .

وفى صورة مقابلة ، نجد على صفحات الدستور ، فى ٢٠٠٧/١١/١٤ ما يرسم البسمة – غالبا – على وجه القارئ ، لكنها بسمة مما يدخل فى باب " ومن البلية ما يضحك " ، فقد جاء فى الأنباء أن مديرتى التعليم بالقاهرة والجيزة سوف تبدآن عملية تدريب لطلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية على الممارسة الديمقراطية !

ونحن نقول ، إنه بدلا من إنفاق المال على عملية التدريب ، فليشاهد الطلاب أولا " شفافية " من قبل الوزارة ، فتقول برأيها فى هذا الذى أوردناه نقلا عن صحيفة الأهرام ، أليست الشفافية عنصرا من عناصر الممارسة الديمقراطية ؟

ولو أن الطلاب يعيشون مناخا تمارس فيه الديمقراطية ، فسوف يكون هذا هو التدريب الحقيقى ..عندما تختلفى من أمام ناظرهم عربا الأمن المركزى المحملة بالجند الغلاظ المدججين بالسلاح والهروات ، التى تحاصر الجامعات منذ عدة سنوات ...

التدريب الحقيقى عندما يرون " تداولا " فى السلطة ، فلا يرون رئيس الدولة مستمرا لأكثر من ست وعشرين عاما تحت ظل نظام يسمى نفسه بالنظام الجمهورى ؟!

التدريب الحقيقى ، لا يكون إلا عندما يرفع الأمن يده الخفية من على تعيين كوادر الوظائف والمستويات الجامعية المختلفة ، من أدناها إلى أعلاها ، ويكفى الحصول على صحيفة خلو سوابق من وزارة الداخلية ، حتى لا يقع الاختيار على من سبق أن اتهم فى جريمة أخلاقية ، بينما أمن الدولة لا يبحث إلا عمن يخالفون الدولة فى الرأى .

وتأبى المصرى اليوم إلا أن تفضح كذب مديرتى التربية والتعليم المشار إليهما بما نشرته على صفحاتها يوم ٢٠٠٧/١١/٢٧ عن البيان العاجل الذى تقدم به النائب مصطفى بكرى ، ورئيس تحرير جريدة الأسبوع ، إلى وزير الداخلية حول اقتحام قوات الأمن مدرسة العبور بالمعادى ومطالبته بتحرير محاضر ضد طالبات فى فصلين بالمدرسة بتهمة إهانة سفير دولة العدو الصهيونى !!

منذ عدة عقود كان زعيم مصر يقف على المنبر ويصف العدو الصهيونى ودولتهم بما يستحقون ، فلتلتهب الأكف بالتصفيق فى طول البلاد وعرضها ،

بينما الآن يخضع المصرى لتحقيق لو عبر عن مشاعر السخط وعدم الرضـــا والاحتقار لسفير الدولة التى تذيق الأمة مشاعر الذل والمهانة عبر ستين عاما ، وما زالت !!

وقال بكرى أن تصرف التلميذات ما كان يستوجب هذا الرد من قوات الأمن بأى حال من الأحوال ، وطالب بمحاسبة المسئولين عن هذا التصرف ، واصفا ما قامت به الطالبات ب " التعبير السلمى " عن رفض وجود السفير الإسرائيلى الذى يمثل دولة معادية فى بلدهن !!

كيف يصبح التعليم خطرا
على الأمن القومى*؟!

فى عام ١٩٨٩ صدر كتاب لى بعنوان (الأمن التربوى العربى) ، قامت فكرته الأساسية على أن المفهوم الضيق للأمن والذى يحصره فى ما تقوم به القوات المسلحة من أجل الحفاظ على أمن البلاد من أى اعتداءات خارجية ، وما تقوم به الشرطة من حفظ النظام بالداخل ، وحماية المواطنين والمرافق المجتمعية ، فردية وعامة من أى اعتداء عليها ، لم يعد هو المدلول الحقيقى للأمن ، ذلك أن الأمن الحقيقى هو " أمن مجتمعى " ، يمتد ليشمل كل جوانب الحياة فى المجتمع ٠

ومن هنا شاع مصطلح " الأمن المائى " ، على أساس أن توفير الاحتياجات الأساسية من المياه للمواطنين وللدولة ركن أساسى فى الأمن لأنه يتناول الشرط الأساسى الأول للحياة والذى عبر عنه قول المولى عز وجل (وجعلنا من الماء كل شئ حى) ٠

وكذلك رأينا مصطلح (الأمن الغذائى) أيضا حيث هو المختص بتوفير " الغذاء " ، الذى لا قوام لحياة أى إنسان أو حيوان إلا به ٠٠٠وهكذا ٠

أيضا الأمر نفسه بالنسبة للأمن التربوى ، على اعتبار أنه المؤسس الحقيقى لكل صور الأمن الأخرى أيا كانت ، وعلى سبيل المثال ، فلنأخذ أبرز صور الأمن ألا وهو الأمن العسكرى الذى تختص به القوات المسلحة ، فمن المعروف الآن أن إعداد أفراد القوات المسلحة يقوم اليوم على علوم ودراسات وتدريبات ونظريات تعكس آخر ما وصلت إليه المعرفة البشرية فى هذا المجال ، مما تقوم بالجزء الأكبر منه ، الكليات العسكرية ، فضلا عما يتلقاه العسكرى بعد

---

* جريدة الوفد فى ١٥ ، ٢٢ /١٢/ ٢٠٠٧

ذلك من تدريب وتنمية مهنية عسكرية ، وما تقوم به الكليات العسكرية ، هو فرع من فروع التعليم .

بل تستطيع أن تقول أن هذا الإعداد الذى تقوم به الكليات العسكرية لا يحقق المنشود منه إلا إذا قام هو بدوره على إعداد جيد يسبقه ، فى التعليم العام ، بمراحله الثلاث ألا وهى التعليم الابتدائى ، فالإعدادى ، فالثانوى .

ولا تسل عن " المعدات العسكرية " نفسها التى غابت عنها القوة البدنية العضلية ،وأصبحت هى بدورها قائمة على أحدث ما وصلت إليه علوم الكيمياء والفيزياء والرياضيات وفنون التكنولوجيا والهندسة واللغات .

ومن هنا فإن حسن قيام التعليم بالمتطلبات المنوطة به يكون دعما للأمن القومى ، مما يجعلنا نتذكر هذا الشعار الذى رفع منذ سنوات ثم وارته الأحداث ألا وهو (التعليم قضية أمن قومى) ، ويبدو لأن الذى كان يردده هو وزير أسبق للتربية ، فآثر من جاءوا بعده أن يهيلوا عليه التراب ، على الرغم من منطقيته وعلميته ، وربما اتسق من بعده مع معطيات الواقع ، حيث يثبت التعليم فى كل يوم أن لا دور له إيجابى من حيث الأمن القومى ، وربما يكون السبب الحقيقى فى هذا أن التعليم أصبح فى قبضة " أمن الدولة " !!

فإذا ما تراجع حال التعليم ، وتسربت إليه عوامل الفساد ، و تحول إلى شكل بغير مضمون ، لا يفقد فقط دوره فى الحفاظ على الأمن القومى وتعزيزه ، وإنما خطرا يهدد الأمن القومى ، ذلك أن تفاقم الضعف والمرض والفساد فى جسم التعليم يفقده القدرة على أن يمد عناصر الأمن القومى بما تقوم به من قوى بشرية على مستوى عال من الإعداد والسلوك وفق منظومة قيمية أخلاقية سوية، ومعارف متقدمة تبعد عن السطحية ، ومهارات تؤكد على المبادرة والمبادءة ، وعادات عقلية تتحو نحو التفكير والنقد والتحليل .

ولعل ما سبق لنا أن نشرناه فى الوفد ، والدستور ، و" المصريون" من صور لأوجه فساد فى جوانب مختلفة لمنظومة التعليم فى مصر ، وما سوف

نشير إليه فى المقال الحالى ، إنما يؤكد بما لا يدع مجالا للشك أن الفساد لم يعدد مجرد حالات فردية استثنائية ، حيث لا يخلو مجتمع فى أى عهد ، وفى أى مكان من بعض انحراف هنا أو هناك ، وإنما كاد الفساد أن يصبح " ظاهرة " لها قواعدها المنظمة ، ولها قوى تعززها وتحميها ، ولها مجندوها الذين يجندون الأنصار ، ولها " إعلامها " المروج لها ، ولها دعاتها المبررين المسوغين ، مما يجعل من التعليم القائم خطرا مفزعا يهدد الأمن القومى ، لا يقل خطره عن ذلك الخطر الذى نستشعره إذا جاءت قوة عسكرية تهدد أمن البلاد من خارج ، أو قوى عنف مسلح تريد أن تغتال أمن المواطن وأمن الوطن فى الداخل ٠

فإذا كانت الديمقراطية هى العلاج الناجع الذى اكتشفه الإنسان بعد قرون عدة ، عن طريقها يمكن بناء الأمة بناء لا يتسرب إليه فيروس الهوان والاستعباد ، ومن ثم يمتلىء المواطن المدرب على ممارسة القيم الديمقراطية حماسا وحيوية فى عملية البناء الوطنى ، فإننا قد شهدنا الكثير على " كفر " النظام الحالى بالقيم الديمقراطية التى يستحقها شباب الغد فقاموا بما قاموا به من اغتيال لحقيقة الانتخابات الطلابية ٠

بطبيعة الحال فإن رد الفعل المتوقع هو يأس وقنوط لابد أن يجتاحا قلوب وعقول الطلاب ، فتنهزم أمام أعينهم قيم الديمقراطية ، وتنزرع فى نفوسهم روح الخنوع والاستسلام ٠

لكن رحمة ربى تأبى إلا أن تنبت بين الشوك زهرا ، فيكون لدينا نفر من الشباب لا يعرف اليأس على الرغم من ضراوة القهر والافتراء ، فإذا بهم عقب ظهور نتائج الانتخابات الخاصة بالاتحادات الطلابية فى نوفمبر ٢٠٠٧ التى أسفرت عن نجاح ساحق للقوى الأمنية وبرهنة على مدى سيطرتها على أمور أبرز مؤسسات صناعة الإنسان ، فقام هؤلاء الشباب، الذين لم يصبهم التلوث والفساد بعد بتنظيم محاكمات شعبية للمتورطين فى تزوير الانتخابات الخاصة

بالاتحادات الطلابية ، وفقا لما ذكرته صحيفة البديل فى عددها الصادر فى السابع من شهر نوفمبر عام ٢٠٠٧ .

ولم يتوقف الأثر الإيجابى عند هذا الحد بل امتد ليشمل سعيا لإقامة اتحادات " بديلة " أو " موازية " ، فكأننا أصبحا أمام وطنين ، لا وطن واحد ،وأمام " مصرين " لا مصر واحدة ، وطن مختطف من قبل الحكومة ، ووطن قلبه ممتلىء بملايين المصريين .

وجريدة البديل معروفة باتجاهها اليسارى الوطنى ، ومن ثم فشهادتها مهمة وغير مجروحة ، حيث يؤكد محرروها فى العدد نفسه أن القوى الأمنية فى جامعة المنصورة كانت قد قامت بشطب ما يقرب من ثلاثمائة طالب لأنهم من الإخوان المسلمين ، بعبع الدولة المصرية فى عهدها الراهن ، فلما تم عمل مقار لانتخابات الاتحاد البديل تحت إشراف عدد من الأساتذة فى عدة كليات ومراكز حقوقية فاز طلاب الإخوان بما يقرب من ٨٠ % من هذه الاتحادات ، حيث أكد كاتبو التقرير مدى ما كانت عليه عملية الانتخاب من دقة ونزاهة وشفافية .

ولم نكن وحدنا الذين أكدوا على هذه الجريمة السنوية التى يقوم بها الأمن فى تحطيم القيم الديمقراطية أمام طلاب جامعاتنا تحت أعين وأبصار ومباركة القيادات الجامعية ، والتى هى فى الأصل " أساتذة " ، مفروض أن يمثلوا للطلاب قدوة حسنة ، ولكن الدكتور أسامة الغزالى حرب ، خبير العلوم السياسية المعروف يشاركنا فى ذلك فيكتب مقالا مطولا بالمصرى اليوم ، فى عددها الصادر يوم الإثنين الخامس من نوفمبر ٢٠٠٧ بعنوان مخيف حقا (إنهم يدمرون المستقبل) !!

فهو بعد أن يسطر سطورا عدة مؤكدا من خلالها كيف أن شباب الجامعات هم أركان المستقبل الوطنى ، وبالتالى ، فإن تحطيم القيم الديمقراطية التى يريدون ممارستها إنما هو عملية تدمير حقيقية لمستقبل هذا الوطن .

وفى المقال نفسه يسجل أسامة أن جميع المصادر المحايدة قد أكدت على ثلاث ظواهر اعتاد عليها طلاب الجامعات فى مصر فى العقود الأخيرة فى موسم الانتخابات الطلابية ، وهى :

- شطب أسماء العديد من الطلاب المتقدمين للترشيح الذى يتم أساسا بمعرفة جهات الأمن ، والذى أصبح يتجه غالبا – فى الحقبة الأخيرة – إلى من يشك فى انتمائهم إلى الإخوان المسلمين ، وإن شمل جميع العناصر المعارضة الأخرى .
- ما يترتب على ذلك من عزوف طلابى عن الترشيح ، فتكون النتيجة هى الفوز بالتزكية فى حالات كثيرة أو غالبية ، وكذلك عزوف جماهير الطلاب عن المشاركة فى العملية الانتخابية ، تيقنا منهم من انعدام جدواها ، أ، احتجاجا على التدخل فيها .
- ثم يصاحب هذا كله – وتلك هى المصيبة الأشد والأنكى – ظهور عناصر من البلطجية المدعومين من قوات الأمن داخل الحرم الجامعى ، تتولى تأديب وترهيب كل من أصر من الطلاب المشاكسين على المضى قدما فى الترشيح والانتخاب ، مصدقا تمثيلية الديموقراطية الجامعية ، فضلا عن التظاهر والاحتجاج !

أما كيف يتعلم شباب مصر ، وعُمُده المستقبلية كيف تكون كرامة المواطن ، وعلى أى نحو يحافظ شباب مصر على عزتهم ، فقد تكفل سجانو النظام المنبثين فى كل رجأ من أرجاء البلاد بذلك على أبواب جامعة الإسكندرية ، فيما أكد التقرير نفسه للبديل ، فكيف كان ذلك ؟

كان أحد الطلاب فى طريقه لدخول الجامعة من البوابة الرئيسية ، إلا أن أحد ضباط الحرس الجامعى برتبة رائد – ذكر التقرير اسمه بالكامل – استوقف الطالب ومنعه من الدخول وقام بتفتيشه ذاتيا على نحو مهين أمام جميع زملائه ،ولم يكتف بذلك ، بل استولى على كشكوله الجامعى الذى يدون فيه ما يتلقاه

من محاضرات ، وأخذ يقلب بين أوراقه فى سخرية ، فحدثت مشادة كلامية بين الطالب والضابط تطورت إلى مشاجرة قام خلالها الضابط بالاستعانة بـبعض البلطجية بضربه وركله وصفعه على وجهه حتى تهـشمت نظارتـه الطبيـة وتمزقت ملابسه ، فما كان من زملائه إلا أن هرعوا نحوه لإنقاذه واصطحبوه إلى عميد كلية الآداب وقرروا الاعتصام أمام مكتبه احتجاجا على ما تعرض له زميلهم من إهانة واعتداء وطالبوا إدارة الجامعة والكلية باتخاذ إجراءات حازمة لحماية طلاب الجامعة من بطش الحرس الجامعى !!

ومن المعروف أن طلاب الجامعات كانوا قد نالوا حق التعلم مجانـا منـذ يوليو عام ١٩٦٢ ، ونص الدستور فى ذلك الوقت وكذلك الدستور الحالى على التزام الدولة بتوفير التعليم المجانى ، وكان ذلك بابا مكن عشرات الألوف مـن أبناء الفقراء أن يحصلوا على هذا الحق .

صحيح أن خبراء حكومة رجال الأعمال التى تسيطر على مقدرات البلاد منذ عدة سنوات تفننوا فى التراجع عن هذا النص الدستورى بصور مختلفة ليس هنا مجال الحديث عنها من انتساب موجه ، وتعليم بلغة أجنبيـة ، ثـم أخيـرا بالبرامج المميزة ، فضلا عن صور أخرى فى الأنـشطة الطلابيـة والـسكن الجامعى والدراسات العليا ، لكن كان هناك حذر شديد من الاقتراب من تعلـيم الجامعة فى مرحلته الأولى حيث السواد الأعظم من الطلاب .

لكن الحكومة التى تجرأت على ثوابت الوطنية المصرية فنكـست الـرأس للسيد الأمريكى وأصبحت فى خدمة العدو الصهيونى ، بدأت الإقدام على رفـع مصروفات مرحلة البكالوريوس والليسانس ، وكان طبيعيا أن يثير هذا طـلاب الجامعات ، ومعظمهم من أبناء الفقراء ، فماذا يكون رد الفعل الرسمى الـذى تمثله القيادات الجامعية ؟

لا اعتذار عن أن هذا الرفع دون أن يستمع القادة لرأى الطـلاب ، وإنمـا حرب ومطاردة وضرب وركل ومنع وفصل ، وكل صور " التأديب " من قادة

وكلّهم الوطن لتربية شباب المستقبل ، حتى يربوهم على الخنـــوع والاســـتكانة ليكون اتساق بين المواطنين وبين الدولة التى أصبحت تسلك هكذا فى المجتمع الدولى ، وكل إناء بما فيه ينضح !!

ففى العدد الصادر فى الخامس من نوفمبر ٢٠٠٧ ، تنشر جريدة المصرى اليوم عن مشهد غريب شهدته جامعة عين شمس ، حيث مظاهرتان صـــامتتان نظمهما الطلاب احتجاجا على زيادة المصروفات بدتا مختلفتـــين فـــى الـــشكل والأسلوب ، وكان هذا واضحا فى اللافتات التى رفعوها دون شعارات سياسية زاعقة ، وكان وراء المظاهرتين رابطة جديدة تسمى " حقى " أعلنت عن نفسها كمدافع عن حقوق الطلاب ، وهى " تحت التأسيس " تتميز عن غيرها بأنهـــا " غير مسيسة " ، وتم تشكيلها فى كلية الهندسة مع بداية العام الدراسى الحالى ، نتيجة تلك الزيادات المفاجئة فى المصاريف ، والتى وصلت فى الهندسة إلـــى ٤٠٠ %!!

ولم يقتصر الأمر على جامعة عين شمس ، حيث انتقل إلى الجامعـــة الأم العريقة ، جامعة القاهرة ، ففى عددها الصادر يوم ٢٠٠٧/١١/٢٣ ، نـــشرت الدستور أن حملة " حقى " الطلابية نظمت مسيرة حاشدة يوم الأربعاء الـــسابق على كتابة التحقيق بجميع كليات الجامعة ، احتجاجا على زيادة المـــصروفات الدراسية ، ورفع المشاركون بالمسيرة لافتات نددت بسياسة وزير التعليم العالى هانى هلال ، ورؤساء الجامعات التى حملت الطلاب وأسرهم أعباء مادية زائدة ، من خلال تضاعف مصروفات الدراسة خلال العـــامين الماضـــيين ، وأكـــد الطلاب أنهم لن يوافقوا على ما أسموه " بالإتاوات " التـــى تقـــوم الجامعـــات بتحصيلها .

كذلك جاء فى نفس الجريدة ، المصرى اليوم ، فى عددها الصادر فى ١٤ من نوفمبر ٢٠٠٧ أن الطالب الحسينى أبو ضيف، بالفرقة الثالثة بكلية الحقوق بجامعة أسيوط تقدم بدعوى قضائية ضد رئيس الجامعـــة بـــصفته ، للمطالبـــة

باسترداد المصروفات الدراسية التى قام بدفعها خلال ثلاث سنوات دراسته بالكلية .

لكن جامعة أسيوط جددت فصل أبو ضيف وزميل آخر من الكلية نفسها لمدة شهر لكل واحد منهما ، بسبب اعتراضهما على زيادة المصروفات الجامعية من قبل .

وكان الطالبان : الحسينى وأبو ضيف ومحمد فاضل ، قد صدر بشأنهما قرار فصل لمدة شهر من قبل عقب قيامهما بتوزيع حكم صادر من المحكمة لصالحهما بتخفيض المصروفات وإلزام الجامعة بتحصيل ١٤ جنيها فقط من كل طالب !

لم يكن الطالبان إذن من " الجماعة المحظورة " ، يوزعان منشورات تحض على قلب نظام الحكم ، ولم يكونا من حملة السلاح يروعان به زملاءهما ، ولم يكونا من الذين ضبطوا فى حالات غش فى الامتحان ، ولم يكونا ممن يمكن أن يكونا قد سربا أسئلة امتحان أو تحرشوا بزميلات لهما ، أو اعتديا على أساتذة لهما ...

إنهما ، بحكم تعلمهما العلوم القانونية ، شرعا فى التطبيق والسلوك وفقا لمقتضيات الأصول القانونية ، فرفعا قضية تظلما بها مما وقع عليهما من ظلم مخالف لنص صريح فى الدستور ، وهو العقد الموقع بين الأمة وبين حكامها .

ولأن القضاة عدول ، فقد حكما لصالح الطالبين ..

ثم إن الطالبين أرادا نشر الوعى القانونى بأحكام القضاة الذى يُعَدون للعمل فى محرابه ، خاصة أن ليس فى مقدور كل طالب أن يرفع قضية مماثلة ، وأن الجامعة لا تقوم بما هو واجب عليها بتعميم حكم المحكمة ومعاملة جميع الطلاب بالمثل ...

ليس هذا سوأة الجامعة الوحيدة فى تعليم طلابها القانونيين كيف يخالفون القانون ، ولكنها مجرد مثال ، حيث سوف تجد الأمر نفسه فى كل كلية بالنسبة لتعليم طلابها ما يخالف التخصص الذى قامت على أساسه .

ففى السياق نفسه نجد أن عشرات طلاب كلية العلوم بجامعة طنطا قد تجمعوا للاعتصام أمام مكتب العميد أثناء التحقيق مع طالب كان العميد والوكيل قد اعتديا عليه بسبب الحديث مع زملائه عن زيادة المصروفات ، ورفع الطالب نسخا من صور الاعتداء على زميلهم احتجاجا على التحقيق معه ، الأمر الذى جعل العميد يقوم بالاعتذار للطالب لفض الاعتصام ، وهو تصرف يشكر العميد عليه ، على الرغم من تصرفه المشين فى البداية ، لكنه على أية حال أفضل من تصرفات قيادات جامعية أخرى " تستكبر " على الاعتراف بالخطأ ، وربما " تلبس " الطالب جريمة لم يرتكبها !!

وتسجل جريدة الدستور فى عددها الصادر فى ٢٣ نوفمبر ٢٠٠٧ أن جامعة القاهرة ضربت رقما قياسيا فى التحقيق مع الطلاب ، حيث وصل عدد هذه التحقيقات إلى ٨٠٠ تحقيق هذا العام !

فقد قامت إدارة كلية العلوم بالإعلان عن فصل ثلاث طلاب من الإخوان ، اثنان منهم لمدة فصل دراسى كامل ، فى الوقت الذى تقرر فيه فصل الطالب الثالث لمدة شهر واحد بعد اتهام إدارة الكلية لهم بإعاقة مصور الجامعة ورئيس جهاز رعاية الشباب من تصويرهم أثناء الانتخابات الطلابية ،كما وجهت إدارة الكلية خطابات لإخطار ٣٦ طالبا إخوانيا بها للتحقيق .

وتكرر هذا فى كليات وجامعات أخرى ...

ولأن اللائحة المقترحة من وزارة التعليم العالى للطلاب تحرم قيام " أسر "طلابية " لها انتماءات سياسية ، سارع حزب الحكومة الموصوف " بالوطنى " بتكوين عدد كبير من الأسر التى تروج للحزب وسياساته بين الطلاب ، آمنا أن أحدا من الجهات الأمنية لن يتعرض له بتهمة إدخال السياسة بين طلاب

الجامعة ، فهذه ليست سياسة ممنوعة ،وإنما السياسة الممنوعة فقط هى تلك التى تناقش ما تفعله الحكومة ، ويمكن أن تعترض وتنتقد !

ومن هنا تشير جريدة الدستور فى عددها الأسبوعى الصادر فى يوم الأربعاء السابع من نوفمبر ٢٠٠٧ حيث فوجئ طلاب جميع كليات فرع جامعة المنصورة فى دمياط بوجود أسر طلابية تبايع حزب الحكومة ، منذ الأسبوع الأول من العام الدراسى الحالى ، حيث لم يكن مسئولو هذه الحركة يعلمون أن اللائحة المقترحة ، سوف تصاب بالسكتة القلبية ، فلا ترى النور ، ومن ثم لا تجئ سيرتها على لسان أحد ، ربما حتى يخرسوا الألسنة التى راحت تنتقد وتفضح وتكشف ، فآثروا الإيحاء بإيقاف اللائحة ، ولا تدهش عزيزى القارئ ، إذا فوجئت معى بأنها ، وفجأة ، وفى جنح الظلام قد صدرت حتى يوضع المجتمع الجامعى أمام الأمر الواقع ، فيضيف خطوة أخرى من خطوات الاستسلام للقهر والاستبداد .

أحد طلاب الفرقة الثانية (فى كلية الفنون التطبيقية) ، فيما تشير الدستور يقول : " عند دخولى الكلية فى أول يوم من العام الدراسى الحالى اندهشت لوجود أسرة طلابية تمارس النشاط الطلابى لأننى أعرف إجراءات تشكيل الأسرة والتى تقضى بأن يدفع جميع الأعضاء مصاريف الدراسة قبل التقدم بطلب الموافقة على الأسرة حتى يسمح لهم بتشكيلها ، وسألت : هل دفع الطلاب مصاريف الدراسة العام الماضى ؟ لكن أمين الأسرة أخبرنى أن أسرة النجوم الموجودة فى جميع كليات دمياط فوق الكلام ده لأنها أسرة الحزب الوطنى الحاكم !! " .

ومن باب الموضوعية ، أراد محرر الدستور أن يسمع رأى حزب الحكومة فكان رد المسئول الذى رفض ذكر اسمه " زى ما فيه فى جامعات مصر أسر طلابية تمثل الإخوان فإن أسرة النجوم هى أسرة الحزب الوطنى ،ولا مانع من وجودها " !!

هل يحتاج الأمر إلى تعليق منا ؟ لا أظن ..

إن هذا المسئول ، فيما يبدو ، لم يسمع شيئا عن أصول القياس وقواعـده ، فهل إذا كون أحد من الإخوان أسرة بالجامعة يمكن أن يسمح بها ؟!

الأمثلة إذن كثيرة بحيث لا تتصور عزيزى القارئ أن تلـك أمثلـة فرديـة بسيطة لا تهدد الأمن القومى ،وإنما هى " ذرات " من عاصفة تكاد تودى بهـذا الوطن المقهور !

" ٠٠٠وإذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها* ٠٠"

فى كل تعليم ، فى أى مكان ، وفى أى زمان ، وفى أى مرحلة ، مفروض أن يكون الهدف الأساسى هو الإصلاح والبناء والتطوير والتقدم ، مع تعدد الأساليب ، وتباين الوسائل ، وبالتالى فإن من يتولى أمر التعليم لابد وأن يكون قادرا على تبنى نهج الإصلاح والتطوير ، وواعيا بأساليب ذلك ، ومهتما بما يمكن أن يواجهه من عقبات ، وساعيا إلى تذليل هذا وذاك من تلك العقبات ٠

لكن ، قد تسير الأمور فى اتجاه آخر بعيدا عن كل هذا ٠٠

قد يكون السبب راجعا إلى الاختيار الخطأ لمن يقود العمل التعليمى ٠٠٠

وقد يكون الخطأ كامنا فى الكوادر المنفذة ، حيث قد لا تؤمن بهذا الذى يقال عن فاعلية التعليم فى التطوير والتقدم ٠٠

وقد تكون هذه الكوادر مؤمنة بهذا بالفعل ، لكنها لم تدرب على كيفية تنفيذ ما هو مأمول ، فتخطئ الوسيلة بغير قصد ٠٠

احتمالات متعددة لتحول التعليم من أداة تطوير وإصلاح وتقدم إلى أداة تخريب وقهر وتخلف ، لكن سببا بعينه هو الأخطر ، وهو الأبرز ، حيث يلاحظ المتابع لنا أننا حريصون على أن نركز على لفت الأنظار إليه فى كثير مما نكتب عن التعليم ٠

فعندما يكون " النظام " القائم مختلا ، فهذه هى بؤرة الفساد ، ونبع التحول من الأبيض إلى الأسود ، ومن التقدم إلى التخلف ٠

والنظام المقصود هنا ليس ما يتداوله عموم الناس عن نظام التعليم ، إذ كثيرا ما يقصد به " سلم التعليم " ومراحله ، ولكننا نقصد البنية الهيكلية له ، من حيث

---

* جريدة الوفد ، فى ٢٠٠٨/١/٦

فلسفته وأهدافه ، من حيث ضوابطه ومعاييره ، من حيث حركة التفاعل والعلاقات بين عناصره ، من حيث ما يسوده من مناخ ، من حيث علاقاته بغيره من النظم الاجتماعية الأخرى .

لذلك ليس من المحتم أن يكون الفساد الذى يصيب مظهرا من مظاهر التعليم نابعا من داخله ، إذ من الممكن أن يجئ الإفساد من قوى أخرى فى النظام الاجتماعى ، قد لا تعى – وقد تعى – خطورة ما تفعله من سوء بالتعليم ، كما يحدث من النظام الممول للتعليم ...

ومن هنا فقد يجئ الإفساد من قوى أمنية عندما تتغول وتتوحش ، فيصبح أى فعل تعليمى ، مهما كانت براعة المعلمين ، ومهما كان إخلاص المتعلمين ، ومهما كانت إنسانية العملية الإدارية التربوية ، أثرا بعد عين !

وهكذا نستطيع أن نتفهم قيام المؤتمر العام الرابع لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، ويكون شعاره هو أن (التعليم الجامعى قضية أمن قومى) ، وتنشر جريدة " صوت الأمة " فى عددها الصادر فى ٢٠٠٧/١٢/٣ عن كيف هدد أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة بالإضراب والامتناع عن تصحيح امتحانات نصف العام إذا لم يستجب رئيس الوزراء لمطالبهم بزيادة المرتبات ورفع القبضة الأمنية عن الجامعة وزيادة معاشات الأساتذة الذين تخطوا سن السبعين ، كما هددوا بتنظيم مسيرة حاشدة إلى القصر الجمهورى والقيام بوقفة احتجاجية ، خاصة أن رئيس الدولة وافق على مطالب القضاة .

وأشارت الصحيفة أيضا إلى أن الدكتور عادل عبد الجواد رئيس نادى أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة أعلن للحاضرين أن الدكتور زكريا عزمى كان قد اتصل بأعضاء نادى القضاة وأبلغهم موافقة الرئيس مبارك على مطالبهم ، وأكد عبد الجواد أنه لا يستطيع أحد أن يتفاوض على قضية الأمن القومى وهى التعليم ، لأن القضاة والمهندسين والصحفيين وغيرهم تخرجوا فى الجامعة المصرية ، وهم اللبنة الأساسية التى تمت تنشئتها داخل الجامعة .

ولكن ، كيف تستطيع أن تخرج هذه الفئات للمجتمع ونحن نقف فى طابور العيش حتى نحصل على الخبز المدعم نظرا لضآلة المرتب والذى يعد فضيحة بكل المقاييس ، حيث لا يكفى إلا أسبوعا فى الشهر ، مع أن هناك من يتدخل فى شئون الجامعة دون عمل ويدعى أن الأساتذة يبيعون كتبا ويعطون دروسا خصوصية ، مع أن من يفعل ذلك فئة قليلة • هذا فى الوقت الذى يجد فيه أستاذ الجامعة أن المطلوب منه أن يعد أبحاثا ويسافر للمؤتمرات إذا أراد أن يكون أكاديميا محترما •

ثم يرتفع صوت الرجل محذرا : لن نصمت وننكسف أكثر من كده ، ولن نتحمل ما نواجهه من أعباء معيشية مرتفعة ، حتى المعامل ، أصبحت خالية من الأجهزة ،والأساتذة يتبادلون الكراسى فى حجرات الكومبيوتر •

أما الدكتور سالم سلام ، الأستاذ بجامعة المنيا ، فقد أكد على أن الجامعة المصرية كرمت كمال الشاذلى وبعض رجال الأعمال ، ومنحت جمال مبارك مبنى فى جامعة القاهرة ، وفى نفس الوقت منع مفكرون وصحفيون من دخول الجامعة بحجة حمايتها وحفظ النظام ، مع أنه فى جامعة المنيا تمت سرقة تليفون رئيس الجامعة ومكتب الحرس بالقرب منه وعلى بعد خطوات معدودة • ويقوم مكتب أمن الدولة بإرسال قوائم لرؤساء الجامعات بالكتاب والصحفيين المرضى عنهم والذين يسمح لهم بدخول الجامعة !!

وبالمخالفة لقواعد إطلاق أسماء المشاهير على المنشآت العامة ، أقر المجلس الشعبى المحلى لمحافظة الدقهلية إطلاق اسم " جمال مبارك " على مجمع مدارس قرر المجلس البدء فى إنشائه بمجرد الحصول على الأرض ، وهو ما أثار حفيظة بعض الأعضاء واعتبروه جزءا من حملة نفاق سخيفة ، فيما قرأنا فى عدد ٢٠٠٧/١١/٢٧ من " المصرى اليوم " •

وإذا كان هذا غريبا ومفضوحا ، فإن الأكثر غرابة ، والأشد فضيحة هو دفاع أصحاب هذا الاقتراح ، فقد أشار رئيس المجلس المحلى إلى أن الفكرة

قديمة ، لكن تم تأجيلها أكثر من مرة حتى استفروا على المكان الذى يليق باسم نجل الرئيس " مش معقول يعنى نحط اسم جمال مبارك على مدرسة مقامة على ستة قراريط وفى قرية . يجب أن نراعى قيمة الشخصية فى مساحة المدرسة ومكانها ، ويجب أن تكون المدرسة نموذجية ومتكاملة " !!

لقد كان من الأصول والقواعد أن يطلق على المدرسة اسم زعيم سياسى كبير كان له دوره فى تاريخ مصر ، أو مفكر عظيم ، له إسهاماته فى التنوير الثقافى ، وقد يطلق اسم شخصية قام صاحبها بالتبرع بكل أو معظم ما يلزم لإقامة المدرسة من أرض ومبنى وتجهيزات تشجيعا لتنشيط حركة المساهمة فى بناء المدارس ، كما شهدنا عقب زلزال ١٩٩٢ .

ترى ، لماذا يفعل المنافقون مثل هذا ؟

هنا يأتى دور " النظام " واضحا وصريحا ، فما من مجتمع ، وما من عصر إلا وجدنا فيه المنافقين وحملة المباخر وضاربى الدفوف والراقصون على نغمات الطبل والمزمار ، لكن هذه الأساليب ،مثل السلع التجارية ، يمكن أن " تبور " إذا لم تجد لها سوقا ، ويمكن أن " تروج " إذا وجدت إقبالا عليها !!

يحدث هذا فى الوقت الذى تكشف فيه صحيفة " الكرامة " فى عدد ٢٠٠٧/١١/٢٦ عن سوء حال المبانى المدرسية فى محافظة الدقهلية تحديدا ، ففى كفر الأمشوطى ، إحدى قرى مركز المنصورة التابعة لإدارة شرق المنصورة التعليمية ، والتى يقرب سكانها من ال ١٠ آلاف نسمة ، كان بها مدرسة ابتدائية واحدة عبارة عن منزل بالإيجار ، لكن ، فى عام ٢٠٠٤ صدر قرار بإزالة المنزل ، وتم نقل التلاميذ إلى مدرسة قرية " المتوه " مركز السنبلاوين والتى تبعد عن كفر الأمشوطى ٢ كيلو متر !

وفى نفس الإدارة بقرية سلامون القماش وتحديدا ، فى مدرسة حسنى مبارك الابتدائية ، والتى كان اسمها حتى نهاية الثمانينيات (طلعت حرب) ، توجد مدرسة آيلة للسقوط وتم ترميمها أكثر من مرة ، وخلال العام الماضى

كادت تحدث كارثة بسبب التصدعات فى جدرانها مما جعل أولياء الأمور ينقلون أبناءهم لمدرسة أخرى ، وفى نفس الإدارة نجد مدارس حسين حماد الإعدادية (بنين وبنات) ، والمدرسة الثانوية الفنية ، تعوم فى بركة مياه عندما يسد خط الصرف الصحى الرئيسى .

لقد أكدنا أكثر من مرة على خطورة المبنى المدرسى بالنسبة للعملية التعليمية ، فمثله بالنسبة للمعلمين والتلاميذ والإدارة مثل " البيت " بالنسبة لكل أسرة ، بل هو أخطر من ذلك ، فوفقا لما يكون عليه من مراعاة لشروط المبنى التعليمى ، يكون مستوى الخدمة التعليمية صعودا وفعالية .

وصور أخرى متعددة ، أشارت إليها المحررة بالصحيفة عن مدارس مختلفة فى المحافظة غاية فى الأسف حقا ، بحيث يصعب تصور إمكان أن تتم العملية التعليمية ، حتى فى حدودها الدنيا ، فليس هذا هو المهم ،وإنما المهم هو ما يطلق على المدارس من أسماء . ويبدو أن المسئولين رأوا أن طلعت حرب شخصية لا قيمة تاريخية لها ، فكان من الضرورى حذف اسمه من على المدرسة ليطلق اسم الرئيس الحالى ، إذ بماذا يفيد إطلاق اسم رجل مات منذ سنوات بعيدة ؟ قل ما تريد عن دوره فى بناء اقتصاد وطنى ، لكن ، لم يعد لمثل هذه السياسة ثمن الآن ، نحن فى زمن بيع الاقتصاد الوطنى وتخريبه .

إن المسألة ليست " لافتة " تعلق على مبنى المدرسة باسم ما ، فهذا الاسم تقع عليه عيون مئات التلاميذ كل يوم ، طوال العام الدراسى ، وعندما تصافح أعين التلاميذ اسم صاحب اليد الطولى فى تمصير الاقتصاد المصرى ، وفى زمن الاحتلال البريطانى ، طلعت حرب ، لابد أن يتسرب ذلك على وعيهم ووجدانهم فكرة عن الاقتصاد الوطنى .

إنها حلقة أخرى من سلسلة حلقات الفساد فى التعليم ..

المدرسة الذكية
والتعليم الغبى* ..!

لأننا لا نسهم فى إنتاج الحضارة ، بل نقف عند حدود استهلاك بعض عناصرها ، وغالبا ما تكون هذه العناصر التى نستهلكها من البسائط والهوامش أو المخلفات ، فإننا لا نقدر على تسمية منتجات هذه الحضارة ، تماما مثلما يحدث لنا فى عالم الإنتاج البيولوجى البشرى ، فلأن كلا من الأب والأم هما اللذان " يُخلفان " الطفل ، كان من الطبيعى أن يقوما هما بتسميته ، ولا يحق لغيرهما مثل ذلك ، إلا برضاهما .

ومن هنا فلأن الغرب هو الذى أنتج السينما – على سبيل المثال – فقد كان من حقه هو أن يسميها . ولأن الغرب هو الذى أنتج الكومبيوتر ، كان هو الذى يملك حق التسمية ...وهكذا قل فى سائر المنتجات الحضارية .

ولو فتشت فى عدد غير قليل من أسماء بعض الأشياء ، مثل السكر ، والليمون ، والقطن والقهوة ، والقلعة والجبر والأرز ، وغيرها فى لغات غربية ، فسوف تجد أنها أسماء عربية الأصل ، ذلك لأن العرب عندما كانوا بناة نهضة منذ قرون ، وكان الغربيون يتعلمون على أيديهم ، كان لابد أن يقتبسوا منا مثل هذه الأسماء .

وفى التعليم ، توصل الغربيون فى العصر الحديث إلى مبتكرات ومستحدثات كثيرة كان علينا أن نفيد منها ، وكان علينا أيضا أن نأخذها بما أطلقوه هم عليها من أسماء ، إن استطعنا إيجاد المقابل لها فى العربية كان بها ، فإن لم نجد عرّبناها ، أى كتبنا الاسم الأجنبى بحروف عربية كما نقول " سينما " بعد أن فشلنا فى الترويج لمصطلح " الخيالة " ، وقلنا " كومبيوتر " بالعربية ،

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/٨/١١

بعد أن لم يرج مصطلح " الحاسوب " أو الحاسب الآلى إلا قليلا ، فقط على المعاهد والكليات والكتب ، لكن فى كل أحاديثنا لا نفعل ذلك .

ومن هذه المصطلحات المستحدثة فى التعليم ، ما سمعناه مؤخرا عما يسمى بالمدرسة الذكية ، وكذلك " القرية الذكية " ، ولما تأملنا الأصل اللغوى الأجنبى لهذه المدرسة التى سموها " ذكية " وجدناهم يقولون " سمارت " ، فلما قمنا بتحليل هذه الكلمة لم نجدها اسما واحدا ، بل هى من تجميع لأربع حروف من أربع كلمات ، لا نريد أن نصدع القارئ بها ، ولكنها فى الحقيقة S.M.A.R.T: ، تماما كما نقول U.N.E.S.C.O اختصارا لاسم طويل عن المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم ، فإذا فتحت القاموس بحثا عن كلمة " يونسكو " ، فلا ترجمة لها فى الحقيقة إلا إذا فككتها إلى حروف وعرفت الاسم الحقيقى الذى يرمز له كل حرف ، وبالتالى فليس معنى أن تقول بأن هذه مدرسة " سمارت " أنها ذكية !

وعندما نتساءل عن سمات متوافرة فى هذه المدرسة التى سميت بالذكية ، فسوف تجد أنها مدرسة يقوم العمل فيها على شبكة من أجهزة الاتصال الحديثة من حاسبات وشبكة الانترنت ، وتعليم إلكترونى ، وما يتصل بهذا وذاك من تقنيات ، لا توصف بذاتها بالذكاء ،وإنما يمكن أن يوصف الأمر بالذكاء وفقا لما يقوم به من عمل وما يؤدى إليه من نتائج .

انظر مثلا إلى الإنسان ...

فكل إنسان ، وهبه المولى عز وجل عقلا وذكاء ، لكننا لا نصف أحدا بأنه شخص عاقل لمجرد أنه يملك عقلا ، بل بمقدار ما يكون عليه تفكيره من ترابط منطقى وصواب المنهج وحسن إدراك العلاقات بين الأمور ، وحصافة ما يصل إليه من حلول ، وهو الأمر نفسه الذى يكون عندما نقول عن شخص ما أنه ذكى ، فكل الناس يملكون ذكاء ، ولكن بأى درجة ؟ وفى أى اتجاه ؟ وفيما يوظف ؟ وعلى أى مستوى ..وهكذا .

ومن أجل هذا قال عالم النفس الأمريكى " وليام جيمس " أن ليس هنـــاك " شئ " في الدماغ اسمه " العقل " ، وإنما العقل " صفة " تصف نمطا معينا مـــن السلوك عندما يقوم على الوعى بالعلاقة بين الأسباب والنتائج ويتحـــسب لمـــا سوف يلى ، وغير هذا وذاك مما يمكن وصفه بالأفعال " العاقلة " ، ولعل هـــذا يفسر لنا لم يأت الحديث في القرآن الكريم عن " العقل " باعتباره اسما لشئ بل كانت الإشارة دائما إلى وظائفه من تفكير وتدبر وتأمل وفهم ٠

ومن هنا فمجرد وجود شبكة من التقنيات المعلوماتية ليس دليلا مؤكدا بأننا أمام مدرسة ذكية ، فأنت لو قارنت " نوع " التعليم الذى كان يـــتم فيمـــا كـــان يعرف – مثلا – بالمدارس النموذجية فى الأربعينيات والخمـــسينيات – قياســـا للمستوى المعرفى والتربوى والنفسى لهذا العصر ، فسوف تجد أنها أذكى كثيرا مما نسميه اليوم بالمدارس الذكية ، حيث كانت الخدمـــة التعليميـــة تـــتم وفقـــا للأصول العلمية ، وتنتج نتائج باهرة ٠

بل إننى أحيانا ما أتساءل بينى وبين نفسى : أى النهجين دلالة على الـــذكاء الحقيقى ؟

هذا شخص بنى بيتا من الرخام والسيراميك والكثير مما هو فخم وغـــال لا يتوافر إلا فى القصور والفيلات ، لكنه لم " يُركب " زجاجا للنوافذ ، ولم يُضَمن المبنى " دورة مياه " لقضاء الحاجة ، بينما هناك شخص آخر بنى مبنى خشبيا متواضع الحال لكنه راعى توافر الإغلاق المحكم للنوافذ والأبواب ، وحـــرص على توفير دورة مياه ، فأيهما سوف يمكن وصفه بالذكاء ؟

مئات المبانى المدرسية تفتقد الحد الأدنى للحياة التعليمية ، يكفى أن تتـــصفح تقارير رسمية ، لا صحف معارضة ، حتى تصاب بالذهول أن يوصف المبنى بأنه " مدرسى " و " تربوى " ، يسع مئات من التلاميذ الصغار ، ثم لا تتـــوافر فيه دورة مياه ؟

هل يجوز ساعتها أن نردد أن من متطلبات التعليم المعاصر توفير أجهزة كومبيوتر وتوفير اتصال بشبكة الانترنت والفيديو كونفرانس ؟!!

هل تذكرون عبارة مارى انطوانت امبراطورة فرنسا وقت الثورة الفرنسية ، عندما أزعجتها صرخات الثوار الحاشدة خارج القصر فتساءلت عما يدفع هؤلاء إلى مثل هذا الهيجان والصراخ ؟ فقالوا لها أنهم يعانون من الجوع ، ولا يجدون لقمة عيش ، فكان ردها الشهير : ما داموا لا يجدون رغيف خبز ، فليأكلوا " جاتوه " ، أو أى شكل من أشكال الحلوى !

فى الفكر الديموقراطى الاجتماعى ، أكد كثيرون أن الديموقراطية لا تعنى فقط أن يكون للمواطن الحق فى التصويت واختيار من يحكمه أو من ينوب عنه ، بل لابد من أن تتوافر لهذا المواطن مجموعة الاحتياجات الأساسية فى حدها الأدنى ، مثل المأكل والمشرب والمأوى ، وكذلك التعليم ، والعمل ، حتى لقد شاع لدينا مقولة حقيقية وهى أن الحصول على رغيف الخبز هو المقدمة الأساسية لممارسة حق التفكير والرأى .

من هنا نجد فى البلدان المتخلفة ، قد تتوافر مجالس نيابية ، وانتخابات لاختيار النواب والرؤساء ، وتجرى الاستفتاءات ، لكن هذه البلدان مستمرة فى تخلفها ، لأن هذه أشكال دون مضمون ، والمضمون هو توافر ما أشرنا إليه من احتياجات أساسية للمواطنين كافة .

والأمر نفسه بالنسبة للمدرسة ، فللمبنى المدرسى شروط أساسية لا مكان لمناقشتها هنا ، لابد من توافرها حتى يمكن أن تتم عملية التعلم والتعليم فى شكلها الأساسى ، فالمبنى ليس مجموعة أحجار وأخشاب وحديد وغير هذا وذاك من مستلزمات البناء ، ولكن لابد له من شكل خاص يعينه على أداء وظائف تربوية لابد منها ، وأبسط هذه الشروط أن تتوافر مساحة كافية للتلاميذ كى يلعبوا ويتحركوا خلال " الفسح " ، ولابد من توافر دورات مياه فعالة نظيفة ، ولابد من أن يحمى المبنى التلاميذ من حر الصيف وبرد الشتاء ، ولابد من

توافر بعض الخدمات الأخرى الأساسية ، وبعدها نرفع الأيدى مطالبين باستيعاب المستحدثات ، وإلا فإننا نكرر موقف مارى انطوانت !

وهناك جانب آخر يتصل بالذوق فى التعامل ، فتسمية بعض المدارس بأنها ذكية ، فهذا يعنى فى التو واللحظة أن غيرها هو من المدارس الغبية !

إن القوى الكبرى عندما تظهر فزعها لامتلاك دولة من غير الدول المتقدمة ما يؤهلها للانضمام إلى النادى الذرى ، يتساءل بعضنا : لم تفزعون من تملك هذه وتلك ، بينما أنتم أنفسكم ، ومنذ أكثر من نصف قرن ، تملكون الكثير من القنابل الذرية ، فيكون الرد غير المباشر ، أنهم مجموعة دول متقدمة يتسم القرار السياسى فيها بالعقلانية ، وهى دول ديموقراطية لا يكون قرار الحرب فيها بيد الحاكم وحده ، بينما الدول غير المتقدمة يقوم الحكم فيها على الاستبداد ، ويمكن لفرد أن يتخذ قرار الحرب فيدفع بالعالم إلى الهاوية .

وقياسا على هذا فإن نظاما تعليميا يقوم على " تفكيك الذات الوطنية " ، ويأتمر بالتوجيهات الأجنبية ، ويعيش على التسول ، ويفتح الأبواب على مصراعيها لغول رأسمال المال الخاص كى يغتال ويفترس ، ويكدس عشرات التلاميذ فى الفصل الواحد ، ولا يُعلم إلا أدنى مستويات المعرفة مما يتصل بالحفظ والاستظهار ، ويفشو فيه سرطان الدروس الخصوصية ليلتهم جيوب الآباء والأمهات فلا يبقى لهم إلا الكفاف ، ويعجز وزيره (عام ٢٠٠٦) أن يتخذ قرارا صائبا بحق تلميذة فى الصف الأول الثانوى أرادت أن تمارس حرية التفكير فى تسجيل كراهيتها لزعيمة القهر فى العالم ، حتى يأتيه قرار من رئيس الدولة ، ويفتح هذا التعليم الأبواب على مصراعيها لتعليم أجنبى يسعى إلى اغتيال الهوية الثقافية ...إلى غير هذا وذاك مما يصعب حصره ...تعليم مثل هذا هو تعليم تتوافر فيه كل خصائص وشروط التعليم الغبى ، ما دامت تتجمع فيه عوامل الفساد والإفساد ، حتى لو تكدست فى فصوله وقاعاته ومخازنه آلاف من التقنيات الحديثة !!

التعليم والمواطنة*

هناك ثلاثة أطراف بينها عروة وثقى ، من خلالها يمكن أن نبصر حقيقة المسئولية الملقاة على عاتق العملية التربوية بالنسبة للمواطنة ...

فهناك الطرف الخاص بالوطن ، الذى هو أرض معينة لها ظروفها وحدودها وعناصرها الفيزيقية المؤثرة فيما يجرى عليها من وقائع وأحداث ويقام من نظم ومؤسسات .

وهناك " الجماعة " التى تسكن هذا الوطن ...

ثم هناك ما ينشأ عن تفاعل أفراد الجماعة بعضهم مع بعض ، وبينهم وبين عناصر الطبيعة الخاصة بالوطن ، وبينهم وبين غيرهم من الجماعات والأوطان ، وهو ما يمكن تسميته " بالثقافة " بالمعنى الواسع ، وخاصة لدى الأنثروبولوجيين والتربويين .

وعندما يولد طفل جديد للجماعة على أرض الوطن ، تحرص هذه الجماعة على أن تدمجه فيها ويكون ذلك بتشربه لقدر أساسى من الثقافة القائمة فى هذا الوطن والتى أصبحت تشكل قسمات رئيسية للجماعة التى تسكنه .

والتربية – بمعناها الواسع – هى تلك العملية تكسب الصغير ثقافة جماعته حتى يصبح " مواطنا " يتسم بما يتسم به كل " مواطن " ، فيصبح " مصريا " إذا كان على أر ض مصر ، وفردا من الجماعة المصرية .

هنا نكون عند مستوى معين هو مستوى " الانتماء " ، والذى تحكمه قوانين وقواعد معينة ، ونؤكد هنا أن كل مواطن هو " منتم " بالضرورة إلى جماعة بعينها ووطن بعينه ، فضلا عن أشكال أخرى من الانتماء سواء لأسرة أو لعقيدة أو لحزب أو لمهنة ..إلخ .

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/١٠/٢٧

لكن العملية التربوية تطمح إلى مستوى أعلى من ذلك هو مستوى " الولاء " ، حيث يمكن أن يكون مواطن منتم إلى مصر ، لكنه لا يحفل بهمومها وطموحاتها ، بل هناك من نجده يقع فى براثن الخيانة لهذا الوطن الذى ينتمى إليه ، لكن " الولاء " يعنى تكريس الجهد لخدمة ما ننتمى إليه .

هنا يقوم قطاع من العملية التربوية بالترقى بمستوى " المواطن " كى يكون " وطنيا " ، فليس كل " مواطن " وطنيا ، لكن كل وطنى لابد أن يكون مواطنا ، وهذا الجزء من التربية الذى يضطلع بهذه المهمة هو ما عرف باسم " التربية الوطنية " .

ومن دواعى الفخر حقا أن ينتبه رائد الفكر العربى الحديث رفاعة الطهطاوى إلى هذا فيكتب فى أواخر القرن التاسع عشر فى كتابه الشهير (مناهج الألباب المصرية ...) متأثرا بما خبره أثناء فترة وجوده فى باريس إماما لبعثة تعليمية ابتعثت زمن محمد على ، حيث كانت فكرة " الوطن " قد بدأت تفرض نفسها على الشعوب الأوربية ، بينما لم تكن هذه الفكرة فى الوعى العام فى مصر ، لغلبة مفهوم " الأمة " القائمة على العقيدة الدينية والتى تضم عدة " أوطان " .

وكان مما كتبه حول ما يمكن أن يقوم به التعليم لتعزيز جانب المواطنة :

" جرت العادة فى البلاد المتمدنة بتعليم الصبيان القرآن الشريف فى البلاد الإسلامية وكتب الأديان فى غيرها قبل تعليم الصنائع (العلوم المختلفة) ، وهذا لا بأس به فى حد ذاته ، ومع ذلك فمبادئ العلوم الملكية (المدنية) السياسية هى قوة حاكمة عمومية وفروعها فى الممالك والقرى بالنسبة لأبناء الأهالى مع أن تعليمها أيضا لهم مما يناسب المصلحة العمومية ، فما المانع من أن يكون فى كل دائرة بلدية معلم يقرأ للصبيان بعد تمام تعليم القرآن الشريف والعقائد ، مبادئ الأمور السياسية والإدارية ويوقفهم على نتائجها ، وهو فهم أسرار المنافع العمومية التى تعود على الجمعية (المجتمع) وعلى سائر الرعية

من حسن الإدارة والسياسة والرعاية ، فى مقابل ما تعطيه الرعية من الأموال للحكومة ..." .

لكن الدعوة الجديدة لم تعرف طريقها إلى التحقق فى نظام التعليم إلا بعد ذلك بما يقرب من نصف قرن ، فمصر بعد ثورة ١٩١٩ ، والحصول على الاستقلال عام ١٩٢٢ ، وصدور دستور ١٩٢٣ ، شهدت زخما وطنيا ملحوظا ، فكان أن استجاب التعليم لهذا الزخم وخاصة عندما أصبح على ماهر (١٣ مارس ١٩٢٥ ، إلى ٦ يونيو ١٩٢٦) حيث قررت ، ولأول مرة ، مادة باسم (التربية الوطنية) ، حيث ظلت فترة طويلة بعد ذلك تدور موضوعاتها حول حقوق المواطن وواجباته ، فضلا عن توعيته بنظام الحكم القائم وأسسه وأركانه.

وفى عام ١٩٥٣ ، بعد قيام الثورة ، أدخل وزير التربية ، إسماعيل القبانى فى ذلك الوقت مقررا جديدا على الصف الأول الثانوى (قديم) مقررا باسم (المجتمع المصرى) غلبت عليه المادة " السوسيولوجية " ، فى الوقت الذى غلبت على التربية الوطنية المادة القانونية والسياسية

فلما أعلنت الوحدة بين مصر وسوريا فى ٢٢ فبراير عام ١٩٥٨ كان أن تحول مقرر المجتمع المصرى على (المجتمع العربى) ، مع استمرار مقرر التربية الوطنية فى التعليمين الابتدائى والإعدادى كما هى .

وفى عام ١٩٦١ مدت مظلة مقرر المجتمع العربى إلى سنوات التعليم الثانوى الثلاث ..

بل إن الأمر امتد إلى التعليم الجامعى ، فأصبح على جميع طلاب الجامعات المصرية ، أيا كان التخصص ، دراسة ثلاث مقررات تمتد على السنوات الثلاث الأولى من التعليم الجامعى : المجتمع العربى – الاشتراكية – ثورة ٢٣ يوليو .

ثم تحول اسم مقرر المجتمع العربى عام ١٩٧٠/١٩٧١ إلى " تربية قومية " .

والملاحظ فى كل سنوات الثورة أن هذا المقرر مع تغير التسميات قد اتجه إلى ما يشبه " التعبئة " و " الحشد " حول توجهات الثورة وزعيمها بالدرجة الأولى ، فغلبت " الدعاية " على الجانب الدراسة العلمية الموضوعية ، مما أدى على نفور الطلاب منها ، حيث أن الكثير من موضوعاتها كان هو نفسه ما تدور حوله مختلف الكتابات فى مختلف الصحف والمجلات ، فضلا عن برامج الإذاعة والتلفزيون ، وكأنها محاصرة للمواطن بهدف " تشريبه " كل ما يمكن أن يجعله على ولاء للنظام القائم وزعيمه ، حيث كان حرص على تأكيد " التوحد " بين " الزعيم " وبين " الوطن " .

وأذكر بهذه المناسبة ، أن أصعب فترة التدريس التى واجهتنى ، هى حين كان علىّ أن أقوم بتدريس مقررات المجتمع العربى على طلاب الثانوى وخاصة فى الشعب العلمية عام ١٩٦٢ ، حتى أننى فرحت كثيرا بطلبى للتجنيد هربا من هذه المهمة التى تحول المعلم فيها إلى " بوق " سياسى فج ، مع أن القلوب كانت عامرة أصلا بحب زعيم الثورة دون أن تكدره موضوعات التربية القومية الساذجة !

ومع الأسف الشديد فقد وقع هذا المقرر ضحية تنازع اختصاص بين توجيهين : الفلسفة ، والمواد الاجتماعية فى وزارة التربية فزادت حالته سوءا وأصبح يولد فى نفوس الطلاب مشاعر عكس ما يراد منه : استهزاء وسخرية واستهانة بالموضوعات ، وبمن يتلون تدريسها !

إن ما يجب أن نضعه بعين الاعتبار أن " التربية الوطنية " هى مادة " سلوكية " بالدرجة الأولى ، وبالتالى فإن تعليمها يحتاج إلى نهج آخر يختلف عن تعليم مقررات أخرى ...نهج يركز على الممارسة مما يجعلنا نعول كثيرا على " المناخ " القائم .

وعلى هذا فإذا كان هناك جانب " معرفى " لا شك فيه ، يتعلق بالمعلومات المراد تعليمها ، وهذا يتم عن طريق " مقرر " ، فإن لها جانبها السلوكى الذى

يوجب أن يتشرب الطلاب فيه مجموعة من القيم والاتجاهات والميول المطلوبة للمواطنة والوطنية من خلال : ١- المناخ المدرسى ، ٢- المناخ المجتمعى ٠

وعلى سبيل المثال ، فإن المسار الذى تأخذه مناهج التعليم من حيث هبوطها من عل ، فى وزارة التربية ، مركزيا ، إلى جميع معلمى البلاد ، الذين يقفون عند خط الإنتاج التربوى الأول ، ولا يكون لهم موقف منهـــا ، بـــل تقتـــصر مهمتهم على التنفيذ ، وبالتالى تصبح الممارسة الديموقراطية غائبة عن المعلـــم ٠٠٠مثل هذا المسار ، يستحيل معه أن يقف المعلم ليتحدث إلى طلابه عن القيم والممارسة الديموقراطية وهو لم يخبرها فى موقعه ٠

وهنا يمكن أن تثور تساؤلات كثيرة عن مدى توافر حرية التفكير والتعبيـــر فى مؤسسات التعليم بالنسبة للمعلمين والطلاب ، وعن مدى توافر " الشفافية " ، فضلا عن مظاهر متعددة منم سوء الخدمة التعليمية ،وأخطر من كل هذا ، هذا السرطان الذى أصيب به جسم التعليم والمسمى بالدروس الخـــصوصية التـــى تهدر على أبوابها الكثير من قيم الاحترام والتقدير والإنسانية والواجب والحق ٠

إن هذا لابد أن يستنفر كل غيور على بناء إنسان هذه الأمـــة كـــى نفكـــر وندرس كيفية تصويب المسار والعمل على استقامة الطريق ، ذلك أن الاعتماد على الجانب المعرفى وحده فى تعليم مثل هذه المقررات " الـــسلوكية " يفقـــدنا المصداقية أمام الطالب ،ومن ثم نفتقد التقدير ، فتتحول المعرفة إلى معرفـــة " محنطة " ، قد تصلح للعرض والنظر إليها فى بطون الكتب وعبـــر صـــفحات الدفاتر ، لكنها تفتقد فاعلية التحريك الحياتي وهو المقصد الأساسى لكل تعلـــيم يقوم على الرشد والسوية ٠

حقبة سوداء فى التعليم المصرى* ..؟

أما زمن هذه الحقبة فهو فترة تولى د. أحمد فتحى سرور مسئولية التعليم فى مصر ، ما بين عام ١٩٨٦ وعام ١٩٩٠ ...

وقد يبادر البعض إلى التساؤل عن جدوى الحديث عن فترة انطوت صفحتها من كتاب التاريخ بسبعة عشر عاما ، بينما نحن غارقون حاليا فى مستنقع تعليمى مفزع يعلم الله وحده أى ثمن باهظ يدفعه المصريون ، غنيهم وفقيرهم ، كبيرهم وصغيرهم ، مسلميهم وقبطهم ، وسوف تدفعه ، الأجيال القادمة ؟

وأقول : ها هنا يكمن جزء كبير من المشكلة ، يعايرنا به كثيرون ، لما يحمله من مفارقة غريبة تتطلب بحثا ودراسة : إذ كيف يتأتى لأمة كانت أول من احترف " التأريخ " فى الدنيا أن تصبح على هذا القدر المخزى من الإهمال لتاريخها ، سواء القديم منه أم الحديث ؟

فلو فتشت بين الذين ساهموا فى دراسة التاريخ المصرى القديم – مثلا – من الأجانب ، فسوف تجد أنهم أكثر ممن اهتم به من المصريين ...

وهناك قصص لا أول لها ولا آخر يمكن من خلالها أن تعرف إلى أى حد نهتم نحن بتسجيل أحداث التاريخ المصرى المعاصرى فى وثائق والمحافظة عليها بعد تنظيمها ، مقارنة بما يحدث لدى أمم أخرى ليس لها ولو عشر ما لنا من تاريخ حضارى .

" اللى فات مات " ...و " عفا الله عما سلف " ، وغيرهما من مقولات ، إذا كانت تصلح لرأب الصدع فى العلاقات الشخصية والاجتماعية بين الأفراد ، لكنها مناقضة تماما للقواعد والنظم التى تحكم المسيرة الكلية للتاريخ...

هل تذكر عزيزى القارىء قانون " بقاء المادة " الذى يقضى بأن المادة لا

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٧/١٠/٢٨

تفنى ؟ كذلك أحداث التاريخ ، قد تنطوى صفحاتها لتأتى صفحة جديدة ، لكن الصفحات التى انطوت لا تفنى ، أى يظل مفعولها قائما بتداعى الأيام والعهود !

وآفتنا فى مصر أننا نهيل التراب على كل يوم مضى دون أن نستعيده من حين لآخر – فى الوعى – بحثا ودراسة وتأملا حتى نستخرج منه سلسلة دروس تفيدنا فى فهم الحاضر وتصور المستقبل : كيف يمكن أن يكون ؟ ومن هنا حرص المفكر العبقرى ابن خلدون على أن يضمن عنوان كتابه الذى أرخ فيه للحضارة الإسلامية كلمة" العبر " ، وتتردد فى آيات من القرآن الكريم كلمات دور حول الاعتبار وما يستحق التذكر والتأمل والتفكير .

وقبل أن نمضى فى طريقنا لابد أن نسجل أن هذه الحقبة ، ليست وحدها " السوداء " ، فالسواد جلل ويجلل الكثير من خطوات تطور التعليم فى مصر ، وربما يكون أسودها ما بدأ يجرى بعد ترك الدكتور سرور لوزارة التعليم ، وإلا لما أصبح حالنا اليوم يوشك أن يكون هو هذا الذى صوره المولى سبحانه وتعالى بقوله فى سورة عبس (يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ (٣٤) وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ (٣٥) وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ (٣٦)) ، أو فى قوله عز وجل فى سورة الحج (يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ وَتَضَعُ كُلُّ ذَاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ (٢)) . وكثيرا ما نرى عموم الناس ، عندما يرون تدهورا مفزعا فى العلاقات الإنسانية والقيم الأخلاقية يعقبون على ذلك ، بأن يوم القيامة – فيما يبدو – قد بدأت نذره ، ولاحت تباشيره!!

واختيارنا للفترة المشار إليها يقوم على أن المسئول الأول عنها يتربع الآن على مقعد له شأن خطير فى الحياة المصرية الحاضرة والمستقبلة ...مجلس الشعب ، الذى يراقب ويحاسب ، دون ما مساءلة عما فعله ببناء الإنسان المصرى ومستقبل الإنسان المصرى ، وإن كان هذا لم يعد غريبا فى حياتنا السياسية ، فمهما وجهت للمسئول من مساءلات ، ففى النهاية تعاد الثقة فيه ، فإذا ترك منصبه، ساد المنطق الشهير "عفا الله عما سلف" و "اللى فات مات" !!

إننا نفزع عندما تسقط عمارة سكنية ويتسبب هذا فى إزهاق أرواح عشرات أو آحاد من البشر ، وهذا الفزع وذاك الحزن واجب لا ينكر ، لكننا ، بكل الأسف ، وبكل الأسى لا نفزع ولا يقلقنا أن يسقط " بناء " تعليمى ويتسبب فى صور خلل عديدة فى أبنية ملايين من أبنائنا ٠٠فلذات أكبادنا !

كانت الخطيئة الأولى هى اختيار أستاذ جنائى لوزارة التعليم ، حيث كانت تشمل فى ذلك الوقت : التربية والتعليم ، والتعليم العالى ٠٠

وأحب أن أقرر بداية احترامى الشديد لكل أساتذة الحقوق ، وهو ما عبرت عنه فى مقال سابق (الوفد بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٩) ، وتكرر هذا منى في مقال نشر بالدستور من قبل ٠

وغالبا ما يرفع شعار يمكن أن ينطبق عليه القول " قولة حق يراد بها باطل " ، أما هذا الشعار فهو أن تولى الوزارة هو منصب سياسى ، وليس فنيا ، ويمكن للوزير أن يعتمد على مستشاريه من المتخصصين ، ويسوقون أمثلة على ذلك كثيرة ، آخرها أن وزارة الدفاع الفرنسية تتولاها الآن امرأة ، وهى بالطبع لم تتخرج من أية كلية عسكرية ٠

نقول : هذه حقيقة نعترف بها ، لكن بشرط ألا نأخذ ببعض الكتاب ونترك بعضه الآخر ، وهى هوايتنا فى الحكم المصرى :

خصخصة فى الاقتصاد ٠٠٠وشمولية فى الفكر :

نردد أن الحكم لآليات السوق فى الاقتصاد ، ونقيم نظام حكم على قاعدة الاحتكار والاستئثار ، وإلا فهل جئنا يوما بوزير صحة غير طبيب ؟ أو غير عسكرى لوزارة الدفاع ؟ أو غير عالم دينى لوزارة الأوقاف ؟ ٠٠٠إلخ ؟ لا يحدث هذا ، فلماذا وزارة التعليم وحدها التى نطبق عليها مبدأ " الوزير منصب سياسى " ؟ مرات نادرة فى عهد مبارك جاء فيها أستاذ تربية (الدكتور عبد السلام عبد الغفار) ، حيث كان عميدا قبل التوزر ، لكلية التربية ، ولكن الرجل لم يكمل سنة واحدة ، وكذلك منصور حسين ، الذى كان من الوزارة ٠

صحيح أن وزارة التربية قد تولى أمرها من قبل أساتذة قانون عظام مثل الدكتور محمد حسين هيكل والدكتور عبد الرزاق السنهورى ، وعلى ماهر ، وعدلى يكن ، ومحمود فهمى النقراشى ، لكن هؤلاء كان جلهم من الفاعلين والناشطين فى الفكر والثقافة والعمل السياسى ، مما كان يتيح لهم ، قبل التوزر ، بصرا كليا عاما يفيد فى إيجاد " حس تربوى " بما هو ضرورى فى بناء الشخصية المصرية فى معاهد التعليم ، لكن سرور لم يعرف عنه قبل توزره شئ من هذا ، وإن عرفنا أنه أديب يكتب القصص والروايات ، بعد أن أصبح رئيسا لمجلس الشعب ونشرت الأهرام على صدر ملحقها إنتاجه الأدبى!!

ولأن الوزير لا يكون متخصصا فهو بالضرورة يعتمد على مستشارين وخبراء متخصصين ، " يصنعون " السياسات ، والقرارات ، ويقوم الوزير باختيار السياسة التى يطمئن إلى صحتها ، وكذلك بالنسبة للقرارات

لكن ما يصلح فى بعض البلدان المتقدمة ربما لا يصلح فى مصر ، ففى مصر تتحكم العلاقات الشخصية ، والقرابية ، والتحيزات الإقليمية والفئوية والدينية وغيرها من صور التحيز واللاموضوعية ، فإذا به يختار للاستشارة وفقا لهذه المعايير " المضروبة " ، وما بنى على باطل يكون باطلا ، كما سمعنا من زملائنا الكرام فى القانون ٠

ومن ناحية أخرى ، فمن ثقافتنا ، مع الأسف الشديد ، النظر إلى المتربع على الكرسى العالى وكأنه قد أوتى ما لم يؤته أحد من قبل ومن بعد من حكمة القرون الطوال ، فهو الذى يملك سيف المعز وذهبه ، وهو الذى يملك المنع والمنح ، فإذا بمن يشيرون عليه يتحولون فى بعض الأحيان إلى مبررين ومسوغين ومجملين لما يرى وما يفعل وما يقول وما يكتب ، إن كان خيرا فخيرا وإن كان شرا فشرا ، فيبحثون عما يريد الوزير أن يسمع ، ويكتبون ما يريد الوزير أن يقرأ ، لا ما ينبغى أن يسمع ، وما ينبغى أن يقرأ ٠٠

وهنا نجد مقولة سعد زغلول الشهيرة تنطبق على ما أمامنا من حل ، حيث وصف الزعيم الراحل محادثات عدلى يكن مع الحكومة البريطانية فى أوائل العشرينيات من القرن الماضى ، سعيا إلى استقلال مصر وجلاء الاحتلال عنها : جورج الخامس يفاوض جورج الخامس ! وتستطيع أن تقولها على حالات مشابهة لوزير التعليم المقصود ، فتقول : الدكتور سرور مثله مثل غيره – فاوض وحاور واستشار الدكتور سرور !

ولهذا ، فعندما تكرم الدكتور سرور وطلب من كاتب هذه السطور أن يكون مستشارا له فى أواخر يونيو من عام ١٩٨٧، كان هذا تقديرا منه لشخصى الضعيف يُحمد له حقا ، لكننى ، وعلى الفور ، اعتذرت عن عدم القبول شاكرا ، مبديا امتنانى الشديد لكرمه ، فلما قال أنه يريد أن يستفيد من أفكار الدكتور سعيد إسماعيل ، كان ردى أننى إذا قبلت ، فبعد فترة لن أكون الدكتور سعيد إسماعيل الذى أعجبك فكره ، لوعى لدىّ أحمد الله على إتاحته لى ، بأننى سوف أكون " ترسا " فى آلة ضخمة لا قِبَل لفرد أن يغير مسارها ، وتدريجيا ، سوف يستدمج " ويتكيف " ويصبح من نفس الفريق ..

وهذا الذى تخوفت منه لمسته بالفعل لدى آخرين ، فيما بعد ، حملوا من الفكر أروعه ، ومن الرأى أكثره تقدما ، فإذا بهم بعد الاستدماج فى آلة الوزارة الجهنمية يقومون بالدور الذى لا فكاك منه : التسويغ والتبرير والتزيين والتجميل !! حيث لا بأس من ذلك ، ما دامت الأنهر سوف تتدفق بالخير العميم من المنافع والمزايا ، ومن أجل هذا اخترت – والحمد لله – طوال عمرى ، نهج المفارقة وإدارة الظهر لأى موقع تنفيذى راضيا بموقعى " على الرصيف " كما أصفه دائما ، إلا من أى موقع ذى طابع علمى أو ثقافى .

ويبقى السؤال : ماذا كانت مظاهر " السواد " فى التعليم المصرى فى هذه الفترة ؟ هذا ما نرجو الإجابة عنه فى فرصة أخرى بإذن الله .

التعليم ..حقا :

هل يصبح أسطورة* ؟!

من المقولات التى تشيع بيننا هى أن " الحق " فى حد ذاته يشكل قوة ، بمعنى أنه يشكل سلاحا فى يد صاحبه مما يساعده على نيل موضوع الحق ، فإذا كان لى على سبيل المثال الحق فى السكن الذى أقيم فيه بناء على عقد إيجار بينى وبين المالك ، أو بناء على ملكية ، فإن هذا الحق هو سلاح أشرعه فى وجه من يحاول أن يعتدى عليه ، ويساعدنى فى ذلك القانون والقضاء .

لكن ربما تكمن المشكلة فى الاعتراف بهذا الحق ، وكم من حقوق ناضل الإنسان قرونا طويلة حتى تم الاعتراف بها فأصبحت تشكل " قوة " فى يد أصحابها ، فقد كان التعليم – مثلا – لدى قدماء الإغريق ، على الرغم مما وصلوا إليه من تقدم حضارى ، للأحرار وحدهم ، وكانوا قلة ، أما العبيد ، والذين كانوا كثرة ، فقد حرموا من ذلك قرونا عدة ، وكان الاعتراف بحق التعليم ركيزة أساسية لقيام الديمقراطية فى أوربا .

بل ربما يتوافر الحق – قانونا – لكن أصحاب القوة يستطيعون أن يلتفوا حوله ليضعوا العراقيل والعقبات حتى يحرموا مستحقى هذا الحق من أن ينالوه ، ونلاحظ هذا فى النظم المستبدة الفاسدة على وجه الخصوص ،ولربما يكون مفيدا أن نتخذ التعليم مثالا عمليا .

فقد يعترف الدستور ، والقوانين المبنية عليه للناس بحق التعليم ، وفى سبيل ذلك تحرص النصوص الدستورية والقانونية على أن يكون مجانا حتى لا يحول الفقر بين المواطنين وبين نواله ، لكن فى الوقت نفسه قد لا تتم الخدمة التعليمية وفق الحد الأدنى الضرورى للقول بأن هذه المؤسسة تقدم تعليما

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/١٠/٦

حقيقيا، ويفتح هذا الباب واسعا أمام " السوق السوداء " لتقديم خدمة تعليمية خارج إطار مؤسسة التعليم ، فى نظير دفع الكلفة التى تخضع لقوانين العرض والطلب ،والتى يمكن أن تتزايد ، طالما هناك استمرار فى تدهور الخدمة التعليمية ، تماما مثلما لا نجد سلعة متوافرة فى منافذ بيعها الطبيعية القانونية ، فيظهر سماسرة يبدون استعدادهم لتقديم السلعة ، على أن تكون برسوم أعلى ،ويضطر المحتاج للرضوخ لذلك ، وهذا ما حدث باسم الدروس الخصوصية ٠

وبدلا من البحث فى كيفية إصلاح الأسباب التى أدت إلى ظهور هذا الوباء ، يظهر فلاسفة الاستبداد والفساد ليعلنوا أنه يمكن إيجاد مؤسسة تعليمية أو أقسام من المؤسسات القائمة تقدم الخدمة التعليمية نظير رسوم عالية ، يدفعها القادرون ، ويستمر غير القادرين فى توجههم إلى المدارس والجامعات المجانية ليحصلوا على حقهم فى التعليم ٠

هنا سوف تجد أن الكثرة الغالبة من المواطنين لم يعودوا قادرين على الحصول على " حق التعليم " ، لأن ما يحصل عليه حقيقة يكون بمستوى متدن من التعليم لا يؤهله لسوق العمل ويكسبه المهارات الحياتية التى تمكنه من أن يكون مواطنا مستقل الإرادة ، طموح ، مُبادِئ ، بينما هناك فريق آخر من الموطنين المحظوظين يمكن أن يحصلوا على المستوى الأفضل حيث أنهم يمكن أن يدفعوا التكلفة المطلوبة ٠

هنا يتوارى " حق التعليم " كقوة ، ليبرز المال ليشكل القوة الحقيقية ٠

إن المسألة هنا تكاد تشبه إلى حد كبير ما حدث لكثير من مؤسسات القطاع العام ، وما أبرزته أحداث مصانع المحلة ، حيث كشفت الأحوال أن ليست هناك جهود ، على مدار أعوام طويلة ، لتجديد المصانع القائمة ، مما أدى إلى تضاؤل أرباحها ، بل واتجاهها إلى الخسارة وتخلفها عن أساليب ومظاهر الإنتاج المتقدم الحديث ، مما يعطى المبرر لفلاسفة الفساد والاستبداد لأن ينادوا ببيعها ما دامت قد فقدت فعاليتها ٠ إذ يقفز تساؤل عما سوف يفعله المشترى

بهذه المؤسسة التى يقولون إنها خاسرة ؟ لابد أنه يملك خطة للنهوض بها وتحويل خسائرها إلى مكاسب ، وإلا ، فما الذى يدفعه إلى الشراء إذا كانت خاسرة وفاشلة ؟ ومن ثم يبرز تساؤل آخر ، فما الذى يمنعنا نحن من التخطيط للنهوض بالمؤسسة وتحديثها وتجديدها ؟

هذا النهج الفاسد الذى يؤدى إلى بيع اقتصاد الوطن ، هو نفسه الذى سار فى قطاع التعليم ، حيث لا يبذل جهد كاف لإصلاح وتطوير الخدمة التعليمية التى تقدم فى مدارس الدولة حتى تنصرف عنه جماهير الناس ، فيظهر سماسرة القطاع الخاص ويقدمون الخدمة التعليمية المتميزة بمصروفات عالية ، وبهذا يكون نيل حق التعليم معطلا ، ما دام المال قد ظهر ليكون هو المعيار الحقيقى.

وأنت لو تتبعت مسيرة بعض جوانب التعليم كحق خلال العقود القليلة الماضية ، فسوف تجد مصداقا لما نقول ...

إن فلاسفة الاستبداد والفساد يرفعون شعارا مزيفا يتصورونه من تداعيات الاقتصاد الحر والليبرالية ، التى تقضى بأن يخضع التعليم للمنطق نفسه ، فيصبح سلعة تخضع لآليات السوق ، والعرض والطلب .

والذى يكشف زيف هذا الشعار أن مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت تعيش مجتمعا ليبراليا ، بغض النظر عن صور قصور قامت ، إذ الغريب أن المدارس " الرسمية " التى كانت تسمى " أميرية " هى التى كانت تتميز بالمستوى المرتفع الراقى ، بينما المدارس الخاصة ،كانت فى معظمها ذات مستوى متدن ، حيث كان العمل الرسمى يدخل فى باب العمل الوطنى ، بينما العمال الخاص يدخل فى باب التجارة ...والأكثر غرابة من هذا أن تكون هنا كمدارس خاصة أقل فى مصروفاتها من المدارس الرسمية ، لا أقول هذا وفق معلومات ، وإنما وفق خبرة شخصية ، إذ أذكر أننى بعد أن قُبلت طالبا بمدرسة النقراشى الثانوية النموذجية عام ١٩٥١ رأى أخى الأكبر أننى يمكن أن ألتحق بمدرسة الثانوية النهارية بالفجالة (الخاصة) حيث أن مصروفاتها كانت

جنيهين اثنين ، بينما مدرسة النقراشى كانت خمسة جنيهات فأوفر لعائلتى الفقيرة جنيهين كاملين كل عام !!

لم تكن الحكومة خاضعة لشعارات الاشتراكية والاقتصاد الموجه والنظام الشمولى ، وإنما كانت منطلقة من الفلسفة الليبرالية نفسها ٠

ففلاسفة الليبرالية أكدوا أن قيام نظام ديمقراطى يقتضى وجود مواطنين قادرين على ممارسة حرية التقدير والاختيار والمقارنة والموازنة بين المرشحين ، وأن هذا بدوره يفرض " تعليم " الناس ، وأن لا يترك هذا الأمر للمساومة والمتاجرة ، فكان أن أُقر حق التعليم كحق أساسى من حقوق الإنسان ، وأنه بالقدر الذى يوفر فيه المجتمع حق التعليم لجماهيره ، دون أن يحول بينهم وبين نيل هذا الحق عوائق لا يد له فيها مثل الفقر ، واللون ، والعِرق ، والطائفة ، والمذهب ، والعقيدة ، والطبقة الاجتماعية ٠

أما طه حسين ، الذى لم يكن " اشتراكيا " بالمعنى المعروف ، ولا كان من أصحاب النظريات الشمولية ، وإنما كان مفكرا ليبراليا من طراز متميز ، وإذا كان قد ألح على قضية " العدل الاجتماعى " فلم يكن هذا بفعل نزعة اشتراكية ، بقدر ما كان الرجل مخلصا لنزعته الليبرالية ، فالليبرالية مفروض أن تتسم بالإنسانية ،وعدم توافر العدل الاجتماعى يمكن أن يذهب بالنظام الليبرالى القائم ، وهو الأمر الذى تحقق فى كثير من النظم الغربية الرأسمالية التى وجدت حتما عليها أن توفر الكثير من صور العدل الاجتماعى ٠

ومن هنا فق فقد زاد طه حسين على ما قال به مفكرو التربية الليبرالية بأنه إذا كانت الفريضة الأساسية التى ينبغى أن يقوم بها كل نظام سياسى هى أن يحفظ للناس حياتهم ، فإن هذا يستتبع أن يوفر هذا النظام الوسائل والوسائط التى تعين مواطنيه على أن يستمتعوا بالحد الأدنى لهذه الحياة ٠ والحياة اليوم لم تعد تقوم على مجرد المأكل والمشرب والمأوى ، ولكنها أصبحت تتطلب كذلك معرفة كيفية التفنن فى سبل الحياة ، وتفجير طاقاتها ، وتنميتها وتطويرها

وتوسيع نطاقها ، وكل هذا لا يأتيه جاهل يفتقد مفاتيح المعرفة التى يقدمها التعليم ، ويترتب على هذا أن يكون توفير التعليم لجماهير الناس " فريضة " على الدولة ، وليست مجرد " حق " للمواطنين ، إذ الحق يمكن لصاحبه أن يتنازل عنه ، أما عندما يكون فريضة على المجتمع ، وعلى الدولة ، فلا خيار أمام أحد فى ضرورة توفيره بما ييسر سبله أمام الناس.

وفضلا عن ذلك ، فإن من أكبر وأخطر مهام الدولة ، أن تحافظ على " استقلال " الوطن ، والاستقلال ليس مجرد علم يرفع ، واعتراف ومقعد بالأمم المتحدة ، و" شكل " حكومى معروف ، وإنما هو فى مدى قدرة الدولة على تنشئة مواطنين يساهموا فى تثبيت دعائم الاستقلال ، والذى لن يكون إلا بتوفير قوى بشرية قادرة على المساهمة فى التنمية ، وفى دفع عجلة النهوض والتقدم ، وهذا وذاك مما لا يتحقق إلا بتعليم ذى فاعلية حقيقية .

ومن هنا رفع مقولته الشهيرة فى تشبيه التعليم بأنه كالمواء والهواء ، ولكن ، ماذا لو أصبح الهواء ملوثا ، وأصبح الماء كذلك ؟ إن هذا يعنى أن تصبح المسألة " جريمة " كبرى لا يُسأل عنها هذا أو ذاك من الأفراد ، وإنما يسأل عنها النظام الاجتماعى القائم برمته .

وإذا كان وباء الدروس الخصوصية قد بدأ يحرم كثيرا من المواطنين من أن ينالوا حقهم فى التعليم منذ أوائل السبعينيات ، فقد بدأت الدولة " تدخل على الخط " لأول مرة بهذه الخديعة التى أسمتها " المدارس التجريبية " عام ١٩٧٩ ، حيث كان الاسم على غير مسمى ، إذ لم يكن هناك " تجريب " ، وإنما " خدعة " قانونية للتحايل على مجانية التعليم ، وكانت تلك هى مجرد بداية تبعتها ، تدريجيا خطوات أخرى تتزايد يوما بعد يوم ،وآخرها هذا الاختراع المسمى " التعليم الموازى " فى التعليم الجامعى المصرى ، وحقيقته تقديم تعليم جامعى بمصروفات ضخمة يقدم لمن لم يسمح مجموع درجاتهم بالالتحاق بالكليات التى يسمونها " كليات قمة " !!

التفوق الكاذب*

منذ أن أعلنت نتيجة الثانوية العامة ، والحديث لا يكاد ينقطع عن تلك الظاهرة الغريبة التى تكاد تنفرد بها مصر عن كثير من البلدان ، حتى تلك التى نوصفها بأنها متقدمة ، حيث ترتفع مجاميع الأبناء إلى مستويات غير مسبوقة فى عهود سابقة ، وكأن فيضان النيل العالى هذا العام قد رافقه فيضان مماثل فى المجاميع ، حتى لقد تصور البعض أن مستوى النبوغ قد ارتفع فى مصر ، وأن دائرة العبقرية قد اتسعت ، وعلى الفور يبرز تساؤل مشروع ، إذا كانت هذه بالفعل أمارات نبوغ ، وعلامات عبقرية ، فلم يزداد فى الوقت نفسه تراجعنا على مقاييس التنمية العامة والبشرية على مستوى العالم ؟

للإجابة عن هذا السؤال لابد من اعتماد " المنهج المنظومى " ، الذى ينظر إلى المجتمع فى عمومه وكليته ، إذ لابد أن يكون هناك نهج عام يحكم المنظومة المجتمعية ، بحيث يشيع هذا النهج فى سائر المنظومات الفرعية : فى الاقتصاد ، وفى السياسة ، وفى الثقافة ، وفى التعليم .

هنا نلفت نظر القارئ إلى ظاهرة لا تخطئها عين مراقب ...

فهناك الكثير من المظاهر التى تشير بكل التأكيد إلى " مد " دينى واسع النطاق :

المساجد عامرة بالمصلين فى مختلف المواقيت ، وتبلغ الظاهرة ذروتها فى صلاة الجميع ...

عشرات الألوف من المصريين فى سفر دائم ومستمر إلى المسجد الحرام يعتمرون ، وتمتلئ بهم ساحات مكة والمدينة المنورة ، فضلا عن الحج ...

وفى رمضان ، تكتسى البلاد بمظاهر الاستغفار والصلاة أكثر والصدقات

---

* جريدة المصريون الإلكترونية ، فى ٢٠٠٧/٨/٢٢

والزكاة ، فضلا عن الفريضة الأساسية لهذا الشهر الكريم ، ألا وهى الصوم ...وهكذا

من المفترض أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ...

ومن المفترض أن الصيام يؤثر نفس التأثير ، وكذلك الحج والعمرة ، وقراءة القرآن والتسبيح ...، ومع ذلك فمعدلات الجريمة تزداد ..والرشوة تتسع ، والفساد يمتد ، والانحرافات الخلقية تفرض نفسها الآن فى كثير من المواقع والمواقف ، فضلا عما نشير إليه بقولنا " ما عدش فيه ضمير " ، وتحجر القلوب ، وغياب الوفاء ،وتفسخ العلاقات العائلية ، وما إلى هذا وذاك من مظاهر سوء سلوك ، وسوء أخلاق .

لو حكمنا المقاييس العلمية التى تتمثل فى بعض الاختبارات النفسية ، فإن هذا قد يوحى بأن ثمة ارتباطا واقترانا بين تزايد التدين ، وتزايد الانحراف الأخلاقى ، فهل يمكن لأحد أن يصدق هذا ؟

الإجابة الفورية ، هى بالنفى بكل تأكيد ، فما كان التدين طريقا للانحراف ، وما كان التدين طريقا للنفاق والكذب والغش والخداع ، فما التفسير إذن ؟

قد يكون من الصعب على مثلى أن يقول إن التدين القائم إنما هو تدين كاذب ، فالصلاة ، والزكاة والصوم والحج ، والإيمان بإله واحد والإيمان برسله وكتبه واليوم الآخر ، وبأن محمدا رسول الله ، لا أحد ممن ينضوى تحت هذا اللواء يكذب فيما يؤمن به ويؤديه ..

إنه ما سبق للأستاذ فهمى هويدى أن وصفه منذ سنوات ، وعنون به أحد كتبه (التدين المنقوص) ...هو التدين الذى يقتصر على " العبادات " دون " المعاملات " ، وكأن بينهما برزخ لا يلتقيان بينما لا قيمة لأحدهما بغير الآخر .

وانظر الأمر كذلك فى الحياة السياسية ...

فلدينا أحزاب ، ربما أكثر من بعض البلدان العريقة فى الديمقراطية ، ولدينا برلمان يتكون من مجلسين ، ،وهناك انتخابات ، عن طريقها يتم اختيار الكثرة

الغالبة من أعضائهما ، ونظام الحكم جمهورى ، يتم فيه اختيار الناس لـرئيس الدولة ، ولدينا العشرات من الصحف والمجلات ، التى علـت وتيـرة حريـة التعبير فيها بدرجة لا مثيل لها فيما أظن ، فى المنطقة العربية ...

ومع ذلك ، فمن – غير سدنة النظام والمنتفعين به – يجرؤ على القول بأن مصر دولة ديمقراطية ، ذلك ،! لأن الديمقراطية الحقيقية ليس فقط أن تقول مـا تريد ، ولكن حقيقتها أيضا تكمن فى أن تعرف ما تريد ، وأن يكون لما تقول ، وما تعلم أثره الإيجابى فى تحريك الأمور وتغيير الأحوال ، إذ لو كـان لهـذا وجود حقيقى لدبت الحياة فى تلك الأشكال الديمقراطية ، لأنها أشـكال ميتـة ، فعدد غير قليل من النواب الذين يريدهم الناس حقيقة لم يُمَكّنوا من أن يـدخلوا البرلمان ، وعدد آخر من النواب الذين دخلوا لم يـردهم النـاس فعـلا ، ولا انتخابات الرئاسة جرت وفق الشريعة الديمقراطية ، ولا التنظيمات الحزبية تنبئ بتعددية سياسية ، وهكذا ، تجد أن الحياة السياسية تعيش وهـم الديمقراطيـة ، دون حقيقتها ...إنها الديمقراطية الزائفة ..الديمقراطية الكاذبة ...

ويمكن أن تبحث بالطريقة نفسها ، فى كـل شـأن مـن شـئون حياتنـا الاجتماعية والثقافية والدينية والاقتصادية ، سوف تجدنا نلبس جلودا لا تنبـئ بطبيعة جسمنا ، ربما يكون الجلد أسودا ، بينما الجسم أبيض ، وربمـا يكـون العكس ، فكم من كاتب هو " كبير " بقيمته وإنتاجه ، لكنه لا يبدو هكذا أمـام وسائل الإعلام الرسمية ، وكم من كاتب كبير فى نظر تلك الوسائل بينما هـو قزم لا قيمة له فى الحقيقة ، المهم : نحن نتحدث ونحيا ونكتب حياة " مصنوعة " ، وكأننا مجموعة ممثلين على مسرح الحياة المصرية نمثل أننا ديمقراطيون ، ونمثل أننا مسلمون ، ونمثل أننا مثقفون ، ونمثل أننا بناة نهـضة ، ويـصبح معيار النجاح لكل منا هو مقدار قدرته على التمثيل : فيبدع المسئول الاقتصادى فى تمثيل دور الخبير الاقتصادى الواعى الذى يسعى لرفع معدلات التنميـة ،

ويمثل المسئول الإعلامى أنه يتيح الفرصة لكل صاحب رأى أن يعبر عن رأيه ، وأنه يكشف الحقائق ، ويمثل المسئول التعليمى أنه يُعلّم تعليما جيدا ٠

ولعل هذا يفسر لنا هذا الحماس الغريب فى الحديث عن " الجودة والاعتماد " ، وكأننا قد أصبحنا طلاب إتقان ، وسعاة نحو الإحسان ، ومناضلو حسن أداء ، مع أن الحياة من حولنا ، لا تخطئ عين فى رؤية " الكروتة " ،والتسطيح ، وتتبدى فلسفة حياتنا فى شعارات : اخطف واجرى ، و اللى تغلب به إلعب به ، اللى يجوز أمى أقول له يا عمى ٠٠اسرق الحكومة ، بس اوعى حد يشوفك ٠٠٠وما سار هذا المجرىَ ٠

من هنا فإن التعليم لابد أن ينهج النهج نفسه ، فلا يكون هناك تعليم حقيقى ، يتناول مختلف جوانب شخصية المتعلم بالتنمية والتكوين ، فيحيله إلى عقل مفكر ، وسواعد تعمل ، وقلوب تخفق بالحب والعطاء والتضامن ، ونفوس تعمر بالإيمان والانتماء والولاء ٠٠٠

لقد انقلبت الماكينة التعليمية لتصبح ماكينة " تمثل " التعليم ، ولا " تمارسه " ٠٠

فالمعروف لدى كل من تلقى ألف باء العلوم التربوية والنفسية أن " الامتحان " – والأصح ، التقويم – هو نهاية سلسلة طويلة من المهام والخطوات ، ليقيمها ويحكم عليها ، وبناء على النتائج ، يمكن أن يُطوّر ويغير ويحُسّن ٠٠٠فالتعليم ، نظاما ، وعملية ، هو ،وفقا لتعبيرات أصحاب النهج العلمى " متغير مستقل " ، والامتحان متغير تابع ، أى وفقا لما يتم فى التعليم ، نظاما وممارسة ، يكون الامتحان أولا ، ثم نعود مرة أخرى ، لنغير فى التعليم ونطور بناء على ما يكشف عنه الامتحان ٠

فى مصر : الامتحان هو المتغير المستقل أولا وأخيرا ، ودائما ، التعليم ، نظاما وعملية هو المتغير التابع ٠

الامتحانات ونتيجتها تحولت إلى " الهدف " ، ولم تعد وسيلة ، بينما " التعلم " ، لم يعد إلا وسيلة ، بعد ما كان يجب أن يكون " هدفا " .

فنحن نريد درجات عالية ، ولكى نحصل على الدرجات العالية ، لابد من الإجابة التامة الصحيحة عن أسئلة الامتحان ، ولكى نستطيع ذلك ، فلننظر فى ما سبق من امتحانات فى سنوات سابقة ، ولندرب التلاميذ على الإجابة عنها ، ومن ثم ، فلسنا فى حاجة إلى تعليم بالمدرسة يستغرق وقتا ، وإنما بحاجة إلى مراكز ومكاتب وفرق عمل تقوم بهذا ، ومحور هذا كله : حافظة جيدة ، لا نقصد تلك الحافظة التى نضع فيها النقود ، ولكن حافظة عقلية تقوم بنفس دور حافظة النقود ، لا وظيفة لها إلا " الحفظ " ، حتى تجئ لحظة الدفع ، أما أن يكون تفاعل وتبادل تأثير وتغير وتطور ونمو ، فهذا " ترف " لا نقدر عليه .

المنطق التعليمى العلمى الصحيح ، هو أن نكرس الجهد الأكبر فى عمليات تربية وتعليم واستيعاب وتحصيل ، وتنمية مهارات تفكير ، وزرع مجموعة قيم واتجاها ، وتدريب على عمليات وسلوكيات ، وبعدها يجئ الامتحان ليقيم كل هذا ..

فكأن التمرس والتدرب على الإجابة عن أسئلة الامتحانات ،مثلها مثل التدين المحصور فى " العبادات " ، دون " المعاملات " .

ومثلما نجد عندنا صحف وبرلمان وأحزاب وانتخابات ودستور دون أن نذوق الطعم الحقيقى للديمقراطية ، نجد عندنا مدارس وجامعات ومدرسين وأساتذة دون أن يكون لدينا التعليم الحقيقى ، ومن هنا فصدقنى عندما أقول لك : ليست هذه المجاميع العالية مظهر نبوغ ، ولا هى مظهر تفوق ...، لأنها لو كانت هكذا حقيقة ، لتغير وجه الحياة فى بر مصر ، أما ونحن كما تعلم وأعلم ويعلم الجميع – ما عدا القائمين بالنظام والمنتفعين به – فلابد أن تصدق أمرا واحدا ، وهو أنه تفوق كاذب ..تمثيلية تفوق ، لأن الجمهور " عايز كده "، من كثرة وشدة وطول تزييف وعيه ووقوعه تحت براثن القهر والاستبداد !!

تفكيك التعليم وتفكيك الأوطان*

مما هو معلوم فى علوم التربية والنفس أن مـــن أفـــضل " اللعـــب " ذات الفاعلية فى تربية الأطفال من حيث تنمية تفكيرهم ، هى تلك اللعب التى تقـــوم على التفكيك والتركيب ، على أن تتدرج اللعبة من حيث مستواها : فى أجزائها وما يكون بين هذه الأجزاء من علاقات فك وتركيب ، بتدرج مراحل النمو التى يمر بها الطفل . وعلى هذا فإن " اللّعَب " المصممتة ، التى لا تُفك ، قليلة الأثر فى التنشئة ، لأن اللعب بها لا يتطلب تفكيرا وإعمال عقل .

ومن خبراتنا فى الحياة نجد أنه عندما تداهمنا مشكلة ، وتصل إلى درجـــة ملحوظة من التعقيد بحيث نحار فى حلها ، يكون السبيل الأفضل ، هو أن نقوم بعملية " تفكيك " لعناصرها ومتغيراتها ، فكثيرا ما يساعد ذلك على حسن الفهم ورشد الإدراك ، ومن ثم يتيسر البصر بالحل المنشود .

وقد عرف الفكر الفلسفى منذ ما يزيد على نصف قرن فلسفة تقوم علـــى " التحليل " ، على أن يكون موضوع التحليل هو " الكلام " الذى يقول به العلماء والمفكرون ، من أجل البحث عن مدى السلامة المنطقية التى هى السبيل لحسن إدراك المعانى الحقيقية ، ولعل بعض القراء يـــذكرون الفيلـــسوف البريطـــانى الراحل برتراند رسل ، الذى كان قطبا كبيرا من أقطاب هذا الاتجاه ، فالتحليل هنا أيضا كان طريقا إلى حسن الفهم والإدراك .

وهكذا ... استخدامات مختلفة للتفكيك تؤكد أنه سبيل منشود ، ووسيلة تعين الإنسان على حسن الفهم والوعى والإدراك والتنمية العقلية والوصول إلى حلول لما يواجهنا من مشكلات .

لكن التفكيك يمكن أن يكون على العكس من هذا تماما ...مخربا

---

* جريدة الوفد ، فى ٢٠٠٧/٦/٩

٠٠مدمرا ، فمتى يكون ذلك ؟

يكون كذلك عندما لا يعقب التفكيك، خطوة تالية ، هى " التركيب " ، لأننا لا نتعامل فى الحقيقة مع عناصر الشئ ، كلا على حدة ، وإنما فى " كليته " ، أو صورته الكلية المركبة ، فإذا كان لدينا جهاز ما أصيب بعطل ، وذهبنا بـــه أو جاءنا " فنى " صيانة ، نجده يقوم " بفك " بعض الأجزاء ليبحث ما أصابها من فساد ، ثم لابد بعد ذلك أن يعيد الأجزاء التى فككها ، لأننا بالفعل لا نتعامـــل – مثلا – مع الثلاجة إلا فى شكلها " المركب " ، وكذلك مع السيارة ، والتلفزيون ، والساعة ، إلى غير هذا وذاك من أشياء مركبة ٠

فماذا إذا قام إنسان بتفكيك جهاز ، وتركه لنا هكذا مبعثرا ؟

من المؤكد أن تتعطل وظيفته تماما ، ويفقد دوره فى حياتنا ٠٠٠

وافرض أيضا أن إنسانا بعد أن قام بالتفكيك ، قام بالتركيب لكن على نحـــو آخر يغاير كثيرا ما نحن بحاجة إليه وما نطلب ، هل يمكن أن يزعم أنه قام بما ينفعنا ويصلح لنا ؟

هكذا الشأن فيما نراه فى عالمنا العربى ككل ، وما نراه فى بعض بلـــداننا ٠٠٠

أكثر الأمثلة وضوحا وإيلاما حقا هو ما صار عليه الأمر فى العراق ٠٠٠

كان وطنا واحدا يعتبر فى مقدمة القوى الكبرى فى الوطن العربى ٠

كنا نعرف أنه مكون من مذاهب شتى ، ومن أعراق متعددة ، لكن كل هذه المذاهب ، وكل هذه الأعراق انتظمتها وحدة وطنية ، جعلت من العـــراق قـــوة يحسب حسابها ، ولاعبا أساسيا فى الشرق الأوسط يشارك فى التسيير والتوجيه ، فماذا حدث منذ بدأ الغزو الأمريكى ؟

من بين مصائب عدة لا مجال هنا للإشارة إليها ، حدث " تفكيـــك " لهـــذا الوطن الكبير ٠٠٠، يكاد ينتهى بتجزئة العراق إلى ثلاث دول : شيعية وســـنية وكردية ، وكل منها لابد أن تكون أضعف كثيرا من العراق الموحد ٠٠٠

فالتفكيك يتم فى العراق بالتنازع المسلح ، والتخويف ، وبث بذور الشقاق والكراهية ، ليتمزق هذا البلد العظيم ، فيفقد العرب ركنا خطيرا من أركان نظامهم .

وقد يعاد " التركيب " ، لكن فى صورة " كونفدرالية " ، لا تكون محصلتها أبدا بالقوة التى كان عليها العراق من قبل عندما كان موحدا بغير نزاع .

قد يكون النظام الحاكم السابق قد ظلم طرفا على حساب طرف ، لكن هذا مما يمكن تلافيه بالعديد من الوسائل ، بغير التفكيك والتجزئة ، وهذه هى الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ، أكبر تجمع لعناصر شتى ، عرقية ومذهبية ودينية وثقافية ، ومع ذلك فقد استطاعت أن تلتئم فى وحدة واحدة جعلت منها أضخم وأكبر قوة فى العالم ، منفردة ، ومهيمنة .

ربما تكون المصطلحات المستخدمة ، مثل " التفكيك " و" التركيب " جديدة إلى حد ما ، لكن معانيهما قائمة منذ زمن بعيد ، حيث نذكر جيدا كيف كانت السياسة الاستعمارية ، فرنسية وبريطانية وإيطالية وهولندية وأسبانية وبرتغالية وغيرها تقوم على ما كان يعرف بسياسة " فرق تسد " ، فالتفريق ، يجزئ الوطن ، وتجزئة الوطن ، فضلا عما تؤدى إليه من إضعاف ، فهى تيسر للقوة المهيمنة أن تحكم وتتسيد وأن تفرض شروطها .

وعندما انتصر حزب الله اللبنانى الشيعى على أقوى دولة فى الشرق الأوسط ، دولة الكيان الصهيونى لاحظنا ظهور أحاديث ومناقشات عن السنة والشيعة ، واستدعاء من مخزون التاريخ البعيد أحداثا ووقائع سلبية عن الشيعة ...كل ذلك ، حتى يحرم العرب من الشعور بمتعة الانتصار ، ذلك أن بث روح الانهزام أمر مطلوب وله دوره النفسى فى استمرار الانكسار وتعطل التفكير فى المقاومة ، والجنوح إلى الاستسلام .

لقد كانت تلك صورة من صور " التفكيك " لجملة مسلمى الوطن العربى .

وفى وطننا الغالى مصر ، تحتفظ ذاكرتنا بمئات الصور والوقائع والأحداث التى تجمع بين مسلمى مصر وأقباطها فى وحدة تبعث على الفخر ، فما الذى جعلنا وقد تعودنا أن نقرأ فى الصحف والمجلات ، بين حين وآخر ، عن شقاق هنا وعراك هناك ، وحوارات " طرشان " نشاهدها أحيانا على شاشات التلفاز بين أطراف ، يخيل للمشاهد أثناءها ، وكأن مصر بسبيلها إلى " التفكيك " كوطن يجمع كل من ينتسب إليه !

فى كل صور التفكيك التى نشهدها ، فى الوطن العربى ، وفى وطننا مصر ، لا تخطئ البصر بالدور الذى يقوم به التعليم على هذا الطريق المؤسف حقا المحزن فعلا ...

كان التعليم فى مصر بوتقة مجتمعية تضم جميع أبنائنا الذين أملنا أن يحصلوا على أعلى مرتبة يمكن أن يصلوا إليها من التعليم ...

ثم جاء الشعار الذى تنطبق عليه مقولة : " قولة حق يراد بها باطل " ..

قالوا إن الدولة لم تعد قادرة على سد مطالب كل من يريد أن يتعلم ، ولا بد من فتح طريق للرأسمال الخاص كى يساهم على الطريق ، فماذا حدث ؟

قبل ثورة يوليو ، كان التعليم الجامعى غير مجانى ، لكن كانت هناك " سبل " ، عن طريقها يستطيع بعض الفقراء أن يتمتعوا بهذا التعليم ، أبرزها " التفوق " مما مكن مئلنا ومئات غيرنا ، أن نتعلم ونصل إلى أعلى المستويات ..

أما الآن ، فلا سبيل إلى ذلك : الطالب أمامه خيارين : إما تعليم شبه مجانى ، لا يقدم إلا خدمة هزيلة ، وإما تعليم جامعى خاص يحتاج إلى ألوف وألوف ، لا يستطيعها كل الفقراء .

وكان التعليم قبل الجامعى فى فترة من الزمن أيضا غير مجانى ، لكن التعليم الخاص ، كان لا يتطلب إلا ما يزيد عن التعليم الحكومى بمقدار بسيط ، لكن القطاع الخاص الآن يتطلب مبالغ طائلة ، لو جمع أى خريج جامعى كل ما

سوف يتسلمه راتبا شهريا طوال فترة حياته العملية ، فلن يستطيع أن يصل إلى مصروفات بعض رياض الأطفال !

إنها عملية تفكيك للوطن بين أغنياء وفقراء ...

صحيح ، طوال التاريخ ، هناك فى كل مجتمع أغنياء وفقراء ، لكن ما يحدث الآن هو عملية " تمكين " لمن يملكون ، بغض النظر عن الاستحقاق العقلى والجدارة الشخصية ، حيث يستطيع المال الآن أن يشترى الخدمة التعليمية ، بل ويشترى المجاميع العالية والنجاح فى الامتحانات ، لا بتلك الطرق المحرمة قانونا ، وإنما – كما يقولون – كله بالقانون وبالحلال !

فالطلاب اليوم فى حقيقة الأمر لا يهمهم أن "يتعلموا " ، وإنما أن " ينجحوا " ، ثم لا يتوقفون عند هذا الحد ، وإنما ينجحون بتفوق ، فما الفرق ؟

فى الحالة الأولى ، لابد من مذاكرة كل الموضوعات وقراءة كل الصفحات مرات ومرات ، أما فى الحالة الثانية ، فيكفى أن تتعلم مهارة الإجابة على أسئلة الامتحان ، بأن تتدرب على الإجابة على مجموعات الامتحانات القليلة الماضية ، حيث لا تخرج الامتحانات التالية عنها .

ولأن الطالب " لا يتعلم " ، فإنه لا يستطيع الإجابة بنفسه مباشرة ، وهنا تجئ مهمة الدرس الخصوصى ...إنه لا يقوم بمهمة " تعليم " ، وإنما بمهمة تدريب على كيفية الإجابة على أسئلة الامتحانات ، ولا يستطيع تحمل تكلفة هذه الدروس إلا الأغنياء ، وبالتالى لا يصعد عبر مراحل التعليم ، وخاصة العالى ، إلا من كان على قدر من اليسر المادى ، وبالتالى تتم خطوة خطيرة على طريق تفكيك " الجماعة المصرية " إلى فقراء يتسولون ويجوعون ويتعرون ويتشردون ، وإلى أغنياء يملكون ويشبعون ويتعلمون ، حتى ولو تم هذا بالنصب والاحتيال والسرقة ، فنوعيات من هؤلاء قد تسربوا إلى مواقع سلطة وتشريع قادرة على حمايتهم طالما ظلوا على الطريق المراد لهم ، سواء من قوى الهيمنة فى الخارج ، أو وكلائهم بالداخل !

التعليم ، عندما يُخَرّب* !!

في عام ١٩٨٦ ، صدر لى ضمن سلسلة كتاب الأهالى ، كتاب بعنوان (إنهم يخربون التعليم) ، وبالتالى فالكتاب كان ينسب فعل التخريب لآخرين ، ويكون التعليم مفعولا به ، وكان السؤال الذى يوجه لى كثيرا : من هم الذين يخربون التعليم ؟! فتكون الإجابة ، الإحالة إلى الكتاب !

وبعد واحد وعشرين عاما ، أجد نفسى أذهب للجانب الآخر ، لأكشف كيف أصبح التعليم اليوم فاعلا ، أو بعبارة أدق ، " أحد الفعلة " في عملية التخريب المجتمعى الحادثة ، بعد أن اكتملت العملية الأولى ألا وهى تخريب التعليم .

إن من يتصفح التقارير الدولية التي تحمل مؤشرات عن التقدم ، في المجالات المختلفة ، لابد أن يلحظ هذا الاقتران بين التقدم والتعليم ، حتى أصبح الجمع الغفير من المختصين (المسئولين) والمتخصصين (الخبراء والعلماء) يرددون تلك المقولة الشهيرة أنه لكى نُحدث نهضة وإصلاحا وتطويرا في المجتمع ، فلابد من تطوير وإصلاح التعليم والنهوض به .

ولا أحد يمكن أن ينقض هذه المقولة في حد ذاتها ، لكن ما هكذا تؤخذ الأمور ، فهناك شروط وسياقات ومواصفات لابد أن تتوافر حتى يحدث هذا .

ولعل أول محاولة على هذا الطريق هى تلك المحاولة التي قام بها أفلاطون قبل الميلاد بعدة قرون في كتابه الشهير (الجمهورية) حيث رسم مشروعا لتطوير وإصلاح التعليم في بلده (أثينا) حتى يمكن له أن يُصلح المجتمع ويُطوّره .

إن ما أكدنا عليه عام ١٩٨٦ ، وأكدته التطورات اللاحقة ، هو ما أدت إليه الأوضاع المجتمعية التي كانت تسير بسرعة في اتجاه الاستقطاب المجتمعى ،

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٧/٨/١٢

كى تعود سيطرة قوى عبرت عن تحالف بين السلطة السياسية والإدارية وبين أصحاب رؤوس الأموال الضخمة ، كان له فعله المُفسد في تشكيل التعليم وتكييفه وتسييره كى يحافظ على التوجه القائم ، بل ويُمكّن له بإعداد الكوادر البشرية التي تتجدد كل عام وتنتشر وتكون لها القيادة المجتمعية في الطريق المرسوم ٠

وهكذا أوغل التعليم وتردى في سوء الحال ، وتمكنت منه فيروسات التخريب ، حتى أصبح اليوم آلة صالحة تماما للتمكين للفساد والقهر ، ليثبت أنه ، مثلما يُستعان به في تطوير المجتمع والنهوض به ، يمكن ، أيضا ، أن يُستعان به في تخريب المجتمع واستمرار ما نشاهده فيه من فساد ، مثله في هذا مثل النار التي قد تضئ وتنير ، وقد تحرق وتدمر ، كيف ؟

إن قوى الاستغلال والهيمنة ، وهى تنهب وتسرق وتنصب ، تشعر دائما بالخوف على مركزها لأنها تعلم يقينا افتقادها إلى شرعية الوجود وشرعية الفعل والسياسة ، تماما مثلما نرى اللص ، يشعر بالخوف أن تتكشف سرقته وينال عقابه ، فيحرص على أن يتخذ من الإجراءات ما يمكنه من التخفى والتجمل بما يبعد عنه الشبهات ، كذلك مثل هذه القوى المستغلة صاحبة السلطة ، فأين تجد السند والحماية من السقوط ؟

ومن جهة أخرى فهناك كذلك قوى هيمنة ونفوذ خارجى ، تسعى في العالم كما تسعى الذئاب والثعالب باحثة عن فريسة وأكثر ، وهى لا تضمن النجاح في ذلك عن طريق القوة والحرب كما كان الأمر قديما ، ومن ثم ، تبحث عن " أعوان " و " وكلاء " يشبهون الوكلاء الذين تبحث عنهم الشركات الكبرى لترويج وتسويق سلعها ٠

هنا تلتقى المصلحتان : مصلحة قوى الاستغلال في الداخل ، بمصلحة قوى الهيمنة في الخارج ،ويتم التعاون بينهم في مجالات شتى ٠٠

وما يهمنا هنا هو : التعليم ٠٠٠فماذا نرى في ساحته ؟

هنا تجد فرق العون الخارجى قد انتشرت في أرجاء وزارتـــى التعلـــيم ، تحت مظلة التطوير والإصلاح ، محملة بعدد من زكائب وأكياس الدولارات ، في صورة منحة أو قرض ، وعن طريق هذه الفرق تنبث العيون في مختلـــف خلايا التعليم المصرى تشخص وترقب ، ويتم اختيار الخبراء الـــذين يعملـــون ويبحثون بعناية شديدة ، ربما لا تقل عما يحدث عند اختيار بعض القيـــادات ، حيث تكون التقارير الأمنية والسياسية هى صاحبة القول الفصل ، فضلا عـــن توجهات تكون معلنة ومعروفة لمن يتم اختيارهم ، ومن هنا يتم اختيار نوعيـــة خاصة تكون من المتطلعين إلى السلطة والنفوذ والمال ، نسبة الانتمـــاء لـــديهم والولاء الوطنى والدينى منخفضة ٠ ويرافق هذه الفرق خبراء أجانب يبـــدون كمن فقط يرشدون ويقدمون الخبرة ، فإذا بكل هذه العناصر تتوافق بعضها مع بعض في وحدة سيمفونية لتوجه المسار إلى الشكل المراد : كيف تتم صـــناعة مواطن مصرى بمواصفات أمريكية أو إنجليزية أو هولندية أو غير هـــذا وذاك من أصحاب الهيمنة والنفوذ ، عن طريق تسويق مجموعة من المفاهيم والقـــيم والاتجاهات المناسبة ، ومحو عكسها ٠

أما ما يحدث في " قلب التعليم " ، ألا وهو محتواه من مناهج ومقـــررات ، فربما كان هو الأخطر حقا ،والأكثر تخريبا ٠٠٠

خذ عندك مثلا التربية الدينية ، حيث تختص بالركن الأساسى في التكـــوين والتنشئة في بلد مثل مصر معروفة بتدينها منذ آلاف الـــسنين ، وقبـــل نـــزول الأديان السماوية ٠

فزعماء القوى المهيمنة على المستوى العالمى يرددون دائما أن تعليم الدين الإسلامى هو المسئول عن بذر بذور الإرهاب والعنف ،وأن مـــن الـــضرورى إعادة النظر فيه ٠٠٠

ووفقا للوضع الذى عليه قوى الهيمنة في الـــداخل مـــن ضـــعف وافتقـــاد للشرعية الحقيقية تسرع بمحاولة إرضاء أصحاب السيادة الخارجية ، ويتم ذلك

تدريجيا ، حتى لا يلحظ الناس ما يحدث فتثور ثائرتهم ، وخاصة في هذا الشأن الحساس ، فيكون اختصار مستمر للكتب ، تحت زعم التخفيف من على كاهل الطلاب المثقلين بالمقررات ٠ ويكون بالتخفف كذلك من الموضوعات والقضايا التي يضمها المنهج ٠

ثم تلحظ أمرين على جانب كبير من الأهمية ، أولهما الاختفاء التام لأى آية تشير إلى دسائس بنى إسرائيل وغدرهم بأنبيائهم ، ومحاربتهم المستمرة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ٠٠٠إنهم الآن لن يستطيعوا تغيير آيات القرآن ، لكن المراد يمكن أن يتم من خلال البعد تماما عن مثل هذه الآيات ، مع أن الوقائع والأحداث التي يرويها القرآن عن بنى إسرائيل تستهدف " الاعتبار " ، أى أخذ العبرة مما جرى قديما في التحسب لما يجرى حديثا ، وما قد يجرى مستقبلا ، حيث أن قصص القرآن لم تجئ للتسلى وإنما ، تجدها دائما مشفوعة بما يؤدى معنى " الاعتبار " ، أى الاتعاظ والاستفادة ٠

أما الأمر الثانى ، فهو التغافل التام عن قضية " الجهاد " التي شوهوا سمعتها مع أنها ركن أساسى في الدين ، فرادفوا بينها وبين العنف والإرهاب ، وكان من الممكن أن يتم التركيز على تعليمه على أساس أنه يبث روح المقاومة والممانعة ٠ وينسون الإشارة الذكية لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، عندما عاد من إحدى المعارك العسكرية فقال (عدنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر) ، حيث قصد بالجهاد الأصغر " القتال " ، أما الجهاد الأكبر فهو " جهاد النفس " ٠٠

وفضلا عن كل هذا ، تمتلىء الكتب المقررة بمسائل هى أقرب للوعظ والإرشاد والجوانب الأخلاقية ، دون ما محاولة للاقتراب من قضايا المجتمع ومشكلات الجماهير ، وذلك سعيا لتكريس معانى معينة للدين تقرب به من معنى الدروشة ، والبعد عن هموم الناس ومشكلات المجتمع ٠٠٠لا يكون له

وجود إلا داخل المسجد ، أو فوق سجادة الصلاة في المنزل ، وساعة الصلاة ، وبعد ذلك ، فلا شأن له ولا وجود .

ويطول بنا المقام لو تحدثنا عن ساحات أخرى للتخريب والتدمير ، مثل " اللغة " ، حيث نلمس يوميا كيف تنحسر اللغة الوطنية ، اللغة العربية شيئا فشيئا ، حتى أن الرعب يكاد يمسك بتلابيبنا نحن الكبار كلما تصورنا مستقبل أبنائنا بعد عدة سنوات ،وكيف يمكن لأحفادنا أن يعيشوا غرباء عن لغة وطنهم ، متقنين لغة غيرهم ، متصورين أن في هذا تقدما .

وكذلك الأمر الخاص ب" الذاكرة التاريخية " ، التي بدأت تتقلص من خلال تناقص مستمر في أحجام الكتب المقررة في المدارس ، والتركيز على موضوعات ساذجة ، والبعد عن الصفحات التي تمتلىء بصور البطولة والمقاومة ، ومآسى الاستعمار والحروب القذرة التي شنها ، وما قامت به إسرائيل من غزو ، ومن قبل من سرقة وطن .

على أن مما لا يقل خطورة عن هذا وذاك ، هو ما يشهده التعليم الحكومى من قبض اليد في الإنفاق والتعديل والإصلاح ، تماما كما حدث للمصانع والشركات الكبرى الوطنية ، من رفع يد العون والتطوير ، حتى يزداد وضعها سوءا ، ويكون ذلك مبررا للبيع ، وتحت سقف البيع ، تمرر عمولات ضخمة فيزداد الأغنياء غنى ، أو يُضاف أعضاء جدد إلى شريحة ذوى السلطة والمال ، فتشتد ضراوة القهر والاستغلال .

وفى الوقت الذى تمسك اليد فيه عن التمويل والإصلاح في مدارس الدولة ، يكون هناك تراجع مزرى للخدمة التعليمية ، فماذا يفعل الناس وأولادهم أكبادهم تمشى على الأرض بحثا عن تعليم جيد فلا تجد ، عن تربية سوية فلا تجد ؟

هنا يجئ دور التعليم الخاص ، فتروج سوقه يوما بعد يوم ، وتتعدد أشكاله وأنواع ، ومستوياته ، وترتفع أسعاره يوما بعد يوم ، لتعجز عنه الجمهرة الكبرى من أبناء الناس ، ويقتصر على القادرين ماليا وإداريا ...وهكذا تتم

عملية فرز طبقى علنية ، فأولاد الحرة يذهبون إلى التعليم المتميز ،وأولاد الجارية عليهم بتعليم الحكومة المتواجد شبحا وصورة وشكلا ، المُدَمر موضوعا وحقيقة ووجودا ، والحجة مكررة ومعروفة : العين بصيرة والإيد قصيرة ، ولو كشفوا لنا عما ينفق على الأمن الداخلى لانكشف الكذب والاحتيال، فبناء إنسان هذا الوطن بناء سويا هو الذى يحمى الأمن الحقيقى ، أمن الوطن ، فأمن الوطن يتمثل في مصانع وإنتاج ومساحات خضراء تتزايد ومعامل واختراعات وابتكارات ومدارس وجامعات ، أما هذه المليارات التي تنفق على الأمن الداخلى فهى تخص أمن النظام لا أمن المواطن !!

تلك مجرد أمثلة ، وهناك بطبيعة الحال غيرها كثير ، مؤداها أن التعليم ، المفروض أن يكون أداة النهوض الحضارى ، قد سُممت مياهه ، وأصبح المواطن المصرى لا يجد أمامه الماء الصحى السليم ، مثلما هو الأمر في الماء المفتقد هذه الأيام ، مما يضطره إلى أن يشرب ما يمرضه ويضعفه ، ويضعه على قارعة الطريق ، لا قدرة له على الفعل الحضارى ، ولا على المقاومة ، مقاومة قوى الهيمنة الخارجية وقوى القهر والاستغلال في الداخل ، فيكون استسلام ، ويشعر المهيمنون بالغبطة لانتصارهم على شعوبهم ، ولبئس هذا من انتصار ، لأن المؤكد هو أنه إلى حين ، (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ (٢٢٧)) سورة الشعراء .

التضخم التعليمى*

لا نقصد بالتضخم التعليم كثرة فى عدد الطلاب أو المدرسين أو المدارس ، وإنما نقصد به ما يقصد بالكلمة فى مجال الاقتصاد .

ففى عالم الاقتصاد عرفنا أن " النقد " عندما يزيد عما يمكن أن يساويه عملا وإنتاجا يحدث ما يسمونه " تضخم " فإذا بسعر السلعة يرتفع وبالتالى فما كان بجنيه يمكن أن يصبح بخمس ، مع أنه يمكن أن يكون هو هو بغير زيادة فى القيمة والنوعية .

وقد يتعلق أمر زيادة السعر بما قد يحدث من زيادة الطلب على السلعة أكثر من المعروض منها .

وفى عالم التعليم يصفع آذاننا فى الأيام الأخيرة أنباء تشير إلى عدد آلاف من طلاب الثانوية العامة ممن اقتربوا من الحد الأقصى وهو مائة درجة ، فيصيب الكبار مثلى ذهول شديد وتساؤل يفرض نفسه : هل ارتفع مستوى الطلاب عما كان عليه من قبل إلى هذا المستوى ؟

وتسمع من عموم الناس تساؤلا آخر : هل زاد عدد العباقرة فى مصر إلى هذه الدرجة ؟ وإذا كان هذا قد حدث ، فلم نلمس تدهورا فى التعليم وتراجعا فى الإتقان ، وبطئا فى معدلات التنمية ؟

والتعبير عن ارتفاع مجموع الدرجات بأنه يشير إلى " عبقرية " ، تعبير سمعته من مذيعة مشهورة فى تلفزيوننا المصرى ، وهو تعبير أبعد ما يكون عن الحقيقة ، إذ من قال أن مجموع درجات امتحانات الثانوية يعبر عن عبقرية؟

لا أريد أن أستطرد فأشرح معنى العبقرية ومظاهرها ، لكن غاية ما يمكن

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/٨/٤

قوله باختصار شديد أن الدرجات التى يحصل عليها طلابنا فى هذه الامتحانات هى أبعد ما يكون عن مظاهر العبقرية والذكاء والنبوغ ، لسبب بسيط أن الجمهرة الكبرى من المختصين والمتخصصين يعرفون جيدا أن امتحاناتنا تقيس جانبا واحدا من مستويات التعلم والتعليم ألا وهو الجانب " المعرفى " ، الجانب الذى يتصل بالمعلومات وتحصيلها ، وهذا الجانب هو أسهل الجوانب ، خاصة وأن ما يزيد الطين بلة أن امتحاناتنا تقيس من هذا المستوى أدنى جوانبه ، ذلك أن فى المجال المعرفى هناك مستويات رفيعة تشير إلى قدرات عقلية رفيعة المستوى مثل الربط والتحليل والتصنيف والتفسير وغير هذا وذاك من عمليات عقلية .

أما هذا المستوى الأدنى الذى تقيسه امتحاناتنا فهو جانب " التحصيل " ، ولا غرابة فى اشتراك كلمة " التحصيل " بين الطالب هنا و " التحصيل " الذى تراه بالنسبة للمياه والكهرباء والغاز ، فكل موظف فى كل مجال هنا ما عليه إلا أن " يحصل " قيمة ما استهلكته سواء فى الغاز أو الكهرباء أو المياه ، ولا دور له هنا .

أو قل ، أن تلاميذنا هنا أشبه بصناديق ، يقوم المعلمون بتعبئتها بالمعلومات " المقررة " ، وتصبح وظيفة الامتحان هى أن نسترد من الصندوق ما تم تعبئته.

إن الصندوق عادة لا يتأثر بما عبأناه به ، ولا تتأثر البضاعة التى عبأنا بها الصندوق بالصندوق نفسه ، فالتفاح يظل تفاحا ، والخوخ يظل خوخا ...وهكذا .

لا علاقة إذن بين درجة الامتحان وبين مؤشرات الذكاء والعبقرية والتميز والنبوغ ، غير هذه وتلك مما يخطئ كثيرون فى إضفائها على من يحصلون على الدرجات النهائية أو شبه النهائية ، إلى درجة أن تهرع كل أجهزة الإعلام إلى هؤلاء الطلاب كى يجروا معهم أحاديث ومناقشات ، وحتى يرى الجمهور

هذه الفئة التى قيل أنها ذات عبقرية ملحوظة ، وهو وهم لو تعلمون عظيم ، وهو ما بينا فى السطور السابقة .

فى عام ١٩٥٥ عندما حصلنا على الثانوية العامة (كان اسمها التوجيهية) كان لنا زميل حصل على ما يقل عن ستين بالمائة فى القسم العلمى رياضة فيما أتذكر ، والتحق بإحدى الكليات التى يسمونها الآن " مرموقة " ، حيث كانت قلة أعداد المتقدمين تتيح له ذلك ، ولو قسنا بمعايير أيامنا الحالية فسوف نصم هذا الطالب بأوصاف سيئة من حيث المستوى العقلى ، فما قول القارئ أن صاحبنا هذا تخصص فى تخصص نادر ، وتفوق وعين معيدا ، ثم أرسل فى بعثة على الخارج ، وأثبت نبوغا غير عادى فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهو الآن أستاذ كبير يشار إليه بالبنان ؟

هنا تجئ فكرة " التضخم التعليمى " التى أشرنا إليها ...

تماما مثلما كنا نشترى أيامها كل ثلاث بيضات بقرشين ، وأصبحنا نشترى البيضة الواحدة الآن بعشرات القروش ، فهل بيضة اليوم تحسنت نوعيتها بالفعل فأصبحت تساوى هذا الثمن ؟

إن الستين بالمائة التى كان يحصل عليها الطالب منذ خمسين عاما ، ربما تفوق التسعين بالمائة التى يحصل عليها طالب اليوم ...لقد تدنت قيمة " الدرجة " بفعل عوامل شبيهة بعالم التضخم فى الاقتصاد .

هى باحثة تدرس لدرجة الدكتوراه ، كانت على موعد معى لبعض شأن بحثها فلاحظت عليها هما ثقيلا ، وفتورا عن مواصلة العمل فى رسالتها ، فلما سألتها أجابت بأنها وزوجها فى هم وغم منذ يومين ، والسبب ؟ لقد حصلت ابنتهما على مجموع يدور حول الثمانينيات ، وبتأثير " درجات زمان " ، علقت بسرعة قائلا : " كويس " ، فإذا بالباحثة تكاد تستنكر رد فعلى ، وإذا بها تقول بأنها وزوجها لم يناما الليل منذ أن ظهرت النتيجة ، ويتساءلان : ما العمل والطريق قد أصبح مسدودا أمام مستقبل ابنتيهما ؟

إن أحد مظاهر المأساة حقا ، وربما أحد الأسباب أيضا أننا صنعنا وهما اسمه " كليات القمة " ، أو قل ، صنعنا صنما ، ورحنا ندور حوله كما كان يدور عرب الجاهلية ...

فبسبب سيطرة هذا الوهم ، أصبح هو مقصد عشرات الألوف مما يحصلون على الثانوية العامة ، ومن ثم لابد أن ترتفع الدرجات فى البورصة ،ويضرب الناس كفا على كف ؟ كيف يحصل ابنى أو ابنتى على – مثلا – خمس وتسعين بالمائة ، ثم لا يستطيع أن يلتحق بالطب أو الصيدلة أو الهندسة ؟

وهنا يرتفع تساؤل مثلى : ومن جعل مثل هذه الكليات كليات " قمة " ؟

أذكر عند حصولى على التوجيهية عام ١٩٥٥ والتحقت بآداب القاهرة ، التحقت بقسم اللغة الإنجليزية ، وكان فى ذلك الوقت مقصد خريجى المدارس الأجنبية التى كان لها سمعة رفيعة فى ذلك الزمن حيث لم يكن يلتحق بها إلا أبناء علية القوم ، وكان الناس يظهرون لى حسدا وتقديرا أن التحقت بهذا القسم رغم أنى لم أكن من علية القوم ، وإنما درجتى فى الإنجليزية هى التى أتاحت لى ذلك ، ثم إذا بى بعد ثلاثة أسابيع من بدء الدراسة أقرر التحول إلى قسم الفلسفة ، ورمانى كل من حولى على وجه التقريب بالجنون وتساءلوا : ماذا سوف تعمل بليسانس الفلسفة ؟ فيلسوف ؟ وكان ردى الذى ما زلت أكرره حتى اليوم ، هو أن المهم ليس هو التخصص فى حد ذاته ، وإنما المهم أكثر هو كم ونوع التفوق ، وحقق الله لى ما أردت ، فأكون أول دفعتى ، ثم أطرق سلك التدريس الجامعى ، ولو ظللت كما كنت ، لما زاد موقعى عن أكون موظفا سابقا على المعاش بوزارة التربية والتعليم أو إحدى الوزارات الأخرى ، لأننى شعرت أننى لن أكون متفوقا على هذه النوعية من الطلاب التى لمست مدى براعتها وتفوقها فى التحدث والاستماع بالإنجليزية ، ولم أكن كذلك ، بل كنت مجرد " محصل " جيد لما كان مقررا علينا فى الثانوية .

ثم لا تقف المسألة فقط على عاتق الطلاب ، حيث لا نستطيع أن نطلب من الجميع أن يكونوا متفوقين ، فالمتفوقون عادة قلة ، فهناك كليات متعددة لو توجه إليها الطلاب ، لما حدث هذا التكدس المؤسف على ما يسمى بكليات القمة وتصل مجاميع الدرجات إلى هذا المستوى .

ويمكن أن أسوق مثالين لكليتين ، تراجعت مكانتهما ، مع أن شأنها مفروض أن يكون عظيما فى هذا البلد وفى هذا الزمن .

أول هاتين الكليتين كلية الزراعة ، إذ كيف بالله تتراجع قيمتها ومصر هى التى نردد فى كتبنا أنها علمت العالم الزراعة ، وما يصل إلى خمس وتسعين بالمائة من مساحة مصر صحراء تحتاج إلى أن تزرع ، والمشكلة الأم للكثير من مشكلات السكان والتنمية والازدحام والتلوث هى نتيجة هذا التكدس المخزى حول نهر النيل دون أن نبذل جهودا حقيقية نحو تعمير الصحراء ؟ هذا التعمير الذى نردده هدفا منذ أكثر من نصف قرن دون جهد حقيقى ، بل وما نعمره ، نضيع أكثر منه من المساحة الخضراء ، فى المبانى ؟

وطعامنا الذى أصبحنا نستورد الكثير منه ، هو يخضع للمقولة الصارخة : من يستورد لقمة عيشه يُصدّر إرادته ؟

ألا يمكن أن يشكل هذا طلبا على كليات الزراعة ؟ إننا نردد أن قيمة التعليم تتحدد وفقا لاحتياج السوق إليه ، فما هذا التناقض فى حياتنا : معظم بلادنا بحاجة إلى تعمير زراعى ومعظم طعامنا أصبحنا نستورده ، ثم لا يشكل هذا طلبا على التعليم الزراعى ؟

طبعا التفسير لا يخفى على أحد ، وهو أننا لا نهتم – فى الحقيقة – بقضية التعمير ، ولا بقضية وطنية إنتاج الطعام .

والأمر نفسه بالنسبة لكليات العلوم ، التى تضاءل الطلب عليها فى عصر نقول أنه عصر العلم ، ذلك لأننا لا نقيم عملنا فى كافة المجالات على " العلم ، ولو حرصت كل شركة وكل هيئة تعمل على أن يكون بها مركز بحوث يدرس

السوق ، ويدرس التطوير المستمر للسلعة ، لتولدت عندنا حاجة مذهلة إلى خريجى كليات العلوم ، ولكننا نرفع شعار العلم مجرد لافتة ، وإدارة الدولة كلها تخاصم هذا العلم ،ويكفى أن أطرح تساؤلا واحدا : هل تسبق قراراتنا دراسة علمية ترجع هذا الحل أو ذاك ؟ الإجابة – عمليا – هى بالنفى مع الأسف .

هذا هو طريق التفكير " العلمى " لتطوير التعليم وإصلاحه فى هذا الجانب الذى يسبب الأرق لكل العائلات المصرية التى تنكب – مع الأسف – بأن يكون لها أبناء فى الثانوية العامة !!

درس فى التربية* !

على الرغم من كثرة الحديث عن العولمة والمعلوماتية والتقدم التقنى ، فإن " نهج حلاق الصحة الصحة " ما زال مسيطرا يوجه التفكير لدى البعض منا فى مجالات شتى ...

فما زال البعض " يفتى " – مثلا فى قضايا دينية فقهية ، وهو لا يملك الحد الأدنى من مقومات الثقافة الدينية المتخصصة التى تؤهله لأن يفتى ويقرر ويفسر ويرجح ، ولو نبهته إلى هذا ، صاح ليتهمك بالسعى إلى احتكار الدين وأنك لست وحدك " المسلم " فهم آخرون مسلمون !

وما زال البعض يفتى فى الشئون الصحية ، فإذا اعترضت واجهك بالمثل الشهير : اسأل مجرب ولا تسأل طبيب ...

وهكذا ، تجد هذه النماذج فى السياسة الاقتصاد والفن والأدب وغيرها .

وفى التربية تجد كثيرا من الناس على صفحات الصحف وعبر القنوات الفضائية وعبر الأثير يفتون فى مسائل تعليمية ، إلى درجة الحكم بأن امتحانا ما صالح وآخر غير صالح ،وأن الأسئلة مناسبة أو غير مناسبة ، ولو أبديت تحفظا هبوا ليقولوا أنهم آباء وأمهات – مثلا – يرون ويعايشن ، وليسوا مثلنا نعيش فى برج عاجى لا نغادر بطون الكتب والأوراق !

وكل هؤلاء ينسون الفرق الدقيق بين أن تكون " مهتما " بكذا وصاحب مصلحة وبين أن تكون " مهما "– ثقة – فى كذا من المجالات ...

فكل إنسان لابد أن يكون " مهتما " بالشأن الصحى لأنه ملكنا جميعا ، لكن الإنسان " المهم " – الثقة – فى هذا المجال هو الطبيب المتخصص .

المهتم بالشأن الصحى يمكن أن يرصد مظاهر مرض أو قصور فى الخدمة

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/٧/٢١

الصحية ، لكن التشخيص الصادق ، والفحص الدقيق ، وتصور العلاج لا يملكه إلا الطبيب المتخصص ، ومن ثم نقول أنه هو " المهم " ، حيث أن " المهم " لابد أن يكون كذلك " مهتما !

ولقد حمل لى أحد الأصدقاء أحد أعداد مجلة أسبوعية صدفة فوجدت بها مقالا ، لم أجد بنفسى رغبة فى قراءته ، حيث توقعت ماذا سوف يقول – ترجيحا لا يقينا – لكن الصديق ألح علىّ فى قراءة المقال ، فهالنى بالفعل ما حمله من أفكار تجانب الكثير من الحقيقة ، إلى درجة مجانبته ما أصبح يمثل ألف باء المعرفة التربوية ، حتى لم أجد سبيلا أمامى إلا أن أجلس – كارها – موقع معلم يُضطر إلى شرح أمثلة من أساسيات ، ما تصورت أن أكتبها فى صحيفة عامة ، لكن ما العمل وأنا أواجه موقفا شبيها بموقف الراحل الدكتور زكى نجيب محمود عندما وجد كاتبا يتصور فلسفة التحليل تصورا خاطئا ، وبناء على هذا التصور الخاطئ أخذ ينقد ويهاجم ، فكتب الراحل مقالا لا أنساه أبدا بعنوان (درس فى التحليل) !

من أبرز ما حمله المقال المذكور من أفكار بعيدة عن الصحة ، القول بأن الفساد فى التعليم إذا كان لنا أن نلوم فيه " الوزير " فإن الأولى باللوم هم مستشاروه من التربويين !

إن هذا يذكرنى برسالة بعث بها شارلمان إلى هارون الرشيد يسأله كيف استطاع أن يحكم دولة مترامية الأطراف مثل الدولة الإسلامية فى عصره وينجح نجاحا باهرا ؟ فإذا بالرشيد يقول " لأنى أُحسن اختيار الرجال " !

ولأن نظمنا مع الأسف الشديد لا تجرى فى اختيار قياداتها على قاعدة موضوعية علمية ، وما زالت تسير وفق منطق " أهل الثقة " ، مال الوزراء إلى اختيار معاونين يُسمعونهم ما يريدون أن يسمعوه ، لا ما ينبغى أن يسمعوه ، ومن ثم لا يقربون إليهم إلا كذابى الزفة والمسايرين وضاربى الدفوف وترزية القرارات ، فمن هو أحق باللوم ؟

هذه النوعية من المستشارين سوف تجدهم فى معظم إن لم يكن كل الوزارات ..

إن ما يردده المقال شبيه بقول عامة الناس أن المستشارين التربويين الذين أفتوا بإنقاص سنة من التعليم الابتدائى هم الذين أفتوا أيضاً بعودة السنة ، ولم يكن هذا صحيحا ، ففى الحالة الأولى كان الوزير هو فتحى سرور الذى اختار مستشارين بنفس المعايير اللاعلمية فقالوا بالإنقاص ، وفى الحالة الثانية كان الوزير هو بهاء الدين الذى جاء بآخرين ، فقالوا بالعودة !!

ويحمل المقال أفكارا سبق أن قرأناها فى الخمسينيات والستينيات وأصبحت الآن من المخلفات ، كالقول بالاعتماد على نظريات أمريكية وانجليزية ،وأن هذا هو خطيئة أساتذة التربية ، مما يثير الضحك حقا ، إذ يدفعنا إلى التساؤل : وماذا فى مصر الآن ليس مسيرا بناء على أفكار وتوجيهات ونظريات وأساليب أمريكية ؟!وهل أساتذة التربية هم الذين يوجهون السياسة المصرية ويغرقون ملايين المصريين الآن بالجينز والهامبورجر والكولا ؟

إن المقال المؤسف يرى الشجرة ولا يرى الغابة ...

الشجرة هى " التربية والتعليم " ، والغابة هى النظام المجتمعى القائم ، وفى هذا حدث ولا حرج ، مما يحتاج إلى مقالات ، بل وكتب ،وأظن أننا فى كل ما نكتب لا هم لنا إلا فضح هذه الحقيقة المخزية ..حقيقة الغابة !

ويبدو أن المقال لا يرى عشرات الفرق والمكاتب واللجان التى تسكن كل رجأ فى التعليم وتوجه كل ركن فيه ، معها الأكياس المملوءة بالدولارات لتوجه وتسيطر وتُسيّر ...

انظروا الغابة ولا تتوقفوا عند الشجرة !!

ومما يثير السخرية حقا ، وربما الرثاء أن يتوقف المقال عند فكرة كان يرددها البعض منذ نصف قرن من كتاب ماركسيين ، لا لشئ إلا ليبرروا صحة مقولاتهم ، وفقا لمنطق يقول أن أسلم طريق لإثبات جودتك أن تثبت سوء

الآخرين ، فقد ثبت أن ما كان يجرى فى دول المنظومة الاشتراكية هو الذى كان يسعى إلى " المحافظة " على الوضع القائم ،وأن ما يجرى فى دول الغرب الرأسمالى هو الذى يسعى إلى التغيير والتطوير.

إن ألف باء التربية تقول أنها تقوم بوظيفتين : أولاهما بالفعل هى المحافظة على الموروث الثقافى مما تراكم عبر أجيال حتى يستطيع الجيل اللاحق أن يبنى على ما وصل إليه الجيل السابق وإلا لم يحدث " تراكم " ، وهو الذى يؤسس للتقدم والتطور ، فنعلم – مثلا – أولادنا لغتهم القومية ودينهم وتاريخهم وأبرز القواعد والمعاملات الاجتماعية والمفاهيم الثقافية ، حتى يكون تواصل بين الأجيال وبين الشرائح الاجتماعية .

لكن الوظيفة الثانية ، التى لا يخلو منها كتاب تربية بأى حال من الأحوال ، فهى : التطوير والتجديد ..وأنا أعمل فى مجال العلوم التربوية منذ عام ١٩٥٩ وحتى الآن لم أقرأ سطرا واحدا فى كتاب تربية فى مصر يقول غير هذا ، إلا – كما ذكرت – فى مقالات كنت أقرأها فى الستينيات ، وظننت أنها قد أصبحت من مخلفات التاريخ ، فإذا بى أجد من يرددها عام ٢٠٠٧ !!

ولو ذهب كاتب المقال إلى أى مكتبة لأية كلية تربية ، فى أى محافظة ، فى أى فترة ،وأغمض عينيه وتناول أى رسالة ماجستير أو دكتوراه ، لوجد أن من القواعد المتبعة أن يقترح الباحث ما يجب عمله لإصلاح وتطوير وحل المشكلة التى سعى لبحثها ، فإن لم يكن هذا سعيا للتغيير والإصلاح ، فماذا يكون ؟

بل إن أحدا ، عبر عشرات السنين ، لا يستطيع أن يسجل موضعا لرسالة ماجستير أو دكتوراه إلا إذا استطاع أن يقنع الجميع بأن رسالته تتصدى " لمشكلة " ..والمشكلة ، تعنى " واقعا " متأزما ، لابد أن يسعى الباحث تقديم ما يمكن أن نواجه به هذه المشكلة ، فهل هذا سعى على المحافظة ومقاومة للتغيير؟ ما هذا الكلام ؟!

بل إن فلسفة مثل الفلسفة البراجماتية التى كانت لها سيطرة فعليه على التعليم المصرى والفكر التربوى فترة طويلة من الزمن ، قاعدتها المنطقية الأساسية وفقا لزعيمها الشهير (جون ديوى) أن قيمة أى فكرة إنما تتحدد بمقدرتها على حل إشكال قائم ، ولو أن فكرة تقدم حلا أفضل من فكرة أخرى ، فلابد من اختيار التى تقدم حلاً أفضل ، فهل هذا فكر يدعو إلى المحافظة ؟ ما هذا الكلام ؟

كذلك من الاتهامات التى حملها المقال للتربية التى يبشر بها أساتذة التربية، والتى قرأنا مثلها أيضا منذ ما يقرب من نصف قرن وظننا أنها دفنت ، القول بفكرة " التكيف " ، فالمسألة لم تعد تحسينا مطلقا أو تقبيحا مطلقا للتكيف ، فهو " قانون " بيولوجى لا يملك أحد نقضه ، أبسط مظاهره أنك تشغل المكيف على البارد فى الصيف وعلى الساخن فى الشتاء حتى " تتكيف " مع المناخ القائم وإلا عرضت صحتك للخطر !

ولو وجد إنسان فى مجتمع آخر ، يزوره لأول مرة ، فلابد أن يتبنى بعض عاداته ونظمه حتى يستطيع أن ينجح فى التعامل فيه وتلك صورة من صور التكيف التى لابد منها .

لكن ، مرة أخرى ، فلو وجدنا أوضاعا سيئة فى موقع أو فى مجتمع ، فهل نسايرها بهدف " التكيف " ؟ إن هذا هو الجنون بعينه ولا أحد يقول بهذا .

بيد أن هناك ، من ناحية أخرى ، من يتصورون أننا نعيش فى عصر سلام ، ومن ثم فلا داعى للمقاومة ،وتلك صورة بشعة للتكيف يحمل رايتها كبار مثقفون وساسة ، وعندما ننحاز إلى جانب المقاومة فى العراق وفلسطين ولبنان فهذا تمرد على منطق التكيف .

إن كاتب المقال – فيما يبدو – لا يتابع مع الأسف ما حدث من تطور فى الفكر التربوى ،حيث غزت مدرسة مثل المدرسة النقدية تعليمنا وكلياتنا منذ

الثمانينيات وكسبنا بهذا الكثير حقا ، وظهر عدد من الباحثين وأعضاء هيئة التدريس يكتبون من منطلق هذه المدرسة المتميزة حقا .

إن كاتب هذه السطور لا يزعم أن الجماعة التربوية فى مصر تقوم بما يجب عليها فكرا وممارسة ، بل يمكن أن نقول أن أحدا لم يكتب نقدا لهذه الجماعة مثل ما كتبنا ،وما زلنا ، وسوف نواصل هذا ، لكن أن يتحول النقد والهجوم إلى مثل هذا المسار المعيب حقا ، فهنا لابد لنا أن نقف دفاعا عن هذه الجماعة ، على الرغم من أن أحدا لم يُلدغ ويُضرب منها مثل كاتب هذه السطور .

بعد أن وضعت حرب الثانوية أوزارها* !

هى موظفة بإحدى الوزارات ، تقع فى المنطقة الوسطى فى السلم الوظيفى ، فلا تستطيع أن تقول أنها موظفة كبيرة ، ولا تستطيع أن تقول أنها صغيرة ، جاء فى حديثها معى أنها بدأت تستعد للمعركة الكبرى ، فلقد شاء لها المولى عز وجل أن تكون أما لتوأم ، كلاهما سوف يكون فى الصف الثانى فى المدرسة الثانوية العامة فى العام القادم ، وبالتالى فسوف تعيش قلقا ، لا خدمة أربع وعشرين ساعة وإنما خدمة أربع وعشرين شهرا ، فضلا عن سهر الليالى وما يتبع هذا وذاك من أمراض لابد منها نتيجة الاستمرار فى التوتر والقلق .

سألتها عن طبيعة هذه " المعركة " ، فقالت أنها معركة الثانوية ..

قلت لها : لكنهما سوف يكونا فى الصف الثانى وليس الثالث ..

قالت ، والثانوية العامة الآن هى حاصل مجموع السنتين ...

ساعتها تذكرت ، عندما خرج علينا الوزير الهمام بهاء الدين فى منتصف التسعينيات بهذا التعديل الجديد ليجعل الثانوية العامة على عامين بدلا من واحد ، بحجة أن هذا سوف " يُقسّط " همّ الثانوية ، على عامين فيخف التوتر ، وقلنا نحن ساعتها عكس ذلك ، فإذا بزبانيته يسفهون قولنا ، الذى أثبتت التجربة صحته ، وأن النتيجة هى أن تضاعف الهمّ ، فبدلا من الارتباك والقلق عاما واحدا أصبح لمدة عامين ، وتضاعفت تكلفة الدروس الخصوصية .

سألتها ، ولماذا فى أغسطس ، والدراسة لا تبدأ إلا فى أواخر سبتمبر ، والمذاكرة عادة تبدأ متأخرة عن ذلك ؟

قالت : لأن المدرسين الخصوصيين يتم حجزهم مبكرا .

سألتها : وكم تقدرين ما سوف تدفعونه لكل من الابنين ؟

---

* جريدة الوفد ، فى ٢٠٠٧/٧/١٤

قالت كحد أدنى : ألف جنيه شهريا ، أى سوف ندفع ألفين شهريا .

سألتها بتطفل : وكم راتبك الشهرى ؟ قالت أكثر من ثلاثمائة جنيه بعض الشئ .

ولم أشأ أن أسالها عن مرتب زوجها لظروف عمله ، لكنه على أية حال ، لن يصل إلى التكلفة الشهرية للدروس ، فكان أن سألتها : وكيف ستدبرون المبلغ بناء على هذا ؟

قالت أنهم منذ فترة وهم يقتصدون ، تحسبا لهذا اليوم العصيب !!

حقا ، كانت كل كلمة تخرج من فيها تكاد تعتصر قلبى ألما وحزنا ، فهى ليست أما فريدة فى هذا ، وإنما هناك عشرات الآلاف مثلها ، تمر بهم هذه المحنة السوداء .

هى محنة بكل المقاييس ، لا ترى لها مثيلا فى كثير من بلاد الدنيا ، فتسأل : هل مظاهر التخلف تشمل هذه الظاهرة هى الأخرى بحيث لا نسمع أبدا عن مثل هذه المحنة فى الدول المتقدمة ؟

يبدو أن الإجابة للأسف هى بالإيجاب ، فهل معنى هذا أنها لا تحل إلا إذا حلت مشكلات التخلف فى مصر ؟

جزئيا يمكن أن نجيب أيضا بالإيجاب على هذا التساؤل ، لكن من ناحية أخرى ، فلابد أن نتجه إلى " أصل الموضوع " حتى يمكن لنا فهمه فهما جيدا ، ومن ثم يمكن البحث عن الحل .

أصل الموضوع يرجع إلى أمرين :

أولهما " تعليمى " ، وثانيهما " مجتمعى " .

أما التعليمى فهى هو هذه العلاقة بين أعداد طلاب الثانوية العامة ، والأماكن المتاحة لهم فى الجامعات والمعاهد العليا .

تصور لو أنك دعوت عددا من الناس ، وليكن العدد " عشرة " ، ولديك عشرة كراسى ، فلن تكون هناك مشكلة فى إجلاس " الناس ، فلكل مكانه ،

فضلا لو كان عدد الكراسى يزيد عن عدد الراغبين فى الجلوس ، فسوف يكون الوضع أفضل ...

فإذا ما حدث العكس ، وزاد عدد الناس عن عدد المقاعد ، فسوف يكون هناك تسابق ، والذى يحضر أولا ويسرع فى الجلوس ، هو الذى سوف يفوز .

الشئ نفسه ، عندما تجد أن عدد طلاب الثانوية العامة يفوق كثيرا عدد الأماكن المتاحة فى الجامعات ، فيكون هناك تسابق بالضرورة ،ويكون معيار التسابق هو " مجموع الدرجات " .

وفى الوقت نفسه ، لابد أن نضع بعين الاعتبار أن الأعداد التى يعلن عن قبولها بالجامعات تفوق كثيرا إمكاناتها ، حيث يغلب على السياسات المعلنة – فى هذه الحالة فقط – استرضاء الجمهور بالإعلان أن كل ابن وابنة سوف يجد مكانا فى التعليم العالى ، ولو برزت الإمكانات الحقيقية للجامعات ، فسوف تهبط أعداد المقبولين إلى النصف فى أحسن الأحوال .

ولما كانت جودة التعليم لها شروطها ومواصفاتها ، فإن من أبرزها أن يكون هناك توافق بين أعداد الطلاب وأعداد أعضاء هيئة التدريس ومقاعد الدراسة والمعامل والمكتبات والمساحات الخضراء وكافة التجهيزات والساحات ، ومن ثم فإن النتيجة الطبيعية هى هبوط مستمر فى مستوى التعليم الجامعى ، أى هبوط مستمر فى مستوى القوى العاملة التى تتخرج لتسير مؤسسات الخدمة والإنتاج فى مصر ، وبالتالى هبوط مستوى التنمية ، لتدور عجلة الفقر الجهنمية ، فيؤدى ضعف التنمية إلى قلة الموارد ، وتؤدى قلة الموارد إلى تراجع فى إمكانات الجامعات ...وهكذا .

والأمر نفسه لابد أن يحدث فى التعليم الثانوى ...

فلما كان مجموع الدرجات الذى يتيح للطالب أن يلتحق بالجامعة التى يريدها ، والكلية التى يرغب ، إنما يُتأتى بالتعليم والتعلم ، فهذا يتطلب أن يزيد المعلمون فى جهدهم للتعليم ويزيد الطلاب جهدهم فى التعلم ، لكن هذا لا يحدث

بدوره ، للأسباب نفسها التى تحدث فى الجامعات ، حيث تزيد كثافة الفصل عن الحدود الآمنة ، فضلا عن قصور فاضح فى الأنشطة ، ويجد المعلم أنه يعيش هوة واسعة بين الأجر المدفوع والجهد المطلوب ، فما يفعل ؟

النتيجة الطبيعية أن يبطىء من الجهد المطلوب ، حتى يقترب من مستوى الأجر المدفوع ، ويترتب على هذا أن لا يحصل الطالب على التعليم المنشود ، فى الوقت الذى يشتد فيه السباق المرعب للحصول على مكان بالجامعة ، فماذا يترتب على هذا ؟

هنا تبرز " السوق الموازية " للتعليم ... أو السوق السوداء ، تماما عندما تكون هناك منافذ معينة لبيع سلعة محددة السعر ، فلا نجدها بالمواصفات المنشودة ، فيسرع فريق من المعلمين لعرض نوعية عالية المستوى من التعليم – قياسا لما يتم بالمدرسة – فى نظير سعر خاص ، ويتوالى السباق ، وتتوالى الأسعار فى الارتفاع ، حتى يصل الأمر إلى أن تنفق الأسرة المصرية ما يزيد على عشرة مليارات من الجنيهات على الدروس الخصوصية ، تماما ، مثلما ننفق مثل هذا على مكالمات المحمول ، وعلى مثلها فى المخدرات ، فنجد أن شطرا كبيرا من الدخل القومى يتبدد بهذه الصورة البشعة ، ونشكو بعد ذلك من الفقر وأن العين بصيرة والإيد قصيرة ، ونزعم أن مصر بلد فقيرة ، ولو شئنا الدقة لقلنا أن مصر بلد منهوبة !!

ولا تقتصر محنة الثانوية العامة على ما يرافقها من دروس خصوصية لدى الجمهرة الكبرى من المصريين ، ولكن الأبشع هو هذه الأجواء التى تحيط بالامتحانات والقصص العجيبة عن تأخر أوراق الأسئلة ، واحتراق أوراق ، وأخطاء فى تسكين البعض من الطلاب فى التخصص المطلوب ، وصراخ يرافق أسئلة بعض المواد ، ونجد المسألة التى من المفروض أن تكون مسألة أكاديمية وفنية ، تكون مثار مناقشات وكتابات فى الصحف اليومية وعبر شاشات التلفزيون ، فهذا امتحان صعب ، وهذا خارج المقرر ، وذاك كذا وكذا،

وكل من هب ودب يدلى بدلوه ، وكأن المسألة هكذا لا تنبنى على علم منهجى وقواعد وأصول علمية ! ولم لا ؟ ألا نجد كثيرين يفتون فى المسائل الدينية بغض النظر عن أهليتهم العلمية ؟ وكذلك الصحية ؟ فلم لا يكون كذلك فى التربوية والنفسية ؟!

ثم تكشف الامتحانات عن الكارثة الحقيقية للتعليم فى مصر ...أنه لم يعد لدينا تعليم بالمعنى الحقيقى ...لقد تحولت جهود المدرسين الخصوصيين والمراكز الخاصة إلى تدريب الطلاب على مهارة الإجابة عن الامتحانات ، ومن ثم لم يعد الجهد هو أن نُعلم التلميذ وأن يتعلم ، وإنما كيف يجيب على أسئلة الامتحانات ، إذ يكفى هنا أن يتدرب على الإجابة عن أسئلة خمس أو حتى عشر سنوات مضت ، وبالتالى لن يفلت أى امتحان جديد عما احتوته امتحانات السنوات الماضية .

وبالتالى من الممكن أن يحصل الطالب على درجات عالية ، لكن دون أن يكون هذا مؤشرا على أنه تعلم بدرجة عالية ...

لقد أصبحت الدروس ، وما يماثلها مما يتم فى المدارس أشبه بالحبوب المنشطة التى يتعاطاها بعض اللاعبين فى الملاعب كى يتفوقوا تفوقا كاذبا ، وهذا ما نلمسه نحن أساتذة الجامعات عندما يأتينا هؤلاء المزعوم تفوقهم ، فإذا بهم غير ذلك ، ويمنعنى الأدب عن أصف حالهم الحقيقية التى نكتشفها ، فإذا بالجامعات تنجر بدورها لتمثل استمرارا لمصائب التعليم العام قبل الجامعى وتتحول الكليات إلى مدارس فى صورة أخرى !

أما إذا جئنا إلى ما سميناه علة " مجتمعية " قلنا أن هذه العلة تتمثل فى هذا الربط المتوارث منذ زمن طويل بين " الشهادة " و" الوظيفة " ، ولو أننا قمنا بتوصيف كل عمل إلى مجموعة معارف ومهارات واتجاهات لابد منها للقيام بهذا العمل ، وجعلنا مدى توافر مواصفاته فى المتقدم للوظيفة هى صاحبة

الاعتبار الأول ، لخف هذا التكالب المؤسف على الجامعات ،وبالتالى خف هذا التسابق المجنون للحصول على مكان بها .

وكم يشعر الإنسان بقدر كبير من الإحباط ، إذ من المفـروض أن يتـداعى أولوا الأمر من المسئولين والعلماء والمتخصصين والمهتمين على حـال هـذا التعليم النكد ليتدارسوا أمره ، لكنه ، صدق الراحل إحسان عبد القدوس ، ففـى نظر وزارتنا التى نُكبنا بها : لا شئ يهم !!

تفكيك النظام الوطنى فى التعليم*

انظر إلى أى شىء ، وليكن الساعة التى بيدك ، وقم بتفكيكها وضعها أمامك مكومة ، فهل تظل الساعة ساعة ؟ كلا !

لماذا وجميع أجزائها هى هى لم تفقد منها جزءا ؟

السبب بسيط ، هو أن الساعة لا تكون ساعة بمجرد وجود أجزاء تتجمع بأى شكل ووفق أى كيفية ...إنها لا تكون ساعة إلا وفق نمط معين من العلاقات بين مكوناتها ، ولو فكرت أن تجعل عقرب الثوانى يدور فى اتجاه ، وعقرب الساعات فى اتجاه آخر ، أو لو أصبح المفتاح الخارجى داخليا ، أو لو وضعت " المينا " أسفلها ...كل هذه الاحتمالات وغيرها ، لو حدثت فسوف لا تصبح الساعة ساعة ، مما يؤكد لك أن حقيقة الساعة تكمن فى هذا الهيكل من العلاقات بين العناصر ، حتى ولو توافرت كل هذه العناصر .

وكل شئ فى هذا الكون تحكمه تلك السنة الإلهية ، وأبرز المخلوقات التى يمكن أن تتحقق فيها من هذه السنة هو أنت نفسك ، بكل ما فيك من أجهزة وأعضاء ، وتصور ، ولو سبيل الفكاهة ، لو كانت أذنك إلى أمام ، أو كانت إحدى عينيك فى أعلى رأسك ...وهكذا ، لن يصبح الإنسان إنسانا على الرغم من أن إحدى العينين أو إحدى الأذنين لا تشكل جوهر الإنسان ، لكننا نعود مرة أخرى لنؤكد على ما يكون بين العناصر والأجزاء والمكونات من شكل بعينه من العلاقات .

ولعل هذا مغزى تأكيد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن أبناء الأمة عندما تحكم علاقات بعضهم ببعض مظاهر التراحم والتواد يصبح مثلهم مثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى !

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/٦/٢

ودون أن نتحيز لما نمتهنه من مهنة التعليم ، فإن التعليم هو القوة الأساسية التى يمكن أن تشكل أفراد الأمة وفق هذا النمط أو ذاك من العلاقات ..

وهكذا ، عندما يكثف التعليم جهده لتعليم أبناء الأمة عقيدتها الدينية تعليما يقوم على الفهم الصحيح الذى يعى قيمة العقيدة فى البناء والنهوض والتعمير والتواد والتراحم ، فإنه بذلك يحفر فى وجدان وقلوب وعقول هؤلاء الأفراد ما يعزز وجود الأمة ، ويبث فى عروقها دماء سلامة وعافية ...

وعندما يحرص التعليم على أن يعلم أبناء الأمة لغتهم القومية تعليما جيدا متعمقا مستمرا ، فإنه بذلك يقيم الجسور بين هؤلاء الأبناء كى يفهم بعضهم بعضا حسن فهم ، ويقيم الجسور بينهم وبين إرثهم الثقافى ، فيواصلون المسيرة دون أن يتغير جلد أمتهم ..

وهكذا ، فى كل ما من شأنه أن ينشئ ويكون إنسان هذه الأمة ..

وفى أواخر القرن التاسع عشر ، عندما رأى نفر من زعماء مصر الوطنيين مثل الشيخ محمد عبده ، وسعد زغلول ، وقاسم أمين وغيرهم ، أن الاحتلال البريطانى أخذ يقوم بمحاصرة اللغة العربية فى المدارس ويحل محلها لغة أجنبية ، وعندما رأوا أن هذا الاحتلال يرفع المصروفات المدرسية حتى يحول بين أبناء الفقراء وبين الحصول على حق التعليم ، تداعوا إلى العمل سويا لعمل شئ ينقذ أبناء الأمة من هذا " الجُبّ " المهلك ، فألفوا ما عرف باسم الجمعية الخيرية الإسلامية التى قامت بجهد مضاد للجهد الاستعمارى .

كان " تفكيك " النظام الوطنى فى التعليم الخاص بهذه الأمة ، هو هدف أساسى حتى يتحقق لهم تفكيك عقل المواطن وقلبه وشخصيته ، ليعاد تركيبها وفقا لما يحقق لهم المصلحة ، ولو على حساب تاريخ الأمة وعقيدتها ومستقبلها ، فضلا عن حاضرها .

وشئ مثل هذا هو ما تشهده أرض مصر فى السنوات الأخيرة ...

فى كل قطاع من قطاعات التعليم ...

فى كل مستوى من مستويات التعليم ....

فى كل ركن من أركانه ...

هناك فرق عمل ناشطة ، كأنها خلايا نحل ، مع فارق خطير أن النحل ينتج لنا عسلا شهيا فيه شفاء للناس ، وتلك الخلايا تقتصر منه على ما يلسع ، هذا عندما تأخذها الرحمة ، لكنها فى غالب الأحوال تحضر سما يسرى فى العروق لتميت الذات الوطنية .

والمضحك المبكى – وشر البلية ما يضحك – أن هذه الخلايا ترفع شعار " تطوير التعليم " ، وهى فى حقيقة الأمر تفككه ، لتعيد تركيبه بما ينتج شخصيات لا تنتمى لهذه الأمة ، فى عقيدتها ، وفى لغتها ، وفى موروثها ، وفى مستقبلها .

وحتى تشحذ الهمم ، ويتواصل الجهد ، تنهمر المساعدات والمعونات والقروض ، فإذا بالفرد المشارك فى مهمة التفكيك (التى يسمونها التطوير) يزداد حماسا ، ويعيش " غسيل مخ " ، حيث تسكره الألوف المؤلفة من الجنيهات التى تنهمر عليه فلا يرى ما نراه ، ولا يسمع ما نسمعه ، بل لقد تراه مستنكرا ما نقول ، ويتحول إلى مدافع عن الغزاة الجدد ، وهو فى حقيقة الأمر يدافع عما يفعل خوفا من بقايا ضمير يمكن أن تداهمه فيشعر بحجم ونوع الجرم الذى يشارك فى ارتكابه ضد وطنه وضد أمته .

خذ عندك على سبيل المثال ما يتكاثر من جهود وأحاديث عما سمى " بالمعايير " الخاصة بجودة التعليم ...فمنذ سنوات قليلة تشكلت لجان متعددة ، وكانت هذه اللجان لا تستطيع أن تفكر وتجتهد إلا من خلال الإقامة فى فنادق كبرى ، حيث الجلوس فى الجامعات والمدارس والبيوت ، تبخر الأفكار وتحرقها ، بينما فى أجواء الفنادق الكبرى تتفتح العقول ، وتتولد الأفكار العبقرية " وكل هذا بثمنه " ، فإذا بمئات الألوف من الجنيهات تنفق تحت شعار التطوير ، وهى فى الحقيقة فى مقابل إقامة وشرب وأكل . ثم مكافآت مما

يسيل له اللعاب ، ومئات آلاف أخرى فى طباعة عدة أجزاء من الورق الفاخر ، لكن انظر إلى حال التعليم عقب الوصول إلى هذه المعايير ، فسوف تجد القبة قد انكشفت عن غير شيخ يرقد تحتها ، فما زال مسلسل التدهور التعليمى مستمرا .

وتسأل عن هذا الجديد المسمى بالمعايير ، فتجد أنها لا تعدو مجموعة مواصفات وأهداف وخصائص ، لم تغب عن ذهن أهل الفكر التربوى ومسئولى التعليم طوال الحقب الماضية ، لكن لابد من " شكل " جديد لتخرج فيه هذه التمثيلية الفجة ، التى امتصت من دماء هذا الوطن المنكوب ملايين من الجنيهات ، وهو يشكو من الفقر والفاقة والعوز والحرمان ، ويعيش ثلث أبنائه عند خط الفقر .

وعندما توجه ملايين الجنيهات إلى مثل هذه السفه ، تزداد القيود المالية ،وتتكاثر الاحتياجات الحقيقية التى تظل محبوسة دون أن تجد من يسدها ، فيشتد الضعف ويتأكد الوهن ، وعندما تسقط أمة فى " جُبّ " الوهن لابد أن تعيش حالة هوان ..

ودائما ما يقف وراء كل مشروع ، عقل غير مصرى يراقب ويرسم ويوجه ، ولو من بعيد ، وبغير طريق مباشر يتيح الفرصة للمصرى أن يزعم " أن لا أحد يتدخل " ، وأن ما يتم إنما يتم بأيدى مصرية ، مما يذكرنا بتلك المقولة التى تقول " رب أخ لم تلده أمك " ، ومن ثم فبالقياس ، يمكن لنا أن نقول : ورب عدو ولدته أمك !!

وأخطر ما فى المعايير أن يتم التعامل معها كما يتم التعامل مع المنتجات المادية التى يمكن أن تتوحد ، مهما اختلفت البقاع والمجتمعات ، كما نرى فى أجهزة الكومبيوتر على سبيل المثال أو السيارات أو غير هذا وذاك ، لكن بالنسبة للمنتج البشرى ، وللمنتج الثقافى والتربوى ، فلا بد أن يجئ الأمر مختلفا .

فى اسبرطة القديمة ، كان الطالب النموذجى هو الذى يستطيع أن يسرق دون أن يضبطه أحد ، إلى درجة أن الذى يُضبط بسرقة يعاقب بالفعل ، لكن لا لأنه سرق ، بل لأنه ضُبط ، لأن معيار الشخصية المثالية كان هكذا فى هذه الثقافة !

وفى ثقافة مثل الثقافة المصرية ، مفروض أن المواطن كلما كان مؤديا للعبادات ، يقرأ القرآن (أو الإنجيل) ، ملتزما ببعض التعاملات المنبثقة من دينه ، كلما كان مواطنا جيدا ، فهل يتفق هذا مع مواطن أمريكى غير مسلم يعيش ثقافة مغايرة تماما ؟ كلا بطبيعة الحال ...

إنها بدائه ومسلمات ، لكن منطق العولمة ، وتسييد نموذج ثقافى واحد مهيمن يقتضى غير هذا ...يقتضى طبع وتنشئة المواطن فى مصر حتى يتسق مع ما تريد له قوى الهيمنة .

يا ليته يجد طرق تنشئة وتعليم توفر له ما يتوافر لدى الأمريكى من تقنيات وبيئات نظيفة مربية ، واهتمام دولة وقطاعات ورأى عام ، وميزانيات مناسبة ، وعدل تربوى يجعله يحصل على فرص تعليم متكافئة ، وعدل اجتماعى تطمئنه إلى أنه سوف يحصل على فرص عمل أيضا متكافئة مع أبناء المسئولين وكبار رجال الأعمال ...

لكن كل ما يحصل عليه هو أن تفكك هويته بتفكيك أصول تربيته وتعليمه ، ليعاد تركيبها بحيث تصلح لسوق آخر ليس هو سوق الأمم الناهضة ، وليس هو سوق الأمم المتقدمة ، وإنما هو سوق الأمم التى أصبحنا نعيشها الآن ، حيث لا كرامة ، ولا عزة ، ولا صوت لنا مسموع ، ونحتل ذيل القوائم العالمية فى معايير النهوض والتقدم ، مع إنفاق الملايين على تلك الخدعة التى سميت بمعايير الجودة فى التعليم !!

وتتعدد صور ومظاهر التفكيك للتعليم الوطنى ، مما يحتاج إلى مزيد بيان ...

الغش فى الحكم
والغش فى الامتحان*؟!

من الوقائع الشهيرة التى نجدها فى موروثنا النبوى أنه صلى الله عليه وسلم مر يوما بمن يبيع تمرا ، وكان التمر الظاهر للناس جميل المظهر سليم البنية ، ثم إذا برسول الله يمد يده أسفل الحبات الظاهرة أمام الناس ، فإذا به يجد التمر معطوبا ، فقال قولته (من غشنا فليس منا) ، تلك المقولة التى أصبحت قانونا ، لا مثل هذه القوانين التى يصدرها رجال القانون وإنما قانونا من نوع آخر : قانونا اجتماعيا وتجاريا وثقافيا وسياسيا ، إن غفلت قوانين الدولة عن مخالفيه ، فإن الله عز وجل الذى لا تأخذه سنة ولا نوم ، يرصد ما نفعل ، إن لم نكن نراه فإنه يرانا(وإن عليكم لحافظين كراما كاتبين يعلمون ما تفعلون) الانفطار ، الآيات ١٠-١٢

تداعى هذا إلى ذهنى وأنا أسمع وأقرأ وأشاهد الكثير مما أصبح " ظاهرة تربوية " بعنوان كبير " الغش فى الامتحان " ، وما لا ينشر ، ومالا يذاع ، هو أكثر وهو أفدح وأضل سبيلا ، لكن مخالطتنا المستمرة للمدرسين عبر أكثر من أربعين عاما عن طريق التدريس لهم فيما بعد مرحلة البكالوريوس والليسانس ، أرتنا الكثير مما لا عين رأس ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، يكفى أظهرها أن يجئ الغش أمرا من مسئولين ، وعلنا وجهارا نهارا ، لكن أجهزة الإعلام لا ترى إلا ما يتصل بالشهادات العامة وخاصة " الثانوية العامة " ، أما سنوات النقل فى مراحل التعليم المختلفة ، فحدث ولا حرج !!

والظاهرة ليست وليدة اليوم ، ولكن لها من العمر المديد ما جعلها متجذرة فى حياتنا ، حتى لتكاد تصبح " عرفا " ...

---

* جريدة المصريون الألكترونية فى ٢٠٠٨/١/٣

وأذكر أنه منذ ما يقرب من ربع قرن ، ذهبت إلى لجنة الامتحان التى كانت ابنتى تمتحن فيها الثانوية العامة حتى آخذها إلى المنزل بسيارتى ، فإذا بى أراها خارجة دامعة العينين ، فكاد قلبى يسقط من بين ضلوعى ، توقعا بأنها لابد أنها أخفقت فى الامتحان ، وكان فى اللغة الإنجليزية ، فلما سألتها إذا بها تشكو لى من أن بعض الملاحظين كانوا ينقلون أحيانا أوراق إجابة إلى آخرين ليغشوا منها ، وأن بعضهم طلب منها حيث كانت إجاباتها صحيحة ، فكانت ترفض ، فإذا بها تسمع تعليقات تتهمها باللاإنسانية ، فتصيح بى : هل هذا يصح يا أبى ؟ أنا أشقى طوال العام وأسهر الليالى وأذاكر ، ثم إذا بآخرين لا يتعبون ويلعبون معظم العام ، ولا يجتهدون ، ثم " يريدون " سرقة " جهدى وكدى وتعبى فى دقائق ، ويصير التساوى بين من يعلم ومن لا يعمل ؟ أليس الله هو الذى قال فى سورة الزلزلة (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨)) ؟!

والحق أننا لو تأملنا جيدا فى الظاهرة ، واستدعينا إلى الذاكرة ما يعرف بنظرية الأوانى المستطرقة لفهمنا ما حدث ويحدث ٠٠، حيث تقول هذه النظرية أننا لو ملأنا وعاء يتكون من عدة أشكال " كروى " و " مستطيل " و" مربع " و " مثلث " وكانت هذه الأشكال موصول بعضها ببعض عن طريق قاعدة مستطيلة ، وملأناها بالماء ، فسوف نجد تساويا فى مستوى ارتفاع الماء٠

وتطبيقا على موضوعنا ، فإن ما يظهر من غش فى الامتحانات يستحيل أن يكون ظاهرة معزولة عما يجرى فى الساحة المجتمعية العامة ، فهو جزء منها ، يتغذى على ما فيها ويمدها هو نفسه بما يعززها وينشرها ٠

ولما كانت " السياسة " فى أى مجتمع هى بمثابة الرأس من الجسم ، كان الخلل فيها هو أكثر صور الخلل تسربا إلى سائر الأنحاء والأجزاء ، حتى لقد قالوا أن السمكة إنما تفسد من رأسها !!

وتعالوا معنا نفتش عن بعض الأمثلة والشواهد ٠٠٠

خذ مثلا اختيار الوزراء والقادة فى مواقع الدولة المختلفة ...

هناك مواقع تسرى عليها قاعدة " الأقدمية " ، فهذه تسير مثل قطار السكة الحديدية ، لا عوج هنا ولا هناك ، ، لكن هناك الكثير من المواقع التى يكون هناك " اختيار " فى تعيين قادتها ، وفى مقدمة هذه المواقع ، الوزراء ، وهم أعلى طبقة فى هرم الحكم ، يتحكمون ويتصرفون فى كل صغيرة وكبيرة فى مواقعهم ، فكيف يتم اختيارهم ؟

فى البلدان المتقدمة ، هناك أحزاب ، والأحزاب لها زعماء معروفون طوال الوقت : مؤهلاتهم ، خبراتهم ، أصدقاؤهم ، عائلاتهم ، كل صغيرة وكبيرة فى حياتهم منذ أن ولدوا ، فإذا ما تولى هذا الحزب أو ذاك ، يكاد الناس يعرفون : من الذى سيتولى أمر وزارة التربية ، مثل ، أو غيرها ، وبالتالى يكون الناس فى معظمهم على علم ودراية بالمعايير التى بناء عليها تم اختيار هذا الوزير أو ذاك ، فلا تستطيع بالتالى أن تقول بأن هناك " غشا " قد حصل ، أى أن يحصل إنسان على قيمة لا يستحقها ، حيث الثمن المدفوع : المؤهلات ، والخبرات ، والأخلاقيات ، والكفاءة ،والمهارة ، لم تدفع ، بل دفع ثمن آخر ، ربما علاقة شخصية بمن يقربون من متخذ القرار ، ربما لأنه من " أهل الثقة " دون ضرورة لأن يكون من " أهل الخبرة " ، لأنه أكثر مطاوعة ..ربما ، إلخ.

وهكذا الأمر يكون مثلما تدفع ثمنا لسلعة بمواصفات معينة يتسق معها الثمن المدفوع ، فإذا بالبائع يعطيك سلعة معيبة تستحق ثمنا أقل ...إنه غش ، ومن غشنا فليس منا ، أى لا يستحق أن يكون من أمة المسلمين ، أو قل بوجه عام لا يستحق أن يكون " مواطنا " صالحا .

فإذا ما كان أمر قيادات عليا يتم اختيارهم دون أن يعلم أحد من ملايين مواطنى هذا البلد على أى أساس تم اختيارهم ؟ وإذا عرف ، فوجئ بأن المسألة مسألة علاقات ومعارف بغض النظر عن الأهلية لتولى المنصب ، كان هذا "

غشا " كارثيا ، لأنه بالضرورة سوف " يشع " فى أرجاء الموقع الذى تم الاختيار له وفقا للقاعدة المعروفة (إذا كان رب الدار بالدف ضاربا ، فشيمة أهل الدار كلهم الرقص) !!

ووقائع الحياة السياسية فى مصر حافلة بقصص لا حصر لها عن من شغلوا مواقع عليا ، " سووا الهوايل " – كما نقول فى العامية " ، مثل نهب ملايين الجنيهات ، وتسهيل السطو والنهب ، وتسريب ما يفتك بصحة المصريين ، وبالتربح المخيف ، ثم إذا بالكراسى لا تهتز من تحتهم ، وإنما يخرجون لنا ألسنتهم ، قائلين " ولو " ... المهم الرضا الساقط عليهم من أعلى ، أما هذا الرضا النابع من القواعد ومن أسفل ف " طظ " ...وهو محق فى ظنه هذا ، إذ أنه لو سأل نفسه : هل لأحد من مواطنى هذا البلد فضل عليه ؟ هل من أحد – غير الذى اختاره – يملك أن يركله ليذهب بعيدا عن الوزارة أو غيرها ممن مواقع عليا ، ويريح الناس ويريح الوطن منه ؟ كلا ! من جاء به – أيا كان – هو صاحب الفضل فى المجئ ، وبالتالى فيكون هو صاحب الفضل فى الذهاب ، فالولاء إذن لابد أن يتجه لا إلى الناس ولكن إلى صاحب القرار ومن يحيطون بصاحب القرار .

غش على أعلى مستوى ، وغش فى الحكم بالحجم " الديناصورى " الكبير ! وهناك ما لا يقل عن ذلك ، بل ما هو أدهى وأمر ...

إنه المجلس التشريعى الذى يوجه ويراقب ويحاسب ويسائل ، ويصدر القوانين التى تسيّر البلاد ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ، ماذا لو كان وصول البعض زورا وغشا وبهتانا ؟

ما من مواطن إلا ويعرف هذا ...أن بعض الأعضاء دخلوا غشا وتزويرا ،وربما يكون لهم ثقل فى إصدار قوانين تحكم حركة التعليم فى مصر سنوات طويلة ، فبالله عليكم : كيف تحاسبون هؤلاء الصغار الذين غشوا سؤالا أو اثنين

أو ثلاثة ، وهاك الغشاشون الذى يغشون الوطن ويغشون التاريخ ويزورون إرادة الشعب ؟

وتحت المظلة ٠٠٠يبتسم أستاذ القانون الكبير رئيس المجلس ، الذى لابد يعلم هذا وذاك ، ابتسامته الساحرة ، ويقول أنه ينام قرير العينين !!

لا أعرف النائب أنور السادات الذى تم فصله لإفلاسه ، ولا أعوف " الجلدة " الذى حكم عليه بالسجن ثلاث سنوات فى قضية رشوة ، ولم يفصل ، بل نصح بالاستقالة ، وأتساءل : أى الأمرين أفدح فى حق أبناء هذا البلد ؟

لقد شعروا – فيما يبدو – بالندم ، على سماحهم لبعض النواب أن يتسربوا إلى مجلس الشعب " بالحق " ، فاكتشفوا أنهم لا يتحملون مثل هذا الوضع غير المعتاد : أن يتواجد تحت القبة ، اختارهم الناس " بحق وحقيق " ، فشمروا عن سواعدهم وأعدوا فرق جلادى الشعب – الأمن المركزى – لتجعل انتخابات الشورى عبرة لمن لا يعتبر : الغش شعارنا ٠٠ والتزوير عقيدتنا ٠٠ والذى لا يعجبه ، فليهاجر خارج مصر ، فهى لم تعد وطن المبدعين والمفكرين ، ولم تعد مصنع العاملين والمنتجين ، ولم تعد أرض الوطنية والتضحية ،وإنما تمت سرقتها ٠٠٠تم خطفها ، ٠٠٠تم اعتقالها ، لتصبح ساحة للغش والتزوير والنهب والبيع لمن لا يملك الثمن ٠

صحفيون كُثر يأتوننى يريدون سؤالى عن الغش فى امتحانات التعليم ، فأعتذر لهم عن عدم المشاركة في التحقيق الصحفى الذى يعدون ، لا كسلا ، ولا عزوفا عن المساعدة ، وإنما لأن مشكلتى الكبرى هى هذه التى يكشف عنها المقال ٠٠٠ لا يستقيم الظل والعود أعوج !

تريد لهذا المثل ترجمة ؟

هؤلاء التلاميذ الغشاشون فى الامتحانات ، مجرد " صبية " يعملون تحت إمرة عصابة كبيرة تمارس أفظع صور الغش ٠٠غش الوطن وغش الشعب ، فمن نحاسب أولا ؟

التعليم بين :
النهوض الوطنى وانتكاسه*

عروة وثقى لا تخطئها عين مراقب ، بين ما يمكن أن تشهده أرض الوطن – أى وطن – من نهوض قومى وبين ما يشهده كذلك التعليم ، والعكس صحيح ، أى أن فترات الانتكاس الوطنى لابد أن يرافقها انتكاس مؤكد للتعليم ، ويكفى لأى قارئ أن يستقرئ فترات النهوض الحضارى ، على أى أرض ، وفى أى فترة ، ليرى هذه الحقيقة وقد تجسدت واضحة جلية ...

لكن جدلا سوفسطائيا دار فى العقود الأخيرة بين مفكرى التربية يدور حول تساؤل يطرح البعض مؤداه : هل يمكن للوطن أن ينهض بغير مشروع نهضة تعليمية ؟ إذ فى مقابل ذلك يطرح بعض آخر تساؤلا مضادا : وهل يمكن للتعليم أن ينهض فى جسم مجتمع متخلف وضعيف ؟

والحق أنك عندما تقرأ لحيثيات كل من وجهتى النظر ، تجد أنها منطقية ومعقولة ، مع أن قواعد المنطق نفسها تقول أن الشئ لا يمكن أن يكون مربعا ودائريا فى وقت واحد ، والإنسان لا يمكن أن يكون قائما وقاعدا فى وقت واحد ، فكيف يمكن حل هذا اللغز الفكرى التربوى ؟

غداة أن نكبت مصر بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ ، وحدث ما حدث من انهيار للجيش والاقتصاد والتعليم ، تداعى نفر من زعماء الأمة مثل مصطفى كامل والشيخ محمد عبده وسعد زغلول وقاسم أمين ، وغيرهم إلى البدء بحركة تعليم بعيدا عن الدائرة الحكومية التى أصبحت أداة لتنفيذ السياسة الاستعمارية ، فكان أن عرفنا جمعيات لنشر التعليم والثقافة مثل الجمعية الخيرية الإسلامية ، والمساعى المشكورة ، والتوفيق القبطية ، وغيرها .

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/٦/٣٠

هذا النهوض التعليمى ، إذ وجد فى جسم اجتماعى يخضع للاحتلال والقهر ، لم يستمر طويلا فى قيادة حركة المقاومة والنهوض ، فالجامعة الأهلية بدأت مواردها فى التناقص ، والطلاب مسيرون بتلك المقولة المصرية الشهيرة : إن فاتك الميرى اتمرغ فى ترابه ، فسلمت الجامعة نفسها للحكومة ٠٠٠والتعليم الأهلى الذى بدأ وطنيا بحتا ، بدأت تزاحمه مدارس كثيرة تبتغى الربح فتقع فى براثن الاستغلال !

وإذا كانت هذه التجربة قد اعتراها ضعف ، ربما بسبب ما كان عليه الجهد الأهلى من ضعف إمكانات، وفقدان سلطة ، فما القول فى التجربة السابقة عليها ، زمن محمد على ، حيث قادت الدولة نفسها مشروع نهضة تعليمية لم تر مصر لها مثيلا من قبل ، وربما من بعد ؟ صحيح أم الدولة قامت بعدد من المشروعات والأعمال التى سعت إلى النهوض بالاقتصاد العام ، زراعة وصناعة ، لكنها معظم هذه المشروعات كانت تدور فى فلك الدولة ، مما جعل النهوض نهوضا حكوميا أكثر منه نهوضا " شعبيا " ، فكان ما كان أيضا من إخفاق ، على الرغم من وضح الإصبع الخارجية فيه واضحا قويا ، لكننا نردد القول دائما بأن لا سقوط لشجرة بفعل العواصف إلا إذا كانت جذورها غير ممتدة فى الأرض والتراب والطين الوطنى ٠

وكانت فترة ثورة يوليو مثالا آخر مغايرا إلى حد كبير ، فقد كان هناك بالفعل – أيا كانت مواقعنا من الثورة – مشروعا للنهوض الوطنى ،وهو أيضا إذا كان قد سقط بفعل هزيمة مدوية عسكرية ، لكنه كان يسقط يوما بعد آخر ، على صعيد آخر ، تمثل فى تعليم هش جنح إلى الكم وابتعد عن " الكيف " ، بفعل دعوات عمياء تصور الأمر وكأن القول بالكيف ، دعوة للأرستقراطية ،وأ، الدعوة إلى الكم ، هى توجيه إلى الشعبية والديموقراطية ، لأن التوسع الكمى هو الذى أفرز لنا فى النهاية كثافة مرتفعة فى الفصول ، وتعددا فى فترات الدراسة ، وهذا وذاك كان حجر الأساس فى الكثير من البلايا التعليمية

التى ما زلنا نحاول أن نعالجها ، لكن الخرق اتسع على الراتق ، كما الأمر فى معظم الأمور المصرية فى العقود الأخيرة .

النتيجة التى لابد أن نخرج بها من كل هذه الخبرات ، هى التخلى عن ذلك النهج الذى ما زال حاصرا نفسه فى السؤال الساذج ؟ البيضة أولا أم الدجاجة ؟

النتيجة هى ضرورة التخلى عن النظر الأحادى للأمور ، فالدنيا ، كما خلقها المولى عز وجل يحكمها النظر التكاملى ، فلا نستطيع العيش فى ليل دائم ولا فى النهار الدائم ، وإنما لابد من تقلب بين ليل ونهار .ولا يمكن أن تكون الدنيا خيرا دائما ولا أن تكون شرا دائما ، وإنما هى تختلط بين هذا وذاك ، ودرجة الصحة المجتمعية تتوقف على نسبة بين الأمرين ، يكون فيها الخير هو الغالب.

ومن هنا ، لابد من " نهوض وطنى " يرافقه نهوض تعليمى ، أما تصور العكس ، فسوف ينتهى قبل أن يبدأ إلى فشل وإخفاق .

انظر إلى هذه المؤسسات الاقتصادية الكبرى التى نشأت بسواعد وطنية ، وقادت المسيرة الاقتصادية عدة عقود ...كانت هناك سلبيات إدارية ، بالفعل ، وكانت هناك صور نقص فى التشغيل والتوزيع والتسعير ...هذا صحيح ، لكنها كانت وطنية ، نشأت بأيدى وطنية ، واتجهت إلى خدمة الناس .

لماذا حرص القوم على بيع الكثير منها ؟

قالوا إنها كانت تخسر ...،

ألا يكون منهج التفكير هو دراسة أسباب المرض ،والبحث عن صور الإصلاح والتحسين ، أم لا يكون أمامنا من حل إلا التخلص من المؤسسة كلية ومرة واحدة ؟

لا مناقشة الآن فى ضرورة الجهد الخاص ، لكن السؤال هو :

لم لم يتجه الجهد الخاص إلى مشروعات جديدة وفتح آفاق جديدة ، يدخل فيها فى تنافس مع المشروعات القديمة فيدفعها إلى التحرك والنهوض ، فى ظل نظام للمحاسبة والمساءلة والإثابة والمعاقبة ؟

لم يكن هناك مشروع للنهوض الوطنى ، وإنما مشروع آخر يدخل مصر فى دائرة " الإلحاق " بمنظومة قوى مهيمنة ، تلعب فيه مصر دورا مرسوما ، لا تحدده هى وإنما يُحدد لها ، تكون فيه مستهلكة لا منتجة ، تكون فيه أداة للنظام العالمى فى ترتيب أوضاع المنطقة ، لا أن تكون لاعبا أساسيا ، فإذا بدأت تباشير غزو فى العراق ، لا تتداعى مع القوى الوطنية فى شتى أنحاء الدنيا لتسعى إلى تكتيلها لوقف هذا الغزو ، وإنما تستسلم لأكاذيب النظام العالمى ، ومن ثم تشارك فى الغزو ، لا بقوات وعسكر وعتاد ، وإنما بالتسهيلات ، والمؤازرة ، وترديد نفس الأكاذيب والترويج لها ، وأضعف الإيمان " بالسكوت " ، وبعض التصريحات الباهتة التى تصدر وكأنها مجرد " إبراء ذمة " ، بينما الذمة نفسها قد ماتت أو قل " بيعت " !!

هذا هو النهج نفسه فى التعليم ...

فتح الأبواب للقروض والمنح والمعونات الأجنبية بحجة " تطوير التعليم " ، لتكون النتيجة لا تطويرا للتعليم حقيقيا وإنما تكوين طبقة من المربين الكبار ، وقد تضخمت جيوبهم وتورمت محافظهم ، وأصبحوا " حزبا أمريكيا " أو هولنديا أو إنجليزيا ، لكنه ليس أبدا " مصريا " ينطلق من مصلحة مصر ومصالح المصريين ويحافظ على الذات الوطنية والعقيدة الدينية ...باعوا أنفسهم ، ولو وقف الأمر عند هذا الحد لهانت المصيبة ، فالوطن قادر على أن يلد غيرهم ، ولكنهم باعوا وطنهم وباعوا مواطنيهم ، قاتلهم الله ، واسأل أولى الأمر منهم عن هذه الملايين المتعددة التى أنفقت – على سبيل المثال – على ما سمى بتطوير كليات التربية ، وقس معها كم النتائج التى حدثت على أرض واقع التعليم فى هذه الكليات لتجد القبة قد انكشفت عن غير شيخ يرقد تحتها .

ما كان بالإمكان أن تشهد أرض الوطن مشروع نهـوض وطنـى بغيـر مواطن يشعر بأن من حقه أن يختار قياداته وممثليه ، لا أن ينوب عنه الأمـن المركزى وأمن الدولة ...

ما كان بالإمكان أن تشهد أرض الوطن مشروع نهوض وطنى بغير إنسان يرى أن الكبار فيه يخضعون للمحاسبة والمساءلة قبل الصغار ، بحيث لا يعدم من قتل مواطنا واحدا – وهو أمر ضرورى – ، بينما يعيش من قتل مئات فى نعيم مقيم تحصنه قوى حكم نافذة !

ووفق نفس السياق ، يستحيل على التعليم أن يشهد حركة نهـوض وهـو يتنفس الهواء الفساد ، ويقتات على الطعام الملوث بأنين الغرقـى فـى البحـر الأحمر ، فإذا بأفواه الطلاب تكمم حتى لا يختاروا ممثلـيهم فـى اتحـاداتهم ، ويؤكد قانون رسمى على أن أعلى المراتب المعرفية فى البلاد ، والمفروض أن جمهرتهم من أساتذتهم الجامعات ، تعجز عن اختيار قياداتهم ، ويقوم أمن الدولة بالمهمة ، فهو الأعلم وهو الأبصر بمصالح العباد !

خلاصة القضية أن الأمرين متلازمان لا يفترقان ...

من المستحيل نهوض وطنى بغير تعليم نـاهض متقـدم ، لأن النهـوض الوطنى لا يقوم على أزرار يضغط عليها فتحرك حركة النهضة ، وإنما يتم ذلك بعقول ومعارف وقيم واتجاهات ومهارات يحملها بشر وينفذها بشر .

ومن المستحيل القيام بنهوض تعليمى ، فى بنية مجتمعية متهرئة ، يـسكنها العفن ، ويتخلل شرايينها الذل ، ويظللها الفساد .

النهوض الوطنى " كلى " الحركة ، " كلى " الفلسفة والأهـداف ، " كلـى " الدوافع والمسارات ..

بطلان زواج :
" جودة " من " اعتماد "* !!

هناك عبارات تقال فى بعض الأعمال الفنية المتميزة ، فإذا بها " تعلق " فى أذهان الناس سنين طوال إلى درجة أن يكاد أن تذهب مجرى المثل ، كما نقول " هيه دى مصر يا عبلة " ، وكذلك الأكثر شهرة " جواز عتريس من فؤادة باطل " فى رائعة الراحلين السينمائية : " ثروت أباظة " (مؤلفا) و " حسين كمال " (مخرجا) : (شئ من الخوف) ...

وقياسا على هذا روى لنا رئيس جامعة كبرى سابق – على سبيل الطرفة والسخرية من " هوجة " الجودة والاعتماد فى التعليم " – أن مسئولا فى إحدى المحافظات لم يكن يسمع من المسئولين عن التعليم فى المحافظة إلا عن الجودة والاعتماد فى التعليم كل يوم ، وما من صحيفة أو مجلة إلا وتنشر تصريحات وتحقيقات عن الموضوع ، وما من قناة محلية تلفزيونية إلا وتردد الكلام نفسه ، حتى أصيب الرجل بلوثة ، فإذا به يسير فى الشوارع مرددا " جواز جودة من اعتماد باطل " !!

قفزت هذه الطرفة إلى ذاكرتى ، وأنا أشهد وقائع مؤتمر دعتنا إليه إحدى كليات جامعة إقليمية ، حيث كان شعار المؤتمر هو نفسه هذا العنوان الذى لا حديث لأحد فى مصر منذ سنوات تعد على أصابع اليد الواحدة إلا هو ، فيما يشبه " الهوجة " ، كجرى عادتنا عندما نرفع فى كل فترة شعارا نجرى وراءه ونهلل ، وتعقد المؤتمرات وتدون الكتب والبحوث شرحا وتحليلا ، فإذا ما نفض المولد وانكشفت القبة عن غير شيخ يرقد تحتها رحنا نطرح شعارا آخر لينتهى إلى نفس المصير .

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/٥/٢٦

وبداية لا أحد يمكن أن يمارى فى ضرورة وجود " معـايير " للجـودة ، يسيرالعمل وفقا لها ويُقيّم ، وخاصة فى التعليم ، لكن المسألة هنا بصفة خاصة لا تتعلق بعبارات تسمع رنينها عاليا دون أن تجد لها أثرا على أرض الواقع . وإذا كنا فى كل مجال على وجه التقريب نردد أن المهم هو " الفعـل " ولـيس الكلام ، فإن التعليم أشد المجالات حاجة إلى ذلك ، ومن هنـا توجـه نظـرى وتفكيرى إلى " الوقائع " التى جرت على الأرض لأرى من خلالها " جـودة " تستحق أن تعتمد !!

قيل فى البداية أن الكلية الداعية سوف توفر " حافلة " فى موقع تم تحديـده كى تنقل المدعوين من أعضاء هيئات التدريس فى كليات مماثلة وباحثين كُثـر بحيث تجئ الحافلة فى السابعة صباحا لتغادر فى السابعة والنصف ، فإذا بهـا تأتى فى السابعة والنصف لا السابعة ، وطبعا العذر جـاهز وهـو " المـرور المعطل " ، مع أن المرور فى هذه الساعة المبكرة لا يكون مزدحما ، ولم يرد المسئول المصاحب للحافلة أن تغادر إلا فى الثامنة ، لولا أن ثار عليه بعضنا ، فغادرت فى الثامنة إلا ربع .

أعلم علم اليقين – مع الأسف الشديد – أن كثيرين فى بلادنا لا يتوقفون لا كثيرا ولا قليلا أمام هذه التأخيرات ، ويعتبرونها أمورا طبيعية ، ولكننى أنظر إلى رشد التعامل مع " الوقت " باعتباره أحد المعايير الجوهرية فى الجـودة ، خاصة إذا كانت الجهة الداعية رافعة له محتفلة به راصدة له الميزانيات!

وعلى غير العادة ، عندما وصلنا وجدنا فى جدول المؤتمر أن الجلـسة " الافتتاحية " ليست هى الأولى ، مع أن وصفها " بالافتتاحية " يـسقط جـدواها وقيمتها أن تحدث بعد ساعات من البداية ،ويبدو أن هذا مظهر مـن مظـاهر حياتنا المصرية العجيبة ، إذ قد تجد منشأة ، مثل كبرى أو شارع جديد ، قد بدأ الناس يستخدمونه ، ثم ترى بعد ذلك بفترة مسئولا كبيـرا يفتتحـه ، أو تـرى المسئول يفتتح المنشأة ، ثم لا تفتح للاستخدام من قبل الناس لأن هناك بعـض

الأعمال التى لابد أن تستكمل ، وتتساءل : فلم كان " الافتتاح " ؟ فلا تسمع إلا تكرارا لعبارة محمود ياسين الشهيرة فى (الصعود إلى الهاوية) : " هيه دى مصر يا عبلة " !

المبرر الذى سيق لنا فى المؤتمر أن رئيس الجامعة طلب منه فجأة الحضور إلى مجلس الشعب صباح اليوم الأول من المؤتمر لأمر ما عاجل يتعلق بالجامعة ، والمحافظ لا يحضر إلا بصحبة رئيس الجامعة!

وعلى الرغم من تأخير جلسة الافتتاح إلى الساعة الثانية عشر والنصف – كما فى الجدول – بعد جلسة كاملة ، واستراحة وتسجيل وشاى ، لم تحضر القيادات الكبيرة ، فتم عقد جلسة أخرى ، حتى دقت الأجراس وشهدت القاعة تحركات سريعة من هنا إلى هناك مؤذنة بأن الفرج قد حل ، وكانت الساعة قد وصلت إلى الثالثة ، وتم المراد من رب العباد فحضرت القيادتان الكبيرتان !!

مرة أخرى ، نذكر بأن المؤتمر كان عن " جودة التعليم " ،والذى أحد معاييره المفروضة : رشد التعامل مع الوقت ..ومن هنا فإننا نتساءل:ما الذى يوجب أن يكون هناك افتتاح من قبل مسئولين كبار ؟

هى عادة عربية مؤسفة ، لا نرى لها مثيلا فى المؤتمرات العلمية فى الدول المتقدمة ، إلا – ربما – فى المؤتمرات الدولية والسياسية ، أما المؤتمرات العلمية ، فهذا شأن شائع فى العالم العربى ، ربما لأن الجهات المسئولة هى التى تمول وتدفع ، ومن ثم فلابد من الرضوخ والتمثل بالمثل القائل " اللى يجوز أمى أقوله يا عمى " !!

لكننا نتساءل مرة أخرى : فليكن رئيس الجامعة مشغولا ، فإن الله لا يكلف نفسا إلا ما أتاها ، كما لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ! فلم لا يكتفى بأن ينوب عنه مسئول آخر بالجامعة ؟ ، فتستقيم الأمور ولا تتحول إلى هذا الشكل المعيب؟

إنه نفس النهج الذى يحكم مصر كلها (ما أريكم إلا مـــا أرى) ..حيـــاة المصريين درجت على " الشكل " الهرمى " .. لابد من قمة ، لا تتم الأمر ولا تسير إلا بإرادة عليا لا شريك لها !!

ثم بعد ذلك ترى عجبا ...

فمن أبرز وقائع " الافتتاح " المتأخر أن نشهد " تكريما " ، فلمن يـــتم هـــذا التكريم ؟

كان أمرا طيبا أن يوجه تكريم إلى مؤسس مهم من كبار الأساتذة شفاه الله وعافاه ، لكن غير الطيب حقا أن تكرم الكلية رئيس الجامعة التابعة له ، ويقوم المحافظ بتسليمه الدرع ، ثم تكرم الكلية المحافظ ويقوم رئيس الجامعة بتسليمه الدرع ، فكأن المسألة – هنا أيضا – تستدعى إلى الذاكرة جملة " سعيد صالح " الشهيرة " أسنك منّه فيه " !!

هل يجوز فى ثقافتنا المصرية العربية أن يكرم أهل الدار بعضهم بعضا ؟ ومن الذى يدفع ؟ أليسا هما المكرمان نفسيهما ؟

وهل هذا من معايير الجودة التعليمية حقا ؟

بأى أذن يمكن لمثلى أن يسمع محاضرات وبحوث عن " جـــودة التعلـــيم " ويحدث هذا الذى حدث ؟

ألم يكن من الأجدى أن يحظى بالتكريم " طلاب دراسات عليا " أو صغار أعضاء هيئة تدريس متميزين أو طلاب المرحلة الأولى المتميزين ، فذلك أدعى إلى النهوض بالناس وأفعل فى الدفع بعجلة الجد والاجتهاد ، لكن مـــاذا يفيـــد حركة التعليم أن يحصل المحافظ على درع التكـــريم ، وأن يحـــصل رئـــيس الجامعة " المضيف " على مثله ؟ هذا مع ثقتى بأنهما ليسا فى حاجة إلى مثـــل هذا ، حيث أن موقعهما فى حد ذاته تكريم كبير، لكنهـــا " الجـــودة " الحقيقيـــة المنشودة للتعليم وللحياة فى مصر!!

وتصدق مقولة لأحد كبار التربويين الذى تقلد مواقع مهمة حيث قال لى مرة : المؤتمر هو فقط جلسة الافتتاح ، وبعدها السلام عليكم !

فالأضواء ، والكاميرات تتكاثر وتتزاحم ، وقد لا تجد شبرا خاليا ، حتى إذا انتهت جلسة الافتتاح ، التى لا قيمة علمية ولا ثقافية لها بأى صورة من الصور ، وكأن المولد يوشك أن ينفض ، فإذا بالكاميرات تختفى ، وإذا بالأعداد تهبط فجأة إلى ما يقرب من النصف !!

فإذا ما بدأت أول جلسة حقيقية لعرض البحوث ترى سوأة أخرى من سوآت المؤتمرات التربوية ، فكل مؤتمر حريص على قبول كل ما يرد إليه دون فحص واختبار مسبقين لما يستحق وما لا يستحق ، فإذا بك أمام كم ضخم من " الأوراق " ،وبالتالى تجد فى جلسة لا تزيد عن ساعة ونصف ، مطلوب فيها عرض خمسة بحوث ،ومناقشتها !

عملية عبثية لا ضرورة لها حقا ، إذ أن الأمر ينتهى إلى إلزام كل باحث أن يعرض بحثه فى عشر دقائق ، خاصة وأن البحوث لا تكون متوافرة فى أيدى الناس ، فتتحول المسألة إلى " شكل " بغير مضمون ٠ ومن هنا عندما تنتقل إلى الدقائق المخصصة للمناقشة تسأل حقيقة : ماذا يمكن أن تتم مناقشته إذا كان الجمهور لم يقرأ البحوث ، ولم تتح الفرصة للباحثين أن يأخذوا من الوقت ما يكفى لعرض أفكارهم ؟

هنا تتحول المناقشة بدورها إلى جهد عبثى ضائع !

ومن الظواهر المصاحبة ، أن ترى عددا من الشخصيات العلمية المهمة ، تشعر أنها أرهقت منذ ساعة السفر المبكرة ، إلى ساعات العرض التى جاءت فى أواخر اليوم ، فلا يحضرون الجلسات ، فإذا سألت أحدا لم لا تحضر ، يردد مقولة إضافية – غير التعب والإرهاق – " يعنى همه حيقولوا إيه جديد ؟" !! وتكاد أن تطرح تساؤلا مقابلا ، لكن الحياء لابد مانعك من ذلك ، فلم أتيت إذن؟

وعندما تحين لحظة مغادرة ، تبرز المطالبة الملازمة والشهيرة " فين الشنطة " ؟ ، وحتى إذا كان واحد من المدعوين لا يهتم بمثل هذا ، يسرع المسئولون عن المؤتمر بإظهار علامة التقدير والتكريم : " استنة سيادتك حتى نأتى لك بشنطة المؤتمر " !! لقد كانت فكرة " الشنطة " أن تكون وعاء لبحوث المؤتمر ، لكن ، ماذا لو كن الوقت لم يتح للبحوث أن توفر وتطبع فتكون الشنطة خالية ، إذ ما لزومها ؟ لكنها علامة من علامات المؤتمرات ، والغريب أن تسمع البعض يشكو من تكدس " الشنط " فى بيته من كثرة المؤتمرات ، ومع ذلك لا يستطيع أن يغادر قبل أن يحصل على " الاعتماد " ألا وهو الشنطة الخالية ، فهل هذه الشنطة الخالية يمكن أن تكون عنوانا حقيقيا على مدى توافر الجودة فى التعليم ؟!

كيف ينتج التعليم
ثقافة مقهورين* ؟!

أودع الخالق جل وعلا فى مخلوقه المتميز ، الإنسان ، من الطاقات والإمكانات ما يصعب حصره ، حتى أننا ، ومنذ قرون طويلة ، نجد العلماء ، فى كل تخصص ، يكشفون دائما عن جديد ، مؤكدين فى الوقت نفسه أن ما توصلنا إلى معرفته ما زال – فيما يبدو – قطرات من بحر ، ولعل هذا مغزى قوله سبحانه وتعالى فى قرآنه المجيد (وفى أنفسكم أفلا تبصرون) ؟

هذه الطاقات ، وتلك الإمكانات هى بمثابة " المادة الخام " ، تحتاج دائما إلى " اكتشاف " ، ثم إلى " تنمية " ، ثم إلى " استثمار " ...

وقد تفنن علماء التربية والنفس والاجتماع فى مختلف السبل والنُهج التى عن طريقها يمكن تنمية ما يتم الكشف عنه من طاقات الإنسان وقدراته ، لكنها جميعا أشبه بوسائل النقل التى بحاجة إلى " طاقة " ، تبعث الحركة وتولد " التدافع " وتبث الحياة ...هذه الطاقة ، إنما هى " الحرية " ، وهى الديموقراطية .

خذ على سبيل المثال الوظيفة الأساسية للعقل ، أغلى وأثمن ما وُهبه الإنسان ، ألا وهى " التفكير " ، فهل يمكن أن تكون له فاعلية إن افتقد حرية التعبير ؟ وهل يمكن أن يشهد نموا لو كان هناك قمع له وتحجيم ؟ وهل يمكن أن تتسع آفاقه وتتعدد لو عاش حصارا ومتاريس وحواجز ؟

انظر إلى هذا العصفور المحبوس فى قفص ...قد يلقى من العناية مالا يلقاه ملايين من البشر من حيث توفير المأوى وتنظيفه وتوفير الأمن والطعام والمشرب ، ومع ذلك ، إذا ما فتح له باب المحبس ، تجده سارع بالطيران

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/٤/٢١

مرفرفا بجناحيه كأنه يزغرد بحصوله على الحرية ، مع أنه يعلم أنه سوف يتحمل البحث عن الأمن بنفسه ، وعن المأكل والمشرب والمأوى ٠٠٠هو لا يتكلم حقا ، لكن كل أحواله تقول لنا بصريح العبارة ، فليذهب الطعام إلى الجحيم ، وليذهب المشرب إلى حيث يمكن ، وليذهب المأوى أدراج الرياح ، لكن حريتى أغلى من كل الكنوز ٠٠٠حريتى أثمن من كل ما تتصورون وتفكرون !

فهل يمكن للإنسان أن يقل حاجة إلى الحرية من الطير ؟

والحرية نفسها " طاقة " تحتاج إلى حسن استغلال ، ومن هنا يجئ دور التعليم فى أن يوفر من امقومات الأساسية فى المناخ مما يدرب الإنسان على ممارسة الحرية عملا ، وسبل هذه الممارسة ، وأوجه الرشاد والفساد فى هذه الممارسة ، وأضدادها من القيود وصور الظلم والقهر ، فضلا عن الكشف عن حقوقه ، ومجالات هذه الحرية ، وسبل حمايتها ، والوعى بأسسها ومفاهيمها وحقيقتها ٠

لكنها ، قد تُذبح على أبواب مؤسسات التعليم ٠٠٠إنهاحكمة الله سبحانه ، عندما يضع فى الشئ الواحد الأمر ونقيضه ، كالسكين ، تقتل إذا أردت ، وتيسر لك العديد من السبل إذا أردت ٠٠٠مثل النار ، تحرق إذا طواعية أو كرها ، وبها تنير وتفعل الأعاجيب لصلح الإنسان ٠

هكذا التعليم ٠٠٠إذا كان وسيلة لتعلم ممارسة الحرية ، فبالإمكان أيضا أن يتم استخدامه للتدريب على قبول القهر وتعوده والرضوخ للظلم ، وتعود الاستكانة ، والرضى بخصى اللسان !

كيف يكون هذا ؟

فى التعليم العام من المفروض أن يحصل الطلاب على الكثير مما ينمى عقولهم ويدرب مهارتهم ويبث الطاقة والحيوية فى قلوبهم ووجدانهم ، وهو ما يفترض أن تقوم به مناهج التعليم ٠

لكن الطالب يتعلم منذ البداية أن " المهم " هو هذا الكم من المعلومات التى تضمها صفحات الكتاب المدرسى ، لأن الامتحانات لن تتوجه إلى ما يكتسبه من قيم واتجاهات ، وما قد يرقق مشاعره من وجدان ، وما قد تكون يداه قد اكتسبته من مهارات ...

وعندما يقف التعليم عند حد تزويد الطلاب بالمعارف والمعلومات ، فإنما يتعامل معه باعتباره مجرد " وعاء " يملأه المعلم ، وفى العادة فإن الوعاء لا يتأثر بالماء الذى يملأه ، ولا يكون تفاعل بين الماء والوعاء ، وبعد التفريغ يظل الماء ماء ويظل الوعاء وعاء كما كان وسيظل !

ففعل التعليم هنا يجئ إملاء وغصبا ، حيث لا موقف ولا رد فعل للوعاء وأنت تملأه بالماء !

لكن لو تجاوز التعليم هذا الذى يبدو على السطح أمامنا ، وامتد مجاله إلى ما وراء المعرفة ، ولو اتسع ليضم هذا العالم الفسيح من القيم والاتجاهات والميول والمهارات ، فجميعها بطبيعتها تعمد بالدرجة الأولى على فاعلية الطالب وإيجابيته وممارسته لحرية الاختيار .

ويكمل من هذه الدائرة الجهنمية لتعليم المقهورين أن تجئ طريقة التعليم وفقا لنموذج المرور المعروف " السير فى اتجاه واحد ، وهو هنا من المعلم إلى الطالب ... فهو يقوم " بصب " الماء فى الوعاء ، فماذا نريد من الوعاء فى مقابل ذلك ؟!

حقا ، ليس من طبيعة المعرفة أن يكون تلقيها سلبيا ، إذ يمكن للطالب أن يكون له دور فى تحصيلها ، ويمكن أن يكون له دور فى مناقشتها ، لكن هذا أصبح ينظر إليه على أنه مضيعة للوقت ، خاصة وأن الامتحان نفسه يلزمه مع المقرر أن يكون " حذو النعل بالنعل " أو يكون عارفا بما هو مطلوب " كما أنزل " ، وفقا للتعبير المشهور ، بمعنى ألا يزيد على ما تقرر ولا ينقص ، فلقد دخل المقرر دائرة " المقدسات " ، بل وزاد عليها ، فقد أصبحت المقدسات فى

السنوات الأخيرة مسرحا لبعض اجتراءات تحت مظلة حرية الإبداع ، بينما لا يجرؤ طالب أن يفعل ذلك مع ما تقرر عليه من مقررات !!

وإذا تأملت جيدا فى الوضع الخاص بمناهج التعليم ، فسوف تجد أنها تهبط على الجميع ، معلمين وطلابا من عل ٠٠٠من الإدارة المركزية لوزارة التربية والتعليم ، حيث يتم إعدادها فى أروقتها على يد كرادلة التعليم ، صحيح أن من يتولون مثل هذا الأمر يكونون عادة من كبار أساتذة الجامعات وبعض الموجهين والمستشارين ٠٠٠

لكن من قال أن أساتذة الجامعات هم دائما أفضل من يعدون مناهج التعليم ؟ إن للتعليم الجامعى منطقا فى التفكير والبحث والقراءة يختلف كثيرا عن مثيله فى التعليم العام ، ومن هنا فقد لا ندهش إذا كان الانطباع غير جيد عن كتاب ألفه أستاذ جامعى كبير – أو أكثر – تماما كما نعلم أن الكتابة للأطفال – مثلا – قد لا يتقنها مؤلف كبير ومفكر عظيم ٠

ومشكلة كثير من الموجهين والمستشارين ، هى أنهم إذا كانوا يتفوقون على أساتذة الجامعات فى تمرسهم بمشكلات الميدان وقربهم من عقول الطلاب والمعلمين ، إلا أن الأعباء التنفيذية والعملية تحول بين كثيرين وبين متابعة التطور الحادث فى المجال المعرفى الذى تخصصوا فيه ، فتكون النتيجة معلومات ربما يكون الزمن قد تجاوزها ٠

والنتيجة التى تترتب على هذا وذاك ، هى أن المعنيين بالدرجة الأولى بمحتوى المناهج ألا وهم المعلمون والطلاب ، يقف الأمر بهم عند حد " التلقى " و " الاستقبال " ٠٠يظلون مفعولا بهم لا فاعلين ، مع أن المعلمين هم الذين يقفون عند خط الإنتاج الأول ، والطلاب هم القصد لكل ما يحدث تحت مظلة التربية والتعليم !

وعندما يكون نهج العمل هو ألا يكون " الفكر " منتجا يتم صوغه بالمشاركة ، فإنه بذلك يرسخ لقيم القهر وإشاعة أخلاقيات المقهورين ، بين

شرائح مجتمعية ينظر إليها المجتمع بأنها شرائح التقدم والتنوير ، وأنها طلائع النهوض والإصلاح ، وأنها " قاطرة " التغيير والتجديد ، لكنهم يجدون أن التعامل معهم لا يتم إلا باعتبار ما يجب أن يكونوا عليه من نسخ " كربونية " :

تستنسخ ما هو قائم ، ولا توجده ...

تعيد إنتاج المعرفة ولا تستحدثها ...

تقوم بدور " الشرح " و " التوضيح " لكنها تنأى بنفسها عن ممارسة النقد والتغيير !

وقد يتصور القارئ أن " الدروس الخصوصية " ، ربما تتيح ظروفا أفضل، بحكم ما هى عليه من طابع " حرية " و " خصوصية " وتعامل مادى " مالى " مباشر ...لكن هذا سرعان ما يتبدد إذا علمنا أن العكس هو الذى يحدث .

فالمعلم الذى يشعر بأن راتبه الذى يتقاضاه من الدولة أن من أصحاب المدرسة لا يكفيه ، فيتطلع إلى الطالب كى يعينه على تحمل تكاليف المعيشة إنما يخطو أول وأكبر خطوة نحو مذلة العيش وقهر المال ، فالمفروض أنه " أستاذ " و " معلم " للطالب ، أى صاحب اليد العليا ، لكن عندما يقوم الطالب بتزويد المعلم بالجنيهات التى توسع من سبل عيشه ، يتحول البندول ليكون الطالب هو صاحب اليد العليا . ربما يظل المعلم متظاهرا بأنه إذ " يُعلم " فهو بالتالى صاحب الفضل ، لكنه فى قرارة نفسه يعلم علم اليقين أنه لولا هذه الجنيهات التى يتلقاها من هذا الطالب وذاك ما استطاع أن يعيش كما يريد أن يعيش ولا استطاع أطفاله أن يجدوا ما هم بحاجة إليه من قمة عيش !

أما الطالب نفسه ، فإنه إذا كان يشعر فى قرارة نفسه أنه قد أصبح صاحب فضل على المعلم ، إلا أن تعاطيه الدروس باستمرار يعوده على السلبية ، بل إن قيام هذه الدروس إعلان واعتراف من جميع الأطراف بجملة من الحقائق المؤلمة :

المعلم ، وأولياء الأمور ، والمجتمع ، والطالب نفسه ، بأن المتعلم قد أصبح عاجزا عن أن يقوم بأمر نفسه ٠٠٠على أن يمارس تعلما ذاتيا ٠٠٠علـــى أن يعتمد على نفسه ، وما أنسبها تلك من تربة لبث أخلاقيات المقهورين ٠

إن مثله مثل هذا المغنى الذى عجب له بعض الأجانب عندما سمعوه يغنى " يا مين يجيب لى حبيبى " ؟ متسائلين بدورهم : ولم لا ينهض هـــو بإيجابيـــة ويبحث عن حبيبه ؟!

هى " فرحانة " ..
وأنا حزين* !!

يشيع لدى كثيرين شوق جارف إلى امتلاك " السلطة " ، حيث أن امتلاكها يتيح لصاحبها أن يفرض إرادته ، وأن يحصل على ما يرغب ويهوى ، ويأمن تهديد الآخرين له ، ويدفع كثيرين إلى التدافع نحوه طلبا لحظوة ، أو دفعا لمضرة ، وفى هذا وذاك ما يشبع غرور صاحب السلطة ، فيطمع فى مزيد منها ويحرص على البحث عن كل ما يعزز هذه السلطة ويديمها .

والسلطة لها مظاهرها المختلفة التى قد تتبدى فى " مال " أو فى " موقع " أو فى " علاقة " أو فى غير هذا وذاك من سبل وميادين . ولقد أدرك الحس الشعبى ميزة امتلاك السلطة ، فشاع فى أمثالنا العامية " اللى له ضهر ما ينضربش على بطنه "و" يا بخت من كان النقيب خاله " و" الميه ما تجريش فى العالى" .

هذا بالنسبة للأفراد ، فهل يختلف الأمر بالنسبة للأمم والدول ؟ كلا ..

ففى كتابه الرائع (تحول السلطة) ، شرح " توفلر " كيف أن للسلطة مظاهرها المختلفة والتى تباينت باختلاف العصور ، ففى العصور الأولى كانت تتمثل فى القوة العضلية والجسمانية ، ومن هنا كانت المعارك تتم وجها لوجه ، والذى ينتصر غالبا هو صاحب القوة الجسدية الأقوى مما كان يتيح له فرصة الحصول على القوة ، وهو ما نذكره عندما كان لكل منطقة فى المدينة " فتوة " يكون هو صاحب السلطة الحقيقية ، ويحصل هذا الفتوة على السلطة بعد " معركة " تختبر فيها قوته ، فإذا انتصر توج " فتوة " للشارع أو الحى أو القرية ، وقد استطاع نجيب محفوظ أن يصور هذا بحرفية وذكاء فى إحدى رواياته

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/٤/١٤

الشهيرة ٠

وفى أزمنة أخرى تغير مظهر هذه القوة ، إلى أن وصلنا إلى عصرنا الحاضر حيث أصبحت القوة تتمثل فى " المعرفة " ، ومن ثم فإن المجتمع الذى يملك معرفة أفضل ، كما ونوعا هو الذى تكون له " القوة " التى تتيح له " السلطة على سائر العالمين ٠

ومن هنا فإن الدولة التى تملك قوة المعرفة ، تسعى إلى أن تستولى على خطوط إنتاج المعرفة فى دول أخرى تعيش حالة ضعف ، ويكون هذا الاستحواذ بوسيلة تتسق مع إيقاع العصر ، فمثلما عرف عصرنا الحاضر نمطا من التعليم سمى بالتعليم " من بعد " ، لا يتم بالضرورة فى مؤسسات نظامية ، وبطريق مباشر ، يمكن للاستحواز أيضا أن يتم " من بعد " !!

وإذا كانت " القوة المادية " قد تمثلت فى صور احتلال عسكرى مارسته دول كبرى فى الماضى ، حيث كان حظ مصر السئ ما جعلها أكثر المجتمعات تعرضا لذلك ، فإن قوى الهيمنة والنفوذ فى عصرنا الراهن أصبحت تدرك بما لا يدع مجالا للشك أنه لم يعد هناك مجال لتقبل الصورة السافرة التقليدية للهيمنة المتمثلة فى احتلال عسكرى ، فسعت إلى تحقيق نفس الأهداف التى كانت قوى الاستعمار التقليدى تلجأ إليها فى الماضى ، ولكن بصور أخرى ٠

أبرز هذه الصور هو كيفية اختراق العقل الوطنى عن طريق عمليات تسلل تدريجى للثقافة الوطنية التى تشكل هذا العقل ، فإذا تم ذلك ، لا تصبح هناك حاجة لسفير أجنبى يقتحم أسوار الحاكم ليملى إرادته ، ولا تصبح هناك حاجة لآلاف من العسكر يشكلون استفزازا سافر لبناء الوطن ، فتنشأ حركات مقاومة فتزهق أرواح العسكر المحتل ٠

إن اختراق الثقافة الوطنية ، وفك المكونات الأساسية للعقل الوطنى وإعادة تركيبها يوفر لقوى الهيمنة ، قوى محلية تتولى هى بنفسها تنفيذ ما تريد ، وبإرادتها هى ، لا بشراء وخيانة ، ولكن بمثل هذه العمليات من التسلل

والاختراق ، فإذا بمن تم الاستيلاء على تفكيره وأعيد تشكل عقله يصبح متحمسا لما يراد للثقافة الوطنية ، بل وتراه يدافع دفاعا مستميتا عما يجرى ، ويقسم لك أن هذا فى سبيل مصلحة الوطن ، وأنه لو اشتم أى رائحة مغايرة لما سكت .

إنه فى الحقيقة لا يدافع عن عملية الاختراق ، ولا يدافع عن القوة المتسللة والمهيمنة ، وإنما يدافع عن نفسه بالدرجة الأولى ، حتى لا تسقط أوراق التوت التى تستر ما بقى من عورة .

لقد كانت الحملات العسكرية تتكلف ملايين بالمئات ، أما الآن فإن العمليات البديلة يمكن أن تتكلف ما قد يقل عن نصفها ، فتتفق فى صورة " هبات " ومعونات ، وربما فى صورة قروض ميسرة ، تقوم بما يقوم به " الزيت " فى " تليين " الماكينة وحركتها ، فتلين مواقف الناس ، حتى ولو كان ذلك بحسن نية وبياض قلب !!

وقف عضو هيئة تدريس فى إحدى الكليات منذ سنوات قليلة فرحا مغتبطا بنصر تحقق له ، فلما سألته عن مصدر فرحه ، أخبرنى باختياره مشاركا فى برنامج تدريبى يحصل فيه على ثمانمائة جنيه فى اليوم ، لمدة ثلاثة أيام فى الأسبوع مما يجعله يحصل على ألفين وخمسمائة جنيه فى الأسبوع ، أى ضعف مرتبه فى الشهر ، مما مكنه أن يصبح صاحب سيارة وهو لم يزل فى أول مشواره الوظيفى وتطوره المهنى !!

للنظرة العجلى يمكن تبرير هذه الفرحة ، ومن منظور " الحل الفردى " ، الذى تتسع رقعة انتشاره تدريجيا ، ولكن لو نظرت إلى القضية من زاوية " الحل الجمعى " ، والذى تضيق رقعته وتنحسر أمواجه أيضا تدريجيا ، فسوف تجد ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر من أخطار تحدق بالوطن وأبناء الوطن وعقل الوطن وثقافته لأن هذه الأموال الضخمة " تلين " مواقف المشاركين ، وتسرب إلى عقولهم تدريجيا مفاهيم واتجاهات وميول

تسهل عملية اختراق عقلى ، وقبول ما يريده المهيمن ، بل والتحمس له والدفاع المستميت عنه .

بل إننى أحيانا ما أبتسم عندما أقرأ أو أسمع من بعض الغيورين على الوطن عندما يشيرون إلى ما يسمونه " الحزب الأمريكى " ، حيث أن الحزب لم يعد حزبا ، فلقد كثر الأعضاء وانتشروا فى كل مكان ، وأخشى أن أعيش إلى أن أبحث عن " مصر " التى هى أمى ووطنى ، فلا أجد لها من بقية إلا اسم على الخريطة ، بينما هى تتحول تدريجيا إلى ولاية ضمن الولايات المتحدة الأمريكية .

من أمثلة صور التسلل والاختراق هذا الذى أثرته فى مقابلة مع صحيفة الأهرام منذ ما يقرب من شهر حول تنظيم مسابقة لتأليف كتب مدرسية للمرحلة الابتدائية فى مصر تشارك فيها دور نشر أجنبية ، وهو ما أتيح لى أن أنبه إلى خطورته كذلك فى مقابلة على قناة " المحور " فى البرنامج المتألق " تسعون دقيقة "

كان أغرب ما سمعته فى البرنامج من دفاع مسئول ، وهو أمر طبيعى فى ضوء ما أشرت إليه سلفا ، حيث ذكر أن " المنافسة " تؤدى إلى أن نحظى بأفضل العروض ، فيكون تحسن وتطور فى التعليم ، وكان السؤال الفورى الذى لم أجد له إجابة : وهل لابد من أن تكون المنافسة مع أجنبى ؟ ألا يمكن أن تكون بين ناشرين محليين ؟

قالوا أن المسابقة سوف تتم وفقا لشروط الوزارة ، وأن النتيجة سوف تخضع لتقييم الوزارة ، ونحن أصبحنا الآن لا نطمئن – معذرة – لهذا ، فقد أصبحنا نعى جيدا مضمون العبارة الشهيرة : " لقد أصبح ملكا أكثر من الملكيين " !! وأستميح القارئ عذرا فى عدم تقديم مزيد من التفسير والشرح !!

وأخر الكوارث التى سمعنا عنها ذلك المشروع الكبير الذى يتكلف الكثير ، والذى يتم بمقتضاه ترجمة ونشر كتب تدخل المدارس الابتدائية : زاهية الألوان

، مليئة بالصور والمناظر الخلابة ، قليلة الصفحات ، فاخرة الطباعة ، تقرأ ما كتب فيها فتصاب بالفزع ، فإذا صرخت ، قيل لك أنها ليست كتبا مقررة ، بل هى بالمكتبة لمن يريد أن يقرأها من الأطفال ، وما علموا أن ما هو غير مقرر يكون أكثر جذبا للأطفال ، وأكثر تأثيرا واختراقا !

ومن أمثلة هذه الكتب ما نشر على صفحات بعض الصحف عن كتاب يحمل قصة زيفوا جنسيتها ليظهروها مصرية ، بل وفلاحة ، فسموها " فرحانة " ، وهى لا يمكن أن تكون مصرية ولا فرحانة ، لأنها تسرب قيم انحلال صريحة علنية ، وإلا فقولوا لى بالله عليكم : هل رأيتم طفلة ريفية مصرية ترغب فى الذهاب إلى حفلة بعد أن تخلع ملابسها تدريجيا لتصبح عارية أو حتى بالملابس الداخلية وحدها ، ومن عاش فى الريف المصرى لابد أن يكون قد سمع كثيرا عن " الاحتشام " و " الحشمة " ونبذ السهر !!

والصحيفة التى نشرت هذه القضية تضمن التحقيق الصحف بمانشت تظهره بصورة تعجب يدور حول أن هذه الكتب وافقت عليها لجنة ضمت عمداء كليات وقيادات بالوزارة ، فمثل هذا التعجب لم يزدنى إلا ابتساما ، ورجاء للقارىء أن يعود إلى سطور سابقة فى المقال الحالى ليدرك حقيقة الموافقة ودواعيها .

لقد وقع فى يدى منذ أيام كتاب بمكتبتى الخاصة هو كتاب تاريخ كان مقررا على المدارس الثانوية فى زمن قديم يرجع إلى عام ١٩١٠ ، فكان مما قرأته فيه إشارة بالتبجيل والفرح تجاه اليوم الذى دخلت فيه القوات الإنجليزية أرض مصر سنة ١٨٨٢ لتنشر العدل والحرية والتقدم ، وتخلص البلاد من العصاة " أحمد عرابى وزعماء الثورة المصرية " الذين تجرأوا بمخالفة " الباب العالى " ، خليفة الدولة العثمانية!!

الكتاب طبعا ألفته لجنة من كبار القوم فى الوزارة فى ذلك الحين ، حتى ترسخ فى أذهان البعض أن الثورة العرابية كانت " هوجة عرابى " ، وأن

الوطنى الحر الذى يشق عصا الطاعة من أجل وطنه على الحاكم ، الذى كان خليفة المسلمين هو الذى صوروه خائنا يستحق اللعنة فى مقررات رسمية تزيف التاريخ وتهتك عرض الوطن !!

يا آباء أبناء هذا الوطن وأمهاتهم ...لقد جعلكم المولى سبحانه وتعالى مسئولين عن فلذات أكبادكم ، لا بمجرد تقديم طعام وشراب لهم ، ولا بكسوة أجسادهم ، ولا بتوفير المأوى لهم ...ولكنه جعلكم مسئولين عنهم أيضا عن حماية عقولهم ، فحفظ العقل هو أحد مقاصد الشريعة الكبرى فلا تتركوا حزب الشيطان يسرق عقول أبنائكم ... وسوف يحاسبكم ربكم إن قصرتم فى حمايتهم ..لابد أن تقفوا موقفا مقاوما يدافع عن عقول أبنائكم وإنقاذ هذا الوطن قبل أن يسرقوه ونحن فى غفلة ، تخطف أبصارنا أنهر نقود مكافآت !!

تجريف عقل الأمة*

كان من أبرز ما سعى الدكتور سرور – إبان توزره للتعليم فـــى أواخـــر الثمانينيات – أن يتقرب به إلى القيادة السياسية هو تنظيم ما ســـمى بـــالمؤتمر القومى لتطوير التعليم ، ولم يكن فى حقيقة الأمر إلا مهرجانا دشن صاحبنا به نفسه ليكون رجل سلطة من المقربين فتزيد أسهمه ، وهو ما نجح فيه بالفعل ، حتى لو كان ذلك بعمليات زخرفة واقع بوهم ، وتزيينه بما هو مضاد للـــصحة التربوية لهذه الأمة وعقلها ٠

وكان من سوء حظى حقا أن تورطت – أعترف بهذا طمعا فى عفو الله – فى بعض مظاهر ما كان سبيلا إلى تخريب التعليم ، وعذرى الحقيقى أننـــى ، تنبهت فى الحال ولم أقف صامتا ، بل ملأت الكثير من الصحف وقتهـــا نقـــدا وفضحا لما كان يحدث ، كذلك أعترف بأننى غير ماهر فى " اللعب السياسى " ، ولعبتى الأساسية هى العمل العلمى ، لكننى كنت – والقياس مع الفارق طبعا – شبيها بمن عمل بالذرة فإذا بشياطين السياسة يستثمرون ما كشف عنه البحث العلمى للتدمير والتخريب ٠

كان ذلك فى عام ١٩٨٧ ٠٠٠

طلب منى الدكتور سرور– ثقة منه كمـــا قـــال يومهـــا – فـــى قـــدراتى المتواضعة – أن أضع تصورا استراتيجيا لكيفية تطوير التعليم فى مصر !

كان ذلك أمرا عجيبا حقا ، فأمر مثل هذا يحتاج إلى عمل " فريق " وليس جهد فرد ٠٠هكذا قلت له ، فرد بأنه منذ شهور وهنـــاك مـــؤتمرات مـــصغرة متعددة عقدت بمديريات التربية والتعليم فى مصر ، وسوف يضعها جميعها بين يدى ، وبالتالى فالعمل إذن سوف يكون عمل فريق بطريق غير مباشر ،

---

* جريدة المصريون الألكترونية فى ٢٠٠٧/٢/١٤

فضلا عن أن المطلوب منى هو ما يخص التعليم قبل الجامعى ، أما التعليم الجامعى فسوف يقوم به شخص آخر ٠

كان الطلب الآخر المدهش هو أنه أراد هذا أن يتم خلال أسبوعين ! فقلت أن هذا مستحيل ، بل هو يحتاج إلى شهور ٠ فرد بأننى ما دمت سأعتمد على ما تم بالفعل فإن العمل لا يحتاج إلى وقت طويل ، خاصة – حسب ما قال – أنه استأذن الرياسة فى أن يكون المؤتمر لمناقشة هذه الاستراتيجية فى يوليو الذى لم يكن قد تبقى عليه إلا قليل ، وأن الرياسة قد وافقت وسوف تشمله برعايتها !

بالكاد ، مددت الفترة إلى ثلاث أسابيع ، هرعت فيها إلى أحد فنادق الاسكندرية دون أن يعلم أحد ومعى أكداس من الكتابات ، متفرغا كلية لهذا العمل ، ووجدت نفسى مضطرا لأن أفرغ فكرى ودراساتى السابقة لوضع التصور المطلوب ، حيث وجدت ما قيل أنه نتاج مؤتمرات محلية كان ذا محتوى هش ، معزيا نفسى بأن هذا يمكن أن يعتبر " مسودة " تخضع للمناقشة والتعديل ٠

وتتوالى المفاجآت ، حيث بدأ المؤتمر الميمون فى الانعقاد فى الموعد المحدد ، فإذا بالاستراتيجية مطبوعة فى كتاب وزع على الناس ، وكنت أفهم أن العمل ما دام سيعرض على مؤتمر ويناقش ، فلابد أن يكون فى صورة أولية ، أما طباعته (ولم نكن قد وصلنا بعد إلى الكتابة بالكومبيوتر) ، فمعنى ذلك أن المناقشات سوف تكون صورية ، وليقل الناس ما يريدون ، ولنكتب نحن ما نريد !

ولن أستمر فى التفاصيل من حيث جدوى أن تناقش استراتيجية مستقبلية من خلال " مهرجان " يحضره مئات ، أم أن الأفضل أن تناقشه جماعة لا يتجاوز أفرادها عشرات ، ويكون أهل الاختصاص والفكر والثقافة ، وأن يطرح

التصور على الرأى العام بعد ذلك ، وترصد مختلف ردود الأفعال ، ثم يعود العمل إلى هذا الجمع المصغر ليصيغ الصياغة النهائية.

كانت الصورة التى أُخرجت بها الاستراتيجية فى المؤتمر أدخل فى باب التهريج منها فى باب التطوير الحقيقى ، المهم أن تتكاثر حول الوزير كاميرات الصحفيين والقنوات التلفزيونية ، وأن يبدو أمام الرئاسة كبطل تطوير ، والذى فعل ما لم يفعله الأوائل !

ثم انظر بعد ذلك فيما تم بعد مؤتمر " التطوير " المزعوم ...

كنا قد أكدنا على بعض الخطوط الرئيسية اللازمة لتطوير مرحلة التعليم الابتدائى أو الأساسى ، فإذا بالوزير بعد أقل من سنة من صدور الاستراتيجية يفعل العكس ، فيصدر قانونا بإنقاص مدة التعليم الأساسى (ابتدائى وإعدادى) سنة كاملة لتصبح مدة المرحلة ثمانى سنوات ، على عكس كل الدنيا التى تتجه دائما إلى مد فترة مرحلة الإلزام .

كتبنا وتحدثنا وملأنا الدنيا نقدا فى حينه واحتجاجا على منابر مختلفة ، لكن نهج النظام الميمون المعروف ، وهو : لقد أسمعت إذ ناديت حيا ، ولكن لا حياة لمن تنادى ..فكأن البلد " عزبتهم " التى ورثوها ، وما نحن – أصحاب المصلحة الحقيقية ..أفراد الأمة – إلا عبيد إحسانهم ، علينا أن نأتمر ونطيع ، ومن يحتج ، فالأجهزة الشيطانية جاهزة بتلفيق التهم والقضايا ، وزنازين السجان مفتوحة فاغرة فاها تسأل المزيد ، حيث اتسعت معدتها وأصبحت لا تطيق جوعا ولا حتى نصف شبع !

وكان الوزير الهمام يرد على كل من ينقده فى هذه الجريمة الكبرى بأن " أساتذة التربية " هم الذين نصحوا بذلك ، وأنه غير متخصص ، لا يسعه إلا أن يسمع للمستشارين المتخصصين !

هكذا أهل السلطة فى مصر ، يتصرفون ويتحدثون على أساس أننا ما زلنا تحت سن الرشد ، إذ من الذى اختار هؤلاء المستشارين ؟ دائما الوزير هو

الذى ينتقى ويختار ، وإن استعان برأى أحد ، فهذا بدوره أيضا يكون من المقربين ، وتكون النتيجة أن يجئ قوم يعرفون سلفا ماذا يريد الوزير فيفتون بما يريد ويتمنى ، وهى آفة قومية مع الأسف الشديد ، فضعاف النفوس متواجدون فى كل أمة ، وفى كل زمان ، ويكثرون بصفة خاصة فى أزمنة الوهن والضياع ٠

بل تستطيع أيضا أن تسأل : إذا كان لديك من أفتى بإنقاص مدة التعليم ، فهناك كثيرون آخرون كتبوا ونصحوا وصرخوا وبرهنوا على خطأ هذا ، فلم سمعت لفريق وأعرضت عن فريق ؟ إن القرار فى النهاية هو قرار المسئول ٠

كان من الحجج التى ساقها الوزير الهمام أن " اليونسكو " قد أيدت هذا ونصحت به !

وتصادف أن كنت فى زيارة لمكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، وكان بعمان ، الأردن ، حيث كنت فى ضيافة مديره الراحل الدكتور محمد إبراهيم كاظم فسألته عن حقيقة الأمر ، فأجاب الرجل أن الوزير بعث إليهم يستفتيهم هل يجوز إنقاص سنة من التعليم الابتدائى فى ظل شروط كذا وكذا ، فردوا بأنه يجوز فى ظل هذه الشروط ٠ وسارع الوزير بالترويج لهذه الفتوى ، من غير أن يوفر تلك الشروط الأساسية التى " صبّر " بها أهل العلم والاختصاص ، من حيث إطالة العام الدراسى ، واليوم المدرسى ، وإزالة ما بالمقررات من حشو ٠

فشىء من هذا لم يحدث أبدا لأن ظروف مدارسنا لم تكن تسمح به ، فلا اليوم المدرسى طال ، ولا العام الدراسى زاد ، وبالتالى كان من المفترض أن تسقط الفتوى ، مادامت شروطها قد سقطت ٠

وكنا قد أثبتنا فى الاستراتيجية مبدأ " التجريب قبل التعميم " ، لكن سيادة الوزير رمى بهذا المبدأ التربوى المجمع عليه من كافة المذاهب والمدارس الفكرية التربوية عرض الحائط ، حيث لم تكن هناك إلا مدرسة واحدة أنشئت

بموجب اتفاقية بين مصر وإحدى دول المنظومة الاشتراكية سابقا فـــى مدينـــة نصر ضمت مرحلة التعليمين الابتدائى والإعدادى معا لمدة ثمـــانى ســـنوات ، وهى لا يقاس عليها لأن وضعيتها كانت خاصة حيث قامت على ما سمى فـــى الدول الاشتراكية " التعليم البولتيكنيكى " !

وفى كل الاتجاهات التربوية والنفسية ، ولدى كـــل العلمـــاء والمفكـــرين ، عندما تكون هناك خطة تطوير واستراتيجية تحديث ، يكون هناك " تدرج " فى التطبيق ، فنبدأ التطبيق على الدفعة الجديدة للصف الأول الابتدائى ، وفى السنة التالية على الصف الثانى ..وهكذا

لكن المنطق المعكوس ، والعقل غير المتخصص ، أبى إلا أن يتم التطبيق على جميع سنوات مرحلة التعليم الأساسى ، مرة واحدة ، بل وأن يكون ذلـــك فورا فى العام التالى لصدور القانون ، مع أن أمرا مثل هذا يحتـــاج ترتيبـــات واستعدادات رهيبة ..كلها تم تجاهلها : أليست مصر " عزبتهم " ونحن بالنسبة إليهم عبيد إحسانهم ؟

ترى ، لو وجدنا من يمكن له أن يحسب كم ونوع الخسائر التى تكبدناها ، حكومة وأهالى، نتيجة هذا العبث بعقول ملايين من أبناء الأمة ، تم تكوين البنية الأساسية لهم بهذه الخطة الشيطانية عبر عدة سنوات ، لوجد أن مـــا خـــسرناه يفوق كثيرا ما تصوره الوزير الهمام بأنه " يوفر " ملايين " على خزانة الدولة بإنقاص مدة التعليم ، وكيف امتد هذا إلى الجامعات كلها ، باضـــطرارها إلـــى استقبال ما سمى بالدفعة المزدوجة ، حيث خرجت المدرسة الثانوية دفعتين مرة واحدة ، فإذا بالجامعات تتكدس ، وإذا بالتعليم فيها يصبح نقشا على ماء عـــدة سنوات !

لو كان هناك " حكم رشيد " لحوكم الدكتور سرور وحوكم من عاونه علـــى ما فعل ..لكن العكس هو الذى حدث ..لقد ترقى الرجل ، وكوفئ علـــى مـــا

خربه فى عقول أبناء الأمة بأن يتربع على عرش ابرز وأهم مؤسسات الدولة ..مجلس الشعب !

هل تستطيع الآن أن تفهم جيدا الدور الذى يقوم به الدكتور سرور فى المجلس التشريعى الأول ؟

وماذا تقول عندما يرمى بعض أبناء مصر العاملين لمصلحة أمتها فى غيابات السجون والمعتقلات ، ويكافأ من سعوا فى تخريب التعليم وتجريف العقول ؟

خدعوك فقالوا ...

التعليم مجانى* !!

نحن نعيش ، منذ سنوات غير قليلة ، فى مناخ يقوم على الكذب ، حتى ترك ذلك صورة للنظام فى عقول وقلوب المواطنين بحيث إذا قال مسئول كبير أن الأسبوع سبعة أيام ، فسوف يتصور المواطنون أن لابد وأن فى الأمر شيئا ، كأن يكون هذا المسئول مريضا ، وأن العلة إذا كانت قد تمكنت من جسده ، فلابد وأن ضميره انتهز الفرصة ليصحو ، ولو لبعض الوقت !!

اقرأ الدستور ، الذى هو " النظام الأساسى " للحياة المصرية ، و " المسطرة " التى تنضبط عليها أمور المواطنين والمسئولين ، فسوف تجد أنه يعلن الهوية الاشتراكية ، بينما ، مصر كلها قد تحركت منذ ثلاثين عاما وبسرعة شديدة إلى الرأسمالية ..

ويتحدث الدستور كذلك عن أن التعليم مجانى تقدمه الدولة وتكفله للمواطنين مجانا فى جميع مراحل التعليم . فهل هذا صحيح ؟

على ألسنة المسئولين ، تسمع وتقرأ هذا التصريح الشهير " لا مساس بمجانية التعليم " !

ثم تنظر حولك ، فى كل مدرسة ، وفى كل بيت ، وفى أى مرحلة ، لن تجد أثرا لهذه المجانية بأى صورة من الصور .

نحن الآن لا نناقش مبدأ المجانية ، وهل هو صحيح أم لا ؟ فهذه قضية أخرى ، ولكننا نناقش مدى مطابقة النص الدستورى ، وتصريحات المسئولين وخطبهم وسياساتهم المدونة على صفحات الأوراق ، والعديد من القوانين

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٦/١٠/٣

المنظمة للتعليم ، مع واقع تعليمنا وحركة تطوره ، وما ينتظره فى المستقبل ...

إن الموقف يلخصه تشبيه واحد ، نبسط لك به القضية ...

افرض أن واحدا من الناس ، أو هيئة من الهيئات ، قالت أنها سوف توفر مسكنا مجانا لكل مواطن بحاجة إلى هذا المسكن ، ثم نظرت فإذا بهذا المسكن عبارة عن غرفة وصالة صغيرة ودورة مياه ، من الطوب اللبن ، دون سقف أو أبواب ، ولا طلاء ، ولم تدخله الكهرباء والمياه ، وليس متصلا بشبكة المجارى.

على الفور سوف يهرب منه البعض ، ويشترون مسكنا آخر يجدون فيه ، على الأقل ، المقومات الأساسية التى لابد منها لأى سكن آدمى يحترم آدمية الإنسان..

وسوف يرفض بعض آخر ، أن يكونوا مع هذا الفريق ، ويهرعون إلى فيلات وقصور ومنتجعات ، وقرى فاخرة ..

وهناك فريق آخر ، أقل مستوى من هؤلاء وهؤلاء ، فلا يجدون مفرا من أن يقتطعوا من قوتهم ، ومما هو مفروض أن يخصص لصحتهم وملابسهم ، كى يحولوا بينهم وبين غوائل البرد ، وقيظ الصيف ، فضلا عن محاولات متفاوتة للحصول على المياه والنور والصرف الصحى .

أما هذا المسمى " منزلا " ، الذى قُدم للناس مجانا ، فهو التعليم الرسمى ...إنه يتلبس شكل التعليم ، لكنه يفتقد معظم الحدود الدنيا لأى تعليم ، تماما كما وصفنا هذا المسمى " منزلا " .

ومن هنا إما أن يقتنع البعض بأن التعليم لا طائل منه ، ولا فائدة ، فيهرب التلميذ إلى الشارع أو إلى الالتحاق بأى عمل ، وهو لم يزل بعد فى سن الطفولة ...

وإما أن يبدأ الأب أو الأم بالمرور فى عمليات عذاب وجهـــاد ، ليـــشتروا أدوات لابد منها تلزم التلميذ .

ولابد لهم من " ترتيب " مدرس خصوصى لكل مقرر يقوم بتعويض التلميذ عما لم يجده بالمدرسة من تعليم .

ولأن حركة نمو المدارس ، والفصول ، والمقاعد ، لا تسير بمعل يكـــافئ معدل الطلب الاجتماعى على التعليم ، من خلال التزايد المستمر للنمو السكانى ، إذا بكل مرحلة تعليمية تالية تضيق شيئا فشيئا عن أن تسع لكل الذين نجحـــوا من المرحلة السابقة ، ويترتب على هذا أن تشتد المنافسة ، ويـــستعر الـــسباق للفوز بمقعد ...

ولما كانت المدرسة لا تقدم الخدمة التعليمية لا نقول بالحد الأدنى وإنما بما يقل عنه ، فلابد أن يشتد الطلب باستمرار على " الـــسوق الـــسوداء " للتعلـــيم المسماة الدروس الخصوصية ، ووفقا لفلسفة العرض والطلب التى أصـــبحت " دين " بلدنا حاليا ، تتزايد الأسعار شيئا فشيئا ، حتى أصبح الإنفاق علـــى تلـــك الدروس يكاد يقترب الآن من جملة ما تنفقه الدولة على التعليم قبل الجامعى كله ، بمبانيه ومعلميه وتجهيزاته وإداريه وفنييه وتلاميذه وأنشطته (إن وجدت) !

والنتيجة الطبيعية ، هى أن التعليم أصبح مكلفا لكل ولى أمر بأضعاف مـــا كان عليه الأمر قبل تقرير مجانية التعليم !

فإن لم يكن هذا كذبا وخداعا لجماهير المواطنين ، فماذا تسميه ؟!

وتضحك الدولة على مواطنيها التى هى أمينة على مـــصالحهم ومـــستقبل أبنائهم ، فتقتطع مجموعة من المدارس المخصصة للخدمة التعليميـــة العامـــة المجانية ، والتى بنيت من الأموال العامة ، وينفق عليها من ميزانيـــة الدولـــة وتزعم أنها تقدم فيها " خدمة متميزة " ، لتبرر بذلك تقاضيها بضع مئات مـــن الجنيهات ، وهى الحجة التى أصبحت " عادة حكومية مصرية " ، ولو فتـــشت هذه " الخدمة المتميزة " لوجدت أنها هى نفسها الخدمة التى كان من المفروض

أن تقدمها " مجانا " للمواطنين ، لكنها أخذت تفرط فـــى تقـــديم هـــذه الخدمـــة الأساسية شيئا فشيئا ، وظهرت للناس قائلة : إن كنتم تريدون " خدمة متميزة " ادفعوا كذا وكذا ، تحت مظلة ما هو معروف باسم " المدارس التجريبية " ، وأنا مستعد لدفع مكافأة مالية عالية لمن يرشدنى عن " تجريب تربوى " يجرى فـــى أى مدرسة من هذه المدارس ، التى كتبنا عنها كثيرا ، منذ أن أنشئت ، ولكنها العادة الجارية أيضا فى مصر : قولوا ما تريدون ، وسوف نفعل ما نريد !!

إن لم يكن هذا كذبا وخداعا ، فماذا تسميه ؟!

وفى الوقت الذى لا تبخل الدولة عن إنفاق المليارات على " أمن النظام " (وليس أمن المواطن)، والذى يتمثل بالدرجة الأولى فى هيئات متعددة بعـــضها منظور مثل الأمن المركزى ، وبعضها غير منظور ، لا تجد " الهمة " نفـــسها على رفع معدلات بناء مدارس جديدة ، وترميم مدارس قديمة ، بحيث يستشرى القطاع الخاص فى التعليم ، بالتالى يجد عـــدد مـــن أوليـــاء الأمـــور أنفـــسهم مضطرين أن يلحقوا أبناءهم بالمدارس الخاصة .

وكثيرا ما تسمع أو تقرأ أن لا نقاش فى أن يكون التعلـــيم قبـــل الجـــامعى مجانيا ، لكن ما بعد ذلك – يقول البعض – لابد أن نتخلى عن هذه " الخرافة " التى روجها " النظام الاشتراكى الشمولى " – حسب ما يروجون ويعبـــرون – بالنسبة للتعليم العالى .

لكن ، النص الدستورى يقف فى حلوقهم ، فماذا يفعلون ؟

إنهم لا يطالبون بتغيير الدستور ، لأن تغييره يفتح الأبواب لمطالب أخـــرى حبيسة الصدور ، ومن هنا بدأوا فى تلك المخارج التى تقـــوم علـــى الكـــذب والخداع أيضا ...

ادعوا أن الدراسات العليا " ترف " لابد لطالبه أن يتحمله ، مع أن التطور المعرفى والتقدم العلمى المذهل ، لابد أن يرفع الحدود الدنيا المطلوب توافرهـــا فى المواطن فى الدولة العـــصرية ، بحيـــث يمكـــن القـــول أن الليـــسانس أو

البكالوريوس لم يعد " علامة " حقيقية للإمساك بتلابيب المعرفة العلمية العصرية ، وترتب على هذا ارتفاع تدريجى فى مصروفات الدراسات العليا ، حتى وصلت إلى الألف جنيه ، ومعرضة للمزيد !

وداخل كل كلية ، وكل جامعة ، تم إطلاق يد الكلية والجامعة فى أن تطلب رسوما فى أشكال متعددة نظير بعض الخدمات ، وأصبحت كل كلية أو جامعة بها " صناديق " أو صندوق ، مثلما نرى فى المساجد من صناديق النذور ، الأصل فيها الإنفاق على تحسين الخدمة التعليمية ، ولو فتشت فسوف تجد أن جزءا غير يسير منها هو مكافآت وروانب لهذا وذاك ، أو " تفخيم " المكاتب للقيادات ، وقلما يعرف الكثير منها إلى هذا الذى يسمى " تحسين الخدمة التعليمية " .

كذلك بدأت جامعاتنا تتسابق فى فتح قنوات متعددة لتقديم أشكال من التعليم تبرر تحصيل مئات الجنيهات سنويا من كل طالب :

فهذا اسمه " التعليم المفتوح " ، ولو أمسكت بأى مرجع متخصص فى التعليم المفتوح وقارنت بين خصائص ووظائف التعليم المفتوح ، فلن تجد قربا أبدا بينه وبين ما يتم فى جامعاتنا ..

وذاك اسمه : التعليم بلغة أجنبية " ...ولو راجعت تاريخ الجامعة المصرية ، فسوف تجد أن جزءا أساسيا من " استقلال الجامعة " ، ومطلبا مهما من مطالب الحركة الوطنية ، " تعريب التعليم " ، لكن هذا أصبح خرافة ، وأصبحنا نشترى عبوديتنا بأموال الآباء والأمهات المثقلين أصلا بتوفير الحد الأدنى المطلوب للقوت (حتى غدا القوت كالياقوت وبات مسح الحذاء خطبا جساما) ، على رأى أحد الشعراء !

وهذا اسمه : الانتساب الموجه ...ولا نعرف حقا ، ما المفرق بينه وبين الانتساب العادى الذى ألفناه منذ عشرات السنين !

فى كل هذه البرامج ، وما يستجد ، الذى يدفع فيه الطلاب مئات الجنيهات على الأقل ، يتم التعليم فى الأماكن التى أنفق عليها من ميزانية الدولة ، وبإمكاناتها !!

إن الحد الأدنى الذى نتمناه هو " الصراحة " والمواجهة : أعلنوها صريحة : أنكم لا تؤمنون بمجانية التعليم وأنها خرافة ، وأن شعار الدولة الحالى : اللى ممعاهوش ما يلزموش ! وأن قيمة المواطن تتحدد فى ضوء ما يملك من مال ، وفى ضوء قدرته على الدفع ، عندها سنعرف حقيقة النظام ، ونتعامل معه بما يستحقه .

تعليم سئ + امتحانات محبطة =
درجات عالية* !!

مقال الأستاذ ممتاز القط (رئيس تحرير أخبار اليوم) المثير، والتحقيق الرائع للأستاذ رفعت فياض فى أخبار اليوم فى الأسبوع الماضى أثار فى ذهنى هذا اللغز فى تعلمينا العام الذى لخصناه فى عنوان المقال ..

لقد ذكرنى هذا بموقف زميل لنا عندما حصلنا على الثانوية العامة عام ١٩٥٥ ، كان مجموع درجاته أقل من ستين بالمائة ، والتحق بهندسة القاهرة فى تخصص جديد ودقيق وعندما تخرج كان أول دفعته فعين معيدا وأرسل فى بعثة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح أستاذا فذا تتخاطفه الجامعات الأمريكية والعربية !

سيقولون ، أن العدد كان قليلا ونرد بأن هذا لا يفسر الأمر ...

هل تذكر عزيزى القارئ الممثل الراحل محمود المليجى فى فيلم الأرض ليوسف شاهين المأخوذ عن قصة عبد الرحمن الشرقاوى عندما كان يخاطب الفلاحين يستحثهم على الوقوف أمام ما كان سائدا من طغيان الإقطاعيين ، فكان يعرض لمواقف سابقة نجحت فيها المقاومة ، وكان يعقب على كل موقف بهذه الجملة : عشان كنا رجالة !!

واستعارة لهذا الموقف نعقب نحن على النتيجة السابقة المشار إليها بالقول أن صاحبنا أستاذ الهندسة الفذ تفوق هذا التفوق المذهل رغم مجموع درجاته المنخفض ، لأنه ، مثل الجمهرة الكبرى من الطلاب حالهم يقول : كنا طلاب علم ..يتعلمون !

إن المأساة الكبرى فى حالنا التعليمية الحالية أنها قد اختزلت التعليم تماما

---

* جريدة أخبار اليوم فى ٢٠٠٦/٨/٥

فى مهمة واحدة : كيف تجيب على أسئلة الامتحان ؟ بينما الأصل هو : كيف تتعلم !

الفرق كبير بين أن يذهب الطالب إلى المدرسة ليتعلم ، وبين أن يذهب كى يجيب على أسئلة الامتحانات .

قد يقول البعض أن المسألتين أمر واحد ، وقد يكون هذا صحيحا إذا رتبتا ترتيبا منطقيا علميا ، ألا وهو : يذهب الطالب إلى المدرسة كى يتعلم ، وحتى نتأكد أنه تعلم تعلما جيدا نختبره عن طريق امتحانات ، فيكون التعلم هو الهدف ، ويكون الامتحان هو الوسيلة .

أما الموقف الحالى فهو : كيف تحصل على أسئلة الامتحان بحيث تحصل على أعلى الدرجات ، عن طريق تعلم إجابات محددة ، فيكون الامتحان هو الغاية ، وأما التعلم فيكون هو الوسيلة .

ومن هنا تشتد الحاجة إلى الدروس الخصوصية ، ويهجر الطلاب المدارس تدريجيا بعد عطلة نصف السنة ، ويمضى المدرسون فى فصولهم بغير جهد حقيقى للتعليم ، ويشتد السباق الجنونى للحصول على أعلى الدرجات فى الثانوية ، لماذا ؟ لأن نسبة تزايد إمكانات الجامعات تقل كثيرا عن نسبة زيادة الطلب على التعليم .

تأمل معى المثال التالى : لو أمامك عشرة كراسى ، وجاءك ثمانية أشخاص يريدون الجلوس ، فهل يمكن أن تحدث مشكلة ؟ كلا ! لكن لو تقدم للجلوس على هذه الكراسى العشرة خمسة عشر شخصا ، فسوف تحدث مشكلة، ويتسابق كل على الجلوس وتضطر إلى وضع معايير تفضيل ، ولو زدت عدد الكراسى إلى اثنى عشر ، وزاد الأشخاص إلى عشرين ...وهكذا ، فسوف تتفاقم المشكلة ، ويتفنن كل شخص فى كيفية الفوز بكرسى !

هذه ببساطة هى حال مشكلة القبول بجامعاتنا !

لقد كانت الصحف تطلع علينا كل يوم امتحان فى الثانوية العامة بشكاوى صارخة ..وكذلك أيام التصحيح ..سمعنا وقرأنا ما هو عجيب حقا ، مع التذكير بأن كاتب هذه السطور يعيش مع المعلمين بحكم مهنته ، منذ عام ١٩٦٠ وحتى كتابة هذه السطور ، فضلا عما بأسرتنا وأقاربنا وجيراننا ومعارفنا وأصدقائنا من طلاب ومعلمين ، فلا ينبغى أن يدعى أحد أننا نبالغ أو " نخترع " !!

ويبدو أن وزارة التربية قد سعت لحل مشكلتها ، ولا بأس بعد ذلك أن تصدرها إلى وزارة التعليم العالى ، كيف ؟

عند توزيع الدرجات فى التصحيح يتم التصرف فتخصص أدنى الدرجات للأسئلة الصعبة المعقدة ، وتخصص أعلى الدرجات للأسئلة السهلة البسيطة ..فكانت النتيجة كما شهدناها ..نتيجة سياسية ، وليست نتيجة علمية تربوية ، حتى يزغرد أهالى التلاميذ فى الساعات الأولى فرحا بهذه النتائج المذهلة ..لكنهم بعد ساعات ، يبدأون فى أوقات حزن وكرب ، عندما تروح السكرة وتجئ الفكرة ...أمام شبابيك مكتب التنسيق ، فهذه المجاميع الخرافية سوف تعجز كثيرين عن الالتحاق بالجامعات !

أولاد " الأكابر " ذوو الحظوة المالية ، لن تكون أمامهم مشكلة ، فها هى الجامعات الخاصة تتكاثر وتفتح أبوابها ، ومن هنا فمصائب قوم عند قوم فوائد ...هذه المشكلة العسيرة التى ألقت بظلالها على وزارة التعليم العالى ، تبهج قلوب أصحاب الجامعات الخاصة ، حيث ستقذف لهم بأعداد كبيرة من الطلاب!

أما أولاد الغلابة فسوف يرفعون أيديهم إلى الله دعاء على وزارة التربية والتعليم ولعنا لسياستها لأنها قدمت لهم تعليما مغشوشا ..محقون بالهرمونات التى " تنفخ " الدرجات ، لكنها لا تسمن ولا تغنى من جوع !!

علمى واللا أدبى* ؟!

منذ سنوات بعيدة ، ربما تصل إلى أربعين عاما ، كان لى خال (رحمه الله) أتعبنى فى محاولة إقناعه بأن يترك ابنه الذى كان قد وصل الثانوية العامة (والتى كانت تبدأ فى السنة الثالثة) أن يختار تخصص الأدبى ما دام يميل إليه ، لكن الخال أصر على أن يدخل الابن تخصص " علمى " ، حيث كان يدعم رأيه بأننا أصبحنا فى عصر العلم والتكنولوجيا ، وأن التقدم فى العالم إنما يصنعه " العلماء " لا الخطباء والفلاسفة ، وأن الكثرة الغالبة من الطلاب يتجهون – غالبا – إلى التخصص العلمى ، بحيث كان مسئولو المدرسة الثانوية يجدون صعوبة فى " تجميع " بعض الطلاب حتى يكَوّنوا فصلا للتخصص الأدبى .

كان خالى يقول هذا رغم أنه كان من خريجى الحقوق .

وكان على الابن المسكين أن يرضخ لأوامر الأب ، وكانت النتيجة أن الابن لم يستطع أن يشق طريقه الدراسى بنجاح !

تذكرت هذه الواقعة وأنا أجلس مستمعا لتلميذتى باحثة الدكتوراه وهى تشكو من أن ابنتها تجد " غُربة " وهى تجلس ضمن ما لا يزيد عددهن عن عشر طالبات فى الثانوية العامة ، العام الحالى ، ممن اختاروا التخصص العلمى ، حيث أن الجمهرة الكبرى من الطالبات – مثل الطلاب – قد اخترن – عكس زمان – التخصص الأدبى !!

تساءلت بينى وبين نفسى : هل يمكن أن يكون الوعى بأهمية العلم وضرورته كان أقوى وأكثر انتشارا منذ أربعين عاما ؟ وهل يستقيم هذا مع

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/١١/١٠

منطق الأمور ،والمسيرة التاريخية على طريق النهوض الحضارى والتقدم التقنى ؟

وكان من الضرورى أن يرتبط هذا بما أصبحنا نلاحظه من انصراف مخجل عن الالتحاق بكليات الزراعة ، وكليات العلوم !!

وجه الخجل أن مصر ، كما هو مدون فيما يصعب حصره من المصادر أنها علّمت العالم فى بدء الحضارة " فن الزراعة " ...

وجه الخجل أن الكثير من وارداتنا هى من أجل إطعام الملايين المتزايدين عاما بعد عام وأكثرها اللحوم والقمح ، مع علمنا بتلك المقولة الذكية القائلة بأن (من يستورد قوته يُصدّر إرادته) !!

وجه الخجل ، أننا نتطلع إلى الالتحاق بالعصر النووى الذى هو ذروة من ذُرَى التقدم العلمى والتقنى والرياضى !

فما الحكاية بالضبط ؟

تفسيرها يكمن من ناحية فى ، خلل جسيم فى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ، ومن ناحية أخرى فى خلل جسيم فى نظامنا التعليمى.

تفسير هذا اللغز الكبير من الناحية الأولى يكمن فى غفلة مخجلة عن تلك البديهية الشهيرة التى تؤكد بأن " الحاجة أم الاختراع " ..بل إنها تتبدى فى السلوك الحيوى لمختلف الأحياء ، حتى لقد شاع القول بأن تستطيع أن تجبر الحصان على الذهاب إلى النهر ، لكنك لا تستطيع أن تجبره على أن يشرب منه إلا إذا شعر بالعطش !!

وهنا فلنسأل أنفسنا : ما مكانة البحث العلمى فى مصر ؟

الإجابة عن هذا التساؤل تقتضى القيام بخطوات كثيرة للحصول على إحصاءات وزيارة مواقع ، والمقارنة بيننا وبين دول أخرى ...وهكذا ، مما لا يتسع له المقام هنا ، ولكن الصورة الكلية العامة تصرخ بأننا فى أدنى السلم بين الأمم فى البحث العلمى .

فى الأمم المتقدمة ، وتلك المتطلعة إلى التقدم وسائرة على طريقه ،تجد فى الكثرة الغالبة من مواقع الإنتاج والخدمات هناك دائما قسم أو مركز للبحث العلمى يختص بتطوير المنتج أو الخدمة ، فإذا عرفنا أن مثل هذه البلدان فيها مئات المواقع الإنتاجية والخدمية ، عرفت أن الحاجة لديهم لابد أن تشتد إلى العلماء والباحثين فى مختلف العلوم .

فهل مثل هذا قائم فى مصر ؟ أترك للقارئ أن يخمن الإجابة ، فهل يمكن أن تتزايد لدينا الحاجة إلى الباحثين العلميين ؟ ولماذا يلتحق خريجو الثانوية العامة إذن بكليات العلوم ، وهم قد تعودوا على أن فرص العمل الوحيدة المتاحة لهم : المركز القومى للبحث العلمى ،والذى لابد أن يكون محدودا فى احتياجاته من الكوادر المؤهلة سنويا ، أو أن يعملوا معلمى علوم فى المدارس ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلماذا التعب فى كليات العلوم ؟ أليس طريق كليات التربية أيسر؟!

وانظر إلى مجالات الاستثمار المفتوحة بشدة منذ سنوات ، سوف تجد أن الكثرة منها تتجه إلى الاستثمار العقارى والمالى ..قرى سياحية ..فنادق ...أبراج سكنية .. بنوك ،وإن تم اقتحام للصناعة فهى صناعات لمواد استهلاكية صرفة : ثلاجات ، سخانات ، تليفزيونات ، سجاد ..وما شابه ، لكن الصناعات الثقيلة ... لكن الصناعات الرأسمالية ، قل أن تشهد إقبالا حيث أنها تحتاج إلى نفقات باهظة ، وتأخذ وقتا حتى تظهر أرباحها ، وفيها مخاطرات عدة ، وأغنياء اليوم كثير منهم من المحدَثين الذين يريدون أن يغمضوا عيونهم ثم يفتحوها ليجدوا أن الجنيه قد صار ألفا ، وأن الألف قد صار مليونا ..وهلم جرا ، بأى وسيلة وأى طريقة .

مثل هذه الأعمال لا تكون بحاجة إلى بحث علمى ، ومن ثم تقل الحاجة للغاية إلى المشتغلين بالعلم وبحوثه !

كذلك فإن الأرض الزراعية فى مصر تتآكل عاما بعد عام ، و الاستثمار فى الأراضى الصحراوية يتجه إلى القرى السياحية وبناء الفيلات والقصور والمساكن الفخمة ، لكنه قلما يتجه إلى استصلاح الأراضى ، وزيادة الإنتاج الزراعى ، وبناء صناعات على المنتجات الزراعية ، مما كان من شأنه أن يخلق احتياجا إلى خريجى كليات الزراعة .

ذلك بعض من كل ، يكشف عن سبب قلة الإقبال اليوم على كليات الزراعة والعلوم ...

فإذا جئنا إلى كليات الهندسة والطب بفروعه ، تجد أنه نتيجة لما سبق ، يتجه خريجو الثانوية العلمية إلى هذه الكليات ، وهى مهما كان عددها يستحيل أن تستوعب جحافل الراغبين فيها ، ويكون قانون العرض والطب فاغرا فاه ، فتقفز الحدود الدنيا للمجموع إلى مستويات خرافية ، وبالتالى يقر فى أذهان الكثرة الغالبة أن من لا يحصل على ما يزيد على ٩٥ % لن يجد مكانا ..

وتكون النتيجة الطبيعية : فلم إذن الاستعداد وبذل الجهد " العلمى " ، ما دام هذا هو طريقه المتعب شبه المغلق فى النهاية ؟!!

ثم نجئ إلى الوجه الآخر القائم فى نظامنا التعليمى ...

إنه يكمن فى تلك القسمة (الضيزى) – بالمصطلح القرآنى – للمعرفة إلى " علمى " و " أدبى " ورثناه منذ عشرات السنين ، بينما أصبح عالم المعرفة ، ومنذ عقود طويلة ، يعرف شيئا اسمه (العلوم البينية) ، أى تزاوج واسع الانتشار بين عدة علوم ، أشهرها الآن الهندسة الوراثية والهندسة الطبية – مثلا– ثم ، من قال أن ما يدخل تحت مظلة " الأدبى " ليس " علما " ؟

يا قوم ، لقد استقر الفكر العلمى منذ سنوات طويلة أن " العلم " لا يكون علما " بمادته ومحتواه " ، وإنما بأسلوبه ومنهجه ، ومن ثم عرفنا تحولا تاريخيا – مثلا مما كان يسمى " فلسفة النفس " إلى " علم " النفس ،والذى أصبح بدوره يضم العديد من " العلوم " النفسية ! ومن " فن "التربية" إلى " علوم التربية " !

من هذا الذى يجرؤ على تصور أن " الجغرافيا " ليست علما كبيرا من العلوم؟

وهل اللغات جميعها ليست " علوما " ؟!

وهل الساحة الاقتصادية والتجارية إلا ساحة علوم اقتصاد كبيرة ضخمة تتحكم ببحوثها ونظرياتها فى حياتنا جميعا ؟

ويطول بنا المقام لو توقفنا على الكثرة الغالبة من مجالات المعرفة المعاصرة لنكتشف أن " العلم " – كمنهج وطريقة نظر – قد أصبح حاكما وسيدا على رعايا الأرض المعرفية ، ومن هنا أصبحنا نقول (العلوم الاجتماعية) و (العلوم الإنسانية) .

من هنا يصبح من السخف حقا ، ومن التخلف فعلا أن تستمر هذه القسمة الغبية إلى علمى وأدبى!

إن الأوفق ، إذا كان ثمة ضرورة للقسمة ، أن تكون وفقا لقسمة بين " الإنسان " وبين " الطبيعة " ، دون أن تعنى مواجهة ومفارقة ،وإنما تحديدا وتدقيقا ، بحيث تكون هناك دائرة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ،ودائرة ثانية للعلوم الطبيعية والرياضية ، مع ما يستوجبه هذا من إعادة النظر فى تبعية كل فرع من المعارف القائمة إلى هذه الدائرة أو تلك .

وفى الوقت نفسه أن نعرف الطريق إلى المزاوجة فى الاختيار ، فتكون هناك مجموعة رئيسية من مواد الدائرة المختارة ،ومجموعة أقل تختُار من الدائرة الأخرى ، وبذلك يكون هناك " جسر " بين العقول والتخصصات ، فلا نسمع هذا " العلمى " عندما نسأله عن أبسط المسائل اللغوية أو التاريخية فيرد " أصل أنا علمى " ، ولا لذاك " الأدبى " إذا ووجه بحسبة رياضية أو معلومة علمية فيرد " أصل أنا أدبى " !!

مستوطنات تعليمية* !!

منذ أن بدأت حركة الاستعمار فى الانتشار منذ أواخر القرن الثامن عشر ، كان القائمون بها على وعى بأن القوة العسكرية التى استطاعوا بها أن يقهروا ويستعمروا معرضة دائما للخطر ..خطر المقاومة ،وظهور قوة أخرى مضادة منافسة تخطف وتستبدل ، ومن ثم كان من الضرورى أن يساند هذا الاحتلال العسكرى ، صور أخرى من الاحتلال والهيمنة أهمها : " الاحتلال العقلى " .

وبدون استفاضة ، فإننا نُذَكّر القارئ بما كانت عليه – مثلا – سياسة الاحتلال البريطانى فى مصر فى المجال التعليمى ، ونُذَكّر أيضا بما فعلته فرنسا فى دول المغرب عامة ، والجزائر خاصة فى مجمل عناصر الثقافة ، وفى مقدمتها التعليم .

ومنذ منتصف خمسينيات القرن الماضى ، كانت هناك حركة تحرر واستقلال ، فكان من الضرورى أن يبحث قادة الامبريالية والاستغلال العالمى عن وسائل أخرى بدلا من الاحتلال العسكرى ، فكان فى مقدمة هذه الوسائل : التعليم ، فيمكن تحت ظلاله الزعم بالمساعدات ،والمنح والتعاون وتقديم الخبرات ، وتحت عباءة مثل هذه المظاهر ، يمكن أن تدخل القيم والأفكار .

وإذا كان من الضرورى أن تستند هذه الصور إلى " قوة " ،ولما كانت القوة العسكرية غير متاحة دائما ، وفى كل الأحوال ، كان التركيز على القيادات القائمة فى الدول النامية والمتخلفة ، فمثل هذه الدول لا تعرف تداول السلطة ، ومن يحكم ، لا يتغير ، مهما رفع شعار " الجمهورية " إلا بالموت أو بالانقلاب ضده ، فكانت سبل متعددة لجعل قادة كثيرين يقعون فى الأسر ..أسر النفوذ والحماية والمسايرة ، وعن طريقهم يمكن تمرير ما يراد تمريره

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٧/١١/١٧

من تعليم وغير التعليم ٠

وأول ما نطالعه من ظواهر فى هذا الشأن هو ما يكشف عنه التحقيق المؤلم الذى نشرته " البديل " فى عددها الصادر فى ٢٩ أكتوبر الماضى عما يسمى بالمدارس الدولية ، التى أصبحت " مستوطنات " ثقافية أجنبية مغايرة إلى حد كبير للثقافة العربية الإسلامية القائمة منذ قورن وما استجد عليها ٠

صحيح يمكن أن ترد بأن مصر شهدت عبر ثلاثة أرباع القرن وهى تعرف تعليما أجنبيا صريحا ، تنتمى مدارسه إلى بلدان غربية مختلفة لا يدرس فيها الطلاب إلا وفقا لمناهج ونظام تعليم كل دولة تشير إليها تسمية مدرسة ، لكن ما يمكن أن نرد به على هذا ، هو أن المناخ المصرى العام خارج كل مدرسة كان ينطق بكل ما هو مصرى وعربى وإسلامى : فى الصحف ، كان كبار الصحفيين ، كبار أدباء ومفكرين ٠٠الإذاعة بلا إعلانات متدنية ، ومذيعوها يتحدثون بالفصحى ٠٠والزعماء السياسيون ، خطباء مفوهون سليمو العبارة ، مستقيمو اللسان ٠٠وهكذا ، أما طالب مدارس اليوم الدولية ، فهو يخرج من المدرسة ليجد المناخ المجتمعى العام نفسه يذبح الهوية ويقطع اللسان العربى ، ويهدر القيم الأساسية للجماعة المصرية !

لقد أصبحت هذه المدارس " مستوطنات " للأرستقراطية الجديدة التى نعرف جميعا كيف وصلت إلى ما وصلت إليه ، بالمضاربات والقروض والتسهيلات والنصب والتزاوج مع السلطة ، والتحالف مع قوى هيمنة خارجية ، حتى لتجد أن الكثرة الغالبة من أعمالها الاستثمارية مما يقع فى دائرة الإنتاج الاستهلاكى٠

ويجد طلاب هذه المدارس فيها ملاعب التنس والبيسبول وحمامات السباحة والمروج الخضراء الفسيحة وقاعات الدراسة قليلة الكثافة ، مجهزة بحواسيب آلية بعدد الطلاب ، ويدفعون فى مقابل ذلك فى بعض المدارس ما يساوى ٢٦ ألف جنيه سنويا ، وبعضها أكثر من ذلك !!

لا أريد أن أستدعى إلى الذاكرة صورة آلاف المدارس الأخرى ، حيث بعضها بلا أسوار ، وبعضها بلا دورات مياه ، وكثير منها مكدس الفصول من التلاميذ ، وحيث قد لا يجد عدد منهم مكانا فينحشر بين زملائه ، وزجاج النوافذ كثير منه مكسور ، له دوره الفعال وقت الشتاء ٠٠٠لا أريد أن أركز على هذا حتى لا نُتهم بالحقد والحسد ،وإنما ننبه إلى ما يؤدى إليه هذا من انفصال " شبكى " بين أبناء الأمة ، له تداعياته المحزنة على بنية الجماعة المصرية ٠

إن " البديل " تذكر بالاسم أسماء بعض ملاك المدارس الدولية ، وهم من " عِلية " المجتمع ، ومعاير العلو هنا الذى نقصده هو العلو المالى ، وما يتبعه من علو اجتماعى وسكنى وبيئى ، فضلا عن " الوسط المحيط " ، كما تذكر بالاسم أسماء عدد مشهور من آباء التلاميذ سواء من الوسط السياسى ، أو الاقتصادى، أو الفنى أو الرياضى ، وحتى الدعاة الجدد ،ولم لا ؟ فبعضهم الآن ينافس الفنانين والرياضيين فى علو الدخل ، و" البركة " فى القنوات الفضائية المنتشرة انتشارا سرطانيا ٠

والنتيجة الطبيعية أن أبناء هؤلاء عندما يتخرجون ، هم الذين سوف يجد فرص العمل متاحة ،وعلى الفور ،وبالتالى سوف يكون هؤلاء هما الذين يديرون المواقع المختلفة ويتخذون القرارات ،ويوجهون السياسات ، ويحددون صور الإنفاق ومقدارها ومصادرها ٠ فإذا كان هؤلاء قد نشأوا فى " منتجعات " خاصة ، ومستوطنات منعزلة عن الجمهرة الكبرى من المواطنين ، فمن أين لهم أن يعرفوا ويشعروا ويلمسوا احتياجات الجماهير الشعبية وطموحات المواطن العادى ، وذلك المسكين الذى يتضور جوعا ، أ، يرتعد من برد شتاء ويتصبب عرقا من قيظ حرارة صيف قاس !!

ساعتها ، لا مفر من أن تبرز مقولة الصحابى الجليل أبو ذر الغفارى : عجبت لمن يبيت شبعانا وجاره جوعان ، كيف لا يخرج عليه شاهرا سيفه ؟!!

من أبجديات العلوم التربوية التى تعلمناها منذ نصف قرن ، و ما زلنا نرددها لتلاميذنا ، من شدة ما تحمله من " ضرورة اجتماعية " ، ألا وهى أن إحدى الوظائف الأساسية للمدرسة أنها تضيق الفجوة الاجتماعية بين أبناء المجتمع ، فهى إذ تفتح أبوابها لأبناء المصريين جميعا بغير تمييز ، يجد ابن الفلاح ،، ابن العامل ، وابن الموظف ، وابن التاجر ٠٠٠وهكذا بعضهم بجوار بعض ، يتعلمون ، ويلعبون ،ويتبادلون الخبرات ، مما لابد أن يكون له أثره فى " التماسك الاجتماعى " !

أذكر عندما التحقت عام ١٩٤٧ بالمدرسة الابتدائية أن كان أحد زملائنا تبدو عليه مظاهر الثراء ، فلا أثر للدغات الناموس والبراغيث على جلده ، مثلما كان لدينا ، وكانت الدماء تكاد تتفجر من وجناته ،وليست جافة مثل جلود وجوهنا ، ويجئ المدرسة راكبا دراجة كانت تمثل بالنسبة إلينا سيارة مرسيدس، وكنت أرقبه وهو يخرج من جيب بنطلونه " كبشة " من النقود ، بينما جيبى لا يحمل إلا قرش صاغ واحد ٠٠٠ومع كل هذا ، كنا نلعب سويا ،ونتحادث معا ، بل لقد كان هذا الولد أحد أسباب دفعى لكثرة المذاكرة حتى أصبحت أول المدرسة ، حيث لم تكن هناك دروس خصوصية ، فإذا بنا نتساوى فى الاهتمام والمكانة ، هو بنقوده وأنا بتفوقى ٠

إن مصيبة هذه المدارس لا تقف عند حد ارتفاع المصاريف ، وكثرة الخدمات ، ومظاهر الترفيه ، وإنما فى المعايير التى ينشأ عليها الطلاب ٠٠٠معايير التقدم والتخلف ، معايير الحظوة والتراجع ، معايير التفوق والخيبة ، ولو استقرأنا ما يتداولونه من كتب مدرسية ومناهج دراسية فسوف نجد أنهم يُرَبون لمجتمع آخر غير المجتمع المصرى ، ووفق ثقافة أخرى غير الثقافة العربية الإسلامية ، وبالتالى فلابد أن يتبع هذا تقييمهم للعلاقات بيننا وبين غيرنا من الأمم والبلدان ، وتقر ما يشكل مصالح الوطن وما يهدده ، فلا يكون بأس من أن تكون إيران المسلمة هى التى تشكل الخطر الكبير علينا ، وأن تكون

إسرائيل صديقة عظيمة متقدمة ، وأن تكون جهود الحصول على المعرفة والتقنية النووية فى إيران نذير حرب عالمية وخطر كبير يهدد العالم ، بينما يكون امتلاك إسرائيل لمائتى رأس نووى إنما هو للدفاع عن النفس !!

هل تذكرون عندما جلت إسرائيل علن أرض سيناء بناء على اتفاقية كامب ديفيد ، وتبقت قطعة أرض صغيرة اكتسبت شهرة واسعة لما نشأ حولها من نزاع ألا وهى " طابا " ؟

لقد ملأنا الدنيا تباهيا بأننا لم نفرط فى شبر واحد من أرض الوطن ،وهذا أمر حقيقة لابد منه ...

فلِمَ نتغافل عن ما هو أخطر من الأرض ...عن عقول تم احتلالها ، عن نفوس تم شقها ، عن قلوب تم ملأها بغير ما يتصل بالأهل والوطن ، عن ثقافة تم مسخها ،عن معتقدات تم تزييفها ؟!

ماذا يكون عليه شعورنا عندما يجد الدارس فى هذه المدارس كل ما يرفع من شأن الولايات المتحدة الأمريكية ، وفى الوقت نفسه لا يجد إلا كل ما يزرى بأهلنا ووطننا وتاريخنا ؟!

الأدهى وأمر ، أن مثل هذه المدارس بعيدة عن سيطرة ورقابة أجهزة الدولة ، مع أن " الامتيازات الأجنبية " قد تم إلغاؤها عندما وقعت معاهدة ١٩٣٦ على يد حكومة مصطفى النحاس الوفدية ، حيث كانت تمسك يد الحكومة المصرية عن التدخل ولو بالمراقبة فى أى نشاط يقوم به أجنبى على أرض مصر ، حيث كانت القنصلية التابع لها هى المختصة بذلك .

المثير للسخرية أن مدارس اليوم الدولية لا يقيمها أجانب ، ولكن مصريون ، لكن من أى نوعية ؟!

لقد كنا نعانى شيئا من الصعوبة ،ونحن نشرح لطلابنا ، منذ ربع قرن على وجه التقريب ، ما أكدت عليه النظرية النقدية فى التربية من أن التعليم يمكن أن يعيد إنتاج النوعية الاجتماعية والمصالح الطبقية ، حيث كانت هناك آثار ما

زالت باقية مما كان يؤدى إليه التعليم من قبل من " رفع اجتماعى " فيمكن لابن الخادم والعامل والفقير أن يصبح من " علِية القوم " إذا جاهد واجتهد فى التعليم ، بينما كان بعض أبناء الأغنياء ، من الكسالى ، ومن لا يجتهدون ويذاكرون ويتفوقون أن يهبطوا فى السلم الاجتماعى ، وهذا ما شهدته بنفسى ويقع فى خبرتى الشخصية العديد من الأمثلة عليه.

الآن ، أصبح تفسير وفهم ما تقول به النظرية النقدية سهلا ، فهو ماثل أمام أعيننا ، ليظل ابن الفقير فقيرا ويستمر ابن الغنى غنيا !!

شيخ يجب أن يرحل*

كاتب هذه السطور تربطه بالأزهر روابط عدة تجعله يشعر بالكثير من التقدير والاحترام والحب لهذه الصرح العلمى العتيد ..

فقد كرمنى المولى عز وجل بأن أتاح لى فرصة تأسيس وتدريس مقرر باسم التربية الإسلامية لأول مرة في مصر عام ١٩٧١ في كلية التربية بجامعة الأزهر .

كما أتاح لى أن أشرف على قسم التربية الإسلامية ، ثم أصول التربية بالكلية نفسها ، فضلا عن الإشراف على عدة رسائل ماجستير ودكتوراه تأهل بها أصحابها ليكونوا أعضاء هيئة التدريس ، في أوائل الثمانينيات.

ومن نعمه المولى علىّ أن نشرت كتابا كان هو الأول في موضوعه على وجه التقريب بعنوان (الأزهر على مسرح السياسة المصرية) عام ١٩٧٤ .

ومن خلال الإعداد لهذا الكتاب بالذات أتيح لى أن أقف على الكثير من الشواهد والوقائع التي أبرزت عددا غير قليل من شيوخ الأزهر قادة للإصلاح ، وزعماء لحركة المقاومة ضد القهر ، إلى الدرجة لتي وصلت ببعض أمراء المماليك الحكام أن يصابوا بالرعب إذا علموا بغضب مشايخ الأزهر عليهم نتيجة ظلم وقع على الناس فاستجاروا بهم .

وهل يمكن لأحد أن ينكر الدور البطولى الذى قام به الأزهر في قيادة حركة المقاومة المصرية ضد الحملة الفرنسية (١٧٩٨-١٨٠١) ؟

وألا نذكر بالخير والامتنان أن مشايخ الأزهر نجحوا في اختيار – ولأول مرة (وآخر مرة) في التاريخ المصرى – حاكما لمصر هو محمد على ؟

---

* جريدة المصريون الإلكترونية ، فى ٢٠٠٧/١٠/١٧

وكيف يمكن لنا أن ننسى أن من وقف على قمة هذه المؤسسة العظيمة – على عكس ما كان يحدث في أوربا في العصور الوسطى – ألا وهو الشيخ حسن العطار ليعلن بكل وضوح أن طريقة حياتنا لابد أن تتغير فنعلم في بلادنا من العلوم ما ليس فيها ؟!

لكن هذا لا يخفى عنا حقيقة عكسية ، وهى أن الأزهر ، مثله مثل أى موقع من مواقع الحياة ، قد ضم نماذج أخرى غير مُشَرفة ، أبرزهم هؤلاء الذين خضعوا لإغراءات محمد على ، ومشاعر حسد وحقد على السيد عمر مكرم ، فكانت بداية النهاية لزعامة الأزهر للحركة الوطنية بمصر ، والوقوف موقف الند والمقاومة لقهر الحكام !!

ومنذ أن تولى الدكتور محمد السيد طنطاوى مشيخة الأزهر وأنا ألاحظ أن الرجل يسير على سنة تتناقض كثيرا مع نهج عظماء مشايخ الأزهر أبرزهم ، غير العطار : الشيخ المراغى ، والشيخ عبد الحليم محمود ، والشيخ جاد الحق الذى عرفت من أصدقاء لى كانوا مقربين من الشيخ ، كيف كان يعيش معيشة بسطاء الناس في شقة متواضعة في المنيل ، وكان يستطيع أن يسكن في فيلات وقصور ويرفل في نعيم مقيم ، وكيف أنه كان محافظا أشد ما تكون المحافظة على ثوابت الأزهر وكرامته !

كان أبرز طعنات شيخنا الحالى هو تلك التعديلات تلو التعديلات لمناهج التعليم في المعاهد الأزهرية ، كلها تتجه نحو التخفف من الدراسات والعلوم الدينية ، والحجة آلتي رفعها أنه يريد أنه مضطر على ذلك حتى يتيح الفرصة لطلاب الأزهر أن يستوعبوا مناهج وزارة التربية والتعليم ، وهنا مربط الفرس حقا ، إذ لابد أن يبرز تساؤل : وما وجه الاضطرار هنا ؟ لقد كانت فلسفة قانون الأزهر ١٠٣ لعام ١٩٦١ هو أن يجسر الفجوة بين التعليم الدينى والتعليم المدنى ، ومقصد مثل هذا كان يجب أن يكون لكلا النظامين ، بمعنى أن تزاد جرعة العلم الدينى في التعليم المدنى ، وتزداد جرعة تعليم العلوم الحديثة في

التعليم الدينى ، لكن الأول لم يحدث ، ولن يحدث في ظل الحكم الحالى ، وإنما ما حدث هو العكس أن قللت جرعة التعليم الدينى في هذا التعليم المدنى العام .

وكان من مقاصد محاولة التقريب بين النظامين أيضا أن تتاح لطلاب المعاهد الأزهرية أن ينتقلوا إلى التعليم المدنى إذا تطلبت ظروف البعض ذلك ، وأهم من هذا وذاك ، أن تتاح الفرصة لخريجى الثانوية الأزهرية أن يلتحقوا بالجامعات المصرية المدنية ، وكل هذا لم يحدث .

ومن خلال استقراء لعمليات التطوير التعليمى سواء في مصر أو في غيرها ، يكون هناك دائما " فلسفة " و " مقاصد " ، إن لم يسر التطوير وفقا لها في كل شأن ، فسد التطوير ، وترتبت على ذلك نتائج ربما تكون أسوأ مما قبل التطوير ، وهذا ما حدث لتطوير الأزهر ، فإذا به كما يقولون في التشبيهات العامية مثله كمثل التي رقصت على السلم ، فلا رآها من أسفله ولا من أعلاه ، فلا هو استمر على طبيعته وهويته وثوابته في الدراسة العليمة الدينية وفق رؤية مستحدثة ، ومنهج تفكير صحيح ، ولا هو استطاع أن يماثل مؤسسات التعليم المدنى الحديث !

والأصح – في رأينا – أن يعود التعليم الأزهرى إلى طبيعته وهويته ، فيصبح تعليما دينيا بالدرجة الأولى ، في ظل رؤى تجديدية ، مُطَعّما بدراسة لبعض العلوم المدنية الحديثة ليس بهدف التساوى مع مدارس وزارة التربية والتعليم ، وإنما بهدف أن يكون عالم الدين مستوعبا لنبض العصر .

وتتعدد مواقف الشيخ الصادمة لجماهير المسلمين ، عندما فتح أبوابه للحاخام اليهودى متذرعا بأن من حقه أن يستمع لمن يشاء ، المهم هو ما يستقر بعد ذلك في وجدانه ، غير مدرك أن المكان له رمزية في حد ذاته ، وأن " الحكومة " إذا كانت قد وقعت ما يسمى باتفاقية سلام ، فإن الشعب المصرى رافض للتطبيع مع العدو الصهيونى ، ومُقاطع للتعامل معه .

وكان الدكتور محمد العوا هو أول من أثار هذه القضية ناقدا الشيخ في سلوكه ، فإذا بالشيخ يظهر إلى إحدى القنوات ليفوه بكلمات أذهلتنى حقا في خروجها عن حدود اللياقة ، لكن العوا كتب مقالا في جريدة الأسبوع بعنوان " المفلس " ، يدور حول حديث رسول الله عندما سأل جمعا من الصحابة سائلا : أتدرون من هو المفلس ؟ لم يذكر العوا اسم الشيخ ، لكن القارئ كان يدرك المقصد من كل كلمة ، ودرجة الصدق العالية فيها حقا .

وعندما ثارت أزمة " الحجاب " الخاصة بالطالبات المسلمات في فرنسا ، وكان " ساركوزى " الرئيس الحالى وزيرا للداخلية ، جاء الرجل في زيارة لمصر ، فإذا بشيخنا يمنحه صك البراءة والمؤازرة ، فيقول أن كل بلد حر في وضع النظام الذى يريد ، وأن من لا يعجبه هذا ، فليغادر ويذهب إلى بلد آخر ! يا للعار حقا !

أما ما حدث في ليلة السابع والعشرين من رمضان الماضى ، الموافق الثامن من أكتوبر ، فكان صدمة مروعة حقا ، وكان سوء حظى أن كنت حاضرا وشاهدا ..فلقد كنت ضمن المُكَرّمين من قبل وزارة الأوقاف لحصولى على جائزة مبارك للدراسات الإسلامية ...

وقف شيخنا ، لا ليستنبط من المناسبة المعانى والدلالات ، وإنما ليقدم آية من آيات المسايرة المقززة ،ولا حول ولا قوة إلا بالله !!

فلقد تجمعت عدة موضوعات كل منها يستحق الحديث والتأمل من شيخ الأزهر ، أولها هؤلاء الأطفال صغار السن الذين كُرموا لحفظهم القرآن الكريم ، وكيف يمكن أن تتخذ تلك مناسبة للمناداة بمزيد من الاهتمام بالقرآن في معاهد التعليم ، بدلا من الهرولة الحادثة نحو التعليم باللغات الأجنبية ، لكن ، هل كان الرجل يملك الشجاعة لينادى بهذا ؟ وكيف يمكن أن يقول مثل هذا ومعاهد أزهرية – لأول مرة في التاريخ – في عهده أصبحت تعلم باللغة الإنجليزية ، لا لغة القرآن ؟

كان هناك تكريم للعلم والعلماء والمجتهدين ، وهـو موضـوع يـستحق التنويه ، وحث للدولة بأن تضع العلم والعلماء في مقدمـة اهتماماتهـا ..لقـد حصل مثلى – مثلا – على مبلغ ، نتيجة جهد عام كامل ، غير قابل للتكرار ، وهذا المبلغ نفسه يتقاضى أكثر منه مطرب شباب في ليلة واحدة ، كذلك راقصة في نصف ساعة !!

وأهم من هذا ، إن المناسبة تقوم على " ليلة القدر " ، التي هى خير من ألف شهر ، والتى نزل فيها القرآن الكريم ، أفلم تستحق الانفراد باستنباط المعـانى والدلالات ؟

لكن كلا ، لم يكن الشيخ يستحضر ربه الذى هو ربنـا ، رب العـالمين ، سبحانه وتعالى ، ولا كان يستحضر حاضر المـسلمين بـآلامهم ومـشكلاتهم وقضاياهم ، ولا كان يستحضر مستقبل المسلمين بطموحاتهم والأخطار المحدقة بهم ، لقد كان يستحضر رضا السلطة ، والسلطة تعيش عهدا تستجمع فيه كـل قواها الباطشة لتتكل بمن يعارضونها ، والواقعـة الـساخنة الحاضـرة هـى الضربات التي نزلت على رؤوس صحفيين شجعان أحرار .

وإذا بالشيخ يكرر المعانى التي صدرت من جهات الاتهام وأبواق السلطة ، وهى في صورتها المجردة كلمة حق أريدَ بها باطل ، أن الذى يروج لما هـو غير صحيح ، يستحق اللعنة ، ثم يشبهه بمن يرمى المحصنات ، مما يستوجب الجلد ، ويركز على " ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا " ، وأعاد هذا النص ، مفـسرا إياه بأن هؤلاء لو تابوا يظلون خاضعين للأمر الإلهى " ولا تقبلوا لهم شـهادة أبدا " ، أى لا نصدقهم أبدا فيما يكتبون ويقولون !!

ولا شك أن القياس الذى استند إليه الشيخ قياس فاسد ، إذ لابد من التحقـق أولا من صدق المقدمة التي بنى عليها استدلاله ، فهل ما كتبه الصحفيون هـو مما ينطبق عليه اتهام الشيخ ؟ أفلا ينتظر إلى الحكم النهائى للمحكمة ؟ إن المبدأ لا أحد يمكن أن ينكره : " الذى يروج لما هو غير صحيح لابد أن يعاقـب " ،

لكن المسألة تحتاج إلى الإجابة عن تساؤلات متعددة ليس هنا مكـــان الإفاضـــة فيها مما يتعلق بهذه القضية ، لكن محصلة الإجابـــة عليهـــا هـــى أن هـــؤلاء الصحفيين كانوا يمارسون حق البحث عن الحقيقة .

إن الشيخ ، إذا كان قد صرح بأن أحدا ممن طالبوا بخروجه لم يكونوا ممن عينوه في منصبه ، فقد نطق – دون أن يدرى – بحقيقة الدافع وراء أقوالـــه ، وهو أنه يرضى فقط من عينوه ، أما مصالح الدين ومصالح العباد ، فليست في الحسبان !

عَود إلى الشيخ الذى فقد ظله* !

مرة أخرى أعود مضطرا للحديث عن هذا الشيخ الذى يصح أن نستعير تشبيه الراحل فتحى غانم فى روايته (الرجل الذى فقد ظله) .

فقد أورد الكاتب الصحفى المعروف " صلاح منتصر " فى أهرام ٢٤ أكتوبر الماضى نص كلمة شيخ الأزهر فى احتفال وزارة الأوقاف بليلة القدر ، وإن لم أكن بحاجة إلى قراءته ، حيث سبق أن ذكّرت بأننى كنت شاهدا بالحضور إلى هذا الحفل ، لكن لا بأس من إيراد النص لنقتبس منه ما أزعج فئات كثيرة وذكّرهم بالمواقف المتكررة للشيخ تملقا للسلطة وتمسحا بأذيال ثوبها ، وهو صاحب المنصب الرفيع والموقع الجليل .

كان الشيخ يتحدث عمن لا يستجاب منهم دعاء ليلة القدر ، فذكر منهم من " تلوثت أيديهم بالمال الحرام أو الظلم أو الغش " ، وذكر فئة أخرى " قوم مغرورين متكبرين يقذفون غيرهم بأقبح ألوان الرذائل وبأشنع التهم الباطلة ثم بعد ذلك لا يريدون أن تطبق عليهم العقوبات التى تطبق على غيرهم " ، ثم أشار بعدها إلى تهمة قذف المحصنات وكيف يأمر الإسلام بقذفهم ثمانين جلدة !

والأستاذ صلاح بعد ذلك يعيد الإشارة إلى ما ورد فى هذه الكلمة من مبادئ ليتساءل : هل يغضبنا كذا ؟ وهل ننكر كذا ؟

وأنا أحمل ودا خاصا لصلاح منتصر حبا وتقديرا ، لكنه هنا استخدم قياسات على غير وجهها ، فعندما يكون الأمر أمر معايير دينية منصوص عليها فى القرآن فلا يمكن أن يشكك فيها مؤمن وإلا فقد إيمانه ، و لكن المسألة تتصل بما يقول به أهل اللغة العربية من ضرورة أن يناسب المقال مقتضى الحال ، مهما كان مصدره .

---

* جريدة المصريون الإلكترونية ، فى ٢٠٠٧/١٠/٣١

افرض أن واحدا دُعى إلى فرح عُـرس ، جـاء بمـسجل ، أذاع منـه ، وبصوت عال قراءة مقرئ للقرآن الكريم ، فى آية بعينها يقول فيهـا المـولى (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ ...) سورة النساء ، آيـة ٧٨ ، أو (وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (١٦٩)) ، هل يجوز هذا ، مع القول نص من الله عز وجل ؟ الإجابة هى بالنفى.

ومنذ أسابيع والمناخ الصحفى والثقافى محتقن بشدة ، حتى صدرت أحكـام ضد عدد من رؤساء تحرير الصحف غير الحكومية وهو مـا يعرفـه كاتبنـا بطبيعة الحال لاتهامهم بإذاعة أنباء وآراء تهدد الاستقرار والاقتصاد ، ومن ثم فعندما يكون من بين الفئات التى يشير إليها الشيخ هذه الفئة التى جـاءت فـى النص ، وضح لكل ذى عقل أنه يقصد الصحفيين من غيـر تـصريح بـذلك بالضرورة ، وربما كان موضوع الكلمة كلها جاء لهذا الغرض ، ملفوفـا فـى جوانب أخرى حتى لا يكون الأمر " فاقعا " على حد يثير الاشمئزاز .

ثم ، ما مناسبة الحديث عن قذف المحصنات فى هذا الموقف ؟ هل خلـت قضايا المسلمين وهمومهم ، من فقر وتخلف وبطالة وتبعية وأمية بحيث تحتـل هذه القضية أولوية ؟ وهل هى ظاهرة حتى تتستحق أن يجئ الحديث عنها فى مناسبة كبرى أمام رئيس الدولة ؟

كان أولى بهذا الشيخ أن يؤكد أن الله لا يستجيب لدعاء من يسومون شعبهم سوء العذاب ...

كان أولى بالشيخ أن يشير إلى أن المولى لا يستجيب لدعاء من يتركون من أغرق أكثر من ألف مصرى دون جزاء .

كان أولى بالشيخ أن يقول بأن الخالق لا يستجيب لمن يتعاملون بكل أريحية مع من اغتصبوا ديار المسلمين ، ومع مواطنيهم المخالفين فى الرأى بالجنازير والمصفحات والسجون والمعتقلات .

كان أولى بالشيخ أن يكشف عن عدم قبول دعاء الذين يمنعون المحجبات من تولى المناصب القيادية – إلا ما ندر – وظهور من تتحجب من المذيعات ويتركون من تتعرى ..

كان أولى بالشيخ أن يصب لعناته على من يرضون باحتلال الأراضى العربية والإسلامية وقتل وذبح وآلاف من أهلها فى أفغانستان والعراق ، وإن نطقوا بعبارات خجولة ملساء ، بل وعاونوا على هذا وذاك .

هل هذا هو المهم أم قذف المحصنات وإذاعة إشاعة ؟ إن الإشاعة عند أهل الاختصاص العلمى ليس عسيرا دحضها ،وهو مشهور ومعروف : الصدق والصراحة ، والشفافية ، ولذلك فهى لا تظهر على مستوى عام فى الدول الديمقراطية المتقدمة ، وكثيرا ما تظهر فى الدول المتخلفة التى تعيش شعوبها تحت وطأة الاستبداد والقهر .

إن سرعة وضخامة رد الفعل السئ لكلمة الشيخ نتيجة منطقية لسلسلة أخرى من الحلقات التى وقف فيها الرجل مواقف مؤسفة مخزية ، إلى درجة أن لو قال صدقا مرة ، فأغلب الظن أن الناس سوف تتشكك فى هذا الصدق !!

والسلسلة طويلة حقا ..

فالشيخ هو الذى هرع إلى تأييد عمل العسكر المصرى فى صيف ١٩٩٠ تحت المظلة العسكرية الأمريكية بزعم " تحرير " الكويت من جنود العراق ، فهل كان هذا حراما – وهو كذلك فى رأينا – وليس حراما أن تستمر القوات الأمريكية منذ ذلك الوقت حتى الآن ؟ تمثل تأييده لا فى تصريح وبيان ، وإنما ذهب الرجل من فرط حماسه إلى حفر الباطن ووقف وسط الجنود يشد من أزرهم ، مع أن إسرائيل اعتدت على لبنان عام ٢٠٠٦ ، وأثيوبيا غزت الصومال ، ويتم تمزيق السودان – العمق الاستراتيجى لمصر – وتصدر تصريحات بأن جيشنا لا يحارب خارج مصر !! فأين الشيخ هنا ؟

وشيخنا هو نزل بقيمة مركزه وموقعه بحيث سمح " لإلياهو بكاشن " حاخام إسرائيل الأكبر بإرسال رسالة حملها إليه محمد بسيونى – فيما ذكر محمد الباز فى جريدة الفجر ، فى ٢٢ أكتوبر الماضى – لحثه على إصدار فتوى يقول فيها أن الدين الإسلامى يعارض قتل الأبرياء من الأطفال والنساء وكبار السن ، وأن الله سوف يعاقب منفذى العمليات الاستشهادية – التى يسمونها انتحارية – ولن يدخلهم الجنة ..

وتحقق للحاخام الأكبر ما أراد ، لكن ليس فى حينه ففى ديسمبر ٢٠٠١ سئل الشيخ فى مؤتمر صحفى عن عمليات استشهادية راح ضحيتها ٣٠ قتيلا إسرائيليا فى يومين ، فكان رده : باسم الشريعة الإسلامية نرفض وندين العدوان على الأبرياء والمدنيين .

المسألة ليست مجرد معيار مطاق ، فالقياس له أصوله ، ومن ثم فهل الاسرائيليون لا يقتلون نساءنا وأطفالنا وشيوخنا ولا يجرفون أرضنا ويصادرونها ويدمرون بيوتنا ؟

وهؤلاء الذين يقال أنهم مدنيون ، أليسوا من المغتصبين لأرضنا ومحتلين لها؟

وهذا الشيخ ، بالتعاون مع وزارة الأوقاف ، عن طريق نصح " أسامة الباز " هم من جندوا المساجد وخطباءها للدعوة إلى تدعيم رئيس الدولة فى انتخابات الرئاسة ، مع أن النظام سمح بوجود مرشحين آخرين ؟

أذكر أننا ، قبل انتخابات الرئاسة كنا نصلى صلاة الجمعة فى مسجد السيدة عائشة بالنزهة ، فإذا بالخطيب يدعو المصلين إلى التصويت لرئيس الدولة (شفت بعينى ومحدش قاللى) ، فإذا بهمهمة عالية الصوت جماعية من معظم المصلين تعترض فى صوت جماعى وتأسف لإقحام هذا الموضوع فى خطبة الجمعة ، وبالتالى فلربما بطلت صلاتنا جميعا ، حيث محرم على المصلى أن يتفوه بكلمة حتى ولو قال لجاره : اصمت !

وإذا كان الشيخ قد أفتى بأن من لا يشارك فى الانتخابات فهو آثم قلبه لأنه يكون كاتما للشهادة ، فلماذا لم يضف إلى ذلك : وما القول بالنسبة للدولة التى تسير آلاف من الجند لتحاصر مقار اللجان الانتخابية وتمنع الناس من التصويت وقول الشهادة ؟

أليس هو أيضا الشيخ الذى أفتى فى أوائل التسعينيات بأن ختان الإناث من شعائر الإسلام ، حيث لم يكن هناك إلحاح على القضية ولا موقف معاد من النظام ، فإذا جئنا على عام ٢٠٠٧ ، إذا بالرجل ، بعد أن أُعلن موقف السيدة زوجة الرئيس المستنكر للختان إذا بصاحبنا يفتى بأن ختان الإناث ليس من شعائر الإسلام ؟

إننا نعلم بقول البعض من الفقهاء بجواز تغير الفتوى بتغير الزمان والمكان ، لكن ، ماذا حدث من تغير بخصوص هذه القضية فى مصر حتى يُغير الرجل فتواه ؟

ولا أعرف مدى صدق هذا الذى رواه محمد الباز فى المصدر المشار إليه سابقا ، وإن كنت أرجح صدقه ، حيث أشار من طرف خفى إلى مفت لمصر (كان طنطاوى مفتيا فى أوائل التسعينيات) استطلع مع مختصين هلال عيد الفطر ، وطلب أن يخبر الرئاسة لتكون أول المتلقين لخبر قدوم العيد ، فإذا بالطرف الآخر يقول أن السيد الرئيس مسافر فى هذا اليوم ،ويكون الرد الفورى من المفتى : وماله ؟ نؤجل العيد إلى ما بعد غد ؟!!

وتتعدد مواقف الشيخ المخجلة والمؤسفة لتنسج فى مجملها صورة لا تشرف المسلمين ولا تشرف المصريين ولا تشرف الأزهر وتاريخه .

٠٠٠وفى التعليم فلتتنافس الأحزاب*!

كان الحديث يدور بين جماعة من الأصدقاء ، وكما هى العادة ، فقد تطرق الحديث بطريقة غير مباشرة إلى بعض همومنا العامة ، وكان من هذه الهموم أمران : أمر يتصل بالتعليم ، وهو تلك المفارقة الحادة بين ارتفاع " سقوف " مجموع درجات الثانوية العامة بصورة غير مسبوقة طوال تاريخ التعليم فى مصر ، وبين الشكوى العامة المستمرة لأساتذة الجامعات المصرية من التدنى الكبير المتواصل لمستوى طلابها ٠ الأمر الثانى ، سياسى ، دار حول ما إذا كان هناك أمل حقيقى فى أن تؤدى التعددية السياسيةالمتمثلة فى وجود أحزاب ، فى تداول السلطة .

لاحظت أننا حالما انتهينا من الحديث حول الأمر الأول ، وبدأنا نتحدث فى الأمر الثانى ، حتى نهض أحد الأصدقاء مستأذنا فى الإنصراف٠٠٠ كان صريحا فى تبرير انصرافه ، فلم يختلق سببا غير حقيقى ، وإنما قال بأن ليس له فى السياسة ، وأنه من أتباع الشيخ محمد عبده فى دعائه الشهير : لعن الله ساس ، يسوس ، سياسة ، وكل مشتقات الفعل وتوابعه!

إن هذا الذى فعله صاحبنا ليس سلوكا خاصا انفرد هو به دون غيره من الناس ، وإنما هو سلوك عام شائع يفسره حجم العضوية (الضئيل للغاية) من الجماهير ، فى هذا العدد (الكبير نسبيا) من الأحزاب ، فالحديث عندما يتصل بالحكومة والأحزاب ، يكون " سياسة " ، ينبغى أن يكون الشعار الغالب بين كثيرين هو " ابعد عن الشر وغنى له " ، أما إذا كان الحديث متصلا بقضية اجتماعية كبرى مثل التعليم ، ففى ذلك فليتنافس المتنافسون فى الحديث٠ ولو أن السائرين على هذا النهج الذى يؤثر السلامة - حسب تصورأصحابه - تأملوا

---

* جريدة الأهرام في ١٩٩٨/٨/١٧

المسألة بعض الشيء لما وجدوا انفصالا بين الأمرين ، مما يقتضى منا بيانا لحقيقة مؤداها : وأينما تكونوا فسوف تدرككم السياسة ولو كنتم فى بروج مشيدة !وأن المقولة الشهيرة" بألا سياسة فى التعليم " ، إنما هى خرافة روج لها أتباع المدرسة الشهيرة " : الأمة الجاهلة أسلس قيادة من الأمة المتعلمة! "

إن سوء الفهم يأتى من مفهوم ضيق للصفة السياسية التى تتسم بها الأحزاب ، فدائما نقول : أحزاب " سياسية " ، ظانين أن " السياسة " هنا هى الاشتغال بما يتصل" بالحكم " أو" السلطة " .كذلك يأتى سوء الفهم فى الأمر الثانى من مفهوم ضيق للتعليم يحصره فى تلك العملية الفنية " التدريس " وما يتصل بها من تحصيل وامتحانات . وفى اعتقادنا الشخصى - دون أن نزعم لهذا الاعتقاد عموم الصحة وقطعية السلامة - فهذا يضيق من مهام كل من " السياسة " و "التعليم ".

إن الذى يتأمل المفهوم العام للسياسة ، يستطيع أن يلمس التضاؤل التدريجى لذلك المفهوم الذى كان يحدد السياسة بأنها هى " علم الدولة " ، وانتشار تدريجى لذلك المفهوم الذى يرى أنها هى علم السلطة المنظمة فى الجماعات الإنسانية كافة ، وبالتالى فلا تقتصر السياسة على تناول الأنماط المتنوعة للمؤسسات التى تتصف بأنها سياسية (كالدولة وما يتفرع عنها من مؤسسات) وإنما تمتد لتشمل الحركة الكلية للنظم الاجتماعية مما يجعل من السياسة " الإدارة العامة للمجتمع "

لكن مساحة أرض العمل والنشاط سوف تضيق كثيرا إذا التزمنا بالمفهوم الفنى المتخصص للحزب السياسى ، كما حدده الكاتبان الأمريكيان " لابالومبارا " و "فاينر "بأنه " تنظيم دائم ، يتم على المستويين القومى والمحلى ، يسعى للحصول على مساندة شعبية ، بهدف الوصول إلى السلطة وممارستها ، من أجل تنفيذ سياسة محددة . والمفهوم الأكثر شمولا والأرحب أفقا هو ما يشير إليه أسامة الغزالى حرب من أن الحزب السياسى هو " اتحاد أو تجمع من الأفراد ، ذى بناء تنظيمى على المستويين القومى والمحلى ، يعبر - فى جوهره - عن مصالح قوى اجتماعية محددة ، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو

التأثير عليها ، بواسطة أنشطة متعددة خصوصا من خلال تولى ممثليه المناصب العامة ، سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها " ٠

فإذا كانت السياسة هى الإدارة العامة للمجتمع ، يصبح من مهام الحزب السياسة الاشتغال بالهموم والقضايا العامة الأساسية لهذا المجتمع 0صحيح أن أفضل سبيل لهذا يكون عن طريق السلطة ، لكن ماذا لولم تسمح الظروف بالوصول إلى السلطة ؟

إن الذى يتأمل الوضع الحزبى فى مصر لابد أن يصيبه الحزن الشديد ، نتيجة هذا الجمود والركود الذى لا تخطئه عين ٠ إن وجود الأحزاب فى مجتمع يكون دلالة على " التعددية " وإذا كان المفروض أن تؤدى التعددية إلى تداول السلطة ، فإن الحادث عمليا هو غير ذلك ، وبالتالى يشعر " المتحزبون " بأنهم قد حوصروا وأصبحوا هياكل كرتونية لا حول لها ولا قوة ٠

وإذا كان للحكم فى مصر مبرراته فى استمرار هذا الوضع ، مما قد يتفق البعض معه ، وقد يختلف آخرون - ومنهم كاتب هذه السطور - إلا أننا نريد أن نؤكد للأحزاب أن العمل من أجل الجماهير ليس الطريق الوحيد أمامه هو الإمساك بالسلطة للحكم ٠ إننا نشارك الأحزاب المصرية شعورها بالمأزق الكبير الذى تعيشه ، لكننا لا نشاركها فى الاستسلام والانحصار فى هذه المساحات الضيقة للغاية ٠

لقد استسلم الجميع - على وجه التقريب - لأن يكون دوره هو دور تجمع محدود يعبر عن آرائه من خلال جريدة ، أو نيل حظوة اختيار عضو بمجلس الشورى ، ويصل النجاح إلى " سدرة المنتهى " بوجود عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة فى مجلس الشعب ، وتلبية الدعوة لبعض المناسبات القومية العامة !إننا لا نقصد بالدعوة إلى عدم الاستسلام لهذا الانحصار دعوة إلى الثورة والتمرد ، وإنما : التأكيد على أن ساحة العمل الوطنى أرحب بكثير من هذا الذى يدور داخل أروقة الأحزاب ٠

أما بالنسبة للتعليم فإنا من نفر من الناس ينظرون إليه على أنه قضية " مجتمعية " بالدرجة الأولى ، وهو الوصف الذى سبق أن أطلقناه فى كتابنا " محنة التعليم فى مصر " الصادر عام ١٩٨٤، حيث كان هذا الوصف نادر الاستخدام من قبل ، وقصدنا " بالمجتمعية " أنه شأن كل قطاعات المجتمع ، وشأن كل نظمه وتنظيماته ، لأنه هو الذى يمد كافة القطاعات بمن يسيرها ويديرها ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا ٠ فإذا ما كان الأمر كذلك - وهو بالفعل كذلك - يصبح التعليم قضية سياسية بالدرجة الأولى٠

وإنى لأذكر بهذه المسألة أنه قد ثارت أزمة كبيرة ومناقشات متعددة فى عدة صحف ومجلات فى أول عام ١٩٧٠ عقب نشرى مقالا فى " الأهرام "أحتج فيه على حذف جزء من كتابى فى الفلسفة الذى كان مقررا على الثانوية العامة ، وكان هذا الجزء خاصا بالفلسفة الماركسية ، ومن المقالات التى ما زلت أذكرها مقال لأحمد حمروش فى مجلة روز اليوسف بعنوان رئيسى كبير:" هذه قضية سياسية وليست تعليمية" ، وعيا منه بأن للتعليم بعده السياسى الذى يحكم الكثير من خطواته٠

إنه ما من نظام سياسى إلا وله " توجهات "يترسمها فى ممارساته ، وغايات يسعى إلى تحقيقها ، وجملة من المبادىء التى تحكم تصرفاته ، وإذا كان كل هذا مما يمكن أن يعكسه " تشريعات " و "تنظيمات " و " اتفاقات " و " علاقات " ، إلا أن درجة نجاحها إنما تتوقف على مدى توافر " سلوكيات " تتشرب قيمها ، واحتكام إلى معايير اجتماعية متفق عليها ، واستهداء باتجاهات تعبر عن " السند الوجدانى " للسلوكيات القائمة ، وهذه هى المهمة الأساسية للتعليم بالدرجة الأولى٠

والتعليم نفسه إن هو إلا " نشاط تنفيذى " يلتزم بخريطة عامة ٠٠ هذه الخريطة العامة ، هى نفسها السياسة العامة للأمة ، ومن هنا فلو أن أحدا فى موقع تعليمى قد لوحظ هجوم منه متكرر على دين مغاير لما يؤمن به هو ويعتقد

، فسوف يحدث استنفار عام : عليه واستنكارا ، يستتبعه حزم وحسم ، لأن من القواعد الرئيسية للجماعة المصرية أن كل من ينتمى إليها فهو جزء أساسى من النسيج المجتمعى العام ، بغير تمايز وتفاضل فى الحقوق والواجبات إلا بقدر ما يؤدى إليه عمله وقوله من بث للقوة فى عروق الجسم الاجتماعى ، وزيادة فى الالتحام بين خيوطه وأنسجته.

وهكذا فإذا كنا ننادى الأحزاب إلى استثمار طاقاتها وقنواتها فى التعليم ، فلسنا نبعدها بالتالى عن طبيعتها " السياسية " ، خاصة وأن العمل فى هذا المجال تلح الدولة نفسها ليل نهار بأنه قضية أمن قومى ، والأمن القومى ليس حكرا على حزب من الأحزاب حتى ولو كان هو الممسك بزمام السلطة ، وفضلا عن ذلك فإن الدولة تلح أيضا على ضرورة المشاركة الشعبية ، وتعلن أنها وحدها لا تستطيع أن تقوم بعبء التعليم كاملا غير منقوص ، وأنه أكبر وأضخم من أن يترك لجهة أو فئة دون أخرى .

والغريب أن هذا الذى ندعو له ونؤكد عليه اليوم ونحن نغلق الصفحات الأخيرة من القرن العشرين ، نرى وعيا به فى فكرنا السياسى ، عندما كنا نفتح الصفحات الأولى لهذا القرن العشرين ، فهذا أحمد لطفى السيد ، الرائد السياسى والتعليمى الكبير ، يكتب فى " الجريدة " ، الناطقة بلسان حزب " الأمة " القديم ، فى عددها الصادر فى ٢٤ سبتمبر من عام ١٩١٢ يرد فيها على من عابوا على نهج " الجريدة " ، فى كثرة تناولها للمسألة التعليمية فى مصر ، اعتمادا على ما كان يقال من أن هذا ليس مهمة الصحيفة السياسية ، إذ يؤكد مفكرنا الكبير " فمن موضوع جريدة تعمل فى السياسة ، أى فى تدبير الأمة ، أن تبحث فى التربية والتعليم ، بل لا نغلو إذا قلنا أن أخص واجبات الجريدة السياسية أن تضع كل يوم على بساط البحث صورة من حال الأمة فى التربية والتعليم ، لتلمس مواطن النقص فيها ولتقيس بهما خطاها إلى غرضها المطلوب".

بل وقبل أن ينصرم القرن التاسع عشر ، وبالتحديد عام ١٨٩٨ ، أى منذ مائة

عام بالضبط ، أعلن الزعيم الوطنى الكبير ، مصطفى كامل أن جهده السياسى لابد وأن يتواكب معه جهد أساسى فى التعليم ٠ وعندما استجاب لرأيه اثنان من الأعيان المصريين هما " محمد سعيد التومى " و "أحمد صادق "فأسسا مدرسة بباب الشعرية أسمياها باسم مصطفى كامل ووكلا إليه إدارتها والإشراف عليها ، وقف فى عام ١٩٠٢ فى حفل نهاية السنة الدراسية ليحدد فلسفة العمل بالمدرسة مؤكدا أنه" ما دامت مصر تحتاج إلى رجال متحدى الكلمة ، متقفى الرأى ، عارفين بتاريخها ، معتبرين بعبر حوادثها ، ناهضين بها مجدين فى سبيل إسعادها ، فإن أهداف هذه المدرسة لن تنحصر فى تربية موظفين أو إعداد طلاب للشهادات وإنما مهمتها الأولى تخريج رجال خلائقهم محبة الوطن والتمسك بالفضيلة والارتباط بعضهم ببعض والتفانى فى خدمة هذه البلاد ، ترمى إلى تكوين نفوس عالية تأبى الضيم والذل وتهوى الشرف والمجد وترى الحياة بغير عز الأوطان وسعدها حياة شقاء وبلاء"٠

فكيف يمكن لنا أن نفرط فى هذا الوعى " السياسى و "التربوى " الذى توافر فى تراثنا السياسى منذ أول القرن الحالى؟ أعلم تماما أن فى برنامج كل حزب حالى رأى فى التعليم ، لكن نظرتنا نحن المشتغلين بالتعليم " علما " و "ممارسة "أن معظم ما جاء فى هذه البرامج هو أدخل فى باب الوصف الشائع " كلام إنشا "لا يقدم ولا يؤخر ، من السهل على أى طالب فى كلية تربية أن يكتب مثله٠

إن المطلوب من أحزابنا أن تقتحم المسألة التعليمة بقوة واقتدار ، ونحن نسوق فيما يلى خطوطا عريضة لما نطلبه فى هذا الشأن ، معتبرين ": المسألة التعليمية "مجرد " حالة " يمكن القياس عليها بالنسبة لقضايا وهموم الأمة الكبرى٠ ولابد أن نسجل هنا أن ما سوف نقترحه ، يحتاج إلى " تسهيلات " قانونية شبيهة بتلك التى تمنح للمستثمرين بدعوى التشجيع على الاستثمار ، ولسنا فى حاجة إلى إعطاء درس للتأكيد على أن كافة الدراسات والبحوث فى مختلف دول العالم قد أصبحت تسلم الآن بأن التعليم أخطر وأعظم مجالات الاستثمار:

- فالبيت المصرى يئن منذ سنوات من الأعباء المالية والنفسية التى تتزايد عاما بعد عام فى " الدروس الخصوصية " ، أفلا تدعو بعض الأحزاب عددا من أعضائها لتنظيم مجموعات دروس تقوية مجانية للفقراء ، أو بأجر رمزى ؟
- وهل يمكن لحزب من الأحزاب أن يدعو - بالكلمة وبالممارسة والمشاركة - إلى حملة قومية لمحو الأمية ، ذلك العار الذى يعلمه الجميع ، ونقر به ، ونسكت ، ونكثر من الحديث عن تحديات القرن الحادى والعشرين والكومبيوتر والانترنت ؟؟!!
- وهل يمكن لحزب وأكثر أن يشكل مجموعات عمل من أعضائه ، تستعين بالخبراء والمتخصصين ، لدارسة العديد من مشكلات التعليم فى مصر ، مقدمة دراسة علمية لها تشمل مظاهر المشكلة ، وأسبابها ، وتصور بالحلول الممكنة لها ، وهنا سنجد أمامنا ملفات كثيرة خاصة بمشكلات مثل :مجانية التعليم - التعليم المفتوح - مدارس اللغات - الكتاب المدرسى - الكتاب الجامعى - إعداد المعلم - المبانى المدرسية - التعليم الأزهرى - التعليم الفنى ... الخ ، وتقدم هذه الدراسة إلى الوزارة المختصة ، وتنشر ويذاع أمرها بين الناس ، ويطلب التعليق عليها وإبداء الرأى ، وتشكل كل دراسة لكل مشكلة سلسلة مطبوعات بعنوان " : رأى حزب .. فى " ..؟
- وهل يمكن لحزب أن يدعو إلى عقد ندوة علنية (وأكثر بطبيعة الحال) يحضرها كبار مسئولى التعليم لمناقشتهم أمام الجماهير فى بعض قضايا ومشكلات التعليم وينشر محضر الندوة كاملا فى جريدة الحزب ؟
- وهل يمكن لحزب ما أن يحرص على إقامة حفلات تكريم لأوائل الطلاب فى الشهادات العامة والجامعات والمبرزين من رجال التعليم فى مؤسساته المختلفة رفعا لروحهم المعنوية وتعزيزا للعمل الجاد المتميز ؟
- وهل يمكن أن يحرص هذا الحزب أوذاك على إصدار " دورية " ثقافية ،

يكون من سياستها إفساح المجال لدراسات جادة متعمقة لقضايا التعليم ومشكلاته ؟

- وهل يمكن لحزب ما أن يقوم بحملة لبناء مزيد من المدارس والكليات والمعاهد ، وتزويد ما هو قائم منها بما يمكن من تجهيزات تعينه على القيام بدوره ؟
- وهل يمكن لحزب ما أن يقود حملة لتدعيم المكتبات الجامعية بالعديد مما ينقصها من دوريات علمية متخصصة ومصادر ومراجع ؟
- وهل يمكن لحزب ما أن يقود حملة بين أساتذة الجامعات وغيرهم لتوفير أكبر عدد ممكن من نسخ الكتب المقررة على الطلاب الفقراء ؟

إنها مجرد " عينة " من المجالات التى يمكن أن تسهم فيها الأحزاب فى المسالة التعليمية ، وليصدقونى ، أنهم إن حاولو هذا ومارسوه بالفعل ، فسوف تتقاطر جماهير كثيرة يطلبون الانضمام إليهم ، لأنهم سيلمسون بالفعل والممارسة ، لا بالكلام والدردشة أنهم جادون على طريق العمل القومى ، والذى بدونه ، سيظل العمل الحزبى عرضة لقول القائل " : نسمع جعجعة ولا نرى طحنا ".

أصل الحكاية*!

هذا الغبار الكثيف الذى أصبح يثار فى مواقع عدة عن السنة السادسة فى التعليم الابتدائى يحتاج منا إلى البحث عن " الأصول " حتى يستقيم الفهم وتتضح الرؤية ، وهو الأمر الذى يغيب كثيرا عن مناقشاتنا فى كثير من القضايا العامة ، فإذا بنا نتوقف عند " النهايات " ونتحاور حولها ، ولأنها حوارات - فى الغالب - تمسك بالفصل الأخير ، كثيرا ما تتلبس بالمفاهيم الخاطئة ، وتستند إلى معايير مطاطية ، وتتحول إلى مناقشات بيزنطية لا تثمر ولا تغنى من جوع ، وإن أثمرت فإنما تثمر سوء تقدير ونقشا على ماء تطيح به أية موجة تحركها رياح ، فما هو أصل الحكاية ؟

التباين والاختلاف كما نعلم جميعا سنة من سنن الله فى خلقه للعديد من الحكم ، أبرزها إمكان تبادل المنافع وتنوع الفكر وثراء العطاء الإنسانى .

لكن المجتمع لا يستطيع أن يمضى قدما فى الحياة إذا لم يتوافر " قدر عام مشترك " يربط بين أبنائه ، مثل الفلسفة العامة أو العقيدة الحاكمة ، ومجموعة العادات والتقاليد التى تكونت على مر الأزمنة ، والأهداف الكلية العامة لمجموع الأمة ، ومعايير الصواب والخطأ الموجهة للسلوك ، ولغة الاتصال بين الجميع ...وهكذا .

من هنا تجئ مراحل التعليم متسقة مع هذا " الوضع " الاجتماعى ..

فلابد من أن تكون هناك فى بداية التعليم مرحلة عامة مشتركة بين جميع أبناء الأمة توفر قواسم مشتركة تعين على اندماج الأجيال الجديدة فى هذه الأمة ، حتى لقد شبه " بالجزع المشترك " الذى نراه فى الشجرة ، فإذا كان من الطبيعى أن يكون لها جزع واحد ، ف، من الطبيعى أيضا أن تكون لها فروع ، والفروع

---

* جريدة آفاق عربية فى ٢٠ ، ٥/٢٧ ، و٢٠٠٤/٦/٣

للشجرة يمثلها ما يحدث فى التعليم من تنوع بسيط فى التعليم الثانوى ، ثم من تنوع واسع فى التعليم العالى .

وبهذا الاعتبار اتسم التعليم فى المرحلة التعليمية الأولى بخواص ثلاث أساسية ألا وهى : العمومية ، والإلزام ، والمجانية :

العمومية ، بمعنى توحيد ما يتلقاه الأبناء من مقررات دررراسية ، فلا يكون هناك مجال للتخصص والتفرد هنا أو هناك ، فإذا اتفقنا - مثلا - على تعليم اللغة العربية ، والدين ، والتاريخ ، والجغرافيا ، والحساب ، والعلوم ، والتربية البدنية ، يصبح هذا عاما فى جميع مدارس هذه المرحلة ، فمن شأن هذا " العموم " فى كم ونوع المادة التعليمية التقريب بين العقول والقلوب لدى أبناء البلاد ، وهذا من شأنه أن يوحد فى نسيج الأمة ، ويقوى من أساساتها .

ويجئ الإلزام لأنه ليس من حق مواطن أن يختار عدم تعليم أبنائه فى هذه المرحلة ، لأن هذا يتصادم مع " حق الأمة " تجاه الفرد ، ذلك أن التعليم ليس فقط حقا للفرد ، بل هو أيضا - فى هذه المرحلة الأولى- حق للأمة على الفرد0

أما المجانية ، فلأن التعليم هنا ما دام " إجبارا " من جهة الدولة ، نائبة عن الأمة ، فإن الأمة هى التى يجب أن تتحمل كلفة التعليم لا الفرد ، وحتى لا يحول الفقر وضيق ذات اليد لدى جماهير كثير بينها وبين أداء هذا الواجب .

ولأن المعرفة فى عصرنا الحاضر ، كما تكاثر القول حولها ، تتزايد بدرجات مذهلة حتى أصبح تقليدا أن يوصف هذا التزايد " بالانفجار " ، فإن مدة هذا القدر المشترك من التعليم الذى يقدمه تعليم المرحلة الأولى أصبحت تتزايد عهدا بعد عهد ، وعلى سبيل المثال ، فحتى عام ١٩٥١ ، كانت مدة التعليم الابتدائى أربع سنوات ، فزيدت إلى ست سنوات.

وعندما أنشئ المجلس القومى للتعليم فى عام ١٩٧٤- إذا لم تخنى الذاكرة - كان من القضايا المثارة ، حاجة مصر إلى أن تطيل فترة الإلزام ، على أساس أن مدة الإلزام أصبحت معيارا من المعايير التى يقاس بها تقدم الأمم ، وأصدر

المجلس تقريرا بذلك عام ١٩٧٧ ، وتمت ترجمته إلى واقع بصدور قانون التعليم ١٣٩ لسنة١٩٨١ متضمنا دمج المرحلة الإعدادية مع الابتدائية لتصبح فترة الإلزام تسع سنوات وأصبح اسمها " التعليم الأساسى " باعتبار أنها تقدم للأجيال الجديدة " مجموعة الأساسيات " الضرورية فى تنشئة المواطن المنشود ، وكان ذلك فى عهد الدكتور مصطفى كمال حلمى ، حيث كان وزير للتربية فى أواخر عهد السادات ٠

كانت تلك قفزة ضخمة من الناحية القومية والتربوية٠٠٠

لكن ، مثلما يحدث فى كثير من الأحيان فى بلادنا الميمونة ، لم يكن هناك - فيما يبدو - تقدير واضح لما سوف يمثله هذا من أعباء ضخمة على الميزانية العامة للدولة ، حيث سيترتب عليه ضرورة توفير مكان لكل تلميذ ينتهى من الدراسة الابتدائية ، وما يلحق بهذا من ضرورة توفير كتب مدرسية ، ومعلمين ، وتجهيزات ، ومبان مدرسية ، خاصة فى دولة تعانى من عجز مزمن فى ميزانيتها ، وقصور صارخ فى التنمية الاقتصادية٠

لم يفكر أحد فى أن يتم هذا تدريجيا ، فتصبح مدة الدراسة الإلزامية - مثلا - سبع سنوات ، لمدة ، ثم تزاد إلى ثمان ، فتسع ٠٠٠وهكذا

الغريب أن التعليم الابتدائى نفسه ، كان يعانى من تكدس التلاميذ فى الفصول ، وقلة ما يتم بناؤه من مدارس ، فإذا بنا نشهد مدارس ذات فترتين ، ثم أخرى ذات فترات ثلاث!

وكان التعليم فى مدارس الفترات الثلاث بصفة خاصة ، عبثيا ، فكما نعلم فإن الكثرة الغالبة من الآباء والأمهات أصبحوا يخرجون فى الصباح سعيا من أجل الرزق ، فماذا يفعلون مع الأبناء الذين يحتاجون إلى البقاء فى الفترة الصباحية فى المنزل ؟ وهؤلاء الذين يذهبون فى الفترة الصباحية ويعودون عند الساعة الثانية عشر ، ولم يجىء بعد كل من الأب والأم من عملهما ؟

فضلا عن ذلك ، فقد اختفت حصص تعاملوا معها باعتبارها غير مهمة ، مع

أنها هى التى يجب أن تكون أكثر أهمية ، ومعظمها خاص بالتربية العملية ، مثل الزراعية والتجارية والصناعية والموسيقية والرياضية ٠٠٠وهكذا ٠

وقل زمن الحصة ٠٠٠وتم ضغط الجدول كله ، حتى يصبح اليوم المدرسى أصغر يوم فى العالم على وجه التقريب ، فيحصل أبناء مصر على القشور دون اللباب ، ويبدأ طريق جهنم الدروس الخصوصية ٠٠٠!

هنا تفتق ذهن الدكتور أحمد فتحى سرور ، عندما كان وزيرا للتعليم فى أواخر الثمانينيات ، فى اختصار مدة الإلزام لتصبح ثماني سنوات بدلا من تسع ٠

ولأن الدمج بين التعليمين الابتدائى والاعدادى فى مرحلة واحدة تسمى التعليم الأساسى كان شكليا ، حيث ظل كل منهما يختص بمدرسة تخصه ، انصب الاقتراح الجديد على السنة السادسة الابتدائية ، على أساس مقولة ذهب أصحابها الذين زينوا للوزير هذه الفعلة الشنعاء ، أن ما يتم دراسته فى ست سنوات يمكن اختصاره إلى خمس سنوات ، فتتوافر لدينا ألوف الفصول ، ومن ثم يمكن الإلغاء التدريجى للتعليم فى أكثر من فترة ٠

وكانت تلك قولة حق ، أريد بها باطل ٠٠٠كيف ؟ هذا ما سوف نوضحه فى المقال التالى٠٠٠

وكتب كاتب هذه السطور مقالا عنيفا فى جريدة" الشعب " – فك الله أسرها - بعنوان (نكسة فى التعليم الشعبى) ، وكذلك مقالا بالمعنى نفسه ، على صفحات الأهرام ، عندما كان مسموحا بنشر نقد لسياسة وزير التربية ٠ وشاركنا كذلك فى برنامج كان يقدمه المذيع الراحل " أحمد سمير " بعنوان (واجه الحقيقة) ، حيث يجلس وزير التعليم ليواجه نقدا منا وكذلك الراحلين د٠ محمد حلمى مراد ، والصحى وجيه أبو زكرى ٠٠٠ وذهب صوتنا أدراج الرياح ، كيف ؟ هذا ما نرجو بيانه فى المقال التالى٠٠٠

ضحك الوزير على الجميع ، وروج لادعاء أن " اليونسكو " ترى إمكان أن تكون مدة التعليم الابتدائى بالفعل خمس سنوات ٠

أسرعت إلى الراحل الدكتور إبراهيم كاظم مدير مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، حيث كنت له صديقا وسألته عن حقيقة الأمر ، ومنذ متى قامت اليونسكو بدراسة أوضاع التعليم الابتدائى فى مصر حتى تنتهى إلى قول ما قالت ؟

أجاب الرجل بصدق ، أنه تلقى رسالة يسأل فيها الوزير المصرى عما إذا كان من الممكن اختصار مدة التعليم الابتدائى لتصير خمس سنوات بدلا من ست ، فكانت الإجابة بإمكان ذلك وفق مجموعة من الشروط ، منها أن يطول اليوم المدرسى ، وأن يطول العام الدراسى كذلك ، وأيضا أن يتم تنقية المقررات من الحشو والتكرارا ٠

وأعلن الوزير بالفعل أن غياب السنة السادسة لن يؤثر على " كيف " التعليم لأنه سيفعل كذا وكذا ، من هذه الشروط الثلاثة المشار إليها٠ والسؤال هو : هل نفذ الوزير ما وعد به ؟ كلا ، كان كلامه " كلام ليل " مما ينطبق عليه المثل السائر " كلام الليل مدهون بسمن ، ييجى عليه النهار يسيح !! " ومن ثم يمكن القول بأن ما حدث يمثل " نكسة " كبرى مُنى بها التعليم فى مصر ٠

كان المنطق العقلى ، والعلم التربوى يقولان ، أنه مع حتى مع التسليم بوقوع كارثة الاختصار (وفقا للدعاء : اللهم إنا لا نسألك رد القضاء ولكنا نسألك اللطف فيه) ، كان يجب ألا تطبق بأثر رجعى ، ذلك أن طلاب السنة الخامسة ، مثلا ، كانوا قد التحقوا بالمدرسة قبل ذلك بأربع سنوات على أساس أنهم سوف ينتقلون إلى السادسة ، ومن ثم كان المفروض ألا يطبق النظام إلا على الملتحقين الجدد بالصف الأول ، وبالتالى تأخذ الوزارة فرصة لالتقاط الأنفاس وتدبير الأمر واتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية والتربوية للتنفيذ ٠٠٠لكن هذا لم يحدث ٠٠٠كان التطبيق فوريا ، وبالتالى فى حكم التطبيق بأثر رجعى ، حيث الوزير أستاذ قانون كبير!

وقام المركز القومى للبحوث التربوية ، الذى يرأس وزير التربية مجلس

إدارته بدراسة للمقارنة بين نتائج التعليم عندما يكون من خلال ست سنوات ، وعندما يكون خمس سنوات وأكدت الدراسة أن النظام السابق نتائجه أفضل ، وإذا بالبحث ونتائجه يتم التعتيم عليه ، ويحظر تداوله ، لكن أحد تلاميذنا بالمركز استطاع أن يسرب إلينا صورة منه ٠٠بالضبط مثلما حدث لتقرير المجلس القومى للتقويم والامتحانات فى عهد مديره الراحل الدكتور فؤاد أبو حطب ، أواسط التسعينيات ، عن حال التعليم ومدارسه عندما جاء صادقا منبئا بتدهور الأحوال ، فمنع نشر التقرير وأطيح بالمدير عن طريق عدم التجديد له ، مع أنه كان أعظم أستاذ فى التقويم والامتحانات فى المنطقة العربية ! وقد حاولنا عبر عامين أن نحصل على صورة من التقرير ، فكان هذا عسيرا ، إلى أن قذف الله فى قلب أحد العاملين بالمركز قدرا من الشجاعة أن يسرب لى نسخة ، عرضت لها على صفحات الوفد ٠

وقام عدد من أعضاء هيئات التدريس فى كليات تربية مختلفة بدراسات مقارنة بين نظام الست ونظام الخمس سنوات ، حيث كانت الفرصة مهيأة لمثل هذه الدراسات بحكم وجود طلاب أمضوا ست ، وطلاب أمضوا خمس سنوات ، وانتهت نتائج هذه البحوث والدراسات جميعها إلى أن نظام الست سنوات أثمر تعليما أفضل ٠

ما قيمة البحث العلمى إذن ؟ وما قيمة الرأى الآخر إذن ؟ وما قيمة الحوار إذا كانت النتائج : أن يستمر الحال على ما هو عليه ؟ إنها " حرية " نباح " كما أسميتها منذ سنوات ، وليست حرية تفكير ، لأن حرية التفكير لا قيمة لها إذا لم يكن لها أثر فعال فى تغيير الواقع وتصحيح المسار ٠٠إنها عقلية " قراقوش " ، أو هى المقولة الفرعونية الشهيرة التى صورها لنا المولى عز وجل بقوله " ما أوريكم إلا ما أرى " !!

وشهد التعليم المصرى " تورما سرطانيا " لم يشهد له مثيلا من قبل فيما عرف " بالدفعة المزدوجة " ، حيث استقبل الفصل الأول فى المدرسة الإعدادية

دفعتين مرة واحدة : خريجى الصفين الخامس والسادس معا وفى وقت واحد ، ثم تكرر هذا الموقف فى السنة التالية فى الصف الثانى ، وهكذا ، حتى نهاية التعليم الجامعى ، أى مدة عشر سنوات على الأقل ٠

تصور بربك ، كيف كان حال ما يتم من تعليم طوال هذه السنوات ، وقد تحولت فصول المدارس إلى " علب سردين " ، وتحولت الأفنية إلى سوق غاب صاحبه ؟ وما بالك بالامتحانات وتضاعف أوراق الإجابة وتضاعف جهد التصحيح ، وما رافق هذا وذاك من صور تسيب وانفلات واختناق واحتقان!

نحن نصرخ ، ونملأ الدنيا ضجيجا ، عندما ينهار مبنى ، وفى ذلك حق ٠٠٠

فماذا عن عشر سنوات على الأقل عانى فيها التعليم المصرى كله من المدرسة الإعدادية حتى نهاية التعليم العالى من اختناق وكوارث تربوية ونفسية ؟

وبعد هذه السنوات العشر ، استمر أبناؤنا يتلقون تعليما ابتدائيا أقل من الكثرة الغالبة من أبناء الدول العربية ، وبعد أن كان يُنظر إلى التلميذ المصرى باعتباره أرفع مستوى وأغلى قيمة ، أصبح ينظر إليه ، على العكس من ذلك ، واسألوا ألوف المصريين الذين يعملون فى الخارج ولهم أبناء انتهوا من المدرسة الابتدائية فى مصر ، كيف كانوا يشترطون عليهم أن يحصل هؤلاء الأبناء على سنة تعليمية إضافية حتى يتساووا مع أبناء البلد العربى الآخر ٠٠ يا للعار حقا!!

لا أحد هنا يخضع للمحاسبة والمساءلة مع أن الخطأ خطأ بشع ، فى حق مئات الألوف من أبناء هذا البلد المسكين أهله حقا!

وعندما صدر قانون جديد سنة ١٩٩٩ بعودة السنة السادسة لم تكن الأسباب التى سبق أن بُرر بها إلغاؤه قد تلاشت ٠٠٠فإذا كان السبب الرئيسى هو " العسر الاقتصادى " ، فإن هذا العسر لم يتحول إلى " يسر " ، ولا خفت حدته ، وهذه هى تقارير التنمية التى يصدرها البنك الدولى سنويا ، وكذلك تقارير التنمية البشرية التى تصدرها الأمم المتحدة سنواي أيضا ، " على عكس خطب وتصريحات د٠ عاطف عبيد " كلها تنبئ بأن حالنا الاقتصادى مؤسف ومحزن

حتى كتابة هذه السطور ...

ذلك أن ما قيل عن تحسن ، فى أواسط التسعينيات لم يكن نتيجة تحسن فى الكفاءة الاقتصادية ، وإنما كان نتيجة " مكافأة " لمصر بفضل دورها فى حرب الخليج الثانية ، ووقوفها عسكريا بجانب الولايات المتحدة ، حيث فأسقطت دول الخليج الكثير من ديون مصر ، وكذلك صندوق النقد الدولى.

ومع ذلك ، فكاتب هذه السطور قد حمد الله أن تقرر عودة الصف السادس لأن هذا مما يتفق مع منطق التقدم ، ويتسق مع ما تشير به العلوم التربوية والنفسية.

لكن أشد ما أفزعنى حقا ، هو أن تمضى خمس سنوات على صدور القانون، ثم تثور التساؤلات اليوم عن كيفية تطبيق القانون ، حيث سوف يترتب عليه نتائج سلبية جانبية ، أبرزها ما يتوقع أن يحدث ، عكس " الدفعة المزدوجة " ، فيصير فى كل عام ، لمدة عشر سنوات على الأقل ، سنة دراسية لا تجد فيها الفصول وقاعات الدراسة تلاميذ لها ، بدءا من العام القادم ، إذا طبق قانون العودة ، حيث سينتقل تلاميذ الصف الخامس هذا العام إلى الصف السادس ، وفصول المدرسة الابتدائية عددها قائم على أساس خمس سنوات ، فى الوقت الذى لن يجد الصف الأول الإعدادى تلاميذ جدد !!

.....

كل بلاد الدنيا ، منذ قرون عدة ، أصبحت تعى تماما أنه عندما يريد إنسان أن يقيم مشروعا استثماريا جديدا كبيرا فلابد من أن يستند إلى ما هو معروف بدراسة الجدوى ، حتى لا ينفق أموالا كثيرة ثم يفاجأ بفشل المشروع وتضيع استثماراته هباء ، فما بالنا لو كان هذا المشروع ، ليس مشروع فرد أو مجموعة أفراد ، وإنما هو مشروع " أمة " ؟ وما بالنا لو كان المنفق عليه عشرات المليارات ؟ وما بالنا لو كان موضوع المشروع ليس حجرا ولا حديدا ولا نفطا ، ولا غير هذا وذاك من " المواد " أو حتى من الكائنات الحية مثل الحيوانات والطيور والحشرات ، وإنما هو " بشر " ؟

ونعيد التذكير مرة أخرى بأنه حدث أن سقطت ، أكثر من مرة ، بعض العمارات السكنية مما أودى بحياة مواطنين ، فاهتزت لهم دنيانا الوطنية - وهذا حق - وطالبنا بمحاكمة المسئولين عن بناء العمارة ، فما بالنا لو كان البناء مئات الألوف من فلذات أكبادنا ، اهتزت أركان بيتهم الشخصية ، ويستمر هذا سنوات طويلة إلى أن يلقوا ربهم ، وينقلون ما أصبحوا عليه من هشاشة البناء إلى غيرهم ممن يتولون هم تربيته وتكوينه ؟

إننا ونحن بسبيل الحديث اليوم عن المشكلات الكبيرة الملحة التى تترتب على عودة السنة السادسة للتعليم الابتدائى ، لابد أن نتذكر الفاعل الأول لهذه الخطيئة القومية الكبرى منذ عام ١٩٨٨ ألا وهو الدكتور أحمد فتحى سرور ، والتى ترتب عليها هشاشة بناء مئات الألوف من أبنائنا عبر ستة عشرعاما فتلقوا تعليما يشكل البنية الأساسية للشخصية فى أول مراحلها مدة خمس سنوات ، وهى أقل من المتعارف عليه بين عديد من دول العالم .

العديد من الآثار والبلايا التى ترتبت على ما فعله الدكتور سرور بأبناء هذه الأمة ..فكيف لا يخضع للمساءلة والمحاسبة ؟

وكيف يصدر قانون بعودة الصف السادس منذ عام ١٩٩٩ دون عمل الاستعدادات اللازمة للتطبيق ، وتظل وزارة التربية منتظرة حتى " تقع الفاس فى الراس " ، كما يقولون ، ثم تصرخ : الحقونا ...الحقونا ، ويترتب على ذلك أن ينادى كثيرون : ولم التعب ؟ بلاش سنة سادسة ، وكفى الله المؤمنين القتال؟ !!

ومما يؤسف له حقا أن يكون رد فعل إحدى الصحف اليومية الكبرى ، هو إجراء " استفتاء " على عدة ألوف من القراء لسؤالهم عما إذا كانوا يؤيدون عودة السنة السادسة أم لا ، وكانت لنا على هذا تحفظات وملاحظات أرسلناها لهم ولم تجد حظها من النشر** ، ودارت هذه الملاحظات والتحفظات حول النقاط التالية:

١- الكثرة الغالبة من أمم العالم المتقدم تحرص على إطالة فترة الإلزام ،

لأنه يمثل " فترة التأسيس " لشخصية المواطن ، فى زمن تتراكم فيه المعرفة ، بشتى الوانها ومجالاتها ، مما يستوجب التطلع دائما إلى المزيد من إطالة فترات التعليم ، وخاصة فى المراحل الأولى ، والكثرة الغالبة من الدول العربية التى كانت وراءنا طويلا على طريق النهضة ، أصبحت تتقدمنا الآن ، فكيف ندعى الريادة لمصر ، وهى تقف الآن خلف كثيرين من دول عربية ؟!

٢- صدر القانون الخاص بعودة الصف السادس عام ١٩٩٩ ، ولا شك أنه كان معروفا لدى كل أجهزة الرأى قبل ذلك بنية التقدم به إلى مجلس الشعب ، أفلم يكن الأولى أن يثار ما يثار الآن من مناقشات ، فى ذلك الوقت حتى يصدر القانون ملبيا للاحتياجات الخاصة بمستقبل أبنائنا واحتايجات الوطن ؟ أو حتى تثار مثل هذه المناقشات عقب صدور القانون ، فى العام نفسه ١٩٩٩ ، وبالتالى ، كيف يناقش أمر قانون مضى على صدوره خمس سنوات ولم يطبق بعد ؟ أليس من حق مثلى ، وكثيرين أيضا أن يسألوا من يثيرون القضية الآن : أين كنتم ؟

٣- ليست كل المسائل والقضايا مما يصلح للطرح على الرأى العام ، فهناك مسائل تحكمها الأسس العلمية الاجتماعية النفسية، والخبرة المهنية ، والمعايير التربوية ، مما يكون من شأن أهل الاختصاص ، دون أن يعنى هذا استبعاد المختصين بالشأن التعليمى فى قنوات التعبير عن الرأى العام ، فى الإعلام وأجهزة التشريع٠ ولا يقدح فى هذا القول بأن القضية تهم الرأى العام ومئات الألوف من أولياء الأمور ، وإلا فهل يجوز أن نحكم نحن القراء على كيفية تنظيم صفحات الأهرام مثلا على اعتبار أن ذلك يهم مئات الألوف من الناس؟ ومنذ متى دخل الرأى العام فى مناقشة كل أو معظم ما يهمه ؟ يمكننى أن أسوق لك عشرات القضايا المصيرية التى تمت ونحن مغيبون عنها ٠٠ولا ينبغى أن يقال

لنا أن نواب الشعب يتولون المناقشة ، فكل الناس تعرف " البير وغطاه "، ولا داعى لأن ننكأ جراحا غائرة! ويكفى على سبيل المثال أن نشير إلى أن القضية الخاصة بكليات التربية المتعلقة بمعلمى الملايين من أبناء المصريين لم تطرح على ألوف المعلمين فى المدارس ، بل ولا الكثرة الغالبة من أعضاء هيئات التدريس بهذه الكليات ٠٠٠وهذا كاتب هذه السطور ، الذى تتلمذ على يديه - بصورة أو أخرى - ما قد يصل إلى خمسين بالمائة من " أساتذة " التربية ، عبر اثنين وأربعين عاما ، لا يعلم عن هذا الموضوع إلا ما ينشر من أخبار فى الصحف وأحاديث بعض الزملاء والتلاميذ ٠

٤- ولو سلمنا جدلا بمنطق الاستفتاء ، فمن نستفتى ؟ ما من ولى أمر وما من تلميذ إلا ويريد أن تكون مدة التعليم مختصرة ، ومن ثم فالنتيجة معروفة سلفا ، حتى أن حفيدتى بالخامسة الابتدائية قد غضبت منى عندما سمعتنى أقول ما يناصر عودة الصف السادس ٠٠٠وكذلك أمها ٠٠٠ابنتى!!

٥- لا يجوز القول " : ولم لا نغير القانون إذا تبين لنا صعوبة تطبيقه ؟ " ، إذ أن هذا يعنى أن من أعدوه ، ومن ناقشوه كانوا على درجة من الغفلة جعلتهم لا يبصرون عيوبه ، إذا كانت به عيوب ٠كذلك فإن هناك فرقا جوهريا فى مستويات التغيير ، فعندما نكون أمام " نظام أساسى " لابد أن يستمر سنوات طويلة بعض الشئ حتى يتوافر الاستقرار الضرورى لعملية من أصعب وأعقد ما يمكن ألا وهى " بناء الإنسان " ، وقانون يتصل بمدة تعليم المرحلة الأولى ، هو من هذا القبيل ٠لكن لو كان التغيير متصلا بمقرر معين ، أو كتاب ، أو نشاط ، أو ما سار على الدرب ، فلا بأس من التغيير بإيقاع أسرع ٠٠٠وهكذا ، وشبيه بهذا أننا لا نفكر فى تغيير النظام الحاكم من جمهورى إلى غيره إلا من خلال

قرون ، ولا من اقتصاد ليبرالى إلى غيره إلا بعد عدة عقود ...

٦- إن الذى نحن بحاجة إلى إجراء حوارات طويلة موسعة حوله ، هو كيف نتلافى الآثار السلبية لتطبيق قانون عودة الصف السادس ، ما دامت السلطة المسئولة لم تقم بذلك قبل إعداد القانون ، وبعد صدوره فورا ، بحيث لا تفاجئنا الأحداث ونقع - كما نحن الآن - فى هذا الدوار المؤسف حقا، المخجل فعلا .

أقسم بالله ، على الرغم من ضعف ثقتى فى رشد الإدارة العليا للتربية والتعليم ، لا أكاد أصدق أن يصدر قانون على مثل هذه الدرجة من الأهمية فى بناء شخصيات أجيالنا الجديدة دون أن تكون هناك دراسة جدوى له مسبقة ، والتكلفة الفعلية والعوائد المادية والاجتماعية والتربوية المترتبة على تطبيقه " إنه لقول فصل وما هو بالهزل " ياناس!

لم لا يخضع مسئولو هذه الوزارة للمساءلة والمحاسبة ؟

** الحق أنه بعد أن أرسلت الجزء الأخير من المقال الحالى إلى جريدة آفاق ، قام الأستاذ لبيب السباعى بنشر رسالة لى تتضمن هذا الجزء ، في الأهرام في ٢٠٠٤/٥/٣١

جسم التعليم
وحاجته إلى "مصل" التفكير*!

انظر إلى أى طفل لم يصل إلى سن المدرسة بعد ، وتأمل سلوكه العملى وأحاديثه وحواراته ..

إنه لا يطيق صبرا على أن يكون أمامه شىء مغلق ، فيسعى دائما إلى فتحه والتعرف على ما فيه: دولاب ، حقيبة ، درج ، صندوق .. لماذا ؟ إن استمرار وجود ما هو مغلق أمامه يعنى أن هناك منطقة مجهولة ليست لديه معرفة عنها ، وهذا أمر ينافى " الفطرة " التى فطره الله عليها ، لكننا فى كثير من الأحيان نتصور أن ما يسعى الطفل إلى معرفته فضول يخرج به عن حدود الأدب ، فما دام الشئ ليس ملكا له فلا يصح أن يفتحه ، وهذا صحيح من جانب لكنه غير صحيح من جوانب أخرى ، إذ يمكن لصاحب الشئ أن يفتحه ليعرف الطفل ما فيه ، ويصبح الأمر مطلوبا ، ما دام عن طريق استئذان صاحبه ، أما النهى الدائم والتقريع المستمر لمثل هذا السلوك ، فإنه يرسخ فى الأبناء عادة أن يقف سلبيا أمام ما هو مغلق ، لا من حيث هو صندوق أو دولاب أو حقيبة فقط ، ولكن من حيث هو " قضية " أو " مسألة " من تلك المسائل والقضايا الحيوية فى حياتنا العملية والاجتماعية والسياسية

وهو فى أحاديثه وحواراته ، نجده كثير التساؤل إلى الدرجة التى كثيرا ما تحرج الآباء والأمهات ، لأنه غالبا ما يريد أن يقتحم مناطق نضعها نحن الكبار فى منطقة التحريم والحظر ، إما طول الوقت ، وإما بالنسبة للأطفال فقط ، فإذا قالت له الأم أنها خارجة ، يبادر بسؤالها : رايحة فين ؟ فتقول " رايحة الشغل ، فيسأل : بتعملوا إيه فى الشغل ؟ وهنا ربما ترتبك الأم أو الأب إذ قد يرى أنه

---

* دراسة قدمت إلى مؤتمر لجمعية المناهج وطرق التدريس بالقاهرة .

من الصعب أن يفهم الطفل طبيعة عملهم فتجيب بقدر أقل مما يمكن تصوره ، غالبا لا يقنع الطفل ، وقد يسأل السؤال الأخطر : ليه بتروحى الشغل ؟ هل تجيب بأنها تريد تحقيق ذاتها ؟ هل تقول : أنها تؤدى خدمة للناس ؟ غالبا ما يكون الرد : علشان أجيب فلوس نشترى بها اللبس والأكل بتاعنا ٠٠ هذا إذا كان لها من الصبر على مثل هذه التساؤلات ، إذ الغالب عند كثيرين ، سرعة النرفزة ، والضيق ، فيكون الرد الغالب هو النهى عن التساؤل والكف عن الحديث بحجة ضيق الوقت !

بل إننا كثيرا ما نجد الطفل إذا وجهنا إليه أمرا أو توجيها أو نهيا ، يبادر بالتساؤل :ليه ؟ وقد يعترض ٠٠ بل هو كثيرا ما يعترض ، وخاصة منذ بدء السنة الثالثة من عمره ، فقد لا نجد على لسانه من رد إلا : لأ ، على كل صغيرة وكبيرة ، وهذا ما يزعج كثيرين ، ولا يطيقون عليه صبرا فيبادرون بمعاقبة الطفل ، وهذا مما يصدق عليه القول : كالمستجير من الرمضاء بالنار ! إذ هو بهذا يجنى على الطفل جناية فاحشة ، فهذه النزعة للاعتراض إنما هى تدريب فطرى للطفل على ألا يستسلم لكل ما يُقال ، وما يحدث أمامه ، أو بمعنى آخر ، هى تدريب على التفكير النقدى بأجلى صورة ، على أساس أن هذا التدريب هو طريق أساسى لبداية شعور الطفل بأن له شخصية مستقلة ، وأن له " كينونة " من حقها أن تثبت وجودها ، ونصف هذا بأن الطفل يتميز " بالعناد " وأن " راسه ناشفة " ، وأحيانا ما يبادر الأب بالتهديد : " لازم أكسر لك راسك الناشفة دى " ! فإذا ما مورس معه هذا باستمرار ، تعود الطفل على المسالمة والمسايرة والسير " جنب الحيط " كما يقولون ، ويكون شعاره: " يا عم ، خلينا فى حالنا ٠ إحنا مالنا ٠ هيه بلدهم وهمه حرين فيها ٠ إحنا عايزين نعيش ٠٠ " إلى غير هذا وذاك من شعارات مخربة للشخصية مدمرة لبنية العقل ، مهلكة لمهارات التفكير ، تلك المهارات التى تجعل من الإنسان إنسانا !

هكذا يكون الطفل فى فطرته الطبيعية ، مؤهلا لأن يمارس التفكير حرا ...

فنجىء نحن ، بحكم التقاليد والعادات الموروثة فى الحياة الاجتماعية ... ثم فى المدرسة ، لنئد هذه النزعات الفطرية لاقتحام المجهول ، وللتساؤل ، وللنقد ، تلك النزعات التى هى البنية الأساسية لبناء تفكير خلاق ، يبدع ، ويبتكر ، ولا يقف عند حد " الخزن " و " الجمع " ، يقتحم ويحاور ، ولا يكتفى " بالفرجة " والسلبية ، حتى إننى أحيانا ما ألتمس العذر لجان جاك روسو فى مقولته الشهيرة : كل شىء حسن ما لم تمسسه يد إنسان " ، تعبيرا منه على أن " الشرور " و " السلبيات " هى أمور نكسبها أبناءنا بحكم تقاليد عفنة ، وأعراف متخلفة ، وعادات جامدة !

فى صفحاته الأولى ، كتب " الجاحظ " فى كتابه (الحيوان) موجها الحديث إلى القارىء العربى : " جنبك الله الشبهة وعصمك من الحيرة وجعل بينك وبين الصدق سببا وحبب إليك التثبت وزين فى عينيك الإنصاف وأذاقك حلاوة التقوى وأشعر قلبك عز الحق وأودع صدرك البر واليقين وطرد عنك ذل اليأس وعرفك ما فى الباطل من الذلة وما فى الجهل من القلة " ، وفى نفس الاتجاه كتب إخوان الصفا فى إحدى رسائلهم الفلسفية ، مطالبين تلاميذهم ب " ألا يعادوا علما من العلوم أو يهجروا كتابا من الكتب ولا يتعصبوا على مذهب من المذاهب " .

إن هذه العبارات تحمل من الدلالات والمعانى ما يكفى لأن تقوم عملية التنشئة والتربية على أسس عقلانية تجعل من التفكير أداة اقتحام وكشف ، ووسيلة تبيان وإيضاح ، وتحرر العقل من إسر التعصب والتقليدية والجمود ، أفلا يطالنا الجاحظ " بالتثبت " ؟ وما التثبت إن لم يكن التسلح بالبراهين المنطقية والأدلة العقلية والتجربة العملية ؟ وماذا يعنى إلحاحه على " الإنصاف " المقترن بالانحياز إلى " الحق " ، والتنفير من الوقوع فى ذل الباطل ، وقاع

الجهل المشين ؟! ويؤكد أبو حيان التوحيدى على هذا بإشارته الذكية إلى أن الحق لا يصير حقا بكثرة معتنقيه ، ولا يستحيل باطلا بقلة منتحليه ، وكذلك الباطل " ٠

وكان من شأن هذا أن يقود عددا غير قليل من المفكرين إلى معرفة دور العقل فى تنظيم علاقة الإنسان بالكون ، وهذا ما فعله المفكرون العرب حتى قرنوه إلى الشرع وقدموه عليه باعتباره أساس التكليف الشرعى ، لأن ما تعبد الله به الناس هو قسمان " قسم وجب بالعقل فأكده الشرع وقسم جاز فى العقل فأوجبه الشرع " ، حسب ما يقول الماوردى فى كتابه (أدب الدنيا والدين) ٠

وكان من المفروض أن يشهد عالمنا العربى والإسلامى تطورا لهذا الموقف " الفكرى " ليلتحم بالواقع فيقيمه على أسس عقلية ، ويتم تفسير الوقائع الطبيعية والاجتماعية بمسبباتها الفعلية ، وفقا لما نبه عليه د٠محمد جواد رضا فى كتابه المبدع (أزمات الحرية والحقيقة فى التربية العربية المعاصرة) ، لكن ما حدث هو العكس ، فقد هبت أعاصير القهر لتلجم العقل عن التفكير ، ولم يتم ذلك بمجرد قهر سياسى وعنف مسلح فقط ، لكن أخطر ما فيه أنه تم بالاستناد إلى ما زعموه من أسانيد " دينية " حتى يكتسب مشروعية ، ويعتبر السائر على نهج التعقل والنقد خارجا عن الملة ، ويتعرض الممارس لحق التفكير للتكفير ، وكأن هناك علاقة لفظية بين حروف كلمة " التفكير " وكلمة " التكفير " !!

ومنذ عدة سنوات ، ذهبت إلى جامعة الكويت أستاذا زائرا ، وفى مقابلة مع أستاذ تربية فلسطينى عظيم هو د عادل عبد الكريم ياسين ، أهدانى كتيبا صغيرا ، كانت هى المرة الأولى التى أراه فيها ، وكان عنوانه (الذكاء ، حق طبيعى لكل فرد) ترجمة لكتاب The Right to be Intelligent : لكاتب فنزويلى اسمه " ألبرتو مانشادو " ، وكان د٠عادل قد كتب عنه من قبل فى مجلة العربى الكويتية فى عدد سبتمبر ١٩٨٦ بعنوان : " أول وزير للذكاء فى العالم فى فنزويلا " ، وأعقبه بمقال آخر عن الكتاب فى نفس المجلة فى العدد

الصادر فى شهر يونيو ١٩٨٧ بعنوان : " من حقك أن تكون ذكيا " ٠

وهذه الخطوة الجريئة التى تمت خلال فترة محدودة فى فنزويلا فى نهاية عام ١٩٧٨بتكليف من الرئيس " كامبنز " كى يكون ماتشادو وزيرا للذكاء ، أثارت انتباه عدد غير قليل من علماء التربية وعلماء النفس فى العالم ، ففى محاضرة ألقاها أحد الأساتذة فى إحدى الجامعات البريطانية فى أوائل ١٩٨٢، وجه نقدا عنيفا للتعليم فى بريطانيا ، خاصة أن تقرير كوكرفت الشهير كان ملء السمع والبصر من حيث نقده للتعليم فى هذا البلد ، وأشار بصفة خاصة إلى تعليم الرياضيات ، ومما جاء فى حديثه : " يجب أن نعيد النظر فى جميع مناهج التعليم وأساليبه ، ففى عصر تفجرت فيه المعرفة ، لدرجة أنه يصعب حتى على المتخصص متابعة ميدان تخصصه ، فلا يظل أمامنا إلا التوقف لاختيار ما نراه أساسيا لتزويد المتعلم به ٠

إنه لا يجب الاستمرار فى التعامل مع العقل كأنه " سلة نفايات " ، والحل الوحيد فى رأيى يكون فى جعل " تعليم التفكير " محورا للتعليم الأفضل ٠ إن هناك تجربة يقوم بها " ماتشادو " العظيم فى بلاده فنزويلا ، فهو يؤمن أنه يمكن تعليم الذكاء الذى يساويه بتعليم التفكير ، وهو عمل رائد يتعين علينا الإفادة منه " ٠

وكان المجتمع الفنزويلى قد خضع فترة طويلة لسلسة من النظم العسكرية الانقلابية والتى قامت على القهر والبطش ، إلى أن نعمت أثناء السبعينيات بقدر من الديموقراطية ٠ وعلى الرغم مما كانت فنزويلا تتمتع به من ثروة نفطية كان من المفترض أن تفيئ على أهلها ولو بقدر من المعيشة الراضية ، إلا أنها عرفت الكثير من الأحياء الفقيرة ، وقدرا غير قليل من البؤس والشقاء نتيجة ما كان يُمارس على ثروتها من استغلال ، فما أن عُين ماتشادو وزيرا للذكاء فى خطوة غير مسبوقة (ولا ملحوقة) شعر الرجل بأن الثروة الحقيقية لا تكمن فى هذا الشكل أو ذاك من أشكال الثروة الطبيعية ، على الرغم من أهميتها ، ولكنها

تلك الثروة الكامنة فى العقل البشرى ، فإذا ما تحررت العقول من براثن الجهل والتقبل السلبى ، ومارست حقها فى التفكير والنقد ، فلابد أن ترتفع قدرات الأمة إلى تلك الدرجة التى تجعل منها أمة ذات بأس شديد ، وعزة وقوة شأن ، بما تحرزه من تنمية ، وما تحققه من تقدم علمى ٠

فكأن " الذكاء " المقصود هو حق التفكير ، وبالتالى فالأمة التى يمارس أبناؤها هذا الحق ، بعيدا عن الأغلال والمخاوف ، واتباعا لنهج علمى ، ونزعة نقدية إبداعية ، هى الأمة الذكية ، وهذا أمر يمكن تعليمه وإتاحة فرصه ، وليس أمرا " فطريا " تماما ، يدخل فى باب " القضاء والقدر " ، مثل لون البشرة ، والنوع الذى يكون عليه الإنسان ، وشكله الجسمى ٠ ولعلنا نتذكر عالم النفس الإنجليزى الشهير السير سيريل بيرت (1883-1971) Sir Cyril Burt أحد دعاة تميز الجنس الأبيض بالذكاء أكثر من غيره من الأجناس ، فقد كان هناك رواج واضح لنظريته خاصة أنه استند إلى تجارب علمية ومقاييس ، ثم إذا بالقبة تتكشف عن غير شيخ يرقد تحتها ! لقد قيض الله لنا من يكشف أن بحوث بيرت استندت إلى بيانات مزيفة حتى يمكن أن تدعم آراء العالم الذى ظل كبيرا وعملاقا على مستوى العالم كله سنوات طويلة !

لقد أكد مانشادو أن العبقرى ليس رجلا خارقا ، ويمكن لكل رجل عادى أن يكون ذلك الرجل الخارق ، وهو يدلل على صدق مقولته بأن العديد من الدراسات قد أثبتت أن البنية الحالية للدماغ البشرى لا تختلف فى كثير أو قليل عن بنية الدماغ البشرى منذ عدة آلاف من السنين ، ومن ثم يكون هناك هذا التساؤل الهام : كيف تأتى للإنسان إذن أن يحرز ما أحرزه من صور لا يمكن حصرها من إبداع وتقدم على مختلف الأصعدة والمستويات ، إذا كانت المسألة هى مجرد هذه البنية بحالتها الفسيولوجية ؟ إنها التربية وهو التعليم مما جرى على مدى القرون المختلفة الذى استطاع أن يستخرج من هذا التركيب الفسيولوجى للمخ إمكانات مذهلة أبدعت ما أبدعت وابتكرت ما ابتكرت ٠

ولم يكن هذا الذى دعا ماتشادو له مجرد " كلام " ، إذ أعلن أنه سيحضر مجموعة من أطفال الهنود الغارقين فى جب الجهل والبدائية فى منطقة الأمازون ، والذين لم يروا آلة للعزف ، وسيعلمهم خلال شهرين فقط عزف الكونشرتو ! وبالفعل ، جلب الرجل خمسا وثلاثين طفلا بدائيا من حوض الأمازون فى أمريكا الجنوبية ، لا يعرفون إلا لغتهم ، وفى السابع عشر من شهر سبتمبر من عام ١٩٧٩ ، وقفت الأمة كلها ، وفى طليعتهم رئيس الدولة والوزراء والعلماء ، يرقبون نجاح هذه التجربة الرائعة ، ولتكون إشارة البدء فى إشعال ما يمكن تسميته بثورة الذكاء !

فإذا ما وجهنا البصر – بنظرة نقدية – إلى أحوال التعليم فى مصر سوف نجد بكل سهولة ويسر أنه يسير بأبنائنا فى طريق مغاير تماما لما هو مأمول من تعليم للمستقبل ، فهو يقوم على فلسفة ما يمكن أن نسميه " بثقافة الذاكرة "، ذلك لأنه يتعامل مع الطلاب على اعتبار أنهم " صناديق " نحشوها بالمعلومات ، أو قل ، هم " مخازن " ، والمعلومات التى نعلمهم إياها هى " عهدة " ، نستعيدها منهم وقت " الامتحان " ، ومعيار الجودة والصلاحية يكون بمقدار ما يعيدون إلينا " العهدة " كما هى بدون تغيير ، ونسمى هذا " تفوقا " ، ونحتفل بهم ونفتح لهم شاشات التلفزيون ، وصفحات الجرائد ، وموجات الإذاعة ، وتستقبلهم كليات متميزة نسميها كليات القمة ، ومعيار القمة هنا أيضا هو استئثار هذه الكليات بمن استطاعوا أن " يخزنوا " ما تلقوه من المعلومات ، وأثبتوا مهارة فى استرجاعها كما هى !!

إن تعليما يقوم على مثل هذه الفلسفة لابد أن يصيب جسم التعليم بما لا حصر له من الأمراض التربوية والنفسية والاجتماعية ، فهولا يمكن أن ينمى تفكيرا ناقدا مبدعا ، بل هو ينمى الذاكرة ، ويربى فى الأبناء نزعة تقديس ما يتلقوه من معلومات من مصادر التعلم ، وهى الكتاب المدرسى ، والمعلمين ، وينتقل معهم هذا إلى الحياة العامة ، فينظرون إلى كل ما هو مكتوب على

صفحات الجرائد والمجلات والكتب الأخرى على أنها " حق " لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وهكذا يكون موقفهم إزاء ما يسمعون ويشاهدون من أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة ، ويتخذ المذيعون والمتكلمون والكتاب موقع " المعلمين " ، فكما كانوا ينظرون إلى ما يقوله المعلم باعتباره جواز المرور فى الامتحانات ودخول جنة الجامعات ، يكون حديث كل هؤلاء ، فتنتفى النزعة النقدية ، وهنا تكون الفرصة الذهبية لكل ما هو منحرف من آراء وأفكار وكل ما هو متطرف وعدوانى ، وكل ماهو خرافى أن يسكن قى العقول ٠

ومن المحزن حقا أنه ، على الرغم من تزايد أعداد الطلاب المتجهين لدراسة العلوم الطبيعية والرياضية ، إلا أن هذا لا يؤدى فى كثير من الأحيان إلى تزايد مواكب فى النزعة العلمية فى التفكير ، ذلك أن طريقة التعليم التى تقوم على التلقين والخزن تحيل المحتوى التعليمى إلى قشرة خارجية تنهار عند الأزمات لتعود شخصية المتعلم إلى نظرتها الخرافية ، ذلك لأن العلم ليس مجرد محتوى ، وليس مجرد كم كثر أو قل ، من المعلومات ، وإنما هو بالدرجة الأولى " طريقة " فى التفكير والتعامل ، والتركيز على العلم كطريقة يقتضى ربطه ربطا وثيقا بالمشكلات المحيطة ، وبمفردات الحياة التى يعيشها الطلاب ، وبالتجريب والتطبيق ، والمناقشة والحوار ، وبالاعتماد على الذات فى الحصول على كثير من المعلومات ، وبعقد المقارنات بين الآراء والنظريات والأفكار ، وباختبار القدرة على التصنيف ، والتدريب على عمليتى التحليل والتركيب ٠

إن العلم بالنسبة للعقل المتخلف الذى ينتجه تعليم متخلف ، لا يشكل أكثر من قشرة خارجية رقيقة يمكن أن تتساقط إذا تعرض هذا العقل للاهتزاز ٠ إن العلم ما زال فى ممارسة كثيرين من خريجى المؤسسات التعليمية فى بلادنا العربية عموما ، لا يعدو أن يكون قميصا أو معطفا يلبسه حين يقرأ كتابا أو يدخل مختبرا أو يلقى محاضرة ، ويخلعه فى سائر الأوقات ، فهناك إذن نوع من الازدواجية فى شخصية الإنسان المتخلف بين دور التعليم ودور الإنسان

الممارس حياتيا ، إذ ما زال الانفصال أو الانشطار هو السائد ، ففى الحياة اليومية نرى التقليد وانتشار الخرافات والنظرة المتخلفة إلى الوجود (بما فيها من اعتباط وتسلط ولا منهجية) هى السائدة ، أما فى المناسبات العلمية فنرى الواحد من هؤلاء ، أو بعضهم يحلق فى الأجواء العليا ولو للحظات ٠

إن أسباب هذه الظاهرة متعددة ، من أهمها تعرض الطفل منذ الصغر لتأثير الأم الجاهلة ، معظم الأحيان ، والتى ، نظرا لوضعيتها المقهورة ، تتأثر إلى درجة خطيرة بالتفكير الخرافى ، وتتسلط عليها معتقدات لا علمية (الجن والشعوذة والشياطين ٠٠ إلخ) ٠ وموطن الخطورة هنا أنها تنقل هذه الأفكار إلى طفلها ، مما يجعل نظرته إلى العالم منذ البداية خرافية ولا علمية ٠ وليست الأم فقط هى التى تغرس هذه العقلية المتخلفة فى أعماق الطفل ، بل أيضا الإطار الحياتى العام الذى يعيش فيه ، والذى تتفشى فيه الأفكار البائدة والممارسات الخرافية والظرة الغيبية (من غول وعفاريت وجن وأشباح وأرواح) ٠ ومن النادر أن يجيب هذا المحيط عن تساؤلات الطفل ، بعد الثالثة من العمر حول أسرار الوجود وقوانين ظواهره المختلفة إجابة علمية رصينة ٠ إن هناك ما يشبه المؤامرة المستمرة عليه من خلال الكذب والتخويف ، يكذبون عليه فى إجاباتهم حتى لا يجشموا أنفسهم عناء الشرح ، أو حتى يغطوا جهلهم ، أو يخوفونه بالأشباح والعفاريت ، حتى يقيدوا حركته من خلال الأوهام ٠

إن الذى ينبغى التأكيد عليه هو أن التفكير " مهارة " يمكن تعلمها وتعليمها٠ إن قوة محرك السيارة ومدى فعالية كوابحها ، وقدرتها على التحمل والصمود على الطرقات ، وكذلك مدى حساسية مقودها ودقته ، تعد كلها جزءا من خصائصها الأصلية ، لكن المهارة التى تقاد بها السيارة أمر مختلف تماما ، فقد تحتاج السيارة القوية إلى قليل من المهارة لقيادتها ، بينما تحتاج السيارة المتواضعة الإمكانات إلى مهارة فائقة ٠ وهناك بالطبع علاقة بين مهارة القيادة وقوة السيارة ، بالقدر الذى يستطيع فيه السائق الماهر قيادة السيارة القوية ،

بصورة أفضل مما يقود بها السيارة المتواضعة • هذا ، ويمكن مقارنة الذكاء الفطرى أو معامل الذكاء (I.Q) بقوة السيارة الفعلية ، حيث إن مهارة استخدام القوة هى مهارة التفكير هنا • فالتفكير هو المهارة الفعالة التى تدفع بالذكاء الفطرى إلى العمل ، وقد يتحد الذكاء الرفيع بدرجة عالية من مهارة التفكير ، إلا أنه ليس من الضرورى أن يحدث ذلك ، إذ قد يكون الأمر على العكس من ذلك ، فيترافق الذكاء المتواضع مع درجة عالية من مهارة التفكير •

والأطفال فى سياق الأحداث العادية يميلون فى أثناء المناقشة إلى استخدام نزعاتهم الشخصية ، بقدر استخدامهم لعقولهم ، فهم يميلون إلى التمسك بوجهات نظرهم ، واستبعاد وجهات النظر الأخرى ، وفى بعض التجارب التى أُجريت لتعليم التفكير باعتباره مهارة ، لوحظ عليهم جملة من التغيرات نشير إليها فيما يلى :

- مزيدا من الإصغاء للآخرين ، وقليلا من الحديث مع أفراد من جانب لآخر •
- تمركزا أقل حول الذات •
- استخدام التفكير للاستكشاف ، بدلا من استخدامه لتدعيم وجهة نظر معينة أو للدفاع عنها •
- همسا أو قهقهة أقل •
- استخفافا وتحقيرا أقل لآراء الآخرين ، وتسامحا أكثر إزاء وجهات النظر الأخرى •
- استخدام أشكال من التفكير غير تلك التى تتسم بالنقد المحض •
- معرفة ما ينبغى عمله بدلا من انتظار تلقى فكرة من الأفكار •
- ابتعادا أقل عن صلب الموضوع •

إن منظومة التعليم بحاجة ماسة إلى تغيير جذرى فى نمط تفكيرها الحاكم ، وفى فلسفتها ، تغييرا يقوم على أساس أن مصر للجميع ، فهى ليست ملكا لهذا المسئول أو ذاك وحده ، فلا محل للمزايدة على الوطنية والزعم بأن هذا أوذاك

هو وحده الحريص على مصلحة مصر ومستقبلها ، فالتشارك فى المواطنة ، والوطنية ، يحتاج إلى التأكيد على حق الجميع فى المشاركة فى التفكير والتخطيط ورسم السياسات وممارسة النقد ، بحيث يمكن أن يصبح التفكير بالفعل " مصلا " واقيا يحمى جسم التعليم من العديد من الأمراض ، وبالتالى يكسبه صحة وعافية ، ويبث فى عروقه جسمه دماء حيوية تجعل منه قوة تحريك نحو التقدم ، لا وسيلة قهر وتجميد وتكميم للعقل .

وانطلاقا من هذا فإن مناهج التعليم بحاجة إلى كسر قالب التنميط المعتقلة فيه . إنها يجب أن تتنوع وتتكثر بحيث يمكن لكل مجموعة من المدارس فى محافظة أن يختاروا قدرا يتفق على نسبته يتميزون به عن غيرهم فى محافظات أخرى ، دون أن يلغى هذا ضرورة أن تكون هناك قواسم عامة مشتركة .

ونحن بحاجة أيضا إلى تشجيع التعدد والتنوع فى الكتب المدرسية التى تُطرح فى السوق ، والتى تلتزم بالخطوط العامة العريضة للمواصفات والموضوعات التى يتفق عليها ، بحيث يمكن لكل مجموعة من المدارس الحق فى اختيار هذا الكتاب أو غيره ، ذلك أن فكرة " الكتاب المقرر " هى من أبرز " الفيروسات التى تصيب التعليم بالنمطية والتقليدية ، بحيث يصبح التلاميذ والمدرسون جميعا " حذو النعل بالنعل " !!

ولابد أن أثناء صياغة المناهج أن تترك بعض النقاط كى يقوم التلاميذ بأنفسهم ، بتوجيه المعلمين ، بجمع المعلومات عنها حتى يشعروا بأنهم مشاركون فى الحصول على المعرفة ، وأن ليس المعلم وحده أو الكتاب المقرر هو سلطة المعرفة الوحيدة ومصدرها المنفرد .

ومن الضرورى أن يكون من معايير التوجيه والتقويم للمعلم ، مدى إشراكه التلاميذ فى الحوار والمناقشة ، وعدم التركيز على المتفوقين وحدهم فى التحصيل ، فلسنا فى مجال مسابقات رياضية نبتغى فيها الفوز بدورى أو كأس ، ولن يتأتى هذا إذا ظلت المناهج مكدسة بالمعلومات ، فتخفيفها يمكن أن يتح

الفرصة للتركيز على " كيف نتعلم " أكثر من التركيز على " ماذا نتعلم "؟

إن هذا التدفق المذهل للمعلومات ، والتغير المتسارع الذى يصعب أحيانا ملاحقته ، ليفرضان فرضا على تربيتنا أن تعمل على تنشئة أبناء يتسمون بقدر كبير من مرونة التفكير ، وعلمانيته ، ونزعته النقدية ، والقدرة على الإبداع والابتكار • وإذا كانت المؤسسة التعليمية تتحمل قدرا كبيرا من المسئولية فى هذا الشأن ، إلا أننا لا ينبغى أن نحملها فوق ما تطيق ، فهى تعمل فى " مناخ " مجتمعى ، له نظمه ، وتقاليده ، وثقافته ، وتوجهاته ، وهاذ المناخ نفسه يحمل فى جوفه الكثير من العناصر المقاومة للنزعة النقدية واستقلالية التفكير ، لأنه وليد نظام يقوم على " الهرمية " فى كل شأن من شئونه ، فلا يكون أمام الفكر من مسار إلا المسار الرأسى ، المتجه من أعلى إلى أسفل ، وتكون النزعة الغالبة على الثقافة فيه أن تكون ثقافة ذات بعد واحد ، أو ثقافة ذات اتجاه واحد ، ويكفى تأملا بسيطا لتصريحات عدد من المسئولين من مستويات متدرجة فى أى مجال ، فسوف تجد أن الأدنى فى معظم المواقع يؤكد دائما أنه فى قوله وعمله إنما يسير " بتوجيهات " و" تعلميات " من يليه علوا •• وهكذا •

وقل مثل هذا فى الأسرة ، وفى أجهزة الإعلام ، وفى قنوات التثقيف والدعوة الدينية ، ويكفى أن نتأمل بسرعة كثيرا من البرامج الحوارية (هكذا!) فى تلفزيوننا ، حتى نلمس هذا الكم الرهيب من آيات التمجيد والتحسين والتزيين لكل ما يفعله هذا المسئول أو ذاك ، وكيف تحذف الرقابة أو المذيع نفسه أية عبارات ناقدة • وهكذا نؤكد على أنه ما لم تتسع فرص الحوار والمناقشة والنقد فى مختلف الجوانب ، فسوف تذهب جهود المؤسسة التعليمية أدراج الرياح ، حتى إذا تحقق ما أشرنا إليه من أحلام تعليمية •

عندما تعرّب التعليم فى مصر
منذ مائة عام* !

كثير من الناس عندما يتحدثون عن التعليم ، يتحدثون عنه وكأنه كتلة واحدة مصمتة ، مما يؤدى بالضرورة إلى أن يجئ الحديث مرسلا عاما ، ومن ثم لا يثمر ولا يغنى من جوع ، ذلك لأن التعليم منظومة ضخمة كاملة من القضايا والمشكلات والعلاقات والترتيبات والمستويات والمراحل ، متشابكة متداخلة يؤثر كل منها في الآخر ، لكن ، حتى يجئ الحديث محددا ، له ملامح يمكن أن تشير إليها ، فمن المفضل أن نقتطع من هذه الجوانب والقضايا والمشكلات ، جانبا واحدا ، على الرغم من الإقرار بما أشرنا إليه من تشابك وتداخل وتبادل تأثر وتأثير .

أما القضية التي آثرنا هذه المرة أن نتحدث من خلالها عن التعليم فهى (لغة التعليم) ، وقبل كل شئ فلابد أن نؤكد للقارئ ضرورة التفرقة بين أمرين ، يخلط كثيرون بينهما ، أولهما " لغة التعليم " ، وثانيهما " تعليم اللغة " ، كيف ؟

لغة التعليم ، نقصد بها اللغة التي يتم بها التعليم ، العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية ، أو غير هذه وتلك ، كما نرى فيما يسمى بمدارس اللغات ، حيث يتم تعليم – مثلا – العلوم والرياضيات بلغة أجنبية ، أيا كانت هذه اللغة .

أما تعليم اللغة ، فهو كما نرى في بعض الحصص ، حيث نقول أن ها هنا حصة لغة عربية ، وهنا حصة لغة إنجليزية ، ويكون التعليم في سائر المقررات باللغة القومية ، والتى هى هنا في مصر – مثلا – اللغة العربية .

ولابد أن نؤكد أيضا أن تعليم اللغة الأجنبية ، قضية غير مطروحة للنقاش ،

---

* نشرت بمجلة الهلال ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، وكانت قد نشرت من قبل فى جريدة الوفد مختصرة .

إذ أنها بلغت مرتبة " المسلمات " ، حيث لا يوجد شعب في العالم ، ومنذ قرون بعيدة ، لا يؤمن بضرورة وأهمية تعلم لغة أجنبية ، ومشهور كيف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم طلب من أحد الصحابة أن يتعلم لغة أجنبية حتى يمكن أن يترجم له ما قد يرد إليه من مراسلات خارجية ، وكان بعض اليهود يقوم بتلك الترجمة ، فكان لا يطمئن كثيرا إلى ما يقومون به .

ومن ثم ، فحديثنا ينصب على اللغة التي نقوم بالتعليم بها مختلف المقررات والعلوم والدراسات .

لكن ، لماذا نختص لغة التعليم بحديثنا ؟

الحق أن ما يدفعنا إلى ذلك عدة اعتبارات :

أولا- أن لغة التعليم هى مدخل إلى كثير من القضايا والمشكلات المجتمعية والثقافية ، ويكفى أن نشير إلى أن اللغة هى أحد أركان الهوية الثقافية في أى مجتمع من المجتمعات ، فاللغة الإنجليزية على سبيل المثال هى ركن أساسى للهوية الثقافية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ومفروض أن اللغة العربية هى أيضا مقوم رئيسى للهوية الثقافية للبلدان العربية .

ثانيا – أن اللغة هى وسيلة الاتصال الرئيسية مع كل ما هو موروث ثقافيا في المجتمع الذى نُعلّم فيه ، فإذا فقدت هذه الوسيلة انقطع الاتصال بهذا الموروث ، مما يؤدى غالبا إلى قطيعة ثقافية مع ماضى الأمة ، والعكس يحدث بالنسبة إلى اللغة الأخرى التي تختار للتعليم بها .

وعلى سبيل المثال ، فكل ما شهدته الحضارة العربية الإسلامية منذ ظهور الإسلام ، مدون باللغة العربية ، وهذا الإنتاج الحضارى العربى يقف في صف منتجيه عشرات إن لم يكن مئات من المفكرين والعلماء والفلاسفة والأدباء ، وهكذا ، فلنتصور كيف يمكن أن تجهل الأجيال الجديدة هذا كله ، ويظلوا ضمن العرب المسلمين ؟

وفى الوقت الذى يمكن أن تضعف فيه صلة الأجيال الجديدة بموروثهم الحضارى ، تقوى صلاتهم بالموروث الحضارى لأصحاب اللغة الأجنبية التي يتم التعليم بها ، إنجليزية أو فرنسية أو ألمانية .

ثالثا – أن اللغة هى وسيلة الاتصال الاجتماعى ، ولهذا نلاحظ أن كثيرين ممن يزورون بلدانا أجنبية ، يُسارعون بعقد الصلات بينهم وبين من يتبينون " عروبتهم " اللغوية .

ولغة الاتصال الاجتماعى لا تقف عند حد إمكان التفاهم والتعامل ، وإنما هى السبيل الأساسى هنا لتبادل القيم والميول والاتجاهات وطرق التفكير ، بحيث يحدث قدر من التجانس التدريجى بين متكلمى اللغة الواحدة ، فيألف كل فرد ما يألفه مشاركوه في اللغة ، وينفر من كل ما ينفرون منه ، وإن لم يخل الأمر بطبيعة الحال من بعض استثناءات .

كنت أحادث ابنتى يوما عن مقال لى فى صحيفة تنشر على الانترنت مشيرا إلى أن أبرز ما يسعدنى فى هذا هو أننى أجد " **تعقيبات** " على ما أكتب فى يوم نشر المقال ، فأكون مثل ممثل المسرح – لا التلفزيون والسينما والإذاعة – أتلقى ما يسمى " بالتغذية الراجعة " فورا ، فأشعر بأننى – ربما – أجدت فيتعزز الموقف ، أو جانبت الصواب ، فأسعى إلى تحاشى ذلك فيما بعد .

وكانت حفيدتى منها جالسة تسمع ، وهى فى الصف الثانى الإعدادى بإحدى مدارس اللغات ، فإذا بها تستفسر : يعنى إيه " تعقيبات " ؟ فردت أمها – ابنتى – قائلة : يعنى : Comments ، وظهر على الحفيدة الرضى بالفهم !

لفت نظرى مثل هذا الموقف ومغايرته لمواقف لنا فى أزمنة سابقة ، عندما كنا نسمع لفظا أو عبارة بالإنجليزية لا نفهمها ، ونسأل عن المعنى ، فيكون الرد هو المقابل باللغة العربية ، وها هو الموقف ينقلب رأسا على عقب لدى أبنائنا وأحفادنا ، فتصبح العربية هى الغامضة ، غير المفهومة ، ولابد من لغة أجنبية مقابلة حتى يتم الفهم !

ولا أدرى كيف تداعت مواقف تاريخية سابقة عمرها مائة عام ، على ذاكرتى على الفور وأنا أنظر إلى تاريخ الواقعة السابقة ، فى أحد شهور العام الحالى ٢٠٠٧ ، حيث كان منشور صدر من وزارة المعارف (التربية والتعليم) عام ١٩٠٧ ، مؤذنا بتحول تاريخى ثقافى ضخم شهدته مصر ، يطلب فيه من المدارس الثانوية المصرية الحكومية أن تبدأ من العام التالى ١٩٠٧/١٩٠٨ بتدريس المواد الدراسية باللغة العربية بدلا مما كان عليه الأمر حيث كان التدريس يتم بلغة إنجليزية أو فرنسية .

ثم بدأت علامات استفهام مفزعة ترتسم بسرعة أمام ناظرى : هل يعقل أن تبدأ مصر فى تعريب التعليم منذ مائة عام واعتبار ذلك إيذانا ببدء تعليم مصرى وطنى يمهد الطريق ويفتح الأبواب أمام نهضة ثقافة وتقدم حضارى واستقلال سياسى ، ثم إذا بنا بعد مائة عام ، وقد مر ثلاثة أرباع قرن على الاستقلال (الرسمى فى فبراير ١٩٢٢) نشاهد ونشارك ونبارك ونؤيد " هرولة " تعليمنا نحو " التغريب " ؟!!

وهل لذلك علاقة – مثلا – بأن القضايا التى طرحها قاسم أمين في كتابه عن تحرير المرأة عام ١٨٩٩ هى نفسها – على وجه التقريب – القضايا التى عدنا نتحدث عنها ونتعارك بين مؤيد ومعارض وتوفيقى ؟!

وهل لذلك علاقة بتكرار النقاش نفسه الذى ثار منذ أوائل القرن العشرين حول هوية مصر ، وهل هى إسلامية عربية أم مصرية وطنية ؟

وما الذى يعنيه هذا وذاك ، وهناك ما يماثله من قضايا ومشكلات ؟

لا أريد أن أستطرد فى مثل هذه القضايا ، وليظل موضوعنا هو " تعريب التعليم " ..

بل إننا نعود إلى قرنا آخر قبل بدء تعريب التعليم سنة ١٩٠٧ ، ونُذكر بسرعة بالنهج الذى نهجه محمد على فى أوائل القرن التاسع عشر ...

كانت مصر أكثر خلوا من كل مظاهر التقدم العلمى والتقنى الذى كان يموج به العالم الحديث في مستهل القرن التاسع عشر ، مما هو الأمر الآن ، فماذا يفعل ، وكل العلوم بلغات أجنبية ، والمصريون لا يعلمون عنها شيئا ؟

استقدم الرجل في البداية علماء أجانب كى يعلموا المصريين العلوم الحديثة باعتبار أن ذلك هو السبيل الأساسى للنهوض الحضارى ، ثم إذا به يرى أن هذه الطريقة عقيمة إذ كان لابد من وجود مترجم إلى العربية بجوار كل معلم أجنبى من حيث تضييع الوقت وكثرة النفقات ، فيعدل عن هذا النهج ويرسل البعثات ليتحصل مصريون على آخر ما وصل إليه العلم الغربى فينقلوه إلى أبناء وطنهم بلغتهم التى يفهمون بها ، فضلا عن حركة ترجمة ضخمة من لغات أجنبية إلى العربية ، حتى حفل سوق المعرفة فى مصر بكتب معربة فى الطب والهندسة والعلوم العسكرية والفنون الزراعية والعلوم الطبيعية والكيميائية، وكان هذا كله إيذانا بدوران عجلة النهضة بسرعة فائقة جعلت مصر خلال عقود قليلة للغاية تصبح قوة عظمى ولاعبا أساسيا فى المنطقة ، لولا تسارع القوى الغربية إلى وأد التجربة لتسقط مصر مرة أخرى فى " جُب " الجمود والتخلف فتصبح لقمة سائغة يسرع الأسد البريطانى عام ١٨٨٢ إلى التهامها ، ويترتب على هذا ضمن أشياء أخرى كثيرة أن يتقرر تدريس كل العلوم فى المدارس بلغة أجنبية .

وإذا كانت سلطة الاحتلال قد استطاعت أن تلغى تجربة محمد على فى التعليم الحديث باللغة العربية وتجعله بالإنجليزية ، فقد كان ذلك بعد أن مهدت للأمر وبدأ تدريجيا ، وساعدها على ذلك مصريون مع الأسف الشديد ، ربما كان ذلك بحسن نية ، أو بقناعات فعلية مثلما رأينا على يد على مبارك ، كما يشير إلى ذلك ما ذكره في تقريره الرابع عن التعليم عام ١٨٨٨ ، حيث نعى فيه وضع اللغة الأجنبية في المدارس المصرية ، مؤكدا أن التغلب على ما كان من ضعفها لا يكون إلا بالتعليم بها ، قال " ...فلإزالة هذا المحظور بقدر

الإمكان تقرر أن مواد التعليم الجارى تدريسها للآن باللغة العربية يصير تعليمها من الآن فصاعدا بمعرفة مدرسى اللغات الأجنبية ، إما باللغة الفرنساوية أو الإنجليزية ، وبذلك إذا درس التاريخ والجغرافية والعلوم الطبيعية بلغات أجنبية ، وضم هذا على تعليم اللغة المقصودة بالذات لكمل بالذات تعليم هذه ..." (ص ٢٠١ من التقرير) .

وضمّن مهندس سياسة الاحتلال البريطانى في التعليم " دانلوب " تقريره عن التعليم في مصر عام ١٩٠٦ ، دراسة بعنوان " الأساس اللغوى للتعليم " أرفقه اللورد كرومر بتقريره عن العام نفسه ١٩٠٦، برر فيه التعليم بلغة أجنبية بمبررات مختلفة أصبحت معروفة ، كان منها على سبيل المثال قوله بتعذر الكتب الفنية العصرية في اللغة العربية ، هذا في الوقت الذى تنمو فيه العلوم في أوربا بسرعة تعتبر معها الكتب الفنية بعد إنجاز طبعها بقليل من الزمن غير حديثة مهما بلغت هذه الكتب من الكمال .

فإذا قيل أنه يتسنى للحكومة أن تتغلب على هذه الصعوبة بإيجاد التراجم العربية لكل المؤلفات المهمة ، فإن دانلوب يدفع ذلك الافتراض بأن التراجم مهما بلغت من الإتقان لا يمكن أن تكون مطابقة للأصل تماما ، وزيادة على ذلك فإن فقر اللغة العربية في الاصطلاحات الفنية وجمود تراكيبها (فيما يرى دانلوب) مع تعقيد عباراتها ، كل ذلك يحول دون صيرورة هذه اللغة صالحة لتأدية الأغراض الفنية . وعلى فرض إمكان إيجاد المترجمين الأكفاء وتذليل الصعاب التي تلاقى في سبيل الحصول على الإذن من المؤلفين الأصليين بترجمة كتبهم ، فإن التراجم تستدعى من النفقات ما يحول دون اقتنائها ، فضلا عن أنها ربما لحقت بالكتب القديمة قبل أن تظهر في عالم المطبوعات (تقرير كرومر ١٩٠٦ ، ص ١٧٧).

وقد وعى زعماء الحركة الوطنية أن النضال على أرض اللغة هو جوهر أساسى فى بناء الأمة ، من خلال بناء ثقافتها ، وجوهر بناء الثقافة هو اللغة

الوطنية ، ففاضت أنهر بعض الصحف والمجلات بمقالات وأحاديث تطالب بالتعليم باللغة العربية

ويعجب القارئ حقا عندما يقرأ لأحد الزعماء النادرين مثل عبد الله النديم ، فكأنه يقرأ لغيور على اللغة القومية اليوم فى عام ٢٠٠٧ ، بينما هذا الذى كتبه النديم فى مجلته الشهيرة (التنكيت والتبكيت) فى أواخر القرن التاسع عشر يصح أن يردد بنصه وحرفه اليوم حيث كان عنوان مقال النديم (إضاعة اللغة تسليم للذات) ، فماذا كتب فيها :

" أيها الناطق بالضاد : بم تستبدل لغتك وما لها من مثيل ؟ وإلى من تتركها وأنت لها كفيل ؟ ما الذى استقبحته مقابله فيها ، وأى شئ طلبته فيها ولم تجد له اسما ؟ ... هى التى بها جذبت قلب أمك واستعطفت جانب أبيك وتملكت فكر أخيك واستملت صاحبك وألفت جارك وتعارفت مع مواطنك وقابلت بها نزيلك ، فهى أنت إن كنت لا تدرى من أنت ، وهى وطنك إن لم تعرف ما الوطن " .

وعلى صفحات مجلته الأخرى (الأستاذ ، فى ١٨٩٢/١٠/١١) ، هاجم النديم التدريس باللغة العربية إلى أية لغة أجنبية ، فكان مما قاله :

" ... فمتى حصل هذا فى أية أمة فقد فقدت لغتها وتبعها الدين والتاريخ الوطنى ، فإن اللغة مرتبطة بالدين ارتباط الروح بالجسد ، والمرء يعقل اللغة برسولين : رسول السمع ورسول البصر ، فالسمع متى امتلأ بالكلمات الأجنبية فقد ملأ بها المخ ونزع قدرها من اللغة الأصلية ، والنظر ، متى رأى الجرائد والكتب بالكلمات الأجنبية أوصلها إلى الذهن فيحوله ما طرأ عليه " .

ومن المثير للدهشة حقا أن يشيع بين كثيرين أن سعد زغلول كان له فضل العودة إلى التعليم باللغة العربية عام ١٩٠٧ ، وهذا غير صحيح ؛ والصحيح أنه كان معارضا لذلك ، وإن تمت العودة بالفعل في عهد وزارته للمعارف ، فتصور البعض أنه كان مؤازرا لهذه الخطوة .

ففى حديث بين مراسل جريدة " المؤيد " (في ١٩٠٧/٥/٣١) وسعد زغلول سأله المراسل :

- كم ينتظر أن يمضى من السنين حتى يمكن التعليم باللغة العربية عموما ؟

فكان جوابه :

- إن هذا يتعلق على وجود المعلمين الوطنيين والأساتذة الذين يصلحون للتدريس في المدارس الابتدائية والثانوية والعالية . وقد سبق أن قلت في الجمعية العمومية أنى ارغب في تعميم اللغة العربية من صميم فؤادى ، ولكن ما لا يدرك كله لا يترك كله ، فنحن نسير خطوة فخطوة ، ونجتهد في تربية ناشئة مهذبة تصلح فيما بعد لتدريس العلوم باللغة العربية ...

وكانت الخطوة الأولى في التعليم باللغة العربية ، وفقا للمنشور رقم ٣٨ صادر إلى المدارس الثانوية بتاريخ ١٩٠٧/٩/٣٠ ، بتدريس الحساب والهندسة في السنة الأولى بالمدارس الثانوية ، حيث توالت الأوامر بعد ذلك بتعميم التعليم باللغة العربية .

ونظرا للأهمية القصوى للتعليم باللغة العربية في الحفاظ على الهوية الثقافية لمصر ، وجدنا عددا من المفكرين المحسوبين على التيار التغريبى ، يقفون مع التعليم باللغة العربية ، ولعل أبرز هؤلاء أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد وهو من هو فى إمامة النهضة ، وهو من يعرف بتحيزه للثقافة الغربية ، ومع ذلك فإن وعيه الوطنى جعله يدرك خطورة التعليم باللغة الأجنبية على ذاتية الأمة وهويتها الثقافية ، كما كتب فى " الجريدة " فى ٢٩ / ٨ / ١٩١١ يقول مؤكدا على " أن الاحتفاظ باللغة والغيرة على خدمتها وأثرها وجعلها جديدة دائما ، سائرة على الأساليب الحديثة والاصطلاحات الجديدة ، كل ذلك دليل على وجود الذاتية واحترام النفس عند الأشخاص وعند الأمم " .

ثم إذا بنا نقرأ كذلك مقالا لطه حسين فى صحيفة الأهرام بعنوان " تكوين الصفوة " نشر فى الثانى من شهر مارس من عام ١٩٣٩ ، ويدفعنى هذا المقال

إلى قراءات أخرى لهذا المفكر العملاق حول القضية نفسها ، فيشد من أزرى ، وتعود الحمية مرة أخرى والعزم على استمرار الحديث والكتابة والدعوة إلى أن تعود إلى لغتنا العربية مكانتها كلغة تعليم .

إن وجه الأهمية فيما كتبه طه حسين أن الرجل محسوب كذلك على التيار التغريبى ، والذى يرى الخير كل الخير فى أن نغترف بكل ما نملك من طاقة من الثقافة الغربية ، ومفكرنا العظيم ، كما هو معروف للكافة ، عارف ودارس للغة أجنبية شهيرة هى اللغة الفرنسية ، وبالتالى فليس معرضا لذلك الاتهام الذى يرفعه البعض فى وجه الداعين للتعليم بالعربية ، بأن الدافع لهذا ربما يرجع إلى العجز الذى يعانى منه البعض فى اللغة الأجنبية ، فماذا كتب طه حسين فى هذا المقال ؟ لقد كتب، قائلا :

" فكثير من الناس يريدون أن يشيع العلم باللغات الأجنبية فى مصر ويظنون أن هذا هو سبيل الثقافة ، فنحب أن يعلم هؤلاء الناس أن شيوع اللغات الأجنبية فى مصر لا بأس به ، ولعل فيه خيرا كثيرا ، ولكنه ليس هو السبيل المستقيمة المنتجة إلى الثقافة ، وإنما السبيل أن تنقل الثقافة الأجنبية للمصريين فى لغتهم وأن يلتمسوها فى هذه اللغة قبل أن يلتمسوها فى أى لغة أخرى ، إنما اللغات الأجنبية أدوات للاستزادة من العلم لا لتحصيل الضرورى منه " !

أما الدكتور هيكل فكتب فى الأهرام ١٠ مايو ، ١٩٢٠ ينعى على ما يؤلف من الكتب باللغة الإنجليزية أو بأية لغة أجنبية ، وبين أن يكتب باللغة العربية يكون فى متناول الجميع قراءته وفهم معلومه ، وقال أن أهم ملاحظة تكشف عن الضرر الفاحش الذى يجئ بسبب التعليم بلغة أجنبية هو عدم التفاهم بين طائفة المعلمين وباقى الطوائف تفاهما تاما .

لقد تعمدنا الاستناد إلى ثلاثة من أئمة حركة النهضة فى مصر منذ العشرينيات وما بعدها ، والثلاثة من المناصرين للثقافة الغربية ، لكن ما عرف عنهم من حس وطنى ووعى بالذاتية الثقافة جعلهم يقولون : إلا العربية ...أى

فلننشر تعليم اللغة الأجنبية إلى أقصى ما يمكن الوصول إليه ، لكن هذا شئ والتعليم باللغة الأجنبية شئ آخر ... الأول سبيل إلى الاتصال بالغرب والاستفادة من علومه وتقدمه ، والثانى ذوبان فى الغرب من غير أن نكون منه : إنتاجا وأصالة ، بل مسخا مشوها .

كان وجه الزيف فى الدعوة المشجعة للغة الأجنبية أنها تصورت أمرا لا يقول به أحد ، فليس هناك من يجرؤ على التقليل من أهمية تعلم اللغة الأجنبية ، لكن المعارضة والنقد ينصبان على التعليم بها ، كما قدمنا .

كذلك وجه الاعتراض ينصب على الفترة التى يمكن البدء فيها بتعليم اللغة الأجنبية . لقد تحدثنا فى هذا وكتبنا الكثير عبر سنوات عدة ، ومع ذلك نشهد انحسارا للتيار العروبى لغة بكل الأسف وبكل الأسى ، حتى كدنا ننطق بهذه العبارة المؤسفة " مفيش فايدة " !

لقد كان الطفل المصرى ، عبر عشرات السنين ، بل والقرون ، يلتحق بكُتّاب " قبل أن يلتحق بالمدرسة ، فيتعلم القرآن الكريم حفظا ، وعن طريق ذلك يتمكن من اللغة العربية من أهم مصادرها ، فإذا انتقل إلى المدرسة ، وبدأ تعلم لغة أجنبية يكون الأمر سويا .

لكن ما أصبح سائدا منذ سنوات ، هو اندثار " الكُتاب " ، والتجاء أولياء الأمور ، إلى أن ينهجوا على العكس مما كان فيلحقون أبناءهم برياض أطفال تبدأ التعليم باللغة الأجنبية ، قبل أن يتعلم الأطفال لغتهم الوطنية .

وإذا كان التعليم بلغة أجنبية قد انتشر وأصبح كالوباء الثقافى حيث لم يصاحب ذلك اهتمام مماثل باللغة العربية ، وإنما العكس هو الصحيح . تصبح العودة إلى بدء تعلم اللغة الإنجليزية من الصف الأول الابتدائى فى المدارس الحكومية ، من غير أن تتاح للتلاميذ فرصة مسبقة لدراسة اللغة العربية خطوة على طريق تضييق الخناق عليها .

إن البعض يتصور أن الطفل عندما يلتحق بروضة الأطفال يكون عارفا باللغة العربية ، وهذا غير صحيح ، فما يعرفه الطفل هو لغة الحديث العربية الشفوية ، والتى تختلف كثيرا عن لغة الكتب ولغة العلم العربية ، ومن هنا تجئ خطورة تعليم بلغة أجنبية ، فى الوقت الذى لم يمسك فيه الطفل بعد بأبجديات لغته الوطنية .

كذلك فقد شهدنا منذ سنوات تحول التعليم فى بعض التخصصات بكليات الجامعات المصرية من اللغة العربية إلى التعليم بلغة أجنبية ، حتى أنك إذا سألت طالبا – مثلا – التحق بكلية التجارة ، تجده حريصا على أن يؤكد لك أنه فى " تجارة إنجليش " ، حتى يكتسب التقدير اللازم أمامك ، وينفى عن نفسه عار التعلم بلغة عربية !!

وفى المقابل نجد أننا قد بدأنا ، ومنذ سنوات نعانى معاناة مؤسفة من المستوى الذى وصل إليه طلاب الجامعات فى لغتهم الوطنية ، ولو شئنا أن نسوق هنا عينة من بعض تعبيرات الطلاب فى مرحلة الليسانس والبكالوريوس لشكل ذلك فضيحة صادمة حقا .

والأدهى والأمر ، أن المسألة امتدت إلى رسائل الدكتوراه والماجستير ، علما بأن عددا من الذين يحصلون عليهما يكونون أعضاء هيئة تدريس فيما بعد ، مما يؤشر إلى نذير خطير ، ألا وهو افتقاد القدرة على التأليف والكتابة باللغة العربية بين من سيكونون أساتذة جامعات .

وتأبى النظم الحالية إلا أن تزيد الطين بلة ، فحتى تتم مناقشة باحث فى رسالته للماجستير أو الدكتوراه ، يشترط حصوله على مستوى معين فى اللغة الإنجليزية من خلال امتحانات " التوفل " ، ونكرر مرة أخرى : أن هذا مؤشر جيد لضرورة متابعة منجزات العلوم المعاصرة ، لكن الذى نلح عليه هو أن اللغة الوطنية ينبغى أن تحظى ولو ببعض الاهتمام الذى تحظى به اللغة الأجنبية ، فيشترط أيضا مستويات معينة لمواصلة البحوث والدراسات العليا .

إن الحجة الشهيرة بضرورة اللحاق بالتغيرات المتسارعة للعلوم الحديثة حجة ينطبق عليها القول " كلمة حق أرادوا بها باطل " ، فقد شهدت مصر أجيالا من العلماء الكبار : الدكاترة – مثلا – أحمد زكى ، وعبد الحليم منتصر ، وعلى مصطفى مشرفة ، وزكى نجيب محمود ، وعثمان أمين ، وغيرهم ممن يصعب حصرهم ، أتيحت لهم فرص تعلم اللغة العربية من ينابيعها الأصلية منذ نعومة أظفارهم ، ولم يمنعهم هذا أبدا من أن يتابعوا آخر ما وصل إليه العصر من منجزات علمية وتقنية ، فجمعوا بين الحسنيين ، ويكفى أن تقرأ لهذا العبقرى أحمد زكى ، فى سلسلة مقالاته فى العلوم منذ أن أنشأ مجلة العربى الكويتية ، فكأنك تقرأ للبحترى أو الجاحظ ، حيث أدى تمكنه من اللغتين العربية والإنجليزية إلى أن تجئ لغة العلم على يديه طيعة عذبة مفهومة ، وهو الأمر الذى نفتقده فى الأجيال الجديدة من العلماء ، فهم ، إذ يتقنون لغة أجنبية فيتابعون منجزاتها ، لكنهم يفتقدون المعرفة بلغة وطنهم ، فإذا بهم يعجزون عن الترجمة السليمة ، وإذا بهم يعجزون عن إفادة الثقافة العربية بتغذيتها بالجديد من المعارف العلمية الجديدة .

إننا ندعو المهتمين والمختصين إلى التسارع إلى دراسة هذه القضية التى لا أريد مسخها بتقديم حل سريع ، فالمسألة ليس بمقدور فرد واحد ، مهما علا قدره العلمى والثقافى أن يوفيها حقها من البحث والمناقشة وتقديم الحلو ، وإنما هى بحاجة إلى مناقشات ودراسات من أطراف عدة ، وإن كان القارىء الذكى يستطيع أن يلمح بين ثانيا المقال الأبواب الحقيقية لإنقاذ التعليم المصرى بإنقاذ التعليم باللغة الوطنية .

الطريق إلى تطوير التعليم*

ما من كائن حى إلا ونجده يبدأ صغيرا ثم ينمو مع مرور الأيام إلى أن يجئ يوم الرحيل والاختفاء ليحل محله كائن جديد حيث يمر بنفس الدائرة ٠٠٠وهكذا ٠

كذلك النظم الاجتماعية ، مثلها مثل الكائن الحى من حيث سنة النمو والتطور ، لكنها تختلف عن الأحياء بإمكانها أن تعيش قرونا طويلة ، والفيصل فى تحقق هذا الإمكان ، وطول فترة الحياة وقصرها هو مدى استجابة النظام الاجتماعى لجملة التغيرات التى تحدث حوله : هل يستجيب ويتغير ويتكيف أم يعاند ويظل على حاله ؟

وعلى سبيل المثال ، فالتعليم نظام اجتماعى ، انحصرت وظيفته فى قرون التطور الحضارى الأولى على مجرد " المحافظة " على الوضع القائم ، فكان هناك حرص شديد على أن يكون الأبناء نسخة من آبائهم والبنات نسخة من أمهاتهن ٠٠رأينا هذا فى الحضارات المصرية القديمة والهندية واليونانية والرومانية وغيرها ٠ وعندما كانت الدنيا تمور بمتغيرات جديدة ويقف التعليم جامدا لا يستجيب لها بتغيير نفسه ، كان يشكل بذلك أحد العوامل التى تساعد على انهيار الحضارة التى يكون جزءا منها ٠

وعندما أراد محمد على النهوض بمصر فى مطلع القرن التاسع عشر والتفت ليجد نظام التعليم القائم ، المتمثل فى الأزهر ، نظاما تقليديا ، لا نقول على حاله التى كان عليها منذ قرون ، بل تراجع عن هذه الحال القديمة ، ويكفى الإشارة إلى تلك المقابلة التى الشهيرة التى أشار إليها الجبرتى من أن واليا جاء إلى مصر فى إحدى سنوات القرن الثامن عشر اسمه أحمد باشا الذى اشتهر بكور وزير ، وكان له اهتمام بالرياضيات ، فلما حضر جمع من كبار علماء الأزهر لتهنئته بالولاية ،

---

* جريدة نهضة مصر ، فى ٢٠٠٤/١١/٢٢

أراد أن يتباحث معهم فى مسائل رياضية فإذا بهم يعجزون عن ذلك مما جعله يقول أن المشهور عندهم فى الديار الرومية أن مصر منبع العلوم والفضائل فلما جاءها وجدها كما يقولون : تسمع بالمعيدى خير من أن تراه!!

ولما أدرك محمد على عجز النظام القائم على أن يكون معينا على تحديث الدولة ، تركه وأنشأ نظاما تعليميا جديدا يقوم على النموذج الأوربى الحديث ، وإذا كان البعض ينعى عليه أن ترك التعليم الأزهرى كما هو ولم يسع إلى تطويره ، فلأن الأزهر قد اقترن بالدين فى نظر الناس ، ومن هنا فقد اكتسب قداسة الدين الذى يعلم علومه ، وبالتالى فسوف يتصور الناس أنه سوف يغير فى الدين ، فضلا عن أن إنشاء نظام جديد كان أسهل وأسرع من تغيير نظام ترسخت جذوره وتقاليده وقيمه المرتبطة والمصالح التى رافقته .

واستمر التعليم يشهد العديد من مشروعات وخطط وجهود التطوير إلى يومنا هذا . . . .

كان المطلوب من التعليم فى كل هذه السنين ، أن يواكب ما يشهده المجتمع من تغير وأن يعد لها ما هى بحاجة إليه من قوى عاملة ، ولعل أبرز الأمثلة الخاصة بذلك ، حالة التعليم فى فترة ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وفى اعتقادنا أن هذه الحالة كانت أحد الأسباب التى لا يلتفت إليها أحد فيما لاقته الثورة من إخفاق وتراجع فى سنواتها الأخيرة ، ثم بعد موت قائدها عبد الناصر ، وما الأسباب الخاصة بالنواحى العسكرية والسياسية إلا أسباب مباشرة ، أما ما يسميه الفلاسفة بالأسباب والعلل البعيدة ، فيأتى على رأسها الإخفاق فى تنشئة إنسان قادر بالفعل على النضال والمكابدة والاستمرار والتفكير النقدى وحرية الإرادة ، وهو الأمر نفسه الذى يمكن أن نشير إليه فى أسباب انهيار نظام حكم محمد على .

ذلك أن هناك من النظم الحاكمة ما يسقط ، لكنه يجد من المواطنين حراسا وبناة يستطيعون إعادة النهوض ومعاودة البناء ، ولم يحدث هذا بالنسبة لكل من محمد على وعبد الناصر .

لكننا أصبحنا الآن فى عصر لا يتوقف الأمر فيه على أن " يواكب " التعليم ما يحدث من تغيرات ، وإنما أصبح مطلوبا منه أن يستعد لها سلفا ويتحسب ، بل ، والأكثر من هذا ، أصبح مطلوبا من التعليم لا أن يلهث وراء التغير ، بل أن يقوده ويضبطه ويوجهه .

وفى رأينا أن جهود تطوير التعليم ، حتى تستوى على عودها ، تكون قادرة بالفعل على أن تحدث تغييرا ملموسا ، وتمد المجتمع بقوى بشرية لديها بالفعل القدرة على إحداث التغيير وقيادته وضبطه وحسن توجيهه ، فلابد أن تتسم بمقومات أربع :

- العلمية ، وذلك بالتطبيق الفعلى للمبدأ المعروف القائم على ضرورة التجريب قبل التعميم ، وكذلك أن يسبق البحث والدرس أى تطوير مراد ، مع الالتزام بنتائج ما يسفر عنه البحث ، وما تتمخض عنه الدراسة ، بغير تدخل أو ضغط لتوجيه النتائج .

- القومية ، بمعنى أن تتاح الفرصة لفئات متعددة ذات صلة للمشاركة فى التفكير للتطوير ، شريطة ألا يتوقف دور مختلف الفئات على مجرد إثبات الحضور ، أو مجرد التحدث من باب إبراء الذمة ، وإنما المشاركة الفعالة فى المسارات التى سوف نشير إليها .

- الديموقراطية ، والتى تتطلب ألا يضار من يفكر بطريقة تختلف عن طريقة مسئولى التعليم ، وألا يغلب أسلوب الحشد العشوائى للأنصار للتظاهر بالاعتمادعلى تأييد كثيرين ، وأن تكون هناك مكاشفة بكافة الحقائق والمعلومات التعليمية ، سلبية كانت أو إيجابية .

- الشمول ، فلا نقوم بجهود ، مهما كانت كثيرة ومخلصة ، لتطوير عنصر ما من عناصر منظومة التعليم ، مرجئين تطوير العناصر الأخرى إلى مراحل تالية ، اعتمادا على حجة التدرج ، فمثلما رفع من قبل شعار يقول بمركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ ، فنحن هنا نقول بضرورة " كلية " و " شمولية " فكر التطوير

ومخططه ومشروعه ، و "مرحلية " التنفيذ ٠

ولعلنا بعد هذا يمكن لنا أن نقترح عددا من المسارات أو القنوات، الهدف منها الوصول إلى مشروع علمى ، قومى ، ديمقراطى ، شامل ، لتطوير التعليم فى مصر ٠

إنها تستغرق وقتا طويلا بعض الشئ ، لكن ، هكذا المشروعات القومية الكبرى العملاقة ، لأنها تتعلق بمستقبل الأمة:

ومن المفروض ، قبلا ، أن تفصل منظومة التعليم ، ويذاع تفصيلها على الناس بمختلف أجهزة الإعلام ، حتى يكون هناك تحديد واضح أمام القنوات المختلفة والمسارات المتعددة التى سنأتى لذكرها فيما يلى ، بل ومن المفضل أن يفصل أمر كل عنصر على حدة :

وعلى سبيل المثال ، فمن عناصر العملية التربوية : المناهج الدراسية - المعلم - المبانى المدرسية - التمويل - الكتب المدرسية - الامتحانات والتقويم - الإدارة المدرسية والتعليمية - الفلسفة والأهداف العامة - الأنشطة ا_لمدرسية - المجالس المدرسية - الصحة المدرسية - الإشراف الفنى - طرق التدريس - تكنولوجيا التعليم - التوجيه النفسى والتربوى - التنظيم النقابى - تنظيم التعليم ومراحله : حضانة ، رياض أطفال ، ابتدائى ، إعدادى ، ثانوى - أنواع التعليم : زراعى ، صناعى ، تجارى - التعليم الخاص ٠٠٠وبعض المشكلات الكبرى الحادة ، وعلى رأسها مشكلة الدروس الخصوصية ، الغش فى الامتحانات ٠٠٠وهكذا

ثم نجئ لعنصر مثل (المعلم) ونفصله إلى مسائل وقضايا مثل :

إعداد المعلم- تنميته العلمية والمهنية - أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية - رسالته - الخصائص الواجب توافرها فى المعلم الجيد- علاقته بالإدارة المدرسية والتعليمية - علاقته بالمجتمع المحلى - وعيه : السياسى والتربوى والدينى والثقافى والاجتماعى - سلطة المعلم ومجالاتها وحدودها ٠٠٠ وهكذا الأمر بالنسبة

لكل عنصر من عناصر المنظومة التعليمية .

والآن نجئ إلى المسارات أو القنوات المقترحة :

١- فقضايا التعليم المختلفة ، لابد أن تخضع للبحث العلمى وكلمة المتخصصين ممن هم على دراية بأسس ومعالم وقواعد العلوم التربوية ، ومن هنا فلابد أن يكون هناك نداء رسمى ينشر ويذاع بأجهزة الإعلام المختلفة للعلماء وأساتذة العلوم التربوية ليقوم المتقدم منهم بدارسة قضية معينة تخص جانبا فرعيا بذاته ، مما يكون قد تم تفصيله ، وفقا لما أشرنا إليه توا ، وتقوم عدة لجان كل منها فى تخصص بعينه من كبار الأساتذة والعلماء بتقييم هذه البحوث وتخصص مكافأة مالية لكل بحث يفوز بالمرتبة الأولى ، وتكون البحوث الفائزة بالجائزة الأولى هى المرشحة لأن يستعان بها فى مشروع التطوير ، حتى تتوافر لدينا بالفعل نتائج يمكن الاعتماد عليها ، ما دامت قد مرت بهذا الطريق المنهجى العلمى .

٢- وهناك دول ومجتمعات لها تجاربها وخبراتها وبحوثها ودراساتها ونظمها التعليمية التى لابد من التعرف عليها والوعى بها ، لا لكى تنقل ، " فالزرع التربوى " لا يتم بهذا الأسلوب ، ولكن الانفتاح على تجارب الآخرين مسألة على درجة كبيرة من الأهمية .

وأمر مثل هذا يمكن أن يتم عن طريق الاطلاع على الكتب والتقارير والإحصاءات الخاصة بهذه الدول ، لكننا نرى أن المعاينة المباشرة وتبادل الرأى وجها لوجه أمر أكثر أهمية ، كما أنه لا ينفى طريق الاطلاع المشار إليه ، وبالتالى فمن المهم للغاية إيفاد مجموعات من الباحثين إلى عدد مختار من الدول المتقدمة ، لمدة شهر على الأقل للقيام بزيارات ميدانية لمؤسسات التعليم فى كل دولة ، وعقد جلسات استماع وحوار مع المسئولين فيها ، وبعض العاملين والمهتمين .

طبعا هناك تخوف من تكرار العادة المصرية غير الطيبة فى مثل هذه الأحوال، عندما يختزل الموفدون إلى الخارج مهمتهم العلمية فى أيام قصيرة ،

ويمضون باقى الفترة فى المشتروات والفسح ، ولعمرى ، فإن من يستقرئ تاريخ التعليم فى عهد محمد على يجد كيف كان هذا الحاكم الأمى ، حريصا على أن تصله تقارير متابعة دورية من المبعوثين للخارج أو ممن أرسلهم للإشراف عليهم، عما يفعلوه ، ويقوم بمحاسبة المقصرين بكل الحزم ، وبكل الحسم المفروض ، ومن ثم فلابد من التفكير فى تنظيم لمثل هذه الإرساليات حتى لا نقع فى المحظور ٠

وعند عودة كل مجموعة ، عليها أن تكتب تقريرا مفصلا مطولا بنتائج مشاهداتها ومناقشاتها بالخارج ٠

٣- ويحتاج كل عنصر من عناصر منظومة التعليم إلى أن تعقد فيه ندوة متخصصة يدعى إلى كل منها خبراء وباحثون وأساتذة تربويون ، على أن تعقد كل ندوة منها لمدة يومين أو ثلاثة حتى يتوفر وقت كاف لمطارحة الأفكار المختلفة ، ولا تعقد متآنية ، حتى تتاح فرصة للبعض من المشاركة فى أكثر من ندوة ، ومن المفضل أن تكون ندوات مغلقة ، محدودة فى عدد المشاركين فيها بحيث يتراوح عدد المشاركين فيها ما بين ١٠ إلى ١٥ مدعو ، فالتوسع الذى نراه فى بعض الندوات والمؤتمرات غالبا ما يشتت التفكير والرأى ويسطح المناقشات ، ولا خوف من الاتهام بالاحتكار ، ذلك أن هناك مسارات أخرى وقنوات سنشير إليها لن تترك أحدا على وجه التقريب يريد أن يدلى بدلوه دون أن تتاح له الفرصة لذلك ٠

٤- وإذا كانت هناك مقولة تذهب إلى أن الحرب أخطر من أن يترك أمرها للعسكريين وحدهم ، فكذلك الأمر بالنسبة للمسألة التعليمية فهى أخطر من أن تترك للتربويين وحدهم ، فهى قضية " مجتمعية " تتأثر بكل مؤسسات المجتمع ونظمه وتؤثر فيها مما يحتم أن تمتد جسور الرأى والمناقشة لتشمل فئات متعددة ، ومن هنا فلابد أن تكون هناك عدة ندوات ذات طابع فكرى ثقافى ، كل منها لفئة بعينها ، فتكون هناك :

(أ) ندوة لعدد من علماء السياسة وممارسيها كى يدلوا برأيهم فى الجوانب المتصلة بعلومهم وممارساتهم مثل التربية السياسية ، وسياسات التعليم ، والأمر نفسه بالنسبة لندوة:

(ب) تعقد لعلماء اقتصاد للتفكير فى الجوانب الاقتصادية للتعليم ، الخاصة بتمويله وكلفته ومجانية التعليم ، وكذلك ندوة:

(ج)خاصة بعلماء اجتماع ، ورابعة لعلماء دين ، وخامسة لمثقفين ومفكرين وأدباء ، وسادسة لفنانين ، وأخيرا سابعة لرجال أعمال ٠

٤- وبطبيعة الحال ، فلا يمكن إغفال من يقفون على خطوط الإنتاج التعليمى، ألا وهم العاملون فى قطاعات التعليم المختلفة من نظار ومديرين ووكلاء ومعلمين ، فى محافظات مصر المختلفة ، فتعقد ندوة فى كل محافظة ، تجمع بين ممثلين لهذه الفئات المختلفة ، وتكون كل منها أيضا لمدة يومين أو ثلاثة ٠ والحق أن هناك تخوفاً دائما من مثل هذا المستوى من الندوات حيث نجد البعض من القيادات التنفيذية والمحلية ، ممن يسعون إلى تفريغها من مضمونها لتتحول إلى مظاهرات إشادة بالإنجازات ، والتربص بالناقدين وتهديدهم ، وإغراء المنافقين بضرورة التسيد وإعلاء الصوت لينالوا الحظوة والمكافأة المادية أو الإدارية أو المعنوية ، وبالتالى البعد عن قولة حق يكون فيها نقد وتعرية لسلبيات وصور قصور ، مما يقتضى التفكير فى البعد بهذه النوعية من الندوات عن مثل هذا النهج المشين حقا ، المخجل فعلا

٥- وأخيرا فإن الدور الذى يمكن أن يكون أخطر من كل ما سبق هو الذى يمكن أن يناط بأجهزة الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون٠

فبالنسبة للصحافة، تخصص كل صحيفة ومجلة مساحة يومية أو أسبوعية ، وفقا لنظام الصحيفة أو المجلة فى الصدور ، تفتح فيها صدرها لما يريد أن يكتب مقالا أو يعبر عن رأى بصدد قضية من اقضايا التعليمية المطروحة لمدة شهر على الأقل ٠

أما الإذاعة والتلفزيون فيحتاج كل منهما أن يخصص ١٥ دقيقية يومية لمدة شهر ، تقتصر على الجمهور العام ، أولياء الأمور والتلاميذ أنفسهم للإدلاء بآرائهم ٠

ولابد من تخصيص مجموعة عمل لكل مسار أو قناة من هذه المسارات والقنوات لتسجيل ما يقال أو يكتب ، وتفريغه على ورق كى يكون بين يدى لجنة قومية يصب لديها كل ما سبق كى يكون مغذيا للصورة النهائية التى تنتهى إلى كتابتها فى تقرير ضخم يختص بالرؤية القومية العلمية لتطوير التعليم فى مصر ٠

على أن أخوف ما نخافه هنا هو أن تنتهى المسألة إلى يد واحد أو اثنين عند كتابة التقرير النهائى ، إذ يكون هناك احتمال فى تغافل كثير مما قيل وكتب ليغلب الرأى الشخصى الخاص " وكأنك يا أبو زيد لا رحت ولا غزيت " ٠

وعلى سبيل المثال ، فقد شهدنا عامى ١٩٧٩ و١٩٨٠ حركة استقراء واستطلاع رأى حققت بعضا من هذا الذى اقترحناه من حيث مشاركة هيئات وقوى وأفراد ومؤسسات متعددة فى إبداء الرأى بقضايا تطوير التعليم ، لكن التقرير النهائى انتهى إلى يد أستاذ تربية راحل ليقوم به ، صحيح أنه كان أستاذا نادرا فى عمق التفكير وسعة الأفق والثقافة التربوية ، لكن المسألة لابد أن تظل " قومية " ٠

وحدث الأمر نفسه بالنسبة لكاتب هذه السطور فى مشروع ضخم لمنتدى الفكر العربى بعمان يختص بمستقبل التعليم فى الوطن العربى حيث كتبت فيه كتب ودراسات متعددة ، ومؤتمرات وندوات ، وانتهى الأمر بأن صب كل هذا فى يدى لأكتب التقرير النهائى ، وصحيح أننى حاولت الالتزام بما وصل إليه المشاركون ، لكن عملية اختيار المادة العلمية ، وصياغة العبارات النهائية ، كان من الطبيعى أن تلتصق بى فكرا وخصوصية ٠

التقرير الكلى النهائى إذن لابد أن يكون " شركة " من عدد من كبار الأساتذة والعلماء ، لكن لابأس فى النهائية من أن يتولى واحد أو اثنين عملية (التحرير)

حتى يكون هناك اتساق فى الافكار وفى التعبير ٠

وفى النهاية ، فإن كل ما سبق لا يمكن أن يعرف طريقه إلى التنفيذ ما لم يقم على إرادة سياسية قومية بحيث يتم تناول تطوير التعليم وكأنه معركة عسكرية قومية ضد احتلال ٠٠ بل هو أخطر من ذلك ، إنه معركة " حضارية " ضد قوى شر متعددة أشد إضرارا بالأمة من كل احتلال عسكرى عرفناه ، تتمثل فى تخلف يكمن فى كثير من خلايا المجتمع ٠ وإذ نقول لابد من إرادة سياسية قومية ، فإن هذا يعنى أيضا الدعم المالى بغير حدود ٠

وربما ينهض من يتساءل باستنكار : كل هذا حتى ننتهى إلى كتابة تقرير كبير عن تطوير التعليم ؟ إنه لأمر يمكن أن تقوم به اجنة صغيرة ٠

وأرد على الفور بالقول ، أن هذا التفكير هو الذى نهجناه فى مختلف الحقب الماضية والحالية ، فما أنتج لنا إلا مشروعات ربما اكتسبت زيا براقا يوحى بالتطوير ، لكنها - حقيقة - قبة بغير شيخ يرقد تحتها ، وكان الأمر ينتهى بها عند التنفيذ إلى أن تكون حركات نقش على الرمال ٠

إن النهج الذى نشير إليه هو الذى يحقق بالفعل تلك المقولة التى نهوى ترديديها بغير تنفيذ حقيقى عندما نقول أن سياسة التعليم هى سياسة وزارة أو حكومة لا سياسة وزير ، فالحقيقة هى أنها سياسة وزير ، ولعل أقوى ما يؤكد ذلك هو هذا الذى نشهده طوال تاريخنا الحديث والمعاصر ، ألا وهو تغير السياسة بتغير الوزير ، لكن النهج المطول المكلف الذى نقترحه ، لا يرسى سياسة وزارة ولا حتى حكومة ، وإنما يرسى سياسة أمة بأكملها مما يجعله ملزما لكل من يتولى أمر التعليم ٠

إن العقل العام يقر بصحة تلك المقولة التى تذهب إلى أن رأيين يجتمعان ، تكون بهما أخطاء أقل من تلك التى تكون فى الرأى الواحد ، ورأى ثلاثة أقل أخطاء ٠٠٠وهكذا ، فما بالك برأى أمة بأكملها ؟

إننا كثيرا ما ننظر إلى التفكير الاستراتيجى طويل المدى بغير صبر لنقول أنه

يستغرق وقتا طويلا ، والحالة لا تتحمل طول انتظار ، لكن المشكلة أننا إذ نتخلى عن التفكير طويل المدى ، وننهج دائما التفكير قصير النفس ، فإذا بنا نواجه بصور إخفاق ، أو على أقل تقدير بضعف العائد من التطوير والتغيير ، ثم نعيد الفتكير ، ونكرر المشروعات ، وندأوم على التخلى عن هذه الخطة أو تلك لنقيم خطة جديدة وهكذا ، فإذا بنا نستغرق أوقاتا أطول مما كان مطلوبا منا إزاء التفكير الاستراتيجى ، فضلا عما لا يحصى من صور الخسارة فى الجهد والوقت والمال. والمستقبل .

فرعون التعليم ...
الذى كان*!

اللهم لا شماتة ...

فليس من المستحب فى أخلاقياتنا أن نبدى ارتياحا لسقوط وزير التربية السابق حسين بهاء الدين ، لكن ما يشفع لنا أننا عبر سنوات حكمه ، وفى ذروة سطوته وجبروته ، كنا نجاهره بالنقد والكلمة الحرة ، على الرغم من الحرب الضارية التى ظل يشنها علينا مما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ، ونحمد الله أن ما لاقيناه عبر تسع سنوات لم يفت فى عضدنا ولم يلن قناتنا0 بل نشرنا فى آفاق ما يقرب من سبع عشر مقالا كلها بعنوان " فرعون التعليم فى مصر " ، وجمعت كافة المقالات التى نشرتها فى السنوات الماضية فى عدة كتب لتسجل قولة حق ، ولحظات صدق !

كان رجلا عجيب الشأن ...تراه فإذا بك أما إنسان يغمره الهدوء ، ويخيل إليك أنه يتسم بالوداعة ولين الجانب.صاحب صوت هادئ ، فإذا ما مزقت هذه الأستار الظاهرة ، وجدت إنسانا آخر ، يتسم بالمكر والدهاء ..كأنه " فك مفترس" ..يتحرك مثلما يتحرك الثعبان ...ناعم الملمس ، هدوء زائف ، ثم يلتف شيئا فشيئا حول الفريسة ليسقيها سما زعافا!

بحكم المهنة الجامعية فى كليات التربية ، وبحكم التخصص الأكاديمى ، كان التأريخ للتعليم فى مصر هو مهمتى الأساسية ، وعلى رأس عملية التأريخ هذه ، الدراسة التحليلية لسياسات وأداء وزراء التربية والتعليم ، منذ محمد على حتى الآن ، ولعل هذا ما يتيح لى فرصة الحكم بأن التعليم فى مصر لم ير مثل بهاء

---

* جريدة آفاق عربية فى ٢٠٠٧/٧/٢٢

فى سوء سياسته التعليمية.

والمشكلة التى سوف يواجهها مؤرخو هذه الفترة السوداء من تاريخ التعليم فى مصر أنهم سوف يجدون ندرة فى الوثائق التى تكشف لهم حقيقة ما جرى طوال ثلاثة عشر عاما على وجه التقريب منذ أن تولى الوزارة صيف عام ١٩٩١ ...فما من تصريح يصدر عنه إلا وتشيع فيه روح الزهو والافتخار بأنه أنجز ما لم يستطعه أحد فى تاريخ مصر الحديث ، وما من كتاب يصدر من الوزارة ، إلا وترى صفحاته تشيد بفترة حكمه ، وينطق الورق المطبوع عليه هذا الكلام ، من حيث الفخامة والرفاهية والألوان الزاهية والإخراج الفنى غير المسبوق بأنك فى بلد يرفل فى النعيم ويعيش فوائض مالية ضخمة ، ولا يعانى عجزا ، ولا هو مثقل بمليارات الديون.وتتأمله وهو يتحدث أمام رئيس الدولة ، فيقع فى وهمك أنك تعيش فى " جنة عدن " .

فإذا ما سعيت إلى تصفح الصحف والمجلات الكبرى الشهيرة ، فلن تجد كشفا لعيوب ، ولا نقدا لإجراء وسياسة ، و إشارة لسلبيات ، وإنما قصائد مدح ، وتبريرات لما حدث ويحدث .

الأكثر من هذا ، معروف أن من يتولى مهام ومسئوليات إدارية ضخمة - فما بالك بوزارة التربية والتعليم ؟ - قد لا يجد وقتا حتى لتصفح الصحف إلا نادرا ، فإذا بوزيرنا السابق يخرج على الناس بثلاث كتب فى الفكر التربوى ، وكأن كاتبها فيلسوف تربية كبير قضى عمره كله يقرأ ويبحث ويحاضر ويشرف على دراسات ورسائل وبحوث ، وحصل الدرجات العلمية العليا فى علوم التربية والنفس ، وتقفز أمامك علامات استفهام بحثا عن تفسير معقول .

ويضاف إلى سلسلة عجائب الأمور ، أنه ما من كتاب من هذه الكتب يصدر حتى يتبارى كتاب كبار فى الإشادة بفيلسوف التربية الكبير وزير التربية السابق ، إشادات يتوارى أمامها خجلا ، لأنه لم يحصل على ربعها ، فلاسفة تربية عظام سابقين مثل جون ديوى ، وروسو ، وهربارت ، وفروبل ، وطه حسين ،

والطهطاوى ، وعلى مبارك (فضلا عن زكى جمعة ؟) !!

لم يستطع أى وزير تربية فى تاريخ مصر - غير بهاء - أن يسيطر هذه السيطرة غير المرئية على الكثرة الغالبة من أجهزة الإعلام فى مصر ، وخاصة الكبرى منها ذات الصفة الرسمية أو شبه الرسمية ...طبعا التفسير شبه معروف ، لكن المشكلة أنه من الأمور التى لا تستطيع أن تمسك بيدك " دليلا ماديا "، ومن ثم فلابد من الصمت ، حتى لا نقع تحت المساءلة القانونية ، اعتمادا على ذكاء القارئ!!

كنت مدعوا من المؤرخ الكبير الدكتور يونان لبيب رزق لمحاضرة فى مركز وثائق تاريخ مصر بدار الكتب ، وقبل المحاضرة وجدت العالم الكبير يعاتب مسئولا بأنه لم يعلن عن اللقاء بجريدة (...)، فإذا بالمسئول يقسم بالله أنه أرسل الخبر منذ أيام كجرى العادة ، وابتسمت ، قائلا لمؤرخنا الكبير : فلان هذا لا ذنب له ...أنا أعرف السبب فى عدم نشر خبر اللقاء ...أن به واحد اسمه سعيد إسماعيل على ..إنه بن لادن التربية فى مصر ، لابد من محاصرته ، حتى لو كان الأمر أمر خبر صغير قد لا يتجاوز ثلاثة سطور ...ولم تكن هذه أول مرة .

كانت المشكلة الكبرى لوزيرنا السابق مفهوم للذات كامن بداخله يدفعه إلى الاعتقاد بأنه لا يخطئ أبدا ، فإذا كتب مثلى أو تحدث عن خطأ ..عومل كما يعامل الكافر بالله عز وجل ، بينما من مسلمات الحياة الإنسانية ، الخطأ ، بحيث نشكر لمن ينبهنا على أخطائنا، لأنه بذلك يسهم فى تحسين سلوكنا وتفكيرنا ..

عندما كان مسئولا كذلك عن التعليم العالى حرص على التدخل حتى فى ما يخص مهام ومسئوليات العمداء ، فهذا عميد لكلية تربية نوعية جديدة صاحب ضمير ، حاول أعضاء من مجلس الشعب أن يدفعوه إلى قبول طلاب بعد انقضاء فترة طويلة على بدء العام الدراسى ، ويرفض الرجل ، فيشكوه الأعضاء إلى بهاء ، الذى يحرص على إرضائهم ، وتمسك العميد بموقفه ، فكان جزاؤه بعد

فترة قصيرة أن يترك موقعه ٠٠٠وهو الأمر نفسه بالنسبة لعميد كلية عريقة ، كان الوزير السابق يريد تعيين واحد من أعوانه وكيلا للكلية ، ورفض العميد المعتد بذاته ، فكان أن لم يجدد له!

هل تذكرون كيف كان العمداء يختارون بالانتخاب ؟ تم إلغاء هذا على يد وزيرنا السابق ؟ وأدهى من ذلك وأمر ، إضافة نص إلى قانون الجامعة يجيز لوزير التعليم أن يطلب إحالة هذا أو ذاك من أعضاء هيئة التدريس إلى مجالس التأديب ، فيسقط استقلال الجامعات على يديه!

هناك صف طويل من عظماء مصر ممن لا تصل قامة وزيرنا السابق إلى ركبة أحدهم ، ومع ذلك يكتب فى منشوراته الوزارية أن ما فعله هو يفوق ما شهده التعليم فى مصر عبر مائة عام ، حيث كان هناك شخصيات مثل أحمد لطفى السيد ، وطه حسين ، والدكتورهيكل ، والدكتور السنهورى ، وعلى ماهر ، وعدلى يكن ، وإسماعيل القبانى ، وأحمد نجيب الهلالى ٠٠وغيرهم ممن نفخر بهم حقا وعدلا!

وأدهى من ذلك وأمر ، يصل الغرور به حد الإعلان ، فى منشوراته الوزارية ذات الورق الملون المصقول اللامع ، أن ما فعله يفوق ما تفخر به الحضارة المصرية القديمة ، ومصر المعاصرة ، ألا تفخر مصر القديمة ببناء الأهرام ؟ ألا تفخر مصر الحديثة ببناء السد العالى ؟ صاحبنا يجهر بأن ما بناه من مدارس يفوق هذا وذاك - من حيث الحجارة والأسمنت -!! وهو قياس غاية فى السذاجة لا يصمد للمناقشة ٠٠٠إن كان يستحق المناقشة ٠

صحيح أنه ذهب ، لكن ، من يدفع لمصر ، وشعب مصر ، ثمن صور أكثر من أن تعد وتحصى فى تخريب أبنائنا-- فلذات أكبادنا ؟ !

وزراء التربية فى مصر *

أثار البعض ، عقب إعلان الوزارة الجديدة تساؤلا عن أن وزارة التربية غالبا ما يتولى مسئوليتها وزير من خارج العلوم التربوية ، وعلى الرغم من أن كاتب هذه السطور من داخل العلوم التربوية ، إلا أن الحق الذى يقال هو أن منصب الوزير منصب، سياسى بالدرجة الأولى ، ومن ثم فليس من الضرورى أن يكون من المتخصصين فى العلوم التى تقوم عليها وزارته ، وهو ما نراه كثيرا فى الدول المتقدمة ، لكن ما يؤخذ علينا فى مصر أننا لا نراعى هذه القاعدة فى كل الأحوال ، حتى يكون هناك اتساق فى المنطق العملى ، إذ لو فتشت فى الكم الأكبر من الوزراء فسوف تجد أن الاختيار يتم غالبا وفقا للتخصص ، كما نرى فى وزارات مثل الدفاع ، والداخلية ، والإنتاج الحربى ، والاقتصاد ، والزراعة ، والصحة ، والثقافة ، والعدل ، والأوقاف ، والنقل ..وغيرها .

وبيد أن هذا فى حد ذاته يعتبره البعض من السلبيات التى تؤخذ أحيانا على تكوين الوزارات المصرية منذ عدة عقود حيث يغلب الطابع " التكنوقراطى " ، وإذا كان هذا مما قد يجوز بالنسبة لبعض الوزارات ، فإن هناك وزارات أخرى قد لا يجوز فيها هذا .

والناس تفهم أيضا أن التخصص يعنى أن يكون الوزير أستاذا جامعيا فى الكلية ذات الصلة المتخصصة ، وهذا ليس حتما ، لكنها العادة التى جرت على وجه التقريب منذ ثورة يوليو ، فليس أستاذ الجامعة المتخصص فى الزراعة مثلا ، يعنى بالضرورة صلاحيته أن يكون وزيرا للزراعة ، والأمر نفسه بالنسبة للحقوق ووزارة العدل ، فالمهارة والتفوق العلمى لا يقترن بها بالضرورة المهارة والتفوق فى تدبير الأمور فى عالم العمل والتطبيق والإدارة .

---

* جريدة الوفد فى ٢٠٠٤/٨/١٥

ولو تأملنا فى قائمة الذين تولوا مسئولية التربية والتعليم منذ عام ١٨٣٧ فسوف نجد أن عددهم وصل إلى ٧٨ وزيرا ، حيث كان المسئول يسمى فى بداية الأمر " رئيس ديوان المدارس " ، ثم تغير إلى " وزير المعارف " ، ثم إلى " وزير التربية والتعليم "٠

وإذا استقرأنا تاريخ وزراء التربية والتعليم فى مصر ، نجد أن " القانونيين " هم بالفعل الذين استأثروا بالنسبة الأعلى ، حيث بلغ عددهم سبعا وعشرين وزيرا ، بما فيهم وزيرنا الجديد ٠

وإذا تأملنا فى أسماء القانونيين الذين تولوا وزارة التربية فسوف تجد أن أغلبهم كان من كبار زعماء مصر حقا طوال أكثر من قرن ونصف من الزمان ، وبعضهم تولى رئاسة الوزارة ، وهاك أسماءهم : حسين فخرى - سعد زغلول - حسين رشدى - أحمد زيور - يحيى إبراهيم - محمد توفيق رفعت - محمد سعيد -أحمد ماهر - أحمد محمد خشبة - على ماهر - أحمد لطفى السيد - محمد بهى الدين بركات - محمد حلمى عيسى - أحمد نجيب الهلالى - محمد على علوبة - على زكى العرابى - عبد السلام فهمى جمعة – د٠محمد حسين هيكل – د٠عبد الرزاق السنهورى - محمد حسن العشماوى - على أيوب - أحمد مرسى بدر - عبد الخالق حسونة - سامى مازن – د٠محمد حلمى مراد – د٠محمد حافظ غانم –د٠أحمد فتحى سرور ، ثم أحمد جمال الدين موسى ٠

وقد يتصور البعض أن " كمال الدين حسين " أحد قيادى ثورة يوليو هو العسكرى الوحيد الذى تولى أمر الوزارة ، وهذا غير صحيح ، فقد سبقه إلى ذلك خمس أشخاص ، وإن كانوا جميعا فى القرن التاسع عشر ، وهم : إبراهيم أدهم - محمد شريف - مصطفى رياض- محمود سامى البارودى - على إبراهيم ٠

وتولى اثنان فقط من أساتذة الهندسة وزارة التربية أولهما نعرفه فى تاريخ التعليم بأنه " أبو التعليم فى مصر حقا ، ألا وهو على مبارك ، وثانيهما ، كان فى عهد السادات وهو د٠ حسن إسماعيل ٠

وتولى اثنان ، تخصص علوم ، أولهما العالم: محمود حمدى الفلكى ، وثانيهما د٠ مصطفى حلمى٠

وتولى اثنان ، تخصص تجارة ، أولهما " على عبد الرازق ، فى عهد السادات ، وثانيهما عادل عز ، وكان توزره للتربية ، عملا أضيف إليه مدة خمس شهور على وجه التقريب ، عقب تولى د٠ سرور رئاسة مجلس الشعب ، من أواخر ديسمبر ١٩٩٠ إلى مايو ١٩٩١ ٠

وانفرد تخصصا الطب ، والزراعة بوزير واحد لكل منهما، فكان د٠حسين بهاء الدين هو أستاذ الطب الوحيد ، وكذلك منصور حسين ، هو خريج زراعة٠

وحظيت " مدرسة المعلمين العليا " بثمانية وزراء هم : محمود فهمى النقراشى -محمد أحمد رفعت - إسماعيل القبانى – د٠عباس مصطفى عمار- محمد عوض محمد - أحمد نجيب هاشم - السيد يوسف – د٠عبد العزيز السيد ٠

لكن من المهم التنبيه إلى أن كلاً من محمد عوض محمد ، وعباس عمار ، التحقا بعد التخرج بالتدريس بكلية الآداب ، وبالتالى يمكن القول بأن وزارة التربية قد حظيت من أساتذة الآداب بثلاثة وزراء هم : طه حسين - محمد عوض محمد - عباس عمار ٠

وإذا عرفنا كذلك أن القبانى ، وعبد العزيز السيد ، أصبحا أستاذين للتربية بمعهد ، ثم كلية التربية بجامعة عين شمس ، نجد أن وزارة التربية قد حظيت بثلاثة أساتذة تربية فقط طوال تاريخها ، هم : القبانى - عبد العزيز السيد - وعبد السلام عبد الغفار ٠

وهناك عدد غير معروف تخصصاتهم٠

وليست المسألة مجرد " عدد " ، فهناك أيضا " المدة " التى قضاها هذا الوزير أو ذاك ، وعلى سبيل المثال ، فلم يستمر أحد فترة مثل تلك التى استمرها حسين بهاء الدين ، حيث عين فى مايو ١٩٩١ ، وغادر الوزارة فى يوليو ٢٠٠٤ ، أى أكثر من ثلاثة عشر عاما بشهرين على وجه التقريب ٠

بينما بلغت الفترة التى مكثها أساتذة التربية الثلاثة مجتمعين : سنتين وعشر شهور وثمانية عشر يوما !! (القبانى : سنة و شهران وستة أيام ، عبد العزيز السيد : سبعة شهور ، عبد السلام عبد الغفار: سنة ، وشهر و١٢ يوم)٠

ويلى بهاء فى طول المدة : كمال الدين حسين) سبع سنوات على وجه التقريب ، ثم كل من السيد يوسف ومصطفى كمال حلمى ، حيث أمضى كل منهما ست سنوات على وجه التقريب ٠

وغنى عن البيان بأن المسألة ليست مجرد كم من الشهور والسنوات قضاها هذا وذاك ، وإنما مقدار ما أحدثه من " تطوير " حقيقى على مجرى التعليم ، ونخص بالذكر هنا اثنين أحدهما طه حسين والثانى إسماعيل القبانى ، ولا يتسع المقام لأن نبرهن على ما تركه كل من الرجلين من " بصمات " على تطوير التعليم فى مصر ٠

وفق الله د٠ أحمد جمال فى وزارة التربية ، ونسأل الله أن يمد لنا فى العمر حتى نضيفه إلى قائمة الذين تركوا بصمات إيجابية على مسيرة تعليم الأمة ٠

الليبرالية تتوحش
على أبواب التعليم*

يبدو أننا مغرمون بتشويه المذاهب والمدارس الفكرية الكبرى ...

فى ظل دعوى أننا لسنا أسرى المذاهب الكبرى ، نأخذ منها ما يناسبنا ، ونكيفه وفق ظروفنا ، نختار أسوأ ما فى المذهب ونحول الحسنات إلى سيئات!

فبالأمس قالوا لنا أنهم يطبقون الاشتراكية فى مصر ، حيث ملئت أسماعنا وعيوننا بالكثير مما تبشر به من مبادئ العدل والديموقراطية ، فإذا بالواقع ينبؤنا بأن ما حدث هو رأسمالية دولة ، لم يصبح فيها الشعب هو المالك ، وإنما مجموعة الممسكين بالسلطة ، وتحولت الكثرة الغالبة إلى ما يشبه المماليك!

إنه ما من مدرسة فكرية كبرى إلا ولها حساناتها ولها سيئاتها ، حتى الدواء ، يقولون لنا أن له آثارا جانبية يمكن أن تكون سيئة ، أو يتعارض مع دواء آخر يتناوله المريض بحيث تنتج كارثة لو تناوله ..وذكاء الأمم يكمن فى مدى الوعى بهذه الحقيقة والتحسب لها بكل دقة ، وبكل تعقل.

فأنت عندما تقرأ فى أصول الاشتراكية ترى صورا كثيرة تستثير الإعجاب ، وتتصور أن تطبيقها سوف يحول المجتمع إلى جنة تقوم على العدل ، لكن واقع الحال ، عندما " قيل " أنها طبقت ، هو أنها حولت حياة مجتمعاتها إلى جحيم ، فسقطت سقوطا مدويا ، لماذا ؟ لأن غياب الديموقراطية فيها جعل أجهزة الدولة تتوحش لتستأثر هى بالخير العميم والنعيم المقيم ويتحول أفراد الشعب إلى مجموعة أغنام تساق ، ما دام قد توافر لها المأكل والمأوى .

وعندما بدأ تطبيق الليبرالية منذ القرن الثامن عشر فى عدد من الدول الأوربية بدأنا نرى رأس المال وقد توحش وانطلق غولا يأكل من أجساد الفقراء

---

* جريدة نهضة مصر فى ٢٠٠٤/١٠/١٦

ويصب فى جوف الأغنياء حتى تحولت حياة الكثرة من شعوب هذه الدولة إلى جحيم لا يطاق ، ومع ذلك فها نحن وقد دخلنا القرن الحادى والعشرين ، لم نشهد سقوطا لليبرالية ، وإنما العكس ، ارتفاع راياتها فى كل مكان ، مطلقة صيحات التعبير عن النجاح والفوز ، لماذا ؟ لأنها كانت تتعلم دائما من خبرة التطبيق ، فتصحح وتعدل ، وتحقن جسمها بالأمصال الواقية ، والحقن المقوية ، ومحور كل هذا هو أمران : العدل الاجتماعى ، والديموقراطية ٠

مثل صاحب رأس المال ، وخاصة عندما يكون كبيرا ، مثل النار ، كلما زدته ازداد اشتعالا ، ولسان حاله يقول : هل من مزيد ؟ وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما قال : منهومان لا يشبعان : طالب علم ، وطالب مال!

وتحت وطأة النهم المخيف لرأس المال ، صاحب شعار " اللى ممعاهوش ما يلزموش " تبرز ضرورة العدل الاجتماعى ، والديموقراطية٠٠٠

العدل الاجتماعى فى صور متعددة مثل التأمين الصحى ، والتعليم المجانى ، على الأقل بالنسبة لمرحلة التعليم الإجبارى ، حيث يعد طول هذه الفترة ، من مقاييس تقدم الأمم00 وأساليب وصور أخرى معروفة٠

وتبرز ضرورة الديموقراطية : فتتأكد الشفافية ، وتتوافر المعلومات ليعلم الجميع حقائق الأمور ، فلا تتم سرقات وتشيع صور نهب ٠ وتتأكد حرية التعبير، حتى يمكن الكشف عن المخطئين والنصابين ومصاصى الدماء والمفسدين٠وتتم المساءلة والمحاسبة ، ويتم تداول السلطة ، حتى لا تترسخ علاقات يمكن أن تكون مريبة بين رأس المال والسلطة ٠٠إذا طال أمدها وظنت أنها من " الثوابت " التى لا تتغير وكأنها قدر على الناس لا سبيل لهم لدفعه ٠

من هنا فلنا أن نشعر بكثير من الانزعاج عندما نقرأ ونسمع ونشاهد عددا من صور حرية حركة لرأس المال فى التعليم ، وهو الأمر الذى لا نقول أنه شر فى حد ذاته ، لكنه يمكن أن يكون كذلك ، ما لم تتوافر بيئة مجتمعية تلجم هذا الرأس مال حتى لا يتحول إلى وحش كاسر يلتهم أجساد الفقراء من أجل أن يشبع

الأغنياء ... هذه البيئة المجتمعية ، هى تلك التى يتوافر فيها ما أشرنا من صور عدل اجتماعى وديموقراطية ، ولو كانت المساحة ميسرة لسقت العديد من الأمثلة التى تؤكد لنا أن هذين الركنين لم يتوافرا حتى اليوم فى بلادنا بدرجة تدخل بنا إلى حدود قدر ملائم من الأمان ، ولا نقول كل الأمان .

لكنى أشير إلى أمثلة قليلة ..

فمن دعاوى توسيع دائرة القطاع الخاص فى التعليم أن يستقطب أبناء الأغنياء ، ليتلقوا خدمة تعليمية متميزة ، فيتركوا أماكنهم فى دارس الدولة ينعم بها أبناء الفقراء ...

وفرضت مئات الجنيهات على طلاب عدد من المدارس سميت بالتجريبية (وأتوسل إلى أى إنسان أن يدلنى على مظهر واحد مما ينطبق عليه وصف " التجريبية " التعليمية فى هذه المدارس) على أساس أن تحصل الدولة على دخل يمكن من خلاله أن تحسن الخدمة فى المدارس المجانية .

وأنا أزعم أن هذا وذاك لم يحدث ، وحال المدارس الابتدائية الرسمية يسير من سئ إلى أسوأ ..

وهل تلقى الكثرة الغالبة من أبناء المدارس المتميزة الخاصة والتى تتجاوز مصروفات التلميذ فيها آلافا من الجنيهات ، دروسا خصوصية طوال العام وفى كل المقررات مؤشر على أنهم يتلقون خدمة تعليمية متميزة تستحق ما يدفعونه من آلاف الجنيهات ؟

وعندما أنشئت المدارس التجريبية ، كان هذا اقتطاعا من مجموعة المدارس المجانية ، فكأن العكس هو الذى حدث : أخذنا من الفقراء لنعطى لا نقول أبناء الأغنياء ، وإنما لأبناء متوسطى الحال .

وعندما فتحت أبواب داخل التعليم الجامعى الهدف الحقيقى منها هو تحصيل قدر من المصروفات أعلى مما هو مسموح به قانونا ، مثل التعليم باللغة الإنجليزية فى بعض الأقسام ببعض الكليات ، ومثل الانتساب الموجه ، والتعليم

المفتوح ، والدراسات العليا تم ذلك خصما من القوى والموارد القائمة بالتعليم فى الجامعات ٠٠٠القاعات ، أعضاء هيئة التدريس ، الإداريون ، الفنيون ، الكهرباء ، المياه ٠٠إلخ ، ومن ثم فقد تم اقتطاع الكثير مما هو مخصص للتعليم المجانى كى ينعم بها طلاب التعليم ربع المجانى ونصف المجانى ، وبدأ الآن الاستعداد لقبول غير المجانيين بالمرة ٠

الليبريالية حزمة من السياسات والأساليب ، تستند إلى فلسفة ومجموعة من المفاهيم لا ينفع فيها أن نأخذ جزءا ونترك آخر ، وإلا فسوف يتحول الجزء المأخوذ إلى شر على الناس فيلعنون اليوم الذى نادوا فيه بالليبرالية وهى من هذا الشر بريئة ، كما لعنوا الاشتراكية من قبل ، وهى كانت بريئة من كثير من الشرور التى طالت حياة من وقعوا فى براثنها ٠

إن الليبرالية تطلق حرية السباق والمنافسة ، لكن : ماذا لو كان بعض المتنافسين قد تعاطوا حقنا منشطة ؟ وماذا عن بعض المتنافسين الذين توضع فى طريقهم مطبات وحفر ؟ وماذا عن متنافسين تحملهم طائرات مروحية ، حتى يصلوا قبل الآخرين ؟ وماذا عن بعض المتنافسين ممن لم يجد قوت يومه ؟

لا ليبرالية اقتصادية ناجحة ، إن لم ترافقها ليبرالية سياسية يتم فى ظلها تداول السلطة ، ويعرف الناس : لماذا خرج فلان وجاء علان ؟ وتتاح للأحزاب حرية الحركة ، ومن قبل ، يتاح لجماهير حقيقية ذات توجهات فكرية مخالفة للسلطة أن تكون أحزاب تعبر عنها ، ويكون هناك من التشريعات ما يؤكد الشفافية والمحاسبة والمساءلة ٠٠٠إلى غير هذا وذاك مما فى قاموس الديموقراطية والعدل الاجتماعى٠

أعمدة عشر

لتطوير كليات التربية*

فى أواخر عام ١٩٨٥ ، حيث كان " زكريا محيى الدين " رئيسا للوزراء ، تشكلت " اللجنة الوزارة للقوى العاملة" ، والتى أصدرت بدورها تقريرا مهما ، كان أخطر تقرير فى تاريخ ثورة يوليو ١٩٥٢ ، إذ تناول مختلف أشكال التعليم فى مصر وأنواعه ومراحله ، وكان منها قضية إعداد المعلم ، حيث انحاز إلى صيغة ما كان يسمى بكليات المعلمين (٤سنوات بعد الثانوية العامة) ضد صيغة كلية التربية حيث كان الإعداد فيها يبدأ بعد التخرج فى كليات الجامعة المختلفة ، ونص صراحة بضرورة " تصفية كلية التربية " بجامعة عين شمس ، حيث لم يكن يوجد غيرها .

واستطاع أحد أعضاء هيئة التدريس فى ذلك الوقت بحكم صلة ما بزكريا محيى الدين أن " يأخذ " موعدا لعميد الكلية الراحل د. أبو الفتوح رضوان ، فلما ذهب لمقابلته ، فوجئ العميد برئيس الوزراء يقبل عليه إقبالا حارا محتضنا إياه ، مظهرا احتراما وتقديرا ملحوظين ، حيث كشف عن أن العميد سبق له أن قام بتدريس التاريخ له عندما كان طالبا فى المدرسة الثانوية!!

ولما ذكر العميد لرئيس الوزراء ما جاء بشأنه ، تم حذف النص على " تصفية كلية التربية " إلى " تطوير كلية التربية " !!

ومع ذلك فإن الكلية لم تنتهز الفرصة لتقوم بعملية تطوير حقيقى لبرامجها ونظامها ، حتى تم التوحيد بين كليات المعلمين وكلية التربية عام ١٩٧٠ ، لتجمع بين نظامى الإعداد بعد الثانوية العامة (٤سنوات) ، وبعد التخرج الجامعى (سنة واحدة) ، لكن لابد من الاعتراف بأن التطوير الذى تم غلبت عليه الشكلية

---

* جريدة الأخبار فى ٢٠٠٥/١/٢٦

إلى حد كبير ٠

ومنذ ذلك الوقت والوضع قائم كما هو على الرغم من " السيولة " المذهلة فيما نشهده من تطورات وتحولات فى كل أحوال الدنيا ، لا فى التعليم فحسب ، وهو أمر خطير حقا أن يظل إعداد المعلم على هذه الدرجة من الجمود ، نظاما ومحتوى ، وفلسفة وسياسة ٠

ونرجو من القارئ ألا يظن أننا ننطلق منطلقا تعصبيا مهنيا وأكاديميا عندما نؤكد للقارئ أن كليات التربية ربما تقف فى مقدمة الكليات ذات الشأن الخطير فى مسيرة التنشئة والتكوين لأبناء الأمة ذلك لأن تأثير التعليم فيها لا يقف عند حد الطالب الذى يلتحق بها ، فهو أيضا ليس طالبا عاديا ، سوف يخرج إلى مواقع عمل مختلفة ، وإنما هو " معلم " سوف سينتقل إلى مدرسة من المدارس كى يُعلم مئات من أبنائنا كل عام ، فيظل تأثيره ممتدا إلى ما شاء الله ، إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا لا قدر الله ٠

من هنا لابد أن يولى أمر تطويرها وإصلاحها " أهمية قومية " ، ولا أبالغ إذا قلت أن ذلك مما يتصل اتصالا مباشرا بالأمن القومى ، حيث أن هذا الذى تخرجه كليات التربية هو الذى يبنى مختلف " مدخلات " كليات الطب والهندسة والصيدلة والتجارة والحقوق والكليات العسكرية بمختلف أنواعها ٠٠٠إلى غير هذا وذاك مما يمكن تصوره من تخصصات تستغرق الحياة القومية جميعا على وجه التقريب ٠

ومن ثم فمن الضرورى أن يتم التطوير بالأيدى المصرية ، وألا تكون " القروض أو المعونات والمساعدات " الأجنبية مبررا لغير ذلك ، فمصر عرفت نظام إعداد المعلمين منذ عام ١٨٨٠ ، أى أن وراءنا خبرة مائة وخمس وعشرين سنة ، ويتوافر بكلياتنا عشرات من أعضاء هيئة التدريس الذين تعلموا بالخارج ويحملون بالتالى ذخيرة جيدة من المعرفة بخبرة الدول المتقدمة فى هذا المجال ، وإن كان من ضرورة لمساعدة أجنبية فلا تكون فى ماذا نعلم أبناءنا بهذه الكليات

؟ وإنما فى مجالات التقنيات التعليمية التى يمكن أن نتصارح بالقول بأننا تخلفنا فيها مع الأسف الشديد ٠

ومن هنا نقترح الخطوط العريضة التالية على طريق التطوير :

١- من الخطورة بمكان أن تحظى كليات إعداد المعلم فى التعليم العام بكل الاهتمام ، وننسى أن هناك أنواعا متعددة من المعلمين ، مثل معلمى التربية الرياضية ، والفنية ، والموسيقية ، والتعليم الزراعى ، والفنى ، والصناعى ، ورياض الأطفال ، ومن ثم فإن التفكير الاستراتيجى فى التطوير يقتضى رؤية كلية عامة مستوعبة لكل هذه الأنواع والمستويات ، وربما يوحى هذا إلينا بالتفكير فى إيجاد مؤسسة أكاديمية واحدة تتولى هى عملية إعداد المعلمين فى مختلف المراحل والمستويات والأنواع ، ليكن اسمها " جامعة إعداد المعلم " أو " أكاديمية إعداد المعلم " وتكون كل كليات الإعداد فروعا لها فى مختلف أنحاء البلاد ٠

٢- لا ينبغى أن يوكل الأمر إلى مجرد لجنة تتولى أمر التطوير ، وإنما يتولى هذا قطاع كليات التربية وإعداد المعلم بالمجلس الأعلى للجامعات المكون من عمداء كليات التربية ، على أن يقوم كل من هؤلاء بإعداد دراسة علمية يتولى أمر وضع خطوطها ومعالمها أعضاء هيئة التدريس بكل كلية ، وفق توقيتات محددة ، ويتم تجميع كل هذا فى تقرير عام موحد ٠

٣- ينبغى أن تكون كلية التربية " كلية للتربية " حقيقة وفعلا ، مما يعنى ضرورة التخلى عن أن تقوم هذه الكليات بالإعداد " التخصصى " فى مجالات التخصصات التى سوف يقوم الخريج بتدريسها ، ومن ثم يوكل -مثلا - أمر تدريس العلوم الاجتماعية واللغات إلى كليات الآداب ، وكذلك العلوم الطبيعية والرياضية إلى كليات العلوم ٠٠٠وهكذا ، ويقتصر دور كليات التربية على الإعداد المهنى والثقافى٠

٤- ينبغى أن نكف عن المناظرة بين نظامى الإعداد المشهورين " التتابعى : خريجى جامعات + سنة تربية " والتكاملى ٤: سنوات بعد الثانوية العامة " ، فلكل ميزاته وسلبياته ، ومن الأفضل الجمع بين النظامين ، وهو أمر واقع بالفعل .

٥- من الضرورى أن يتبع كل كلية " مدرسة " متكاملة المراحل لا لتكون حقل تجارب ولكن لتقوم بالدور نفسه الذى تقوم به " المستشفى " بالنسبة لكليات الطب ..مجال للتدريب والتنمية المهنية والممارسة ، ويتبع هذا أن يمضى الطالب بعد تخرجه " عاما " كاملا يماثل فترة الامتياز لدى خريجى الطب ، قبل الالتحاق بالعمل فى المدارس المختلفة .

٦- لا نستطيع أن نتصور أن يستمر هذا القصور القائم فى " تكنولوجيا التعليم " و " التدريب أو التنمية المهنية " ، فبدونهما تصبح عملية الإعداد أدخل فى باب " العبثية " ، ما يستوجب قيام مركزين لكل من المجالين ، يخدم كل منهما مجموعة من الكليات القريبة .

٧- لا يصح أبدا هذا الذى نراه فى معظم كليات التربية من ازدحام وتكدس ، حيث تصل أعداد طلاب بعض الكليات " كل منها منفردة " ما قد يزيد على طلاب جامعات بأكملها فى كثير من البلدان النامية والمتقدمة ، مما يستوجب وضع حدود قصوى للعدد الكلى لكل كلية حتى يمكن لعملية الإعداد أن تتم بمستوى يرضى عنه ضميرنا العلمى والمهنى والوطنى ، وفى خارج كليات التربية " مئات " من حاملى الدكتوراه ، ربما بغير عمل ، وربما فى عمل أقل مما أهلوا له، مما يشجع على " تفتيت " الكليات القائمة إلى كليات أصغر .

٨- ومن الغريب حقا أن كليات التربية ، التى من المفروض أن تهدى مؤسسات التعليم المختلفة إلى أقوم السبل فى طرق التعليم والتقويم ،

تمارس هى نفسها أكثر الطرق فى هذين المجالين تخلفا ، وكأننا أمام داعية دينى يشرب الخمر ويلعب القمار !! مما يوجب ، ونحن بسبيل تحكيم معايير الاعتماد والجودة ، أن تتم محاسبة كل كلية للتربية بدرجة أعلى وأقسى مما تحاسب به أى منشأة تعليمية أخرى.

٩- وإذا كانت هناك شروط ومواصفات لابد من توافرها فى عضو هيئة التدريس الجامعى ، إلا أن عضو هيئة التدريس بكليات التربية ، يحتاج إلى المزيد من حيث التدقيق والمحاسبة ، ذلك لأنه " معلم المعلم " ، بحيث لا ينبغى أن نطالب المعلمين بكذا وكذا ، إذا كان معلموهم يفتقدون هذا وذاك ، ويكون ذلك من بداية التعيين معيدا ، فلا يقف الأمر عند حدود تقديرات الدرجة الجامعية الأولى ، وإنما لابد ممارسة مهنة التدريس باله دارس عامين ، وهو الأمر الذى كان قائما من قبل ، وكذلك لابد من إضافة شروط أخرى للمراحل التالية ، ودوام التدريب والتنمية المهنية ، والابتعاث بالخارج ، والتفرغ العلمى لبعض الوقت ، ومعايشة الواقع فى مدارسنا ، وألا يقف النمو العلمى عند حد الاستاذية ، فيحاسب من توقفوا بعدها عن البحث والإنتاج العلمى المتميز .

١٠- لابد من التفكير فى كيفية الخروج من المأزق الذى تتحطم أمامه جهود التطوير ، عندما نأتى إلى تحديد ما يجب أن يتعلمه الطلاب من مقررات ، فهنا تبرز " القبلية المهنية " و " التعصب " لهذا التخصص أو ذاك ، ويكون الحسم - مع الأسف - فى الغالب لأصحاب النفوذ والمواقع الإدارية ..إن نقطة الانطلاق يجب أن تبدأ من حيث يقف المعلم مدرسا فى الفصل : ماذ نريده أن يتعلم أن يقوم بدوره على أفضل صورة ممكنة ؟ ثم نقوم بتحديد باقى الأدوار التى ينبغى له القيام بها ، وما يتطلبه من تكوين وإعداد. وإذا صعب على أصحاب تخصص ما أن يقل عدد ساعاته ، أو يدمج فى آخر ، فليكن المجال متسعا لتعويض

ذلك فى الدراسات العليا ، وفيما يجب أن يستحدث من نوعيات مختلفة من دراسات .

وفى النهاية ، فلا ينبغى أن تنتظر كليات التربية أن يأتيها (أو لا يأتيها) أمر من هنا أو هناك للتحرك ، فالذى يبادر ويبدأ يستطيع أن يحدد بنود التطوير والإصلاح ، أما الذى ينتظر آخرا يحركه ، فلا بد أن يحمل هذا تسليما بأن يحدد هذا " الآخر " أجندة التطوير !

الماشطة ..والوشّ العكِر* ..؟!

" الماشطة " نسبة إلى " المشط " ، وهو الأداة المعروفة التى نقوم عن طريقها بتمشيط شعرنا ، وكانت بعض النساء يقمن بشئ مماثل لما قوم به " الكوافير " فى أيامنا الحالية من حيث التزيين والتجميل للإناث ، وبصفة خاصة عندما يكن فى حالة استعداد للدخول فى حياة زوجية جديدة .

ودون قصد أن نسخر من خلق الله ، فإن بعض الوجوه ، كما شاءت إرادة المولى ربما تكون قبيحة المنظر إلى درجة عالية بحيث لا تنفع فيها عمليات التزيين والتجميل التى كانت " الماشطة " قديما تقوم بها . ومن ثم ، فقد قيل " إيش تعمل الماشطة فى الوش العكر ؟" ليضرب تصويرا لحالة من السوء أو القبح ، بحيث لا تفيد أية عمليات تزيين وتجميل لها ، أو إصلاح وتقويم .

صحيح أن بعض الأمثال يتجاوزها الزمن ، مثل هذا المثل الذى ندير حوله المقال الحالى ، ذلك لأن عمليات التجميل التى مَهَر الأطباء فيها أصبح بالإمكان لها أن تعالج شأن " الوش العكر " و " تعمل من الفسيخ شربات " ، كما يقول مثل آخر ، لكن استخدام مَثَلنا ما زال مستمرا ، حيث أن هناك حالات على درجة دنيا من التدهور أو السوء بحيث لا تفيد فيها عمليات تزيين وتجميل ، ولا يكون لها من علاج إلا بأن تهدم كلية ويعاد بناؤها من جديد .

و" الوش العكر " المقصود هنا هو " حال " التعليم فى جامعاتنا المصرية خاصة ، وهكذا لم نقصد بهذا الوصف جامعاتنا فى حد ذاتها ، وإنما جملة الظروف والأحوال التى آلت إليها بحيث أصبحت تمثل " وشا عكرا " لا يفيد فيها عمليات تزيين وتجميل ، وإنما تحتاج إلى أن يُقضى على هذه الأحوال من جذورها ، وكأنها مجموعات من النباتات الطفيلية المؤذية التى تنبت بين ثنايا

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٧/١٢/٣٠

الزرع فتحجب الضوء وتمتص المياه والغذاء وتعوق النمو .

أما عمليات التزيين والتجميل المقصودة فهى ما يسمى " بمشروعات الجودة " القائمة الآن فى جامعاتنا ، والتى تمتص عشرات الملايين من الجنيهات ، تؤخذ كما يقولون " من لحم الحى " ...أى من جسم مصر باعتبارها قروضا أجنبية ، معظمها ينفق مصاريف ومكافآت وأوجه إنفاق عائدها يقل كثيرا عما هو متوقع ومأمول .

ولا نسمح لأحد أن يزايد علينا فيخاطبنا " بما ينبغى أن يكون " ، فمن بدائه العلم الذى تخصصنا فيه منذ ما يقرب من نصف قرن ، ألا وهو العلم التربوى مبدأ " الإتقان " ، ومنذ ما يقرب من ثلاثة أرباع القرن كان قطب التربية المصرية إسماعيل القبانى يصرخ وينادى بضرورة مراعاة " الكيف " فى التعليم ، كناية عن " ارتفاع مستوى النوعية " فى الخدمة التعليمية المقدمة ، فى مواجهة سياسة رفع لواءها المفكر العظيم طه حسين ألا وهى " الكم " ، مسميا المعايير التربوية والنفسية التى كان القبانى يطالب بها بأنها " ترف " لا يتحمله الشعب المصرى و " تزيد " .

وكان للمواقف السياسية مع الأسف أثرها فى سوء الظن بما قاله القبانى ، وحسن الظن بما قاله طه حسين ...كيف ؟

كان القبانى مرتبطا بالحزب السعدى ، الذى ترأسه أحمد ماهر ، ثم النقراشى ، ثم إبراهيم عبد الهادى ، ولم يكن الحزب شعبيا ، بل كان مرتبطا أكثر بالملك ، بينما كان طه حسين مرتبطا بحزب شعبى كبير هو حزب الوفد ، فضلا عن مكانته كمفكر كبير ، فامتدت عدوى كراهية الحزب السعدى إلى ما قاله القبانى ، وامتدت عدوى حب حزب الوفد إلى الرأى الذى كان قد قال به طه حسين .

ومن قبل هذا وذاك ، نعرف جيدا أن الله يحب من المسلم إذا عمل عملا أن يتقنه أو يحسنه ، حيث أن كلمة " الإحسان " كانت تطلق على ما يكون " حسنا "

، أى متقنا ، جيدا ، حتى فى آداب الاستماع ، شدد المولى عز وجل على (إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (٣٠)) سورة الكهف ، وأنه سبحانه (وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ (٣)) سورة التغابن ، وهو دائما يعلن (وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (٩٣)) سورة المائدة ، فليس الإحسان إذن هو فقط ذلك المعنى الذى يرتبط فى أذهان عموم الناس بإعطاء الفقير ما يقيم أوَدَه ، وإنما هو " الإتقان " ، وما الإتقان إلا ما يقصدونه اليوم " بالجودة " .

لسنا إذن فى حاجة إلى أن يعطينا أحد درسا فى مزايا الجودة والحاجة إليها ، وإنما المسألة هى أن الأمر ليس جديدا ،ولكننا من فرط روح الانهزامية التى يعيشها مجتمعنا أصبحنا ننتظر حتى تأتينا الإشارة من خارج فنهرع إلى العمل بها والتحمس لها ، وبعد أن نكون قادرين أن نفعل هذا من جيوبنا مهما كان فيها من قروش قليلة ، اعتمادا على المثل المعروف " حمارتك العارجة ولا سؤال اللئيم " ، أصبحنا نفعل العكس من ذلك .

ودون أن نعود إلى قرآن ولغة عربية ، ودون أن نعود إلى القبانى وطه حسين ، يكفى أن نشير إلى أن جامعاتنا ، منذ عشرين عاما قد عرفت جهدا عظيما بذل تحت مظلة ما سمى " بتقييم الأداء " ، وصدر كتاب رائع وعظيم ، يتضمن حصيلة دراسات ومناقشات تمت بين أفضل أساتذة جامعاتنا ، وكان ذلك دون قروض واستدانة وخبراء أجانب ، ومع ذلك تقاعسنا عن التنفيذ ، حيث كانت فيروسات الهيمنة والتخاذل الرسمى قد بدأت تؤتى فعلها !!

وما يحدث الآن هو أقرب لأن يكون هزلا ، حيث تقرأ على صفحات الأوراق كلاما رائعا لا يصور واقعا بقدر ما يصور " أمانى وأحلاما " ، ولا بأس من ذلك ، لكن المشكلة أن التقارير الرسمية تسوقه وكأنه يصور واقعا !

لقد كان من أبرز ما سار القوم على العمل على طريقه هو ما يتصل بالمقررات الجامعية ، فإذا بالعملية تتحول إلى كتابة مفردات مقررات وتقسيمها على مدة الدراسة وكتابة أهم المراجع والمصادر ، والإشارة إلى عمليات تقويم

، وتحديد أهداف قبل هذا وذاك ، وهذا أمر ليس جديدا فى حد ذاته ، فهو من " الفرائض " الواجبة على كل من يقوم بعملية التعليم ، وكان أساتذتنا يسيرون على هديه فى الخمسينيات ، بدون تكوين مكاتب للجودة ، ورصد مكافآت ، ومد اليد لأخذ قروض ، بينما الذى يتم اليوم هو مجرد " تستيف " على الورق ، ويظل الواقع سائرا على نهجه ، لأن الذين خططوا وتصوروا ، لم يُدخِلوا " السياق الثقافى " والسياق المجتمعى " فى الاعتبار ، وما أصبح عليه حال البنية الأساسية للجامعات من تدهور حال !

فى الأسبوع الأول من الدراسة هذا العام ، الفصل الأول ، تقرر أن تكون لى ساعات تدريس للدراسات العليا ، وعادة ، لا تكون لها أماكن تدريس ، والمطلوب أن " نتصرف " !

جئت إلى قاعة فى " بدروم " مبنى المفروض أنه جديد ، تنظر فيه وإليه – أى هذا البدروم – فتعجب : كيف يمكن أن يضم قاعات تدريس ، فممراته مقفلة الأسقف ، وبالتالى يتردد صوت الطلاب والأستاذ فى أى قاعة ، لأنه " محبوس " فيشوشر " على الباقى ، خاصة وأن هناك طلابا دائما فى الطرقات يتحاثون ويضحكون ، ويتحدثون فى المحمول ، وأحيانا ما يسمعون نغمات موسيقية ...فكيف بالله ، والحد الأدنى من الشروط الواجب توافرها فى المبنى التعليمى مفقودة كلية ، يمكن أن تأمل فى تعليم يخضع للمواصفات التى توفر الجودة ؟

وأعود إلى محاضرتى ، فأجد المكان مشغولا ، فأسأل الأستاذ القائم بالتدريس : هل هذا مكانك المحدد لك بالجدول ، حيث أن موعدى دائما بعد الثالثة عصرا ؟ فأجده يجيب بالنفى ، لكنه " لطفا منه وجميلا " يعرفنى ، فيسرع بالخروج مع طلابه ، مؤكدا أنه " سوف يتصرف " !! حيث لا يقبل أن يقف أستاذه – الذى هو أنا – باحثا عن مكان !

وأقسم بالله أن هذا ظل يتكرر عدة أسابيع ، فى كل أسبوع أجد محاضرا ، فيهرع الرجل إلى إخلاء المكان لى " ويتصرف " !!

ثم أدخل القاعة ، فترى ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر !

أوراق ملقاة على الأرض ...أحيانا علب مشروبات فارغة ، فأستعين عكازى فى إزاحتها قليلا وتجميعها بجوار الجدار ، مستعيدا بذلك أيام التجنيد عندما كانوا يكلفوننا بتنظيف المكان ، وكل هذا وقت يستقطع من الزمن ..زمن التعليم والتربية !

ومن حسن الحظ أن عدد الطلاب قليل للغاية ، وبسبب من هذا ، فضلا عن كِبَر سنى ومسكى عكازا ، لا أستطيع أن أقف طويلا ، فأسعى إلى الجلوس على مقعد ، فلا أجد ، فنبحث عن " عامل " فلا نجد ، وإذا وجدنا فلأنه تأخر عن الانصراف ، فيسعى هو أو طالب إلى البحث لى عن كرسى ، ويجئ الكرسى ، فأراه لا يليق حتى بأن يجلس عليه بائع بطاطا فى الشارع ، لكنى أستسلم ، حيث لا حل لى إلا هذا ، وأظل طوال محاضرتى ، خائفا من أن يتداعى الكرسى فيتفكك أو أسقط من عليه ، فتكون الطامة الكبرى لمثلى الذى يعيش بمفصل فخذ صناعى مؤقت !!

هذه مجرد " لقطة " من الصورة الكبرى لحال الجامعة التى لا يشهدها المسئولون الكبار ، و لا الزوار لأن مثل هؤلاء يمرون من بوابات فخمة ، إلى مكاتب فخمة ، أما من يقفون عند خط الإنتاج الأول ، فى قاعات التدريس ، فهم " بروليتاريا " الجامعات ،وفقا لتعبيرات أصحابنا الماركسيين !

ولا يمكن أن يكون هناك تعليم جيد من غير أن تكون هناك فرص للطلاب لأن يقرأوا فى أكثر من مصدر ، وفى ظل أوضاعنا الجامعية فهذا شبه مستحيل لأسباب يطول شرحها أبرزها النسبة بين أعداد الطلاب ومساحة المكتبة ، وعدد النسخ من بعض الكتب المتصلة بالمقررات اتصالا وثيقا ، وحالة الجدول ، وعدد الكتب ، والقائمين بالخدمة المكتبية ..وهكذا .

هل يعنى هذا الاستسلام وإعلان اليأس ورفع راية " مفيش فايدة " ؟ كلا ، وإنما لابد من " فقه الأولويات " ، و البحث أولا ، قبل الإقدام على أية خطوة أن ندرس ما كان ، ولم لم ينفذ ؟ وإذا كان قد نفذ ، فإلى أى حد وفقنا فى التنفيذ ، أو العكس ، وما أسباب هذا وذاك ؟ ومن نختار لقيادة المشروع والعمل فيـــه ؟ أهل الثقة والمعرفة والنفوذ أم الثقات ؟ إنها المشكلة الأزلية التى يمكن أن تفرق بها بين مجتمع متخلف ومجتمع إن لم يكن متقدما ، فعلى الأقل فى طريقه إلـــى التقدم ؟!

١٩٩ جنيها* ٠٠؟ !

قد يبدو موضوع اليوم موضوعا شخصيا ، ومن ثم يكون مما يجب أن يتجنبه من يتصدى للكتابة لعموم القراء ، حيث الصحيفة لكل الناس ، ومن ثم يجب أن تكون موضوعاتها مما يخص عموم الناس ، لكننى أؤكد أن " الشكل " و " المناسبة " قد يبدوان خاصان ، لكنهما " مثال " و " حالة " لفئة من أساتذة الجامعات يزيد عددهم عن ألفي أستاذ بلغوا لا أقول من العمر أرذله ، ولكن أقول أنهم بلغوا قمة العطاء العلمى ، وذروة النضج المعرفى ٠

وقد يبادر قارئ بالتساؤل عن جدوى أن يشكل مثل هذا العدد موضوعا وقضية نشغل بها الناس ؟ فأرد على الفور أن المسألة ليست عددا وإنما هى ما يمثله كل واحد من هؤلاء من " مخزون " معرفى فريد ، وفضلا عن ذلك ، فهذا العدد يتزايد سنويا ويتكرر حجمه ، مما يجعل القضية تستحق أن نتوقف عندها ، حيث هناك أسلوب من أساليب البحث العلمى يسمى " دراسة الحالة " ، يكون مطلوبا عند تعمق الموضوع والبصر به بصرا كليا وتفصيليا ٠

فصاحبنا أستاذ فى إحدى الجامعات منذ خمس وأربعين عاما ، لم يغادرها للعمل بالخارج إلا ثلاث سنوات فقط وباقى الفترة هو قائم على الثغر العلمى ، لم يغادر قاعة الدروس أبدا حيث رأى أن أستاذ الجامعة إذا كان عليه أن يبحث داخل المعامل وفى المكتبات ، إلا أن مهمة " التدريس " هى ركنه الرئيسى ، وفريضة أساسية حيث يكون على اتصال دائم بجمهور عريض من الطلاب يحس من خلالهم بالمشكلات وتطلعات المستقبل وإحباطات الحاضر ، فيشكلون بالنسبة له ما يشكله " الحبل السرى " الذى ينقل الغذاء والعافية من الأم إلى جنينها ٠

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٧/١٢/٢٣

وفى شهر فبراير الماضى بلغ صاحبنا من العمر سبعين عاما وفقا لإرادة ربه التى شاءت أن تمد أجله وتمنحه قدرا لا بأس به من الصحة والعافية ما يصل به إلى هذا الحد ، وعطاؤه ما زال مستمرا بحمد الله وفضله .

وفى الأول من مارس ذهب كجرى العادة لتسلم المرتب الشهرى ، فإذا بما تقرر له باعتبار هذا السن يصل إلى ١٩٩ جنيها على وجه التقريب !

وتصادف فى اليوم نفسه أن ذهب إلى طبيب عظام لمشكلة ما فى هيكله العظمى ، فإذا بالمبلغ الذى تسلمه يقسم فعلا لا مجازا بين أجر الطبيب ، وتكلفة الأشعة التى طلبها ، وثمن الدواء الذى وصفه له كى يخفف من آلام عظامه التى وهنت ، بعد أن اشتعل الرأس شيبا !

هكذا انقضى اليوم الأول من مارس ، وتبقى منه ثلاثون يوما !

عاد الرجل إلى مكتبته وفتح درجا ليخرج منه كراسة صغيرة ، تضم سيرة حياته ..هو بطبيعة الحال يعلم كل صغيرة وكبيرة فيها لأنه عاشها ، لكنه لا يدرى : لم وجد نفسه بحاجة لأن " يفرد " هذه الصفحات أمامه وأمامنا ، وكأنه يريد أن يقول لقومه " هاؤم اقرءوا كتابيه !!" ، ويدور أمامه شريط طويل ، إذ يذكره ، لا يذكره على سبيل التفاخر ، فما من خطوة خطاها إلا ويعلم أنه إنما قام بواجب تفرضه عليه رسالته ، وهو إذ يبسطه أمام القراء ، لا يبسطه على سبيل " المنّ " ، لأنه فى قرارة نفسه يعلم علم اليقين ، لا عن تواضع ، أنه لم يبذل أقصى ما وهبه له المولى عز وجل من طاقات العمل والتفكير ، وأن بينه وبين ما كان يأمل ويطمح مسافة لا تزال شاسعة .

إذن لماذا يذكر بعضا من هذه السيرة ؟

يذكرها ليكشف موقفا من آلاف المواقف التى تكشف عن أن الحديث المستمر فى أيامنا هذه عن " المواطنة " إنما هو " قولة حق " يراد بها باطل ... وأن المواطن مهما بلغ من مثالية وأريحية يظل إنسانا يحق له أن يوفر له وطنه احتياجاته الأساسية ، فهذا نفسه هو مقوم أساسى للوطن ، فإذا خذله

مسئولوه ولم يوفروا مثل هذه الاحتياجات الأساسية اهتز شعوره بأنه يعيش " وطنا " لابد له من العمل على خدمته والفناء فى سبيله .

قد يعانى الوطن نفسه من قصور ذات يد ، فهنا يقبل المواطن التضحية حتى بلقمة العيش أحيانا ، فالمهم أن يحيا الوطن عزيزا بين الأوطان ...

أما إذا رأى المواطن بأم عينيه أمثلة أكثر من أن تعد وتحصى لآخرين ينهبون ويسرقون ، ثم لا يحاسبهم أحد ، بل ربما ارتفعوا فى الموقع والنفوذ ...

وعندما يرى بأم عينيه آخرين يتبوءون من المواقع ما لا يستحقون ، وإنما هم وصلوا إليها بسبل أخرى غير سبيل الجدارة والاستحقاق ...

وعندما يرى عفنا وفسادا تفوح رائحتهما فتزكم الأنوف ، وهى غير مستورة وخافية ، بل يتحدث عنها الناس وتكتب عنها بعض الصحف ، ومع ذلك فلا حياة لمن ينادى ، وكأن الوطن وطنهم هم فقط ، وكأن مصر هذه خُلقت لقوم ينهلون منهلا " عذب فرات سائغ شرابه " ، وآخرين لا يجدون أمامهم إلا منهلا ماؤه " ملح أُجاج " ، وفقا لتعبير المولى سبحانه وتعالى فى قرآنه المجيد ...

عندما يجد مواطن وطنه ، فى مثل هذا الحال ، وأكثر منه مما لا تتسع له الصفحات ، يشعر بشعور هذا الطفل الذى نعده من أطفال الشوارع ، رماه أبوه أو أمه أو هما معا ليلقى مصيره وحده بلا رعاية وبلا اهتمام ومتابعة على قارعة الطريق ، فأى مشاعر تسكن قلبه ؟ وأى أحاسيس تمزق أحشاءه ؟ إن له الحق فى أن يصغى جيدا لتساؤل الصحابى الجليل أبى ذر الغفارى فى قولته المدوية : عجبت لمن ينام جوعانا وجاره شبعان ..كيف لا يخرج عليه شاهرا سيفه ؟

ونعود إلى صاحبنا لنقرأ معه مجرد أمثلة :

فهو يكاد أن يكون منعزلا طوال حياته عن المناصب التنفيذية والقرب من أصحاب السلطة والمكافآت السخية ...يقبع فى مكتبته ، لا يعرف يوما يتوقف

فيه ، ولا يعرف طريقا إلى الترفيه والاستمتاع ... لا يدخل جيبه قرش إلا ويسرع إلى المكتبات لينفقه على ما تصدره كتبها ، بعد أو يوفى أسرته حقا المعيشى البسيط .

زادت مؤلفاته عن تسعين كتابا ...

وهو يكتب فى الصحف والمجلات منذ ثلاثين عاما ما يصل إلى آلاف المقالات ...

ووضع عدة استراتيجيات للتطوير فى بلده وفى بلدان عربية أخرى ..

وخرّج عشرات من أعضاء هيئات التدريس فى مصر وخارجها ، منهم من أصبح رئيسا لجامعة أو نائبا لرئيس أو عميد لكلية أو مديرا لمركز قومى كبير ..

وهو أول من درّس مقررا تعرفه كل الكليات التى تماثل كليته ، لم يكن له وجود على خريطة مناهج التعليم فى هذا التخصص . وكذلك أول من ألف فيه كتابا فى الوطن العربى ..

وهو الذى " صمم " برامج ماجستير ودكتوراه فى حقل معرفى رئيسى بعينه فى بعض الجامعات العربية ..

ويفتح الباب لندوات يدعى إليها كبار المفكرين والعلماء والأدباء منذ أكثر من عشرين عاما دون ما مظلة مادية أو إدارية أو معنوية من أية مؤسسة حكومية أو خاصة ..

وأصدر مجلة متخصصة مدة عشر سنوات ، صدر منها ثمانون جزءا كتب فيها الكثرة الغالبة من كبار أساتذة التخصص ...

وأصدر كتابا سنويا مدة عشرين عاما كل مجلد كان يضم أيضا بحوثا ودراسات لكبار أساتذة التخصص فى مصر وخارجها ..

هذا بعض من كل ، وقطرات من بحر ، مما جعله يتساءل بشئ من الأسى وبصوت يكاد أن يكون مسموعا : هل أساوى فى نظر الدولة مائة وتسع وتسعين جنيها ؟

سمعه آخر ، فقال له : هذه قوانين عامة : أن يكون للعامل عمر معين ، حتى إذا وصله كان من الطبيعى أن يحدث هذا ..

فقال له : إن الموقف هنا مختلف ، يكاد يماثل ما نجده فى عالمى الأدب والفن ، فهل نقول أن فلانا من الأدباء أو الفنانين لم يعد صالحا لبلوغه سن تقاعد محدد ؟

إن مجتمع اليوم يوصف بأنه (مجتمع المعرفة) حيث تتوقف درجة التقدم على مقدار ما يكون عليه المجتمع من امتلاك لمظاهر ومجالات المعرفة وإنتاجها ، وأساتذة الجامعات كلما تقدموا فى السن زاد نضوجهم العلمى ووسعت خبرتهم ثراء غير عادى ، واتسع أفقهم بحيث يرون الأمور فى كليتها وشمولها وأسبابها البعيدة ، فضلا عن القريبة ، مما يدفعنا إلى مزيد من العناية والرعاية والحرص عليهم والتمسك بهم .

قال له صاحبه وهو يحاوره : لا تنس أن هناك إجراء تم اتخاذه يرفع من هذا المبلغ الذى ذكرت إلى كم يساوى عَشر أضعافه على وجه التقريب .

ويرد صاحبنا : أن هذا الذى تقول جهد مشكور ، لكنه أشبه بالمعونة والإحسان الذى تضافرت جهات لتقديمه حتى تسد الفجوة ...إنه أشبه بصناديق النذور فى السيدة زينب والحسين وغيرهما من المساجد ، لكننى أتحدث عما أصبحت أساويه فى نظر الدولة ..فى نظر الوطن ، أما فى نظر زملائى ، فأنا منهم وهم منى وبالتالى فكل منا فى نظر زميله له قدره ، فماذا عن قدرى أنا فى نظر الوطن الذى أنتمى إليه ؟

ويزيد صاحبه فى محاورته : ولا تنس أن لك " معاشا " تتسلمه شهريا من أحد البنوك التى حددتها ، فيرد عليه قائلا ، وهذا هو مبلغ كانت تقتطعه الدولة

منى شهريا عبر ما يقرب من خمس وثلاثين عاما ، وكانت تستثمره وتفيد منه ، فهو مالى يعود إلىّ وليس هبة من أحد ٠

ويستمر صاحبه وهو يحاوره : أنت تريد معاملة تتسم بالتمييز والفئوية ٠٠٠

فيكون رد صاحبنا : إن شئت الحقيقة ، فليست القضية هى " فئة " تريد أن تتميز ، ذلك أن المصاب يظلل الوطن المأسور ، علماؤه وعماله ٠٠نساؤه ورجاله ٠٠٠ شبابه وكباره : وإلا فماذا فعل النظام القائم عندما خطفت أمريكا (الصديقة الاستراتيجية) طائرة مصرية عام ١٩٨٥ ؟ وماذا فعلت عندما تبين قتل إسرائيل لأسرى مصريين أثناء الحرب ؟ وماذا فعلت عندما أغرق رأسمالى كبير أكثر من ألف مصرى فى أعماق البحر ؟ ٠٠٠وماذا وماذا ؟

القضية قضية المواطن المصرى على وجه العموم ، الذى لم تعد له قيمة لدى نظامه ٠٠٠أتدرى ، لماذا ؟ لأن هذا المواطن ليس له فضل فى توصيل أحد إلى سُدة الحكم ، ويظل ساكتا إزاء دوره المراد له : أن يكون دائما مفعولا به ، ولو تحول يوما إلى " فاعل " لأصبح ذا قيمة ، ولتعامل معه الجميع من موقع تقدير واحترام ٠

لو لم أكن أستاذا
لوددت أن أكون رقّاصا* ..؟!

أعتذر إليك يا زعيم الحزب الوطنى " الأصلى " ، " الشاب " مصطفى كامل، فلطالما تغنينا بمقولتك التى تقطر عزة ووطنية منذ أكثر من قرن من الزمان (لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا) ، قلتها يا زعيمنا العظيم الشاب ومصر فى أواخر القرن التاسع عشر قد رزئت باحتلال عسكرى بريطانى ، وتم تفكيك الجيش ، وتبخرت المصانع والمدارس ، لكنك رحت تزرع الأمل والعزم على أن تعود مصر لعزتها ، لكن ، ها نحن بعد هذه السنين الطوال نقول من الشعارات ما يناقض ما كنت تقول ، فإذا بواحد مثلى ، بعد خمس وأربعين عاما من العمل بالجامعة ، التى طالما أنت أيضا ناديت بضرورة أن تكون لمصر جامعة تعد القادة لكل مجالات العمل الوطنى ، ها أنا ذا ، يا زعيم الوطن الشاب أنشئ شعارا مؤسفا حقا ، محزن فعلا ، أننى لو لم أكن أستاذا جامعيا لوددت أن أكون رقّاصا !!

تسألنى : ما الحكاية ؟ ألم أقل لكم : لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس ، فأروى لك الواقعة التالية ، يا زعيمنا الوطنى الشاب :

هاتفنى شاب صحفى لا معرفة سابقة لى به ، ولا بالجريدة التى قال أنه يمثلها ، ولما جاء إلى مكتبى ، قائلا أنه يريد إجراء حديث معى بمناسبة حصولى على جائزة باسم رئيس الدولة عن الدراسات الإسلامية فى ليلة القدر السابقة ، وكانت مقابلتى للصحفى الشاب ، بعد ما يقرب من شهر من هذه المناسبة ، فإذا به يطرح علىّ سؤالا موجعا عن الجهات الإعلامية التى اتصلت بى وقابلنى مندوبوها ، حتى يتجنب ما قد أكون قد أدليت به من أقوال

---

* جريدة الدستور فى ٢٠٠٨/١/٦

ومعلومات ، فإذا به يسمع الإجابة التى أدهشته : لا أحد !!

أحسست بحجم الصدمة على وجه الشاب نفسه ، وقبل أن يعلق ، وجدت نفسى أقول له :

يا بنى : هناك ثلاث مناطق فى جسم الإنسان لها موقعها من التقدير فى بلدنا فى عهدها الحالى :

فهناك منطقة الدماغ ، حيث العقل ، يهتز فينثر أفكارا ومعلومات ونظريات واختراعات وإبداعات ومبتكرات وتنظيمات ...

وهناك منطقة " الوسط " والتى تختص بها راقصات يتمايلنا يمينا ويسارا ، وأماما وخلفا ، وقد ينطرحن أرضا ، مع شئ من " التلوى " فى جزء من دائرة ، تصحبها آلات الدق والنفخ والزمر ..

وهناك منطقة القدم ، يهزها نفر من لاعبى كرة القدم ، فيطوحون بالكرة لتخترق شباكا ، فإذا بمئات الألوف من الحاضرين أو المتفرجين فى بيوتهم يقفزن إلى أعلى فرحا أو يذرفن الدموع ، وتكاد الشوارع تخلو من المارة لأن جماهير المواطنين منشغلين بالفرجة ...

و" التقدير الاجتماعى " فى بلدنا المحروسة من ثم قد قسّم هذا التقدير وفقا لثلاث فئات ، وهو لا يبدأ من أعلى كما قد تتصور ، وإنما من أسفل ، لسبب بسيط يكمن فى موضع هذا الوطن فى عهدنا الحالى من حركة النهوض الحضارى .

من هنا تجد قيادات الدولة على أعلى مستوى تهرع إلى تلك المناسبات التى تهتز فيها " أقدام " اللاعبين ، وتتوقف الحياة فى مصر فى بعض المباريات ، وترصد الملايين من الجنيهات أجرة للاعبين ، وتنهال المكافآت إذا تم الفوز ، وحدّث ولا حرج عن الهستيريا التى تجتاح أجهزة الإعلام عن بكرة أبيها ، بحيث يخيل إليك أننا انتصرنا فى إحدى المعارك التاريخية الكبرى ، أو أننا

استطعنا أن نشارك فى غزو الفضاء ، أو أن اقتصادنا سجل رقما قياسيا فى النمو .

أما الفئة الثانية ، الخاصة بالرقص ، فلا تجد فندقا كبيرا من تلك الفنادق الفخمة الضخمة إلا وتجد له بطلة أو أكثر تهز الأرض برقصاتها تصاحبها الموسيقى الزاعقة ، ربما لا تزيد هذه الراقصة فى رقصتها عن نصف ساعة ، فإذا بها تتسلم أجرا ، ربما يفوق مجموع مرتب أعضاء أحد الأقسام العلمية فى جامعة مصرية لمدة شهر كامل !!

فإذا جئت إلى الفئة الثالثة التى تهز أدمغتها لتتساقط منه الأفكار والنظريات والاختراعات ، فإن فناننا الراحل نجيب الريحانى فى ذلك الموقف الذى رآه كل منا عشرات المرات بغير ملل ، فى فيلم غزل البنات ف " طظ " !!

ويبدو على الصحفى الشاب الانزعاج والألم ، فأحاول " تصبيره " قائلا : يا بنى ، تذكر المقولة الشهيرة " الحاجة أم الاختراع " ، فماذا تحتاج بلدنا فى عهدها الحالى " ؟

بلدنا فى هذا العهد لا تحتاج مفكرين ومخترعين ومبدعين ، لأن مسألة " النهوض الحضارى " و المشروع القومى للنهضة " ليس على بال حال ، وأذكرك أن مسئولا كبيرا ، منذ سنوات عندما سئل عن المشروع القومى فأشار ساعتها إلى مشروع كان يجرى تنفيذه فى شوارع القاهرة ، ألا وهو مشروع المجارى معتبرا ذلك مشروعا قوميا كبيرا !!

مصر اليوم يحتكر قيادتها نفر من رجال الأعمال ، الذين كوّن معظمهم ثرواتهم من خطف أموال عموم الناس من البنوك أو المساحات الشاسعة من أراضى الدولة بقروش زهيدة ليبيعوها بعد ذلك بملايين ، بعد أن يكون قد اقترضوا من مدخراتك ومدخراتى ما يقيمون به قراهم السياحية ومدنهم " الفاضلة " – مع الاعتذار لأفلاطون ، والفارابى صاحبا أشهر مدن فاضلة – ونفر لا يرون أحدا فى السبعين مليون يصلح لتولى القيادة إلا هم ، حيث يرون

أن مصر " عقمت " من الرجال الصالحين لذلك ، القادرين على النهوض بالوطن .

مصر اليوم يا بنى هى التى تفكر قبل الإقدام على أية خطوة فى السياسة الخارجية لتسائل نفسها أولا : هل يضايق هذا سيد البيت الأبيض ، وسيد تل أبيب ؟ فإن كان الأمر كذلك ، فلا يتم ، وإن كان مما يسرهما ويرضيهما ، فليتم ، ولا بأس مع ذلك من إطلاق التصريحات المدوية بأن مصر لا تخضع لأحد ،وفقا للمثل الشعبى المشهور " إللى على راسه بطحة " !! وتماما مثل ما كنا نرى كيف أن الدول التى عاشت قاهرة لمواطنيها ، محتكرة للحكم ، ذات نظام شمولى ، كانت تسمى دائما " الجمهورية الشعبية الديمقراطية " !!

عندما تعيش بلد عهدا ، هذا مستوى تفكيره وطموحاته ورؤاه ، ترى من سيكون كاسبا لتقديره ،ومن سوف يكون محظوظا برضاه !!

لكن الصحفى الشاب ، سارع بالقول ردا ، بأن جائزة مبارك للدراسات الإسلامية تشير إلى أمر مغاير لما أقول ، بل قام رئيس الدولة نفسه بتسليمها ..

كان جوابى ، أننى أنظر للحركة الكلية للمجتمع ، فالتوصيف الذى نخلعه على بلد فى عهد بعينه لا يعنى بلوغه نسبة ١٠٠ % ، فهذا غالبا لا يحدث فى التعميمات السياسية والاجتماعية ،ولكن بما يزيد عن خمسين وربما ستين وسبعين وثمانين .

ولا أريد أن أبدو " طمّاعا " إذا قلت لك : ثم إن قيمة جائزة نالها أستاذ أمضى من عمره أكثر من ستين عاما متعلما ومعلما ، ومن رئيس الدولة ، قد تقل عما تتلقاه راقصة فى نصف ساعة !!

لست حسودا للراقصات والراقصين واللاعبين ، ولكن ، يكاد لسان حالنا ينطق بأن نحظى ، نحن الأساتذة والعلماء والمفكرين ، ولو بنصف ما يحظى به هؤلاء !

وما لا يقل عن ذلك أهمية ، هو أن الجائزة ، على الرغم من دورها فى الحفز والتقدير ، ليست هى من العلامات البارزة لمدى تقدير المجتمع لعلمائه ومفكريه ، فهناك عشرات المظاهر الأخرى ، والتى ربما تفوق قيمة الجائزة !

هل تذكرون عبقرى المكان ، جمال حمدان ؟

كان كما مهملا يقبع فى سكن غاية فى تواضع الحال ، لا فى " فيلا " ولا فى " قصر " ، بائس الحال ، عاش كذلك سنوات طويلة ، لا يحفل به البلد ولا النظام ، حتى انتحر – أو هكذا قيل ، وبعد ذلك تنبهت الناس فجأة لعبقرية الرجل وإبداعه وعظمته ...ما كان من الأول !!

زرت يوما أستاذنا الراحل زكى نجيب محمود فى شقته عند كبرى الجامعة قبل وفاته ربما بعام ، ولما فتح الباب لى دهشت أن الرجل لا يصاحبه أحد المعارنين (كانت حرمه فى عملها فى تلك الساعة بالجامعة) ،وكان يرى صعوبة شديدة فى الرؤية ، فتساءلت بينى وبين نفسى : كيف يعيش مفكر فذ مثل هذا الرجل غير العادى ، ولا تسرع الدولة بتجهيز سكن خاص يليق به ، وتعين له مساعدين فى عمله ، وخدم يقومون بشئون حياته الخاصة ؟

لا أريد أن أستطرد فى هذا ، فالقائمة طويلة ، تضم كثيرا من الأساتذة والمفكرين الذين كبر بهم السن ، فأصبحوا كما مهملا فى بيوتهم ، لا يحفل بهم أحد ، وإلا هل نذكر فيلسوف الزمان ، عبد الرحمن بدوى ؟

ولم نذهب بعيدا ، وهذا الدكتور فؤاد زكريا ، المفكر النادر ، لا حس له ولا خبر ، وهو قابع فى مسكنه لا يحظى بأى اهتمام من قبل هذا النظام !!

وأعود إلى زعيمنا الوطنى الشاب ، لأقول له أننا ما زلنا نهتدى بهدى مقولته : لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس ، على أن أملنا ، لا يقبع فى هؤلاء الذين يتولون أمرنا الآن ، وإنما يكمن فى أن يذهبوا ويأتى غيرهم ممن يعرفون قيمة هذا الوطن ، وقيمة علماء هذا الوطن ،ونعى جيدا حكمة المولى عز وجل أنه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم !!

فهرســـــت

مقدمـــــة / ٣

١- من هنا نفسد / ٦
٢- الفساد فى التعليم / ١٤
٣- التعليم عندما يعيش فسادا / ٢٠
٤- الفساد فى التعليم ..مرض مزمن / ٢٦
٥- الذين طغوا فى البلاد فأكثروا فيها الفساد / ٣٢
٦- ظهر الفساد فى البر والبحر بما كسبت أيدى الناس / ٣٨
٧- الذين يفسدون فى الأرض ولا يصلحون / ٤٣
٨- الفساد فى التعليم ..عرض مستمر / ٤٩
٩- إن الله لا يحب المفسدين / ٥٥
١٠- كيف يصبح التعليم خطرا على الأمن القومى ؟/ ٦١
١١- وإذا تولى سعى فى الأرض ليفسد فيها / ٧٢
١٢- المدرسة الذكية والتعليم الغبى / ٧٧
١٣- التعليم والمواطنة / ٨٢
١٤- حقبة سوداء فى التعليم المصرى / ٨٧
١٥- التعليم ..حقا ، هل يصبح اسطورة ؟ / ٩٢
١٦- التفوق الكاذب / ٩٧
١٧- تفكيك التعليم وتفكيك الأوطان / ١٠٢
١٨- التعليم عندما يُخَرّب / ١٠٧
١٩- التضخم التعليمى / ١١٣

٢٠- درس فى التربية / ١١٩
٢١- بعد أن وضعت حرب الثانوية العامة أوزارها / ١٢٥
٢٢- تفكيك النظام الوطنى فى التعليم / ١٣١
٢٣- الغش فى الحكم والغش فى الامتحانات / ١٣٦
٢٤- التعليم بين النهوض الوطنى وانتكاسه /١٤١
٢٥- بطلان زواج جودة من اعتماد / ١٤٦
٢٦- كيف ينتج التعليم ثقافة مقهورين ؟ / ١٥٢
٢٧- هى " فرحانة " وأنا حزين / ١٥٨
٢٨- تجريف عقل الأمة / ١٦٤
٢٩- خدعوك فقالوا : التعليم مجانى / ١٧٠
٣٠- تعليم سئ + امتحانات محبطة
= درجات عالية / ١٧٦
٣١- علمى واللا أدبى ؟/ ١٧٩
٣٢- مستوطنات تعليمية / ١٨٤
٣٣- شيخ يجب أن يرحل / ١٩٠
٣٤- عود إلى الشيخ الذى فقد ظله / ١٩٦
٣٥- ٠٠وفى التعليم فلتتنافس الأحزاب / ٢٠١
٣٦- أصل الحكاية / ٢٠٩
٣٧- جسم التعليم وحاجته إلى
مصل التفكير / ٢٣٣
٣٨- عندما تعرب التعليم فى مصر
منذ مائة عام /٢٣٣
٣٩- الطريق إلى تطوير التعليم / ٢٤٥
٤٠- فرعون التعليم ٠٠الذى كان / ٢٥٥

٤١- وزراء التربية فى مصر / ٢٥٩
٤٢- الليبرالية تتوحش على أبواب التعليم / ٢٦٣
٤٣- أعمدة عشر لتطوير كليات التربية / ٢٦٧
٤٤- الماشطة والوش العكر / ٢٧٣
٤٥- ١٩٩ جنيها / ٢٨٥
٤٦- لو لم أكن استاذا ..
لوددت أن أكون رقّاصا /٢٨٥

للمؤلـــف

١. الفلسفة ، للصف الثالث الثانوى ، وزارة التربية والتعلـيم ، القـاهرة ، ١٩٦٨

٢. المجتمع المصرى فى عهد الاحتلال البريطانى ، الأنجلـو المـصرية ، القاهرة ، ١٩٧٢

٣. دراسات فى التربية والفلسفة ، عالم الكتب ، القاهرة ،١٩٧٢

٤. تدريس المواد الفلسفية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٢

٥. التربية اليهودية الصهيونية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٤

٦. قضايا التعليم فى عهد الاحتلال ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٤

٧. الأزهر على مسرح السياسة المصرية ، دار نشر الثقافـة ، القـاهرة ، ١٩٧٤ ، وصدر فى طبعة أخرى فى سلسلة كتاب الهلال ، دار الهـلال ، ١٩٨٦ بعنوان : (دور الأزهر فى الـسياسة المـصرية ، مـع بعـض التعديلات .

٨. أصول التربية الإسلامية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، وأعيـد طبعه ، مع بعض التغييرات ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣

٩. التصور النبوى للشخصية السوية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٠. أوضاع المربين العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١١. التعليم الثانوى ، الواقع والمستقبل ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٢. نشأة التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٩

١٣. دراسات عن التعليم فى المملكة العربية السعودية (بالاشـتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠

١٤. دراسات فى اجتماعيات التربية ، (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، وكان قد صدر (بالاشتراك مع آخرين) بعنوان : التربية ومشكلات المجتمع عام ١٩٧٣ ، الأنجلو

١٥. دراسات فى فلسفة التربية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١

١٦. المدخل إلى العلوم التربوية (بالاشتراك) ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١

١٧. ديموقراطية التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢ (صدرت الطبعة الأولى عام ١٩٧٤ ، عن دار نشر الثقافة ، بالقاهرة) ٠

١٨. دراسات فى التربية الإسلامية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٢

١٩. تجربة ثورة يوليو ١٩٥٢ (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣

٢٠. الأصول السياسية للتربية (بالاشتراك) ، منشأة المعارف بالإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ثم صدرت طبعة منفردة مع تغييرات جذرية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧

٢١. النبات والفلاحة والرى عند العرب ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣ ، ثم صدرت طبعة ثانية ، مزيدة ومنقحة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦

٢٢. تطور إعداد معلم المرحلة الأولى فى مصر (بالاشتراك) ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٨٣

٢٣. محنة التعليم فى مصر ، حزب التجمع ، سلسلة كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٤

٢٤. معاهد التربية الإسلامية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، وكانت قد صدرت منه طبعة مختصرة عام ١٩٧٨ ، عن دار نشر الثقافة بالقاهرة

٢٥. إنهم يخربون التعليم ، حزب التجمع ، سلسلة كتاب الأهالى ، القاهرة ، ١٩٨٦
٢٦. الفكر التربوى العربى الحديث ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والفنون ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٨٧ ، ثم صدرت طبعة ثانية ، مزيدة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦
٢٧. بحوث فى التربية الإسلامية ، مركز تنمية الموارد البشرية ، القاهرة ، ١٩٨٧
٢٨. تاريخ الفكر التربوى فى مصر الحديثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، القاهرة ، ١٩٨٩
٢٩. الأمن التربوى العربى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩
٣٠. هموم التعليم المصرى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٩
٣١. هوامش فى السياسة المصرية ، الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٩٠
٣٢. اتجاهات الفكر التربوى الإسلامى ، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٩١
٣٣. تعميم التعليم الابتدائى فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١
٣٤. محو الأمية وتعليم الكبار فى الوطن العربى (تحرير) ، مكتب اليونسكو الإقليمى للتربية فى البلاد العربية ، عمان ، ١٩٩١
٣٥. الأصول الإسلامية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٦. دراسات فلسفية (بالاشتراك) ، للصف الثالث الثانوى (المستوى الرفيع) / وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٧. نظرات فى الفكر التربوى ، دار سعاد الصباح ، القاهرة ، ١٩٩٢
٣٨. رؤية إسلامية لقضايا تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٣
٣٩. التربية والحضارة فى بلاد الشرق القديم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، وصدرت طبعة أخرى موسعة ، الناشر نفسه ، ١٩٩٩

٤٠. مقدمة فى التأريخ للتربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ثم أعيد طبعه موسعا عام ١٩٩٩ ، الناشر نفسه
٤١. التربية فى الحضارة اليونانية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥
٤٢. سقوط تربية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٥
٤٣. فلسفات تربوية معاصرة ، المجلس الوطنى للثقافة والعلوم والفنون ، الكويت ، سلسلة عالم المعرفة ، ١٩٩٥
٤٤. التربية علم له أصول ، دار أخبار اليوم ، سلسلة كتاب اليوم الطبى ، القاهرة ، ١٩٩٥
٤٥. التعليم فى مصر ، دار الهلال ، سلسلة كتاب الهلال ، نوفمبر ١٩٩٥
٤٦. التربية فى الحضارة المصرية القديمة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦
٤٧. سياسة التعليم فى مصر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦
٤٨. التربية العربية فى العصر الجاهلى ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، كانت الطبعة الأولى منه بعنوان (تمهيد لتاريخ التربية الإسلامية) ، الناشر نفسه ، ١٩٧٩
٤٩. التعليم والخصخصة ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٦
٥٠. – التربية عند بنى إسرائيل ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧
٥١. التربية التحليلية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٧
٥٢. البناء القيمى فى مجتمع الكويت (تحرير) ، الديوان الأميرى ، مكتب الإنماء الاجتماعى ، الكويت ، ١٩٩٧
٥٣. التعليم على أبواب القرن الحادى والعشرين ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨
٥٤. التربية (بالاشتراك) لمعلمى التعليم الفنى ، وزارة التربية والتعليم ، القاهرة ، ١٩٩٨

٥٥. عرب فى قاع الزمن عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٦. شجون جامعية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٧. رؤية سياسية للتعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٨. نظرات فى التربية الإسلامية ، مكتبة وهبه ، القاهرة ، ١٩٩٩
٥٩. دفتر أحوال التعليم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٩
٦٠. مستقبل التعليم قبل الجامعى فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، الأهرام ، سلسلة كراسات استراتيجية (٨٣) ، القاهرة ، ١٩٩٩
٦١. الأصول الفلسفية للتربية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠
٦٢. القرآن الكريم ، رؤية تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٠
٦٣. فقه التربية ٢٠٠٠، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠١
٦٤. السنة النبوية ، رؤية تربوية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦٥. تراث طه حسين فى التعليم (دراسة وتحرير) ، دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦٦. نشأة الفكر التربوى وتطوره ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٢
٦٧. ثقافة البعد الواحد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٦٨. التعليم والتنشئة السياسية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٦٩. مماليك هذا الزمان ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٣
٧٠. تجريف العقول ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٤
٧١. التربية الإسلامية (بالاشتراك) ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٤
٧٢. التعليم فى ظلال ثورة يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٣. التعليم والهوية ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٤. الخطاب التربوى الإسلامى ، الدوحة كتاب الأمة (١٠٠) ، ٢٠٠٥
٧٥. تجديد العقل التربوى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥

٧٦. العدل التربوى وتعليم الكبار ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٧. تعليمنا بين الأمس والغد ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٥
٧٨. الحركة الفكرية فى التربية الحديثة (ج. نيللر)، مترجم ، بالاشتراك ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٥
٧٩. أصول التربية الإسلامية ، القاهرة ، المعهد العالمى للفكر الإسلام ، ودار السلام ، ٢٠٠٥
٨٠. هاؤم اقرءوا كتابيه (قصة حياة أستاذ جامعى) ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦
٨١. أصول التربية العامة ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٦
٨٢. أصول التربية الإسلامية ، عمان ، دار المسيرة ، ٢٠٠٦
٨٣. التربية الوالدية ، رؤية إسلامية ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية . ٢٠٠٦
٨٤. التطور الحضارى للتربية ، الرياض ، مكتبة الرشد ، ٢٠٠٦
٨٥. التربية الإسلامية وتحديات المستقبل ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٦
٨٦. النزعة العقلية فى الفكر التربوى الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٦
٨٧. نحو استراتيجية لتطوير التعليم الجامعى ، القاهرة ، الأهرام ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ٢٠٠٧
٨٨. عسكرة التعليم ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٨٩. ثقافة الإصلاح التربوى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٩٠. التخطيط للكتب المدرسية (دوجلاس بيرس) ترجمة بالاشتراك مع محمد الألفى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧

٩١. الإسلام والغرب ، تعايش أم صراع ؟ القاهرة ، عالم الكتب ، دار الفكر العربى ٢٠٠٧ .
٩٢. اجتماعية المعرفة في الفكر التربوى الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٧
٩٣. الحوار ، ثقافة ومنهجا ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٧
٩٤. التربية السياسية للأطفال ، القاهرة ، دار السلام ، ٢٠٠٧
٩٥. كيف نربى أبناءنا ، سلسلة كتاب اليوم الطبى ، أخبار اليوم ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
٩٦. اختراق العقل الإسلامى ، القاهرة ، عالم الكتب ، ٢٠٠٨